الجمهورية العربية السورية
جـــامـــعـــة دمـــشـــق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قـــســـم الـــتـــاريـــخ

ركائز المشروع الصهيوني في فلسطين (الـهـجـرة والاسـتيطـان والـتـهجـيـر) بين عامي (1882-1967)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب
خـــلـــيـــل إسماعيل الـنـاصـر

إشـراف
أ. د. ســـمـــر بـــهـلـوان

1442هـ - 2020م

الإهـداء

إلى والـدي رحمـه اللـه ...

إلى والدتي الحبيبة التي أفنت عمرها من أجل تعليم أبنائها ...

إلى أخـوتي وأخـواتي الأعـزاء ...

إلى زوجـتي وأبنـائي الأعـزاء ...

إلى أهلي وأحبابي وأصـدقـائي الكـرام ...

أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث

خليل إسماعيل الناصر

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والامتنان والتقدير ....

للدكتورة سمر بهلوان

مشرفة وأستاذة....

لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة، والتي لقيت منها الاهتمام والتشجيع؛ وقد كان لاتساع أفقها العلمي وتوجيهاتها المنهجية، الفضل الكبير في إنجاز هذه الرسالة، وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة الدكتورة: كاميليا ابوجبل

والأستاذ الدكتور: حسام النايف

على ما قدموه من ملاحظات قيمة أغنت البحث، ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أساتذتي في قسم التاريخ....

وأيضاً أقدم شكري لكل من قدم لي العون والمساعدة وأسهم في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**ب**
شكر وتقدير	**ج**
فهرس المحتويات	**د**
الملخص	**ك**
المقدمة	**1**
الفصل الأول **مدخل تاريخي لنشوء وتطور الحركة الصهيونية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر**	
أولاً: الواقع الاقتصادي لليهود في أوروبا وأثره في نشوء الحركة الصهيونية	**6**
1. أوضاع اليهود في أوروبا وأثرها في نشوء الحركة الصهيونية.	**6**
أ- أوضاع الجالية اليهودية في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر	**7**
ب- أوضاع الجالية اليهودية في أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر	**9**
2. عوامل نشوء الحركة الصهيونية في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر	**11**
أ- انتشار ظاهرة اللاسامية	**11**
ب- ظهور النزعة القومية في أوروبا	**13**
ت- فشل حركة الاندماج أو الهسكالاه	**14**
ث- التنافس الاستعماري الأوروبي على أملاك الدولة العثمانية	**16**
3 . المشروع الصهيوني وعلاقته البنيوية الفكرية بالقوى الاستعمارية الامبريالية	**17**
ثانياً: الأطماع الأوروبية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر	**22**
1. الاطماع الأوروبية ودورها في توطين اليهود في فلسطين	**22**
أ- أطماع فرنسا ودورها في توطين اليهود في فلسطين	**23**
ب- أطماع بريطانيا ودورها في توطين اليهود في فلسطين	**24**
ت- أطماع ألمانيا ودورها في توطين اليهود في فلسطين	**27**
2. الدولة العثمانية والحركة الصهيونية	**30**
أ- وضع اليهود في الدولة العثمانية	**30**
ب- موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني في فلسطين	**33**

ت- نشاط هرتزل الدبلوماسي لدى الدولة العثمانية	**38**
3. فلسطين في ظل الدولة العثمانية	**41**
الفصل الثاني **الهجرة الصهيونية إلى فلسطين منذ البدايات الأولى حتى عام 1967**	
أولاً: الأساس الأيديولوجي والفكري للهجرة الصهيونية	**46**
1. الأيديولوجية التي استندت إليها الصهيونية في تشجيع الهجرة	**47**
أ- فكرة الأرض الموعودة	**47**
ب- العقيدة الاسترجاعية	**48**
2. الهجرة في الفكر الصهيوني قبل عام 1948	**50**
ثانياً: الهجرة الصهيونية في أواخر الحكم العثماني 1882-1914	**55**
1. الهجرة الصهيونية غير المنظمة قبل عام 1882	**55**
2. الهجرة الصهيونية المنظمة بين عامي 1882-1914	**57**
أ- موجة الهجرة الصهيونية الأولى 1882-1903	**57**
ب- موجة الهجرة الصهيونية الثانية 1904-1914	**61**
3. النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور 1914-1918	**64**
ثالثاً: الهجرة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني 1919-1948	**71**
1. موجة الهجرة الصهيونية الثالثة 1919-1923	**72**
2. موجة الهجرة الصهيونية الرابعة 1924-1931	**75**
3. موجة الهجرة الصهيونية الخامسة 1932-1939	**78**
4. موجة الهجرة الصهيونية السادسة 1939-1948	**83**
رابعاً: الهجرة الصهيونية منذ إنشاء الكيان الصهيوني حتى عام 1967	**86**
1. موجة الهجرة الصهيونية الكبرى 1948-1951	**88**
2. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين 1952-1954	**94**
3. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين 1955-1960	**95**
4. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين 1961-1965	**97**
5. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين 1966-1967	**98**

الفصل الثالث الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البدايات الأولى حتى عام 1967	
أولاً: الاستعمار الاستيطاني الإحلالي والفكر الصهيوني	**102**
1. مفهوم الاستعمار الاستيطاني الإحلالي	**102**
2. سمات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني	**105**
3. الاستيطان في الفكر الصهيوني قبل عام 1948	**109**
ثانياً: الاستيطان الصهيوني في مرحلة الدولة العثمانية 1840-1917	**116**
1. الاستيطان الصهيوني التمهيدي 1840-1881	**116**
2. الاستيطان الصهيوني التأسيسي 1882-1914	**121**
ثالثاً: الاستيطان الصهيوني في ظل الانتداب البريطاني 1918-1948	**131**
1. السعي لتكوين الأدوات الاستيطانية "استكشاف الإمكانات" 1918-1931	**132**
أ- مؤسسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني	**133**
ب- النشاط الاستيطاني بعد الحرب العالمية الأولى	**142**
2. الاستيطان أداة للتوسع والسيطرة على الأرض 1932-1939	**150**
3. توظيف الاستيطان لإقامة الدولة 1939-1948	**156**
أ- الاستيطان خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945	**157**
ب- الاستيطان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1948	**159**
رابعاً: الاستيطان الصهيوني منذ قيام الكيان الصهيوني حتى عام 1967	**162**
1. استراتيجية الاستيطان الصهيوني بعد عام 1948	**163**
2. الاستيطان المدني	**167**
3. الاستيطان القروي (الزراعي)	**169**
خامساً: المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني من عام 1882-1967	**173**
1. المقاومة الوطنية الفلسطينية في أواخر الحكم العثماني 1882-1917.	**174**
2. المقاومة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني 1918-1948.	**176**
أ- المؤتمرات الوطنية الفلسطينية	**177**
ب- برامج الأحزاب السياسية	**178**
ت- أشكال المقاومة الوطنية الفلسطينية للمشروع الصهيوني.	**179**
3. المقاومة الوطنية الفلسطينية منذ قيام الكيان الصهيوني 1948 حتى 1967.	**191**

الفصل الرابع التهجير (الطرد المنظم) لأبناء الشعب العربي الفلسطيني من1882-1967	
أولاً: تهجير "طرد" الفلسطينيين في الفكر والتخطيط الصهيوني	**194**
1. تهجير "طرد" الفلسطينيين في الفكر الصهيوني قبل عام 1948	**195**
2. استراتيجيات قادة الصهيونية لتهجير الفلسطينيين خلال فترة الانتداب البريطاني	**204**
أ- استراتيجية حاييم وايزمن حول تهجير وطرد الفلسطينيين	**204**
ب- استراتيجية بن غوريون حول تهجير وطرد الفلسطينيين	**207**
ت- استراتيجية جابوتنسكي حول تهجير وطرد الفلسطينيين	**210**
ثانياً: المؤتمرات الصهيونية لتهجير وطرد الفلسطينيين	**212**
1. مؤتمر عمال صهيون 1937	**212**
2. المؤتمر الصهيوني العشرين 1937	**215**
3. مؤتمر بلتيمور 1942	**217**
ثالثاً: خطط لجان الترحيل الصهيونية لتهجير وطرد الفلسطينيين 1936-1948	**219**
1. خطط اللجنة الأولى للتهجير والترحيل (الطرد المنظم) 1937	**219**
2. خطط اللجنة الثانية للتهجير والترحيل (الطرد المنظم) 1939-1948	**224**
3. خطط اللجنة الثالثة للتهجير والترحيل (الطرد المنظم) 1948	**232**
رابعاً: مراحل التهجير لأبناء الشعب العربي الفلسطيني 1947-1949	**235**
1. الخطوات الأولى لتهجير وطرد الفلسطينيين	**236**
2. الإرهاب الصهيوني كاستراتيجية لتهجير وطرد الشعب الفلسطيني	**238**
أ- أسلوب المجازر والمذابح	**240**
ب- أسلوب الحرب النفسية	**243**
ت- أدوات الإرهاب الصهيونية	**246**
3. مراحل تهجير وطرد الشعب الفلسطيني بين عامي 1947-1949	**249**
أ- المرحلة الأولى: منذ صدور قرار التقسيم 29 تشرين الثاني حتى 31 آذار 1948	**250**
ب- المرحلة الثانية: منذ 1 نيسان 1948 حتى قيام الكيان الصهيوني 15 أيار 1948	**256**
ت- المرحلة الثالثة: منذ قيام الكيان الصهيوني 15 أيار 1948 حتى 18 تموز 1948	**264**
ث- المرحلة الرابعة: منذ 15 تشرين الأول 1948 حتى إقرار معاهدات الهدنة 1949	**274**
خامساً: تهجير وطرد الشعب الفلسطيني بعد قيام الكيان الصهيوني وحتى عام 1967	**279**
1. القوانين والإجراءات الصهيونية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين	**280**

2. مشاريع تهجير الفلسطينيين بعد قيام الكيان الصهيوني وحتى عام 1967	282
3. عمليات تهجير الفلسطينيين منذ إقرار معاهدات الهدنة 1949 وحتى عام 1967	285
الخاتمة	289
الملاحق	291
المصادر والمراجع	302

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	أعداد المهاجرين في موجتي الهجرة الأولى والثانية (1882–1914)	63
.2	أعداد اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين خلال موجة الهجرة الثالثة	74
.3	أعداد المهاجرين اليهود خلال الفترة من 1924–1931	77
.4	الدول التي اسهمت بأكبر عدد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال موجة الهجرة الخامسة	82
.5	أعداد المهاجرين اليهود القادمين والمغادرين خلال الفترة 1948–1951	88
.6	مقارنة بين أعداد المهاجرين القادمين وأعداد المغادرين للفترة 1952–1954	94
.7	أعداد المهاجرين اليهود القادمين إلى فلسطين خلال 1955–1960	96
.8	مصادر الهجرة وأعداد المهاجرين إلى فلسطين خلال الفترة 1961–1965	97
.9	أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في الأعوام 1966–1967	99
.10	المستوطنات التي أقيمت عشية مؤتمر بال 1897	123
.11	المستوطنات التي أقيمت خلال فترة الهجرة الصهيونية الثانية	128
.12	المستوطنات التي أقيمت خلال فترة الهجرة الصهيونية الثالثة	146
.13	المستوطنات التي أقيمت خلال فترة الهجرة الصهيونية الرابعة	148
.14	اعداد المستوطنات القروية من 1948–1967	170
.15	أعداد المستوطنات الصهيونية داخل خطوط الهدنة من 1948–1967	172

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
.1	ولايات وسناجق بلاد الشام إبان الحكم العثماني	292
.2	المستعمرات اليهودية في فلسطين	293
.3	المستوطنات التي أُنشئت في فلسطين خلال موجة الهجرة الأولى 1882–1903	295
.4	خارطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام 1947	296
.5	المستوطنات التي أقيمت وفق أسلوب "سور وبرج" 1936–1939	297
.6	مدن التطوير التي أقامتها "إسرائيل" عام 1948 حتى عام 1967	298
.7	وثيقة تكشف جرائم الصهيونية لتطهير فلسطين من العرب 1947–1948	300

ملخص الموضوع

تعد قضايا الهجرة والاستيطان الصهيوني وتهجير الفلسطينيين من أبرز القضايا التي كانت ولا زالت محور للعديد من الدراسات البحثية العربية والأجنبية نظراً لاستمرار هذه القضايا بمعضلاتها وتداعياتها التي تلقي بظلالها على المنطقة العربية. وقد جاءت هذه الدراسة لتقدم صورة واضحة عن المشروع الصهيوني في فلسطين بركائزه الثلاث (الهجرة والاستيطان والتهجير) خلال الفترة من 1882-1967.

وتعتبر الهجرة الصهيونية هي العنصر المحرك الذي من أجله يتم الاستيلاء على الأرض، لإقامة المستوطنات، فبقدر ما يستجلب مهاجرين بقدر ما يتم الاستيلاء على الأرض والاستيطان عليها، وهذا ما يصاحبه عملية تهجير وطرد للسكان الأصليين، إن العلاقة المترابطة بين ركائز المشروع الصهيوني هي المحركة للصراع العربي الصهيوني منذ البدء في تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين. ومما لا شك فيه أن تصاعد عمليات الاستيلاء على الأرض والاستيطان من قبل المشروع الصهيوني سيؤدي إلى تصاعد المقاومة من جانب السكان الأصليين (الشعب العربي الفلسطيني) ضد هذا المشروع الاستيطاني، الهادف إلى تهجيرهم وطردهم من أرضهم ووطنهم.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج التحليل التاريخي، وذلك من خلال تتبع تطور المشروع الصهيوني في فلسطين منذ عام 1882 حيث بدأت الهجرة الصهيونية المنظمة والتي تحركت بدوافع سياسية حتى عام 1967، مبيناً الظروف والعوامل التي ساعدت المشروع الصهيوني في المضي قدماً في تحقيق هدفه الأول والاساسي وهو إقامة "دولة لليهود" في فلسطين. تهدف دراسة ركائز المشروع الصهيوني في فلسطين إلى الكشف عن حقيقة الكيان الصهيوني الاستعمارية الاستيطانية، والأساليب الوحشية التي اعتمد عليها في إقامة هذا الكيان المصطنع.

فقد اتضح بعد دراسة ركائز المشروع الصهيوني في فلسطين، أن المشروع الصهيوني هو جزء من الامبريالية العالمية، وهو مشروع استعماري استيطاني إحلالي، يقوم على ضرورة تهجير وطرد الفلسطينيين، مقابل إحلال اليهود مكانهم. وقد تنبه الشعب العربي الفلسطيني لخطر المشروع الصهيوني منذ أن زرعت بذوره الأولى في فلسطين، وعمل على مقاومته بكل الوسائل بالاعتماد على قواه الذاتية، ولايزال هذا الشعب يواصل نضاله الوطني. وقد تمكنت المقاومة الوطنية الفلسطينية من عرقلة مسيرة هذا المشروع الاستيطاني المتقدمة نحو احتلال فلسطين ونجحت من منعه من تحقيق كامل أهدافه.

لقد فشل المشروع الصهيوني رغم كل الحروب والمجازر والتشريد من إبادة عدوه (الشعب العربي الفلسطيني) إسوة بغيره من المشاريع الاستيطانية الاحلالية الأخرى، لذلك فإن استمرار وجود الشعب العربي الفلسطيني على أرضه حتى الآن يشكل بحد ذاته انتصاراً للشعب الفلسطيني وتمسكه بأرضه.

المقدمة

تُعد الهجرة والاستيطان والتهجير من الركائز الأساسية التي قام عليها المشروع الصهيوني في فلسطين، فقد تجسد هذا المشروع على أرض فلسطين من خلال هذه الركائز التي سارت اتجاهاتها بشكل متكامل منذ بداية تطبيق المشروع الصهيوني، فالهجرة تمثل الدعامة الرئيسة التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية في تجسيد مشروعها الاستيطاني، بينما شكل الاستيطان جوهر المشروع الصهيوني، بحكم قيامه على توطين اليهود المهاجرين من شتى أصقاع العالم في أرض فلسطين. والسيطرة على أوسع مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية. لكن سياسة الهجرة والاستيطان في فلسطين اصطدمت بوجود شعب عربي يقطنها منذ آلاف السنين فكانت فكرة التهجير أو الترحيل (الطرد) كحل أمثل لنجاح سياسة الهجرة والاستيطان الصهيونية. القائمة على تهجير وإخراج العرب الفلسطينيين من ديارهم وإحلال المهاجرين اليهود محلهم.

ويشكل موضوع الدراسة ركائز المشروع الصهيوني في فلسطين بعناصره الأساسية الهجرة والاستيطان والتهجير، البعد الأساسي والحقيقي في قيام المشروع الصهيوني حيث بدأ تنفيذه الفعلي على أرض فلسطين في الفترة الواقعة بين عامي 1882–1967(*). ويلاحظ بأن نشأة المشروع الصهيوني الاستعماري قد أرتبط أوروبياً بحل "بالمسألة اليهودية" (التي شكل ظهورها في أوروبا إشكالية منافسة لرؤوس الأموال الناهضة)، للاستفادة من قدرات رؤوس الأموال اليهودية المتميزة بثقلها المالي، فكان تحريك اليهودية الصهيونية من أجل أقامة دولة يهودية صهيونية عنصرية مرتبطة بالأرض ومثل هذه الدولة لا تقوم إلا بالاستيطان المعتمد على الهجرة اليهودية الصهيونية وغرسها في الأرض من خلال إقامة مستعمرات زراعية استيطانية لها.

وقد اختار رواد الحركة الصهيونية العالمية فلسطين بحكم موقعها الجيواستراتيجي وأهميتها الدينية لإقامة ذلك الكيان العنصري برعاية وتبني قوى الاستعمار الأوروبي العالمي. كما كان اختيار فلسطين في قلب الوطن العربي لتكون مركزاً للمصالح الاستعمارية الامبريالية ولتحقق جدلية العلاقة بين الامبريالية العالمية وقوة رأس المال بما يخدم مصالح الجميع، هذا ما يتطلب في الوقت ذاته أساليب وطرق مختلفة أهمها: "تهويد فلسطين" من خلال الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها الأصليين من مدنهم وقراهم. وما يستلزم ذلك من تزوير الحقائق التاريخية والعمل على تصديق الادعاءات الكاذبة بأن فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وبذلك يصبح المجال مفتوحاً أمام المصالح

(*) علماً أن النشاطات الصهيونية تعود إلى ما قبل ذلك التاريخ بما يقارب القرنين من الزمن أي مع بدء الفكرة الصهيونية في الكنيسة البروتستانتية ممهدة للتنفيذ الفعلي الرسمي على أرض الواقع.

الامبريالية العالمية والصهيونية في كل الوطن العربي كون فلسطين قلبه. وهذا ما يحقق في الوقت ذاته تنفيذ المخطط الصهيوني الاستيطاني التوسعي الاستعماري في كل أرجاء الوطن العربي.

الإشكالية:

بحكم جدلية العلاقة بين الركائز الثلاث المعتمدة في المشروع الصهيوني الهجرة والاستيطان وتهجير أصحاب الأرض الحقيقيين، فكل ركيزة مرتبطة بالأخرى ومحققة عملية التكامل فيما بينها ولا يمكن الفصل بين ركيزة وأخرى. وبناء على ما سبق، فإن إشكالية البحث تنطلق من فهم عمق تلك العلاقة الجدلية، التي تعتمد أساسا على قدوم مستوطنين صهاينة بقصد الاستيطان الدائم، الذي يقود إلى ضرورة توسيع الأرض التي سيتم الاستيلاء عليها ومن ثم النجاح في عملية استثمارها واستعمارها على حساب أصحاب الأرض الحقيقيين (العرب الفلسطينيين).

كيف نجحت الصهيونية العالمية في تحقيق هدفها أمام مواجهة الرد العربي الفلسطيني الذي أدرك منذ البداية خطورة المشروع، وأخذ يقاوم رغم صعوبة الظروف العربية الفلسطينية بكل الأبعاد، إلى جانب صعوبات الواقع السياسي العربي وما يزرع فيه من صراعات، والإشكال الآخر انه بمقدار ما تكون ثمة أراض يمكن الاستيلاء عليها بمقدار ما تزداد الإغراءات أمام المهاجرين الصهاينة للقدوم والاستيطان في فلسطين. ومن جانب آخر فإن الاستيلاء على مساحات من أرض فلسطين يؤدي إلى تصاعد الصراع بين أبناء الشعب العربي الفلسطيني والمستوطنين المستولين على أراضيهم، ويدفع إلى تصعيد المقاومة الوطنية. ويتخذ الصراع حينها بين المستوطنين الصهاينة وأبناء الشعب العربي الفلسطيني أشكالا مختلفة في مسار الاستيلاء على أرض فلسطين؛ وبالتالي تبرز سياسة عمل المستوطنين الصهاينة في تطويع أبناء الشعب العربي الفلسطيني لإرادتهم أو نفيهم وتغييبهم بما في ذلك وجودهم المادي وهذا ما نراه اليوم على أرض الواقع ناهيك عن نشاطهم السياسي والاقتصادي والحضاري والثقافي. وهنا تتضح إشكالية أخرى هي أن المشروع الصهيوني لا يمكن نجاحه إلا بالاعتماد على القوة والآلة العسكرية والحروب وبمساعدة قوى عظمى خارجية لها هيمنتها على العالم، وهذا ما يفترض أسئلة عدة أهمها:

1. أين وكيف نشأت الفكرة الصهيونية وما هي الأسس التي قامت عليها؟
2. كيف تحولت الصهيونية إلى حركة سياسية بعد أن كان قيامها معتمداً على الأساطير الدينية؟
3. ما الظروف التي أدت إلى تقاطع ما يسمى (بالمسألة اليهودية) مع المستلزمات الاستراتيجية للمراكز الامبريالية لفرض سيطرتها على المنطقة العربية؟
4. ما الإطار الأيديولوجي الذي استندت عليه الصهيونية في دفع اليهود للهجرة إلى فلسطين؟

5. ما هو منهج التهويد الصهيوني المعتمد في أرض فلسطين وشعبها؟
6. ما أهم متطلبات الاستيطان على أرض فلسطين العربية وما هي الوسائل والطرق التي اتبعتها الصهيونية والمؤسسات التي أقامتها بهدف الاستيلاء على الأرض؟
7. ما مدى ارتباط فكرة الطرد المنظم للعرب الفلسطينيين بالاستراتيجية الصهيونية لتحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين؟
8. ما الأساليب التي اتبعتها الصهيونية في تهجير الشعب العربي الفلسطيني؟
9. ما دور حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية في إفشال المشروع الصهيوني في تحقيق أهدافه؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة: من خلال جوانب عدة من أهمها:

1. الخطورة التي ينطوي عليها المشروع الصهيوني الاستيطاني من خلال ركائزه الثلاثة (الهجرة والاستيطان والتهجير)، على الوطن العربي وبخاصة فلسطين. فمن خلال هذه الركائز الثلاث استطاعت الصهيونية تنفيذ مخططها في احتلال فلسطين ثم عملت بعد ذلك على تهديد المنطقة العربية عبر شن الحروب التوسعية على البلدان العربية.
2. تتمثل خطورة الهجرة في أنها المحور الرئيس الذي استندت عليه الحركة الصهيونية في استعمارها لفلسطين وقد ظلت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين تشكل أهم ركائز المشروع الصهيوني إلى يومنا هذا، باعتبارها تؤمن الأساس البشري للمشروع الصهيوني لفلسطين. كما أن الهجرة الصهيونية لا تمثل الأساس الذي قام عليه (الكيان الصهيوني) فحسب بل إنها الوسيلة التي تسمح لهذا الكيان بالاستمرار في اتجاه استكمال المشروع الاستيطاني التوسعي الذي تقوم عليه الحركة الصهيونية.
3. يعد الاستيطان أهم وسائل تنفيذ المخطط الصهيوني رغم أنه ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للاستيلاء على أرض فلسطين بكل ما له من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.
4. أما الترحيل القسري فإنه يهدف إلى طرد الشعب العربي الفلسطيني من أرضه وتهجيره إلى بقاع العالم ونزع الهوية العربية عن فلسطين وتهويدها من خلال فرض الهيمنة الصهيونية على البلدان العربية وإقامة (إسرائيل الكبرى)؛ حيث تعتبر الصهيونية تهجير عرب فلسطين المرتكز الأساس في الفكر والممارسة الصهيونية.

أسباب وأهداف اختيار البحث:

تركزت أسباب اختيار موضوع المشروع الصهيوني من خلال ركائزه الثلاثة والتي هي (الهجرة والاستيطان والتهجير) بين عامي (1882–1967) لأسباب عدة أهمها:

1. الرغبة في مواجهة المقولات التأسيسية للمشروع الصهيوني، مثل "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض" و" أن الشعب اليهودي ضحية الإرهاب العربي" وغيرها من هذه المقولات الزائفة، فمن المعروف أن القائمون على المشروع الصهيوني عملوا على توظيف التاريخ بالشكل الذي يخدم أهداف هذا المشروع الاستعماري، من هنا تكتسب الدراسات ذات الطابع التاريخي، أهميتها في الإبقاء على حقائق القضية الفلسطينية حية، في مواجهة المقولات التأسيسية للمشروع الصهيوني.

2. الرغبة في تسليط الضوء على حقيقة وجوهر المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي، ومحاولة تتبع الأحداث المرتبطة بكيفية تنفيذ الركائز الأساسية لهذا المشروع.

3. دراسة الاستيطان الذي يتضمن كيفية استلاب الأرض الفلسطينية وسمات هذا الاستيطان وأهدافه وخصائصه وأنواع المستوطنات وأماكنها.

4. دراسة موجات الهجرة الصهيونية والظروف المحيطة بكل منها والبلدان التي هاجروا منها.

5. دراسة التهجير القسري الذي قام به الصهاينة ضد الشعب العربي الفلسطيني منذ البدايات الأولى لنشوء فكرة التهجير. ثم دراسة التطبيق العملي لخطط التهجير القسري. كما تهدف الدراسة إلى فضح المؤامرة الكبرى التي حيكت اتجاه العرب جميعا بدءاً من فلسطين وشعبها من أجل أقامة (الكيان الصهيوني) غير الشرعي بالتعاون ما بين الصهيونية والامبريالية العالمية ومن في سياقهما.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي التاريخي، من خلال جمع المعلومات من الوثائق والمصادر والمراجع ودراستها دراسة تحليلية.

الفصل الأول
مدخل تاريخي لنشوء وتطور الحركة الصهيونية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر

أولاً: الواقع الاقتصادي لليهود في أوروبا وأثره في نشوء الحركة الصهيونية

1. أوضاع اليهود في أوروبا وأثره في نشوء الحركة الصهيونية
2. عوامل نشوء الحركة الصهيونية في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر
3. المشروع الصهيوني وعلاقته البنيوية الفكرية بالقوى الاستعمارية الامبريالية

ثانياً: الاطماع الأوروبية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر

1. الاطماع الأوروبية ودورها في توطين اليهود في فلسطين
2. الدولة العثمانية والحركة الصهيونية
3. فلسطين في ظل الدولة العثمانية

الفصل الأول

مدخل تاريخي لنشوء وتطور الحركة الصهيونية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر

ستتناول دراسة هذا العنوان نشأة الحركة الصهيونية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وبخاصة في النصف الثاني الذي شهد نشاطاً ونمواً كبيرين بين يهود روسيا وبولندا، وباقي دول أوروبا الشرقية، حيث كانت تعيش آنذاك أكثرية اليهود في العالم. وتعود أسباب نشوئها ونموها إلى عوامل عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية، منها ما يتعلق بالأوضاع الخاصة باليهود خلال تلك الفترة، التي كانت بحد ذاتها تتمة لما سبقها من تطور في هذه المجالات، خلال القرون السابقة، ومنها ما يتعلق بالأوضاع العامة في البلدان التي كان اليهود يعيشون فيها، والتغيرات التي حدثت في أوروبا لاسيما خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولم تكن الصهيونية، من حيث أسباب أو تاريخ ظهورها، إلا إحدى مشتقات "المسألة اليهودية"(*)، التي خلقها حكام وشعوب قسم من الدول المذكورة[1].

أولاً: الواقع الاقتصادي لليهود في أوروبا وأثره في نشوء الحركة الصهيونية

1. أوضاع اليهود في أوروبا وأثرها في نشوء الحركة الصهيونية:

كانت الظروف التي عاشها يهود أوروبا في القرن التاسع عشر، والتي اتسمت بالاضطرابات الشديدة، نتاجاً للتغيرات السريعة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تشهدها القارة الأوروبية، من حيث تاريخ تطور قوى ووسائل الانتاج في إطار الثورة الصناعية، في الوقت الذي كان شرقها يستفيق على صدى هذه الثورة، ويحاول أن يخطو خطواته الأولى في اتجاهها، ليغادر عصور الاقطاع والقنانة. وقد رافقت هذه التحولات صراعات اجتماعية، وظهور حركات ثورية، وهجرة نحو غرب القارة ونحو العالم الجديد في أوساط اليهود على وجه الخصوص[2].

لم يكن اليهود في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر يعيشون ظروفاً متشابهة، فقد كان هناك تباين حاد بين اليهود في المجتمعات الغربية، ومكانهم في شرق أوروبا، وخصوصاً في روسيا، وكان من المفيد جداً ألا يُنظر إلى المشكلة اليهودية في أوروبا من منظور حياتهم في غرب أوروبا وأن ألا

(*) المسألة اليهودية: هي المشكلة الناتجة عن وجود أقليات يهودية في المجتمعات الغربية وتميز هذه الأقليات اقتصادياً واجتماعياً علاوة عن التميز الديني وما نتج عن هذا التميز من ردة فعل في تلك المجتمعات. تعود جذور المسألة اليهودية إلى ارتباط الأقليات اليهودية في المجتمعات الأوروبية بمهنة التجارة والربا ليكونوا على مر الأيام مجموعة اقتصادية لها ثقافتها ولغتها وتقاليدها وتجمعها الانعزالي. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ج6، ص168.

[1] صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1981، ج1، ص13.

[2] محمد رشاد الشريف، **البيئة اليهودية لظهور الصهيونية في أوروبا**، مجلة الأرض، العدد 1، 2007، ص63.

يجري التصور للحظة واحدة أن الحياة اليهودية، والجماعات اليهودية في شرق أوروبا تتشابه على أي نحو مع حياة الجالية اليهودية في انجلترا وفرنسا أو حتى الولايات المتحدة فيما بعد[1]. وللإيضاح لابد من الوقوف عند أوضاع الجاليات اليهودية في أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر.

أ- أوضاع الجالية اليهودية في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر:

شهدت الجالية اليهودية في أوروبا الغربية ازدهاراً اقتصادياً وثقافياً ملحوظاً في القرن التاسع عشر، كنتاج طبيعي لما أحدثته الثورة الصناعية، وانتشار مفاهيم العدالة والمساواة التي رافقتهما. ففي انجلترا، كانت رؤوس الأموال والبورصات اليهودية تعيش في تلك الفترة أبهى شهور العسل مع رأس المال الإنجليزي[2]، وبخاصة أن أغلبية يهود أوروبا الغربية كانوا تجاراً يديرون أعمالهم على نطاق واسع في كثير من العواصم الغربية، وكان بعضهم صيارفة كبارا، وكاد بيت روتشيلد (Rothschild Family)[*] يصبح رمزا للبرجوازية اليهودية العليا[3].

فقد كان هناك مجموعة من الأسر والمؤسسات المالية اليهودية تحتكر مع مثيلاتها من المؤسسات الأوروبية المسيحية المحدودة العدد أيضاً، السيطرة المالية والاقتصادية والصناعية في بلدان أوروبا الغربية والوسطى[*]؛ وبدأ رأس المال اليهودي يأخذ أهمية كبرى بالنسبة لحركة التصنيع الحديث الذي أخذ يزعزع الإنتاج اليدوي القديم، وما هو أكبر أهمية من كل ذلك، تنفيذ المشاريع الاستعمارية والتنافس للسيطرة على الأسواق العالمية ومصادر المواد الخام[4].

كما يلاحظ ارتقاء أسرٍ يهودية أوروبية عديدة خلال القرن التاسع عشر إلى مواقع ذات تأثير عظيم في الاقتصاد الأوروبي مثل البيت المصرفي لأسرة لروتشيلد، تلك القوة المالية في ألمانيا وإيطالية وفرنسا وانجلترا. وأسرة هانية الألمانية الأصل التي انتشرت في جميع انحاء العالم، وكان لها

---

[1] اسحق دوتشير، **دراسات في المسألة اليهودية**، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، دار الحقيقة، 1971، ص56.

[2] الشريف، **البيئة اليهودية لظهور الصهيونية في أوروبا**، ص65.

[*] روتشيلد: عائلة من رجال المال اليهود يعود أصلها إلى فرانكفورت في القرن السادس عشر. وقد حققت العائلة شيئاً من الثراء في القرن الثامن عشر بعد أن حقق ماير روتشيلد تاجر العملات القديمة أرباحاً طائلة أثناء حروب الثورة الفرنسية. أسس أبناؤه الخمسة أعمالهم في خمسة بلدان أوروبية؛ إنجلترا وفرنسا وإيطالية والنمسا وألمانيا، يعد اسم روتشيلد بين اليهود رمز للثري اليهودي الخير. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 1975، ص200 ـ 201.

[3] دوتشير، **دراسات في المسألة اليهودية**، ص56.

[*] أوروبا الوسطى: يقصد بها الأقاليم الأوروبية التي تشمل ألمانيا والنمسا وتشكوسلوفاكيا كما تشمل المجر وسويسرا، تردد اسم أوروبا الوسطى أبان الحرب العالمية الثانية في الإشارة إلى القطاع الأوروبي الذي كانت ترمي ألمانيا النازية إلى أن يدخل في دائرة نفوذها. انظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968، ص149-150.

[4] بديعة أمين، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، بيروت، دار الطليعة، 1974، ص114.

ارتباطات بأقوى المؤسسات اليهودية في أوروبا، وهناك أيضاً أسرة مندلسون والتي كانت تمول السندات الروسية للمستثمرين في ألمانيا. كما لعبت أسرة ساسون دوراً هاماً في الاقتصاد والسياسة الأوروبية الغربية. ولعبت بعض هذه الأسر دوراً متنفذاً في اقتصاد بعض بلدان الشرق ذات المواقع الاستراتيجية، كمصر، مثل أسرة اوبنهايم، فقد كانت هذه الأسر تمارس تأثيرا فعالاً في الاقتصاد والسياسة المصرية وخاصة في عهد الخديوي إسماعيل[1].

وقد ساهمت الأرستقراطية الرأسمالية اليهودية بدور متميز في الاقتصاد والسياسة الأوروبية بفضل قدراتها المالية، بتحطيم أسوار الجيتو، حيث أن التزاوج بين المصالح اليهودية والأوروبية الغربية، لم يقتصر على الطبقات الموسرة، بل تجاوز ذلك ليشمل طبقات تجمعات الطائفة اليهودية كافة في بلدان أوروبا الغربية، إثر انصهار اليهود واندماجهم بالمجتمعات التي كانوا يعيشون بين ظهرانيها، وأصبح الواقع الفعلي الذي يعيشه يهود أوروبا الغربية، يمتلك كل الخصائص التي لا تسمح بتكون شعور لدى الفرد اليهودي بعدم الانتماء إلى الأرض التي يعيش عليها، أو بعدم المواطنة[2].

لقد كان يهود أوروبا الغربية يتعرضون لعملية ذوبان سريعة ومتسعة النطاق. وفي مقدمة الأسباب التي أدت إلى ذلك الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي كان اليهود يعيشون في ظله، منذ جاءت الثورة الفرنسية بمبادئ العدالة والحرية والمساواة[3]. لقد سارت هذه المساواة القانونية، مع الاستيعاب المتنامي للطائفة اليهودية، لأنه حتى تلك الفئات التي احتفظت بدينها ووعيها اليهودي، استوعبت من خلال تبنيها لغات البلدان التي عاشت فيها[4]. بذلك اندمج اليهود في أوروبا الغربية اقتصادياً واجتماعياً في البرجوازية المسيحية الأوروبية.

وكان العامل الثاني في اتساع حركة الاندماج، (وإن كان هذا العامل يعود في جوهره)، إلى الرفاه الاقتصادي، ألا وهو حركة الإصلاح الديني "حركة الهسكالاه"[*][5]، أي عصر التنوير اليهودي، حيث قادت البرجوازية اليهودية هذه الحركة وحاولت أن تحقق منجزات حديثة وليبرالية وثورية في

---

[1] أمين، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، ص115.

[2] الشريف، **البيئة اليهودية لظهور الصهيونية في أوروبا**، ص66-67.

[3] أمين، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، ص117.

[4] دوتشير، **دراسات في المسألة اليهودية**، ص57.

[*] الهسكالاه: أي التنوير، وقد أطلقت الكلمة على الحركة التي ظهرت بين يهود أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر واستمرت حتى عام 1880 تقريباً، وكانت تنادي بأن على اليهود أن يحاولوا الحصول على حقوقهم المدنية عن طريق الاندماج في المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها وأن يكون ولاؤهم الأول والأخير للبلاد التي ينتمون إليها وليس إلى "قوميتهم الدينية" التي لا تستند إلى سند عقلي أو موضوعي. انظر، عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص72.

[5] أمين، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، ص118.

المجالات الثقافية والحضارية شبيهة بالخطوات التي حققتها برجوازية أوروبا الغربية. "لذلك دخلت حركة الهسكالاه في القرن التاسع عشر في صراع ضد القوى المحافظة والمهيمنة على شؤون الحياة في المجتمعات اليهودية وعملت على إزاحتها من مواقعها المسيطرة"[1].

وكانت هذه الدعوة تنادي بنبذ التفسيرات والمعتقدات والطقوس الدينية الجامدة، وتهيئة اليهود لحياة جديدة بوصفهم مواطنين في البلدان التي يولدون ويعيشون فيها. ومن الجدير بالاهتمام أن الدافع الأساسي للدعوة الاندماجية وحركة الإصلاح الديني "الهسكالاه" هو التوافق الكلي بين مصالح البورجوازية اليهودية والأوروبية، التي كانت تحث على حث التطور الصناعي، ودفع حركة الاستعمار وتصدير الرساميل الأوروبية إلى المستعمرات الجديدة، ومما تجدر الإشارة إليه أن الدعوة الاندماجية لم تقتصر على الانصهار الثقافي والفكري والاجتماعي، وإنما ذهب قادتها إلى مدى معارضة أية فكرة أو حركة تستهدف إنشاء "دولة يهودية" خشية أن يؤدي ذلك إلى إثارة معاداة اليهود وبالتالي تعريض المصالح والمراكز اليهودية للخطر[2].

هكذا يتبين أن اندماج اليهود في أوروبا الغربية كان يواكب تقدم الرأسمالية، وجملة التطورات التي حدثت في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، فقد تأثر اليهود بتلك الأحداث بشكل كبير، فحدث تغير كبير في النسيج الاجتماعي والبنية الاقتصادية والسياسية والثقافية لليهود في أوروبا الغربية. وتهيئت إمكانات جديدة للعمل في القرن التاسع عشر، في طريق الاندماج التام. كما حصل اليهود في أوروبا الغربية على الكثير من حقوقهم المدنية، لدرجة قد تزيل وجود مشكلة يهودية في أوروبا الغربية؛ فضلاً عن تتبع أية مشكلة، في أماكن أخرى من القارة، بالأخص في بلدان أوروبا الشرقية.

ب- أوضاع الجالية اليهودية في أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر:

عاش يهود أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر أزمة حقيقية وخاصة في روسيا، إذ كانت أوضاعهم مختلفة عن أوضاع يهود أوروبا الغربية[3]. فقد أصبحت روسيا القيصرية الدولة الأولى في العالم بعدد السكان اليهود فيها، بعد تقسيم بولندا سنة 1795، للمرة الثالثة بين جاراتها الثلاث، روسيا وألمانيا والنمسا. وكان ذلك التقسيم قد ضم إلى روسيا مناطق واسعة، من تجمعات يهود بولندا الكثيفة، "وقدر عدد اليهود في العالم سنة 1800، بنحو 2,25 مليون نسمة، يعيش منهم مليونان في أوروبا،

---

[1] صادق جلال العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، بيروت، دار العودة، 1975، ص40.

[2] أمين، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، ص118.

[3] الشريف، **البيئة اليهودية لظهور الصهيونية في أوروبا**، ص68.

ومن بين هؤلاء كان نحو 1,4 مليون ـ أي ما يزيد على النصف ـ يعيشون في روسيا وفي ذلك الجزء من بولندا الذي ضم إليها"[1].

وكانت الأوضاع الاقتصادية ليهود روسيا حتى منتصف القرن التاسع عشر يغلب عليها الطابع التجاري المركنتلي[*] والحرفي الصغير الذي كان قائماً في فترة ما قبل الرأسمالية، وكانوا يحتكرون التجارة والربا ويقومون بدور الوسيط بين الاقطاعيين الروس وبين الفلاحين ويستأجرون المزارع والحانات والمطاعم والفنادق ويتولون إدارتها. لكن أوضاع اليهود الاقتصادية والاجتماعية سرعان ما بدأت تتعرض لهزات كبيرة في أعقاب التطورات الجديدة التي شهدتها روسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2]. وذلك نتيجة حلول النظام الرأسمالي وقيام مؤسسات مالية ومصرفية وتجارية، أدى إلى انتفاء الحاجة إلى الخدمات التمويلية والمصرفية والتجارية والفردية المحدودة كتلك التي كان يقدمها اليهود، الذين وجدوا أنفسهم أمام ضرورة التحول إلى مواقع أخرى، ومن هنا حدثت عملية انتقال جديدة لليهود تمثلت في حركة هجرة نحو غرب القارة ونحو العالم الجديد في أمريكا وأستراليا[3].

شكلت هجرات هؤلاء اليهود عبئاً ثقيلاً على البرجوازية اليهودية في أوروبا الغربية. فأدركت هذه الفئة من اليهود الأثرياء أنه من الصعب على هؤلاء المهاجرين الاندماج السريع في المجتمعات الغربية نظراً للحواجز اللغوية والثقافية مما أدى إلى خشيتها من أن تتولد بين الشعوب الأوروبية موجة من الكراهية العنصرية ضد اليهود عامة وهذا ما كانت تسعى إليه الصهيونية (مقاومة الاندماج من ناحية واللاسامية من ناحية ثانية). لذلك اتجهت إلى إقامة جمعيات بهدف تنظيم عملية تهجير يهود أوروبا الشرقية وتوطينهم خارج القارة الأوروبية في فلسطين خشية أن يؤثر وجودهم في أوروبا الغربية على الحقوق التي كان يتمتع بها اليهود الغربيون[4]. وهذا ما كان له انعكاساته على نمو الحركة الصهيونية وتبلور عقيدتها ـ خصوصا وأن أكبر الاجنحة الصهيونية، كماً ونوعاً، قد ولد بين أولئك اليهود[5]. بناء على ما سبق يمكن دراسة عوامل نشوء الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر.

---

[1] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص30-31.

[*] المركنتلي أو المركنتلية: مبدأ اقتصادي تبلور في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والمركنتلية تعني فعلاً ممارسة التجارة بعقلية ضيقة، ورغبة جامحة في الربح. والمذهب المركنتلي قائم أن قوة الدول تقاس بما تملك من معادن ثمينة، وبالتالي التشجيع على التصدير على حساب تقليل الاستيراد. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج6، ص162.

[2] أمين عبد الله محمود، **المسألة اليهودية في كتابات ليو بنسكر**، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، عمان، الجامعة الأردنية، 1983، مج3، ص632.

[3] أمين، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، ص123.

[4] محمود، **المسألة اليهودية في كتابات ليو بنسكر**، ص635.

[5] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص40.

2. عوامل نشوء الحركة الصهيونية في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر:

شهد العقدين الأخرين من القرن التاسع عشر ظروفاً غير عادية أحاطت بالجالية اليهودية، واتسمت بالاضطراب والتعقيد سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث أخذ الحديث عن ظهور اللاسامية يطفو على السطح، وظهرت دعوات السيطرة على الشعوب والتوسع الاستعماري[1]. مما ساعد على نهوض الحركة الصهيونية وفق عوامل مساعدة ومن أهمها:

أ- انتشار ظاهرة اللاسامية[*]:

نشطت اللاسامية بشكل ملحوظ في دول أوروبية عدة، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقوي نفوذها بين فئات مختلفة من السكان، وتتركز أسبابها الحقيقية في المجال الاقتصادي[2]. خاصة وأن الأمر يتعلق بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يمارسها اليهود في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها، ففي المجتمع الاقطاعي الزراعي في أوروبا، لعب اليهود دور الوسيط بين الاقطاعيين والفلاحين، لكن مع انهياره وتحوله إلى الرأسمالية التجارية ثم الصناعية، فإن "معاداة السامية" أو "معاداة اليهود" نشطت، لأن اليهود لم يعد لهم دور يقومون به وأصبحوا هم الغريم والمنافس الذي يجب التخلص منه[3].

وبفعل التحولات التي طرأت على البرجوازية في دول أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، والتي أدت إلى فقدان اليهود لدورهم ووظيفتهم الاجتماعية والمتمثلة في التجارة، مما أدى إلى تجدد الاضطرابات ضد اليهود، مما اضطرهم إلى الهجرة بأعداد واسعة إلى أوروبا الغربية والوسطى والولايات المتحدة الامريكية[4]. لقد أدى اقتلاع اليهود من مواقعهم الاقتصادية والتاريخية إلى بعث الحياة من جديد في جسم اليهودية المحتضر في ذلك الحين، وكاد أن يهدم ما بنته الرأسمالية للاندماج وذوبان في الغرب، لقد حمل المهاجرين من شرق أوروبا معهم أجواء المحافظة والتقاليد التراثية اليهودية الجامدة، ما شكل عامل ردة وعائق أمام طريق زوال "المسألة اليهودية" عبر الاندماج في

---

[1] الشريف، **البيئة اليهودية لظهور الصهيونية في أوروبا**، ص70.

[*] اللاسامية: والمقصود بها "معاداة اليهود"، أو نبذ اليهود من المجتمع، أو مناهضة اليهود؛ لأنهم الممثلون الوحيدون للجنس السامي في المجتمع الأوروبي – حسب الدعوة العنصرية التي أشاعوها عن أنفسهم – حيث يعتقدون أن كل ما حل بهم إنما يرجع لكونهم يهودا، ومن يقوم بمعاداتهم إنما يعادي "الساميين" اليهود. انظر: رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، عالم المعرفة، العدد 102، 1986، ص33-34.

[2] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص46.

[3] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 1975، ص367.

[4] عماد أبو رحمة، **جذور الصهيونية**، موقع الحوار المتمدن: http //www.aherwar.org

الغرب مما أدى إلى تغذية نزعات العرقية و"العداء للسامية" التي ظهرت في نهاية القرن. ومما ساعد في تأجيج العداء ضد اليهود، حينئذ الحرائق التي اندلعت هناك (في روسيا وأوكرانيا وبولندا)، متمثلة في اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني(Alexander II)[*]1881، وإصدار قوانين مايو 1882، هذه الأجواء هيئت لبروز الاتجاهات القومية والعرقية والاقتصادية بين الجماهير وعبرت عن نفسها في مظاهر "العداء للسامية"[1].

وفي غرب أوروبا ووسطها كان رد الفعل على الهجرة اليهودية الجماعية الكثيفة من شرقي القارة بإذكاء نزعات "العداء للسامية" بين الطبقات الوسطى، واشتد هذا التيار في ألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد أزمة اقتصادية دمرت أعداد كبيرة من التجار والحرفيين. وبعد الانهيار المالي عام 1873، تفاقمت الحركة المعادية للسامية بشدة، وظهرت بوادر اللاسامية، خلال تلك الفترة، في فرنسا أيضاً، وخصوصاً في أثناء محاكمة دريفوس (Alfred Dreyfus)[*]، كانت قضية الضابط اليهودي "دريفوس" ذريعة اتكأ عليها رواد الحركة الصهيونية الأوائل في الترويج للصهيونية وتسويغها لدى اليهود. ومما أجج العداء ضد اليهود في فرنسا، تدفق المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية، الذين جاؤوا للبحث عن وسائل عمل ومراكز جديدة، وخاصة بعد انهيار النظام الاقطاعي، حيث اعتبر هؤلاء مصدر منافسة خطيرة بالنسبة للبرجوازية الفرنسية الصغيرة من أصحاب محلات وأعمال صغيرة وتجار وباعة وصيارفة وأطباء ومحامين ومعلمين. ولما كان المهاجرون اليهود إلى فرنسا أكبر من أية أقلية أخرى، فمن البديهي أن يثور العداء ضدهم بسهولة أكبر[2].

تجدر الإشارة هنا إلى أن معاداة السامية هي ظاهرة غربية أوروبية بالأساس ولم تشمل التجمعات اليهودية كافة في بقية أنحاء العالم كما تدعي الصهيونية، كما أن هذه الظاهرة ليس لها وجود في المشرق العربي، ذلك أن كراهية اليهود في الغرب نتيجة لمشكلة طورها الغرب وسماها بالمشكلة اليهودية. ولم يمثل اليهود مشكلة بالنسبة للشعوب الشرقية. وبالعودة إلى المصادر التاريخية اليهودية

---

[*] ألكسندر الثاني: قيصر روسيا من 1855 حتى 1881، بدأ حكمه بمحاولة التوصل إلى طرق ليبرالية لدمج اليهود. وبالفعل شهد عهده ظهور حركة التنوير بين يهود روسيا وتزايد معدلات العلمنة والاندماج بينهم. لكن بدأت تتضح في نهاية عصره ازمة النظام القيصري، وبدات اعداد متزايدة من الشبان اليهودي تنخرط في الحركات الثورية. وقامت جماعة ارهابية شعبوية، بينها فتاة يهودية ملحدة باغتياله. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، القاهرة، دار الشروق، 1999، ج4، ص375-376.

[1] عماد أبو رحمة، **جذور الصهيونية**، موقع الحوار المتمدن: http //www.aherwar.org

[*] الفريد دريفوس(1859ـ1935): ضابط يهودي فرنسي اتهم بالتجسس لحساب ألمانيا عام 1894، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. أعيدت محاكمته بسبب اكتشاف أدلة تثبت براءته وكانت إعادة النظر في القضية مناسبة لإثارة موجة من اللاسامية والانقسام داخل المجتمع الفرنسي. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج2، ص677.

[2] الشريف، **البيئة اليهودية لظهور الصهيونية في أوروبا**، ص73.

نجد أن مصطلح "المشكلة اليهودية" و "العداء للسامية" لا يوجدان في قاموس العلاقات بين اليهود والشعوب الشرقية، ولكنهما سائدان في قاموس العلاقات بين اليهود والشعوب الغربية[1].

لقد ابتدعت الصهيونية مفهوم "العداء للسامية" وعملت على توظيفه لتحقيق مصالحها بدءاً بمنع اليهود من الاندماج في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها، مروراً بالاستفادة من هذه الظاهرة لتطوير ما يسمى "بالقومية اليهودية" لإنشاء "وطن قومي لليهود". وانتهاءً باستغلال هذا المفهوم من أجل دفع اليهود للهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها بهدف احتلالها وإقامة "وطن قومي لليهود" فيها. يرى الباحث أن اللاسامية كانت أحد أبرز العوامل التي ساهمت في انطلاقة الحركة الصهيونية حتى غدت مبرر وجودها، وأدت دوراً مهماً في بلورة المشروع الصهيوني، حيث ساهمت في دفعه نحو تجسيد هدفه الأساسي المتمثل في إقامة "الوطن القومي لليهود" على أرض فلسطين العربية. كما استمرت دولة الكيان الصهيوني في استخدام اللاسامية كأداة في وجه كل من يعارض سياساتها وأعمالها الاجرامية ضد الشعب الفلسطيني، حتى من يتعاطف مع الفلسطينيين هو معاد للسامية.

ب- ظهور النزعة القومية في أوروبا:

امتازت أوروبا، خلال القرن التاسع عشر، بانتشار الفكرة القومية فيها، ثم حصول عدد من شعوبها على استقلالها أو توحيدها، وإقامة دول خاصة بها، على أساس قومي[2]. لكن المعطيات الموضوعية للحركة القومية في أوروبا لم تكن متوافرة في الوضع اليهودي. فالحركات القومية كانت تقوم على أساس وجود مجتمعات متراصة، بينها روابط أساسية (ولعل أهمها الرابطة اللغوية) تجعلها تشعر بذاتية خاصة. ووجود هذه المجتمعات دون أن يكون الكيان السياسي الذي تعيش فيه مساوياً لأطار الكيان الديمغرافي الذي كانت تنتسب إليه، مما جعل الحركة القومية تعصف بالكيانات السياسية القائمة في أوروبا وتعيد تركيبها من جديد على أساس يتلاءم مع التوزيع البشري القومي للناس في أوروبا. فحين كانت الدولة الواحدة تضم أكثر من قومية واحدة كانت الحركة القومية تسعى إلى تمزيق هذه الدولة إلى دول، وحين كان المجتمع القومي الواحد يعيش في أكثر من دولة واحدة، كانت الحركة القومية تسعى إلى توحيد هذه المجتمعات معاً في إطار دولة واحدة[3].

أما اليهود فلم يتوفر لهم الظرف الموضوعي، بل كانوا موزعين كأقليات في أنحاء عديدة من العالم. نتيجة لذلك حين أرادت الحركة الصهيونية الاستفادة من الحركة القومية، كحافز لها على تأسيس دولة لليهود، فقد وجدت نفسها في ظرف موضوعي يختلف عن الأوضاع التي أدت في أوروبا

---

(1) عماد أبو رحمة، **جذور الصهيونية**، موقع الحوار المتمدن: http //www.aherwar.org

(2) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص 43.

(3) فايز صايغ، **الصهيونية في خمس وسبعين عاماً**، شؤون فلسطينية، العدد 12، 1972، ص150.

إلى قيام الحركة القومية. فلا بد من مخرج لإيجاد دولة اليهود، كان ذلك عن طريق هجرتهم، هجرة هادفة، من جميع الأماكن التي يقطنون فيها إلى مكان جديد يجتمعون كلهم على أرضه حيث ينشئون دولة قائمة بذاتها. هذا ما يذكر بالهجرة الأوروبية في العصر الحديث للعالم الجديد (الامريكيتين وأستراليا) واستعمارها لهذا العالم استعماراً استيطانياً[1].

بذلك يتضح أن نشوء الحركة الصهيونية ارتبط بتأثرها بالمحيط الأوروبي، فغالبية "الأفكار الصهيونية القومية" استمدت من الحركة القومية الأوروبية. من الواضح أن ظهور القوميات في أوروبا، ساهم في دفع المشروع الصهيوني نحو الأمام، فقد استغل زعماء الصهيونية ذلك من أجل خلق ما يسمى "بالقومية اليهودية" من خلال افتعال ظاهرة "العداء للسامية" في المجتمعات الأوروبية.

ت- فشل حركة التنوير والاندماج "الهسكالاه":

جاءت حركة التنوير ومن ضمنها التيارات الاندماجية اليهودية في فترة صعود الرأسمالية كثمرة مباشرة لتيارات التحرير السياسية منذ القرن السابع عشر[2]. وقد بدأت حركة التنوير اليهودية خلال منتصف القرن الثامن عشر الميلادي في بروسيا (ألمانيا) في ظل ظروف وملابسات خاصة بالتطورات التي غيرت مسار الحياة في أوروبا الغربية وأثرت بالتالي على واقع اليهود وحياتهم في هذه البلاد[3].

وقد آمن دعاة الاستنارة اليهود بالعقل وبضرورة تقبل الواقع التاريخي المتعين، ووجهوا سهام نقدهم إلى التراث الديني اليهودي المغرق في الغيبية واللاتاريخية، ولعل جوهر هذه الدعوة التنويرية يلتقي مع جوهر الدعوات الأوروبية في ذلك الوقت حول الانسان وحريته وحقوقه وإنسانيته وعقليته وحياته وإخضاع مصيره لإرادته الواعية، وتجلت أفكار التنوير اليهودية في عهد جديد من الدعوة إلى الاندماج في الشعوب، فقد رسم **موسى مندلسون** (Moses Mendelssohn)[*] الرائد الروحي لحركة الهسكالاه، وجهة نظر جديدة في الفكر اليهودي عندما أسدى النصح لليهود كي ينبذوا عقلية الجيتو

---

[1] فايز صايغ، **الصهيونية في خمس وسبعين عاماً**، ص150.

[2] أحمد مصطفى جابر، **الهسكالاه صعود وسقوط التنوير اليهودي والطريق إلى الصهيونية**، موقع ساسة بوست: http//www.sasapost.com

[3] هويدا عبد الحميد مصطفى، الصهيونية الدينية حتى 1967 النشأة والاتجاهات الفكرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص9.

[*] موسى مندلسون (1729-1786): مفكر وفيلسوف يهودي، أبو حركة التنوير اليهودية، ومن القيادات الروحية ليهود ألمانيا، وعمل على إصلاح مكانة اليهود في ألمانيا. انظر: يونس أبو جراد، التيارات اليهودية الرافضة للصهيونية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2013، ص7.

ويندمجوا في الشعوب التي يعيشون فيها، مؤكداً على أن اليهود يمكنهم أن يكونوا مواطنين مخلصين للوطن الذي يعيشون فيه[1].

ولم تكن دعوة مندلسون تهدف فقط إلى مجرد تحطيم جدران الجيتو الطبيعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بل كانت تهدف إلى تحطيم سجن الجيتو المعادل له وهو التزمت والجهل والركود الثقافي واليأس الذي أذل حياة اليهود قرونا عديدة. لقد أحدثت حركة التنوير اليهودية "الهسكالاه" هزة هائلة في صفوف التجمعات اليهودية في أوروبا[2]، ولكن بالرغم من نجاح حركة التنوير في تحقيق أهدافها في غرب قارة أوروبا فإنها جوبهت بمقاومة شديدة في شرق أوروبا التي كانت أسوار الجيتو فيها أكثر سماكة، وكانت قوى المعارضة للتغيير فيها أكثر شراسة[3].

حملت الهسكالاه وكأي ظاهرة طبيعية نقيضها معها، وكأي ظاهرة ثورية، واجهت ثورة مضادة، ورغم النجاحات السريعة التي حققتها في بعض الأهداف خلال فترة زمنية قصيرة، فقد كان تجاوب اليهود معها تجاوباً مذهلاً، وبدأ اليهودي بتحطيم جدران الجيتو الداخلي، بعد أن حطم جدران الجيتو الخارجي، وبدأ اليهود بالتمتع بالمساواة السياسية والاقتصادية شأن باقي الأقليات، بيد أن جملة من العوامل والأسباب الموضوعية والذاتية وصعوبات جمة واجهت الهسكالاه، جعلتها تتراجع عن الكثير من منجزاتها في عملية اندماج اليهود في مجتمعاتهم، تاركة الساحة للأفكار الصهيونية لتتفشى في المجتمعات اليهودية[4].

والصهيونية هي وليدة رد الفعل المضاد للتنوير، أساسا، بل يمكن أن نذكر هنا أن حركة التنوير ذاتها قد ساهمت بشكل غير مباشر في ظهور الصهيونية، والإعداد الفكري للصهيونية في المجالات التالية: انتقد مفكرو حركة التنوير اليهودية الشخصية اليهودية بسبب طفيليتها وهامشيتها، وأكدوا أهمية العمل اليدوي والعمل الزراعي، وطالبوا بتحويل اليهودي إلى شخصية منتجة، وهذه قضية ورثها الصهاينة ودعاة "معاداة السامية"[5]. كما هاجم دعاة الاستنارة فكرة انتظار المسيح[*] الذي سيأتي بالخلاص، ونادوا بأن على اليهود أن يحصلوا على الخلاص بأنفسهم،

---

[1] أسامة عكنان، **سيكولوجيا المحارب الإسرائيلي هكذا يفكرون (1)** ـ دراسات سياسية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية، 2019، ص6.

[2] مصطفى، **الصهيونية الدينية حتى 1967 النشأة والاتجاهات الفكرية**، ص15.

[3] عكنان، **سيكولوجيا المحارب الإسرائيلي هكذا يفكرون (1)**، ص7.

[4] خالد أبو شرخ، **الصهيونية هزيمة العقل التنويري اليهودي**، موقع الحوار المتمدن: http //www.aherwar.org

[5] المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، ج1، ص88-89.

[*] المسيح المخلص: هو المخلص المنتظر لليهود، والذي سوف يخلصهم ويبدأ عهداً جديداً، حيث يعيش البشر حياة سعيدة صالحة قائمة على السلام والعدل. وقد أدى هذا الأمل في مجيء المسيح المخلص إلى ظهور عدة حركات مسيحانية في التاريخ اليهودي تتعجل النهاية. والنبوءة المسيحانية حسبما ترد في التلمود تؤكد موضوع الخلاص السياسي، حيث ينقذ المسيح=

وقد أزالت هذه الدعوة الحاجز الوجداني الذي كان يقف بين اليهود المتدينين والصهيونية، إذ أنه أصبح من الممكن العودة لفلسطين دون انتظار قدوم المسيح. بفشل حركة التنوير اليهودية، فشل الحل الاندماجي، لما يسمى "بالمسألة اليهودية" في العالم، وساهمت عدة عوامل في هذا الفشل مثل: ظهور القوميات في أوروبا، ونمو الرأسمالية في العالم، وازدياد موجة معاداة السامية، وحادثة اغتيال القيصر ألكسندر الثاني في آذار 1881، واتهام أحد اليهود بقتله، ونشوب موجة من الاضطهاد ضد اليهود في روسيا، في التمهيد من أجل طرح الحل الصهيوني (ألا هو الوطن القومي لهم) باعتباره الحل الوحيد لهذه المسألة[1].

ث- التنافس الاستعماري الأوروبي على أملاك الدولة العثمانية:

تعاظم نفوذ الاستعمار الأوروبي خلال القرن التاسع عشر، بشكل لا مثيل له، وامتدت سيطرته لتشمل مناطق عديدة في آسيا وافريقيا[2]، فقد ازدادت حاجة الدول الرأسمالية إلى تصدير رؤوس الأموال والاستيلاء على المستعمرات فيما وراء البحار لتأمين المواد الأولية وتصريف المنتجات الصناعية أي بجعل المستعمرات توابع الاقتصاد والدول الرأسمالية المتطورة، حيث انتقلت الرأسمالية بفعل تأثير الشروط الاقتصادية الجديدة إلى مرحلة أعلى أطلق عليها اسم "مرحلة الامبريالية"[*] المتوازية في مسارها مع "مرحلة الاستعمار"[3].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة في أواخره، برزت ظاهرة تكالب الاستعمار الأوروبي على تقسيم أراضي السلطنة العثمانية، بعد أن ظلت قواه لفترة طويلة تعمل على تكريس نفوذها في تلك الأراضي، عبر الامتيازات أولاً، ومن خلال التدخل المباشر والفض لاحقاً[4]. وتركز الكثير من نشاطها التوسعي في بلاد الشام لاسيما فلسطين، وتضاعف التنافس الاستعماري

= ابن داوود اليهود من ضائقتهم ويحقق نبوءة الدولة اليهودية الكاملة، ويتجمع شتات اليهود مع مجيء المسيح المخلص. انظر: رشاد الشامي، **موسوعة المصطلحات الدينية اليهودية**، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2002، ص199.

[1] الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، ص39-40.

[2] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص44.

[*] الامبريالية: ظاهرة اقتصادية سياسية عسكرية تتجسد في إقدام الدول القوية في العصر الحديث ـ أي الرأسمالية الصناعية ـ على التوسع وفرض سيطرتها على شعوب وأراضي أجنبية بدون رضا تلك الشعوب وبهدف استغلالها ونهب ثرواتها. وكثيراً ما تتضمن عملية فرض السيطرة استخدام العنف والاحتلال العسكري بعد التمهيد في بعض الأحيان عن طريق إرساليات تبشيرية وموجات سكانية بقصد الاستيطان وتمكين الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدولة الامبريالية. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، ص300.

[3] صبري عبد الله حلاوة، **الدولة الديمقراطية التقدمية في فلسطين**، شؤون فلسطينية، العدد 30، 1974، ص76.

[4] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002، ج1، ص27.

الأوروبي مع نشوء ما عرف في أوروبا بالمسألة الشرقية[1]. وفي الوقت نفسه وعلى أرضية ظاهرة التكالب الاستعماري برزت ظاهرة الحركة الصهيونية السياسية، ساعية لإقامة "دولة يهودية" في قلب الوطن العربي، وبالتعاون مع الدول الاستعمارية ورعايتها، وبالتالي، من خلال المشروع الامبريالي العام إزاء المنطقة[2].

ففي نهاية القرن التاسع عشر تكونت شروط اقتصادية وسياسية محددة موضوعياً (مصلحة الدول الاستعمارية) وذاتيا (مصلحة البرجوازية للجاليات اليهودية في أوروبا) لنشوء الحركة الصهيونية السياسية. لهذا فقد تداعى ممثلو الفئات البرجوازية للجاليات اليهودية في أوروبا ـ الطامحين للحصول على نصيب من غنيمة البلدان المستعمرة عندما يحين الوقت لإعادة تقسيمها من جديد ـ عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897، حيث وضعوا الإطار التنظيمي وحددوا المحتوى الحقيقي للحركة الصهيونية السياسية. لقد كانت مسألة إقامة مستعمرة صهيونية من أهم الأهداف التي وضعت على بساط العمل من أجل المباشرة في تحقيقها. لقد نشأت الحركة الصهيونية كأداة استعمارية مهمتها سد بعض الثغرات في النشاط الاستعماري واستكمال حاجاته والدفاع عن وجوده[3].

3. المشروع الصهيوني وعلاقته البنيوية الفكرية بالقوى الاستعمارية الامبريالية:

إن العلاقة والصلة التاريخية بين المشروع الصهيوني والامبريالية، تتضح من خلال الدور الاستعماري الذي أوكلته الامبريالية للمشروع الصهيوني في المنطقة العربية، وقد تمثل هذا الدور في تشكيل قاعدة متقدمة للتصدي لنضال حركة الجماهير العربية وإحباطه، سواء عبر المواجه المباشرة، أو المداورة. بتصدير "الثورة المضادة" إلى مركز نشاط تلك الحركة، لعرقلته وقطع الطريق عليه. ولولا هذا الدور لما قامت "إسرائيل" إذ لا يتصور قط إمكان نجاح الحركة الصهيونية في مشروعها الاستيطاني معتمدة على القوة اليهودية الذاتية، وصولاً إلى إقامة مشروعها على أرض فلسطين ـ قلب الوطن العربي[4]. والصهيونية كما وصفها هرتزل "فكرة استعمارية" مدينة بفكرها وقوتها وتحولها إلى حقيقة في المنطقة العربية إلى الامبريالية الغربية، والدولة الصهيونية امتداد لتلك الامبريالية وتتسم بكل صفاتها[5]. لقد واكبت ميلاد الحركة الصهيونية أوج المدّ الامبريالي الغربي في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وما من شك في أن القوى الامبريالية كان لها تأثيرها على قادة هذه

---

[1] بيداء علاوي جبر، **مشاريع الاستيطان البريطانية لتوطين اليهود في فلسطين 1831–1881**، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات 2018–2019، ص1285.

[2] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص27.

[3] حلاوة، **الدولة الديمقراطية التقدمية في فلسطين**، ص79.

[4] شوفاني، **إسرائيل التسوية المحطة**، دمشق، النبراس للدراسات الفلسطينية، 1983، ص8.

[5] عبد الوهاب المسيري، **الإيديولوجية الصهيونية**، عالم المعرفة، العدد 60، 1982، ج1، ص20.

الحركة منذ نشأتها، بدليل أنها ارتبطت بها حتى الآن. وقد وجدت كل منهما أرضاً مشتركة يقف عليها، ومصالح مشتركة تتطلب التعاون بينهما[1].

أن المعالجة التاريخية للمشروع الصهيوني، من شأنها أن تدحض الأضاليل والأوهام المتعلقة بالحركة الصهيونية وعلاقاتها مع الامبريالية في الوقت ذاته، ويمكنها أن تميط اللثام عن دور الدول الاستعمارية الكبرى وبخاصة بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط في الوقوف وراء المشروع الصهيوني ومساندته وإمداده بكل أسباب الحياة والقوة فحسب بل في خلق الحركة الصهيونية كلها من الأساس وفي صياغة وتشكيل عقيدتها الإيديولوجية والسياسية والعسكرية وإعداد كوادرها القيادية فالحقائق التاريخية تؤكد أن فكرة إقامة كيان غريب في المنطقة العربية، مرتبط كلياً بالاستعمار وأهدافه في المنطقة وبحكم ذلك فهو معادٍ لشعوبها، منذ أمد بعيد، حين اقترنت بالمحاولات الاستعمارية المبكرة للسيطرة على طرق المواصلات والتجارة الحيوية التي تمر عبر المشرق العربي، وتصل بين أوروبا وكل من أفريقيا والهند ووسط آسيا والشرق الأقصى[2].

لذلك فان الدعوات المبكرة إلى إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين، قد أطلقها ساسة أوربيون، حيث تؤكد المصادر التاريخية أن منظري الامبريالية وقادة مشاريعها، قد سبقوا النخب اليهودية في طرح المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ولعل أول منفذي المشروع في العصر الحديث هو نابليون بونابرت، الذي قام بحملته على مصر وبلاد الشام في إطار الصراع بين فرنسا وبريطانيا بشأن التوسع الامبريالي[3].

وقد أخذت فكرة توطين اليهود في فلسطين، تجد اهتماماً واسعاً لدى الدوائر الإنجليزية الحاكمة آنذاك، إلى جانب ظهور محمد علي في مصر ومحاولاته التوسعية الرامية إلى إقامة إمبراطورية عربية قوية تحل محل السلطنة العثمانية المتهالكة[4]. ويميل المؤرخ مسعود ضاهر إلى اعتبار أن فشل تجربة محمد علي عام1840، بفعل الضغط الاستعماري الأوروبي المتحالف مع السلطنة العثمانية الضعيفة، يشكل البداية الحقيقة لولادة المشروع الصهيوني وليس كما يعتبر البعض أن مؤتمر بال عام1897، يشكل تلك البداية[5]. يمكن الاعتماد على كلام المؤرخ مسعود ضاهر حول البداية الحقيقية للمشروع الصهيوني والمتمثلة في العام 1840، بالتأكيد على أن توسع محمد علي في سورية كان

---

(1) عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة، العدد 71، 1983، ص109.

(2) حبيب قهوجي، **إسرائيل خنجر أميركا**، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1979، ص12. 13.

(3) إلياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص315.

(4) أمين عبد الله محمود: **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، عالم المعرفة، العدد 74، 1984، ص 15.

(5) مسعود ضاهر، **المشروع الصهيوني وكانتونات الطوائف في لبنان**، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 56-57، 1988، ص78.

بداية اللقاء بين المصالح البريطانية في الشرق وتوطين اليهود في فلسطين. معه بدأت تظهر دعوات لعدد من الكتّاب والساسة الانجليز، من غير اليهود، مطالبة بتوطين اليهود في فلسطين، كوسيلة لتحكم بريطانية في المسألة الشرقية، وتثبيت سيطرتها على سورية وحماية طريق الهند[1].

وكان أفضل من مثل الاهتمام البريطاني بالمشروع الصهيوني في تلك الفترة رجل الدولة والسياسي الشهير اللورد بالمرستون (Lord Palmerston)[*]، واللورد شافتسبري (Lords Shaftesbury)[**] صاحب التأثير الكبير والنفوذ الهام جدا في الأوساط الإنكليزية الحاكمة يومها[2]. كان اللورد شافتسبري أكثر من أكد على ارتباط المشروع الصهيوني بالخطط الاستعمارية الانجليزية، كما احتل شافتسبري مكاناً رئيسياً في تاريخ الصهيونية غير اليهودية[3].

ففي أثناء عقد مؤتمر لندن عام 1840، قدم اللورد شافتسبري في 25 أيلول 1840، وثيقة إلى بالمرستون طالب فيها بتوطين اليهود في فلسطين وإقامة دولة خاصة بهم، وحل المسألة الشرقية، وحذر من تقاعس انجلترا عن تنفيذ المشروع؛ لأن ذلك يعني إمكانية تنفيذ المشروع على يد دولة أخرى مثل روسيا أو ألمانيا[4]. هكذا تم ربط المشروع الصهيوني بدقة، ومنذ البداية، بعجلة المشاريع الاستعمارية لتفكيك بنى السلطنة العثمانية ومنع قيام أي شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد بين الولايات العربية[5].

ونتيجة لذلك، تبنى بالمرستون بصورة صريحة تلك الأفكار، وأصبح أهم نصير للمشروع الصهيوني القائم على "إعادة" اليهود إلى فلسطين، لذلك قام بالمرستون بافتتاح قنصلية في القدس تتولى مهمة مقاومة مصالح الدول الأوروبية الأخرى، وكذلك من أجل أن توفر إنجلترا الحماية للأقلية

---

(1) خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918**، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1973، ص12.

(*) اللورد بالمرستون (1784-1865): هو هنري جون تمبل، اشتهر باسم بالمرستون، سياسي ورجل دولة بريطاني امبريالي، وأصبح نائباً عن حزب المحافظين لمدة 58 عاماً، تقلد عدة مناصب حكومية عليا، أشرف على تنفيذ سياسة بريطانيا المعادية لمحمد علي الكبير والي مصر وابنه إبراهيم باشا، وسعى في التوسط لدى السلطان العثماني لإقامة دولة يهودية في فلسطين لتكون عازلة بين مصر والمشرق العربي. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، ص482.

(**) لورد شافتسبري (1801-1885): هو انتوني أشلي كوبر، عُرف باسم لورد شافتسبري السابع، واحد من أهم الشخصيات الإنجليزية في القرن التاسع عشر، من أشهر السياسيين الذين أسهموا في نمو حركة الصهيونية غير اليهودية، عضو البرلمان البريطاني، كان شافتسبري مسيحياً محافظاً وعلى علاقة جيدة بصانعي السياسة البريطانية، طالب بتوطين اليهود في فلسطين. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج6، ص160-161.

(2) العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، ص59.

(3) رفيق شاكر النتشه، **الاستعمار وفلسطين إسرائيل مشروع استعماري**، عمان، دار الجليل، 1984، ص172-173.

(4) Israel Cohen، **The Zionist Movement**، P.50 .

(5) ضاهر، **المشروع الصهيوني وكانتونات الطوائف في لبنان**، ص78

اليهودية، وتم تعيين وليام يونج (William Yong) قنصلاً في فلسطين لتقديم الحماية لليهود[1]. هكذا كان بالمرستون سباقاً إلى عرض حمايته لليهود فور سقوط حكم محمد علي في بلاد الشام، في محاولة سياسية عسكرية لقطع الطريق على عودة المشروع الوحدوي العربي بين مصر وبلاد الشام[2]. ففي 11 آب 1840، أرسل بالمرستون إلى سفيره في استنبول رسالة طالبه فيها بالعمل على حث السلطان العثماني على إصدار قرار بتشجيع تجميع اليهود المبعثرين في أوروبا تحت حمايته ومباركته، واعتبر أن توطين اليهود في فلسطين بدعوة من السلطان، وتحت حمايته، سوف يكون مصدر ثراء له، وسوف تشكل سداً في وجه مخططات محمد علي، أو من يخلفه، وسينشر روح الصداقة تجاه السلطان بين جميع يهود أوروبا[3]. هكذا انطلق المشروع الصهيوني بدعم مباشر من السياسة البريطانية وفي كنفها بالذات.

كان دافع بالمرستون في اعتناقه للمشروع الصهيوني، هو حرصه على أن يجعل من فلسطين عازلاً بين مصر وبلاد الشام، فمنذ تولي محمد علي حكم مصر واستقراره فيها، وبعد أن أظهر إمكانية تحويلها إلى قوة رئيسة في المنطقة العربية، أصبح ضرورياً للسياسة الإنجليزية، الحريصة على استمرار الأمر الواقع، أن تمنع حاكم مصر تحت حكم محمد علي أو أياً من خلفائه من إعادة الكرة إلى بلاد الشام[4]. فجمع شتات اليهود على أرض فلسطين يعني، بالدرجة الأولى، الحؤول دون قيام أي توحيد بين مشرق العرب ومغربهم في المستقبل، وهو قمة مشاريع التجزئة للوطن العربي والذي بدأ في القرن التاسع عشر ومازال مستمراً حتى الآن[5].

لقد أصبح توطين اليهود في فلسطين أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الإنجليزية في المشرق العربي. بل ظهر اتجاه تبناه بعض الساسة والمفكرين الانجليز بالمضي قدماً في مشاريع توطين اليهود في فلسطين، حتى لو اقتضى ذلك احتلال فلسطين نفسها[6]. لا شك أن "المسألة اليهودية" وقبل تأسيس الحركة الصهيونية رسمياً بما يزيد عن خمسين سنة، ارتبطت ليس فقط بالاستعمار والصهيونية وإنما ارتبطتا بالموقف الاستعماري من الوطن العربي ومن القضية العربية في

---

(1) ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة احمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة، العدد 96، 1985، ص116-117-118.

(2) ضاهر، **المشروع الصهيوني وكانتونات الطوائف في لبنان**، ص78

(3) وزارة الارشاد القومي، **ملف وثائق فلسطين**، القاهرة، وزارة الارشاد القومي، 1969، ج1، ص49.

(4) نهاد الشيخ خليل، دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني 1656-1917، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003، ص132.

(5) ضاهر، **المشروع الصهيوني وكانتونات الطوائف في لبنان**، ص79.

(6) محمود: **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص19.

إطار قضية الوحدة العربية، والواقع العربي لذلك الزمان ولعصرنا أيضاً[1]. بذلك عبر بالمرستون عن الدور الوظيفي الذي تريده إنجلترا للاستيطان الصهيوني في فلسطين[2].

ولم تكن فرنسا أقل حماساً من إنجلترا لإقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الحماية الفرنسية، ففي عام 1860، عبر السكرتير الخاص لنابليون الثالث إرنست لاهاران (Ernest Laharanne)[*] عن المطامع الامبريالية الفرنسية في الشرق وعن أهمية المشروع الصهيوني بالنسبة لها في كتاب تحت عنوان يفسر نفسه بنفسه: "المسألة الشرقية الجديدة ... وإعادة إحياء القومية اليهودية" ويدعو لاهاران اليهود لاستعمار فلسطين وإقامة دولة فيها عن طريق جهود اثريائهم[3].

من واضح أن تلك الدعوات التي أطلقها ساسة أوروبيون متعددون، حتى قبل تبلور الفكرة الصهيونية لدى اليهود أنفسهم. كانت ترمي إلى إنشاء قاعدة متقدمة لنفوذ أصحابها في المنطقة العربية، تسهم في التصدي للحركة القومية العربية، وباستنزاف طاقاتها، وقطع الطريق عليها من الوصول إلى غاياتها. وقد شكل ذلك الأرضية الموضوعية للمشروع الصهيوني، التي لولاها لما تيسر له أن ينهض وينطلق، بل لعله ما كان تبلور كفكرة أصلاً، إذ لا يمكن تصور إمكان نجاح مثل هكذا مشروع بالاعتماد على الفعل اليهودي الذاتي[4].

يتبين من هذه المناقشة أن المشروع الصهيوني استكمل عناصره الأساسية، وبرنامج عمله المبدئي (استيطان فلسطين باليهود، وإنشاء دولة يهودية فيها، وإجلاء الشعب الفلسطيني، خدمة المصالح الامبريالية السائدة في الشرق وحمايته) خارج الأوساط اليهودية في مرحلة مبكرة سابقة على المرحلة التي شهدت بروز اهتمام البرجوازية الغربية الجاد والعملي به[5]. ونجحت الصهيونية فيما بعد بسبب الاحتضان الغربي، الإنجليزي أولاً ثم الأميركي[6].

لقد ارتبطت الدعوة "لعودة اليهود" إلى فلسطين منذ البداية بمصالح الدول الاستعمارية الأوروبية ومنافستها حول مناطق النفوذ وطرق التجارة والمواصلات في المشرق العربي، إن الدول العظمى تحدد سياستها بناءً على مصالحها، ولا مجال للفردية أو العواطف فيها[7]. إن المشروع الصهيوني ظاهرة

---

(1) إلياس مرقص، **الصهيونية في خمس وسبعين عاماً**، شؤون فلسطينية، العدد 12، 1972، ص166.

(2) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص317.

(*) إرنست لاهاران: كان محرراً لصحيفة جمهورية النزعة أيدت فكرة التجارة الحرة وعمل كأمين لنابليون الثالث. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية**، ج6، ص160.

(3) العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، ص70.

(4) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص17.

(5) العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، ص73.

(6) إلياس شوفاني، **مرتكزات المشروع الصهيوني وتحولاته الاستراتيجية**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 101، 2001، ص119.

(7) نعمان عاطف عمرو، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني في فلسطين منذ عام 1917–1922**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 42، 2017، ص246.

امبريالية في مضمونه، يهودي في شكله. ولا غرو، فهو نتاج عمل مشترك بين الحركة الصهيونية العالمية، التي قوامها الجاليات اليهودية المنتشرة في بقاع الأرض، وبين الدول الامبريالية، ذات الاطماع الاستعمارية[1].

يرى الباحث أن الأساس في نشوء فكرة المشروع الصهيوني هو التقاء المصالح الصهيونية والامبريالية الغربية، فالمشروع الصهيوني يهدف كما خططت له الامبريالية إلى تجزئة الوطن العربي ومنع قيام أي وحدة أو اتحاد بين البلاد العربية، وحماية المصالح الامبريالية في الوطن العربي، وقد وعت الصهيونية دور مشروعها الاستعماري في المنطقة العربية، لذلك فإن زعماء الحركة الصهيونية في رسائلهم إلى قادة الدول الامبريالية كانوا يكثرون من الحديث عن المصالح المتبادلة بين الصهيونية وتلك الدول الامبريالية. وقد رعت بريطانيا فكرة المشروع الصهيوني بالتعاون مع الدول الامبريالية الأخرى، ثم انتقلت هذه الرعاية فيما بعد إلى الولايات المتحدة الامريكية.

ثانياً: الأطماع الأوروبية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر

كان للأطماع الاستعمارية الأوروبية في ممتلكات الدولة العثمانية وبشكل خاص في الولايات الشامية وفلسطين في نهاية القرن التاسع عشر أثاراً بعيدة على الوطن العربي، وقد كانت كل من فرنسا وبريطانيا تتصدران تلك الاطماع، ثم جاءت الاطماع الألمانية لتشارك في نيل جزء من الممتلكات التي كانت الدول الأوروبية ستتقاسمها. ومع زيادة حدة التنافس والصراع الاستعماري الأوروبي لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. التقت هذه الاطماع والمصالح الأوروبية مع أهداف الحركة الصهيونية، لتنفيذ المخطط الصهيوني بإقامة "وطن قومي يهودي" في فلسطين وعلى خلفية دينية متطرفة[2].

1. الاطماع الأوروبية ودورها في توطين اليهود في فلسطين:

بعد أن وصلت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر إلى مراحل مترديه جداً من الضعف والانهيار. أصبحت ظروف المنطقة العربية ومناخها ملائمين لأن تحقق الدول الأوروبية الاستعمارية أطماعها[3]. فالتقت هذه الأطماع مع فكرة إنشاء كيان يهودي في فلسطين، والتي لم تقتصر على دولة واحدة، بل شكلت حاجة لمختلف الدول الساعية للتوسع والاستعمار[4].

---

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص15-16.

[2] نائلة الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914**، عمان، دار الشروق، 2007، ص16-17.

[3] الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840**، ص83.

[4] نقولا طعمة، **الدور الفرنسي في توطين اليهود في فلسطين**، الميادين نت: https//m.almayadeen.net

أ- أطماع فرنسا ودورها في توطين اليهود في فلسطين:

كانت فرنسا خلال القرن التاسع عشر قد حاولت استغلال اليهود كأداة للتوسع الاستعماري في الوطن العربي، فعملت على تشجيع اليهود على الاستيطان في فلسطين في مواجهة النفوذ والمصالح البريطانية المنافسة[1]. ففي خضم الصراع الفرنسي ـ البريطاني حول اقتسام مراكز التجارة العالمية، أدرك نابليون أثناء حملته على مصر وبلاد الشام، أهمية الاستعانة بفكرة توطين اليهود في فلسطين، وتأسيس دولة لهم فيها تقوم بحماية الممتلكات الفرنسية في الشرق، وعلى هذا الأساس أصدر نابليون أثناء المراحل الأولى من حصار جيوشه لمدينة عكا نداء إلى يهود العالم وتضمن: "دعوة يهود آسيا وأفريقيا جميعهم للانضواء تحت راياته من أجل إقامة القدس القديمة"، وخاطب النداء النابليوني اليهود باسم اليهود "الورثة الشرعيين لفلسطين"[2]. بعد إخفاق حملة نابليون، طوت فرنسا مؤقتاً الدعوة لهذا المشروع، ولكنها عادت إلى إحيائه من جديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[3].

وعلى هذا الأساس تشكلت في تلك الحقبة "جمعية الاليانس" أو "الاتحاد الإسرائيلي العالمي" في باريس، وكانت هذه الجمعية تعمل تحت إشراف آل روتشيلد الفرنسيين. حيث عملت هذه الجمعية في مجال النشاط الثقافي وتعليم اللغة العبرية في بلدان عدة خاصة أوروبا الشرقية وروسيا. واعتباراً من عام 1870، شرعت في الحصول على الأراضي في فلسطين من أجل توطين اليهود المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية وروسيا في مستعمرات زراعية؛ حيث كان البارون أدموند دي روتشيلد يسعى إلى تدعيم نفوذ فرنسا وراء البحار، خاصة في منطقة حساسة كفلسطين[4].

كما خدمت فرنسا اليهود في فلسطين عن طريق قنصليتها في القدس والتي أُسست عام 1843، حيث قدمت هذه القنصلية دوراً لافتاً وأسدت خدمات قيمة لليهود وساعدتهم بقوة على شراء الأراضي بحجج واهية، من أبرزها ما أشارت إليه سجلات المحاكم الشرعية في كل من القدس ويافا بشكل عام، فقد حاول قناصل فرنسا شراء أراض تحت أسمائهم وبحجة أن عدداً من الرعايا الفرنسيين هم بحاجة لشراء أراضي لإقامة مصالح اقتصادية ودينية عليها، ثم سربت هذه الأراضي إلى اليهود؛ واشترى قنصل فرنسا في يافا من الفلاحين سدس قرية الخضيرة وباعها لأشخاص يهود عام 1879، وهي الأراضي التي أصبحت جزءاً من مستوطنة الخضيرة. كما أولى قناصل فرنسا في فلسطين اهتماماً ملحوظاً بهجرة اليهود إلى فلسطين، وساعدوا على إرساء قواعد لهم، من خلال شراء الأراضي بواسطة

---

(1) الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص94.

(2) سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1997، ص61.

(3) سليمان ملوك، **إسرائيل كمشروع استعماري في الشرق العربي**، مجلة الأرض، العدد 4، 2007، ص51.

(4) ملوك، **إسرائيل كمشروع استعماري في الشرق العربي**، ص52.

القناصل لصالح المهاجرين اليهود، وعلى الصعيد الدبلوماسي والنشاط الاقتصادي والتبشيري أُسس لحضور يهودي لافت في بدء الهجرة والاستيطان في فلسطين[1].

يرى الباحث أن الأطماع الفرنسية في المنطقة العربية وخاصة فلسطين، وبأطلاقها أول وعد لليهود بإنشاء كيان لهم في فلسطين، بهدف تسخيرهم لخدمة مصالحها، كانت بذلك تمهد الطريق أمام دول أخرى فيما بعد (بريطانيا) لإعطاء وعود للصهيونية بإنشاء كيان يهودي في فلسطين. وعلى الرغم من أن المشروع الفرنسي اتجاه منطقة المشرق ارتكز على دعم الطائفية بهدف تفكيك هذا المشرق والسيطرة عليه، إلا أن فرنسا لم تتخلى عن دعم الحركة الصهيونية.

ب- أطماع بريطانيا ودورها في توطين اليهود في فلسطين:

كان للأطماع والمصالح البريطانية اليد الطولى في تبني واحتضان الصهيونية منذ الوهلة الأولى كدعوة وحركة لما رأته لدى الصهيونية من قدرة على التنفيذ والتفهم للمصالح الاستعمارية، ومما نبه بريطانيا إلى أهمية الحاجز البشري اليهودي الاستيطاني في فلسطين حدثان على درجة كبيرة من الأهمية؛ الأول غزو نابليون لمصر والثاني محاولة محمد علي باشا إقامة دولة عربية كبرى[2]. لذلك سارعت إنجلترا إلى إنشاء قنصلية لها في القدس عام 1838، فكانت أول دولة أوروبية تنشئ قنصلية هناك[3]. وبعد افتتاح أول قنصلية إنجليزية في القدس، حققت إنجلترا سلسلة من الأحداث لمصلحة المشروع الاستعماري الصهيوني[4]، ففي عام 1840، بدأ بالمرستون بممارسة الضغوط الشديدة على الدولة العثمانية لكي تسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين. وفي آب 1840، أرسل تعليمات إلى السفير الإنجليزي في القسطنطينية بونسونبي (M.Ponsonby) يدعوه فيها إلى حث السلطان العثماني على السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وإقامة مستوطنات لهم فيها، وطلب من السفير أن ينوه للسلطان العثماني بالمنافع التي ستعود على السلطنة من توطين اليهود في فلسطين ومنها: زيادة دخل السلطان من الثروات التي سيحضرها اليهود معهم، وسيضمن استيطان اليهود في فلسطين عدم قيام مشاريع انفصالية من الممكن أن يقوم بها محمد علي أو أحد خلفائه[5].

---

(1) الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص150-152.

(2) سميح ديب، الأيديولوجية الصهيونية والعنف الصهيوني، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة دمشق، دمشق، 1986، ص15.

(3) عمرو، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني في فلسطين**، ص246.

(4) العشاوي عبد العزيز، الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 في ضوء القانون الدولي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1986، ص4.

(5) أمين عبد الله محمود، **التوسع الاستعماري الغربي وفكرة الدولة اليهودية 1798-1917**، مجلة دراسات ـ العلوم الإنسانية الجامعة الأردنية، العدد 1، 1978، ص25.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين أصبحت المصالح الإنجليزية في المشرق العربي تفترض أن تكون فلسطين تحت وصايتها، شرعت الدوائر المختصة بدراسة ميدانية لأرض فلسطين وسيناء. وأرسلت بعثات استكشافية عدة تحت قيادة ضباط من سلاح الهندسة والبحرية، بهدف مسح بعض المناطق المعنية في فلسطين ووضع الخرائط المناسبة لها[1]. ففي سنة 1865، تأسس في لندن "صندوق استكشاف فلسطين" تحت رعاية الملكة فكتوريا؛ حيث يمكن اعتبار إنشاء صندوق استكشاف فلسطين من أهم الخطوات الاستعمارية لدفع الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال تلك المرحلة[2]، وشرع هذا الصندوق بإرسال بعثات الاستكشاف الواحدة تلو الأخرى. ومن أهمها البعثة التي حملت الرقم أربعة في هذا المشروع، والتي دام عملها مدة ست سنوات (1871–1877)، وقد وضعت هذه البعثة خرائط لفلسطين تختص كل منها بناحية معينة، جغرافية، وطبوغرافية، الخ، إحدى تلك الخرائط كانت خارطة لفلسطين ظهرت عليها "المدن والقرى بالأسماء التي وردت في التوراة"[3].

لابد هنا من الإشارة إلى دور بريطانيا في بلورت الإطار الفكري للمشروع الصهيوني، ومن ثم وفرت له الحماية والدعم السياسي، مما ساهم في إيجاد الحيز الجغرافي الذي سيقام عليه هذا المشروع الاستعماري، وستقوم بريطانيا بإعطاء الصبغة الدولية للمشروع الصهيوني من خلال إدماج وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين[4].

وقد أوضح الملازم **كلود كوندر** (Claude Conder)[*] أحد ضباط سلاح الهندسة الإنجليزي عمل هذا الصندوق بقوله: "بدأ صندوق استكشاف فلسطين عمله وهدفه إلقاء ضوء أدق وأحدث على التوراة، وأصبح أداة فعالة ورسمية لمساعدة أولئك الذين سيكونون سكان البلاد في المستقبل (اليهود) وفي الحصول على الحقائق الثابتة عن طاقات البلاد". وبالتالي فإن المهمة الأساسية لهذا الصندوق كانت التعرف على أحوال فلسطين الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ودراسة إمكانية الاستيطان اليهودي في هذه الأرض على الطبيعة، واستخلاص الدروس والعبر من التجارب السابقة، وتسليط الضوء على الأهداف والوسائل التي توصل إلى نجاح هذا الاستيطان في المراحل المقبلة[5].

---

(1) ملوك، **إسرائيل مشروع استعماري في الشرق العربي**، ص56.

(2) محمد رشاد الشريف، **الدعم الاستعماري الغربي لتنفيذ المشروع الصهيوني قبل عام 1948**، مجلة الأرض، العدد 6، 2007، ص50.

(3) ملوك، **إسرائيل مشروع استعماري في الشرق العربي**، ص57.

(4) للمزيد حول الدور البريطاني، انظر: خليل، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني 1656 ـ 1917**.

(*) كلود كوندر (1848–1910): ضابط بريطاني كان مسؤولاً عن عملية مسح شمال فلسطين بالنيابة عن صندوق استكشاف فلسطين (والذي هو أحد مؤسسيه)، وقد قام العرب بالهجوم عليه واصابته بالقرب من صفد عام 1875، وضع كتاباً من عدة أجزاء عنوانه "مسح فلسطين الغربية". انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مج6، ص169.

(5) الشريف، **الدعم الاستعماري الغربي لتنفيذ المشروع الصهيوني قبل عام 1948**، ص50–51.

أسهم شق قناة السويس، واحتلال إنجلترا لمصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، في تعميق الأهمية الاستراتيجية للساسة الانجليز بالنسبة لأهمية فلسطين، وضرورة السيطرة عليها، وتزايد الحماس لفكرة إقامة مستعمرة يهودية في فلسطين[1]. ولم يعد التحالف الامبريالي الصهيوني في أواخر القرن التاسع عشر مجرد نظريات وآراء مجردة بل تعدى ذلك ليصبح حقيقة واقعة. وخير شاهد على ذلك صفقة أسهم قناة السويس. لتصبح إنجلترا القوة الحقيقية لحماية الوجود اليهودي في فلسطين[2]. هذه الوقائع تدحض ما تحاول الصهيونية تصويره بأن كثافة النشاط الصهيوني تمكنت من توجيه أنظار بريطانيا نحو فلسطين، وبالتالي إيجاد الاطماع الاستعمارية البريطانية في فلسطين، فالحقيقة التاريخية والتي تثبتها الوقائع أن المشروع الصهيوني تم بلورته من قبل دوائر الاستعمار البريطاني.

وحينما تأكد اليهود من صدق نوايا بريطانيا حول إنشاء دولة يهودية في فلسطين، بدأوا التفكير بأفضل السبل لتنظيم اليهود من أجل توطينهم في فلسطين، وكان من أهم الذين ساهموا في هذا المضمار **تيودور هرتزل (Theodor Herzl)**[*] مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية عام 1897، غير أنه مهما قيل في الجهود التي بذلها تيودور هرتزل أو غيره من المفكرين والرأسماليين اليهود، فان الحقائق التاريخية تشير إلى أنه ما كان باستطاعة هؤلاء تأسيس حركتهم الصهيونية الرامية إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين لولا دعم وتأييد إنجلترا التي أصبحت ترى في مثل إنشاء هذه الدولة اليهودية ضرورة ملحة لخدمة مصالحها في منطقة المشرق العربي[3].

بذلك يتضح أن دعم إنجلترا للصهيونية والمساهمة في توطين اليهود في فلسطين يعود بالدرجة الأولى إلى الرغبة في تأمين مصالحها، حيث إن المحرك الرئيس لسياسات الدول العظمى دائماً هي مصالحها فهذا الدعم للصهيونية لم يكن ليأتي بهذا المستوى لو لم يتفق مع المصالح الإنجليزية في المنطقة، ولو لم يكن جزءاً من مخططهم الاستعماري، وأداة التنفيذ الأساسية فيما يتعلق بالمنطقة وبفلسطين على وجه الخصوص. فالمصالح الاستراتيجية لإنجلترا ارتأت أن توطين اليهود في فلسطين من أجل إقامة حاجز بشري على طريق إمبراطوريتها إلى الهند مما يساهم في حماية هذا الطريق.

---

[1] لطيفة شعبان، **نكبة فلسطين من وعد بلفور إلى وعد ترامب**، موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية: https//www.csds-center.com

[2] محمود، **التوسع الاستعماري الغربي وفكرة الدولة اليهودية**، ص29

[*] تيودور هرتزل (1860–1904): ولد هرتزل في مدينة بودابست بالمجر، وفي عام 1878، والتحق هرتزل بجامعة فينا (1878–1884) وتخرج منها بدرجة دكتوراه في الحقوق. ثم انضم في عام 1891، إلى جهاز صحيفة (نيو فراي برس). عين مراسلا لها في باريس حيث بقي هناك حتى عام 1895، كانت إقامة هرتزل في باريس فرصة مناسبة للتعرف على شتى جوانب "المسألة اليهودية" لاسيما وأن فرنسا كانت آنذاك مسرحاً لفضيحة قناة بنما وقضية دريفوس حيث بلغت موجة العداء للسامية ذروتها، مما دفع هرتزل إلى الدخول في ساحة العمل الصهيوني بادئاً مرحلة جديدة في حياته. انظر: أنيس صايغ، **الفكرة الصهيونية النصوص الأساسية**، ترجمة أسعد رزوق، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1972، ص97.

[3] محمود، **التوسع الاستعماري الغربي وفكرة الدولة اليهودية**، ص29–30..

ت- أطماع ألمانيا ودورها في توطين اليهود في فلسطين:

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر مزيداً من تدهور الدولة العثمانية مما فسمح المجال للدول الأوروبية للاتفاق على اصطلاح "المسألة الشرقية"، الذي يدل باختصار إلى جميع المشكلات التي ارتبطت بانهيار السلطنة داخلياً وثورات الشعوب التي حكمتها، وتضارب المصالح الأوروبية وتشابكها في الدولة العثمانية، وتدخل الدول الكبرى في عملية الانهيار العثماني. لحقت ألمانيا متأخرة بالركب الاستعماري الموجه ضد السلطنة العثمانية. فاتبعت ألمانيا نهجاً جديداً للتغلغل الامبريالي في الدولة العثمانية، يستبعد الاحتلال العسكري ويقوم على التغلغل الاقتصادي[1].

وقد توجهت أنظار ألمانيا إلى الشرق، بهدف تأمين أسواق استهلاكية جديدة والحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعاتها، وإلى جانب ذلك كانت تطمح بالحصول على نفوذ سياسي يعزز مواقعها في أوساط الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى، لهذا كانت اتفاقية صلح برلين 1878، فاتحة العمل الألماني للزحف نحو الشرق، حيث تدخلت ألمانيا للوساطة بين الدولة العثمانية بحكم صداقتها معها وبين الدول الأوروبية وذلك على أمل أن تصبح ألمانيا جسراً يربط بين الشرق والغرب[2].

اكتسبت ألمانيا من هذا الموقف القوة اللازمة لكي تصبح دولة كبرى وتمكنت من القيام بدور مباشر في المسألة الشرقية من خلال دخولها ميدان التنافس الاستعماري الأوروبي، ولكن بالطرق السلمية عبر تدخل رأس المال الألماني والإنتاج الصناعي الذي عزز جهودها في نشر النفوذ السياسي والثقافي بعيداً عن منطق القوة والهيمنة، إلا أن الدول الأوروبية عارضت بقوة امتداد النفوذ الألماني في المنطقة العربية التي كانت قد وطدت نفوذها فيها منذ عهد بعيد[3].

وأخذ الاهتمام الألماني بفلسطين يتزايد بشكل مستمر مع مطلع القرن التاسع عشر من خلال الإرساليات التبشيرية الوافدة من بروسيا وباقي الولايات الألمانية[4]. ثم أخذ الدور الألماني الرسمي في فلسطين يتضح مع تأسيس الأسقفية الأنغليكانية عام 1842، وهي أسقفية مشتركة أقيمت مع إنجلترا[5]، كان وراء انشاء هذه الأسقفية مشروع ألماني يقوم على تنصير اليهود الأوروبيين على المذهب البروتستانتي ومن ثم تصديرهم إلى فلسطين، وكان هدف ألمانيا من مشروع توطين اليهود في فلسطين السعي لازدهار التجارة الألمانية[6]. لكن شراكة ألمانيا مع إنجلترا في الأسقفية لم تدم طويلاً

---

(1) عبد الرؤوف سنو، **ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2007، ص28.

(2) علي محافظة، **العلاقات الألمانية الفلسطينية 1841-1945**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص12.

(3) الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص115.

(4) عبد العزيز، **الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 في ضوء القانون الدولي**، ص6.

(5) الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص162.

(6) سنو، **ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ص292.

بسبب قوة النفوذ البريطاني؛ الأمر الذي أدى إلى انسحاب ألمانيا، التي كانت تعرف في حينها باسم (بروسيا) حيث تحولت ألمانيا بعد هذا إلى تدعيم وجودها في فلسطين من خلال الإعلان عام 1843، عن إقامة وتأسيس قنصلية ألمانية في القدس، وعينت أول وكيل للقنصلية، يدعى أرنست شولتز (Mr. E.Schultz) ولم تطل فترة تعيينه وكيلاً للقنصل، إذ سرعان ما رفع هذا الوكيل إلى مرتبة قنصل. ومنذ توليه مهام منصبه، جعل على رأس أولوياته مساعدة اليهود بشكل واسع خلال الفترة ما بين 1842 وحتى1851[1].

وأخذ اهتمام الألمان يتحول من الإرساليات التبشيرية إلى مشروعات استعمارية، ففي نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر، بدأ الألمان بإنشاء مستعمرات في فلسطين وقد أشرف على تأسيس غالبيتها (جمعية الهيكل الألمانية) التي تأسست في القرن السابع عشر كحركة دينية إصلاحية في الكنيسة الانجيلية الألمانية وقد باشرت الجمعية نشاطها الاستعماري عملياً عام 1869، في أعقاب صدور القانون العثماني عام 1867، الذي أباح للأجانب حق التملك في كافة أجزاء الدولة العثمانية وكانت المستعمرة الأولى التي تم انشاؤها مستعمرة الهيكليين في حيفا التي ضمت عدداً من المستعمرين كان من بينهم مجموعة من اليهود الألمان[2]. لقد عني قناصل ألمانيا الذين تعاقبوا على متابعة مصالح بلادهم في الولايات الشامية (فلسطين على وجه التحديد) بالقيام بأنشطة اقتصادية وسياسية وتبشيرية كان ظاهرها رعاية مصالح الحجاج الألمان في فلسطين والمستعمرات التي أقامتها؛ أما في الباطن فقد عمل جل هؤلاء القناصل على تعزيز الوجود اليهودي في فلسطين تحت ذريعة حماية مصالح الرعايا اليهود الذين يحملون الجنسية الألمانية[3].

تشير الدراسات أن بسمارك تبنى عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين والمناطق المجاورة لخط سكة حديد بغداد ــ برلين، فوجود مستوطنين ــ في رأيه ــ ينعش المنطقة اقتصادياً، ويضمن لهؤلاء المستوطنين السيطرة على المنطقة بأكملها وبالتالي فإن المصالح الألمانية لن تتعرض لأي تهديد مباشر طالما أن هناك قوة يهودية تشكل مركز حماية متقدم لهذه المصالح[4].

كما أن هرتزل وفي إطار مساعيه الصهيونية لنيل الدعم والحماية الدولية للمشروع الصهيوني، التي بدئها بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول 1897، وتشكيل المنظمة الصهيونية العالمية، كان قد اتجه نحو ألمانيا، وكان الاندفاع الاستعماري الألماني نحو الشرق فرصة لا تعوض لدعم هرتزل والمنظمة الصهيونية العالمية التي كان يرأسها. لذلك اتجهت انظاره نحو الإمبراطورية الشابة لأسباب

---

(1) الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص162.

(2) عبد العزيز، **الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 في ضوء القانون الدولي**، ص6.

(3) الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص167.

(4) عبد العزيز، **الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 في ضوء القانون الدولي**، ص6.

عدة منها ثقافة هرتزل الألمانية وكون أغلبية قادة الحركة الصهيونية من اليهود الألمان من جهة، والعلاقات الوطيدة بين ألمانيا والسلطنة العثمانية. ناهيك عن قدرة ألمانيا العسكرية والاقتصادية واطماعها الاستعمارية في العالم، وكان هرتزل يدرك جيداً اتجاه السياسة الألمانية الجديدة "الزحف نحو الشرق"[1].

استطاع هرتزل الحصول على موافقة من أجل مقابلة القيصر الألماني أثناء رحلته إلى الشرق في العام 1898[2]. وقد جاءت موافقة القيصر على استقبال هرتزل بناءً على نصيحة مستشاريه، وخاصة سفير ألمانيا في فينا، الكونت أويلنبرغ، اخذاً بالاعتبار المنافع التي ستجنيها ألمانيا من المشروع الصهيوني، سواء في إطار مصالحها المتوسعة في أراضي السلطنة العثمانية، أو على صعيد موقعها بين الدول الأوروبية، فبعد أن طرح أويلنبرغ المسألة مرتين مع القيصر، كتب إلى هرتزل يخبره بأن جلالته: "أبدى تفهماً عميقاً وكاملاً للحركة الصهيونية وأنه على استعداد للتوسط لدى السلطان بشكل شامل وبصورة ملحة قدر الإمكان". إلا أن الآمال التي علقها هرتزل على وساطة القيصر وحمايته، والتي حملته إلى القسطنطينية والقدس، ولقاء القيصر مرتين، قد تحطمت على صخرة رفض السلطان القاطع بمنح المشروع الصهيوني الفرمان المطلوب. والظاهر أن القيصر، عندما استجلى موقف السلطان من هذه القضية، تراجع عن وعوده لهرتزل، وتخلى عن الفكرة[3].

يبدو أن الأسباب التي جعلت القيصر يتوقف عن تأييده لمشروع هرتزل، تعود إلى رغبته في عدم إغضاب السلطان العثماني الذي فتح أبواب الدولة العثمانية للنفوذ الاقتصادي والعسكري الألماني[4]. رغم ذلك فان قناصل ألمانيا في فلسطين كانوا حريصين على دعم الوجود اليهودي في فلسطين في مخالفة صريحة وواضحة للتوجه السياسي الألماني في المنطقة، وتعدى دورهم السياسي إلى العسكري التبشيري، ومن ثم الدعم الكامل للوجود الصهيوني في فلسطين. وقد استمر الدعم القنصلي الألماني للحركة الصهيونية من جهة والوجود اليهودي في فلسطين من جهة أخرى[5].

يرى الباحث أن ألمانيا كان لها مصالح وأطماع في المشرق العربي، حيث عملت من خلال علاقاتها الجيدة بالدولة العثمانية على تحقيق تلك الأطماع والمصالح، وقد حاولت ألمانيا استغلال المشروع الصهيوني وتوظيفه كأداة ووسيلة لتثبيت تلك المصالح وحمايتها، إلا أنها لم تستطع التوفيق

---

[1] محافظة، **العلاقات الألمانية الفلسطينية 1841-1945**، ص141.

[2] محمد عبد الله العيسى، **الفكرة الصهيونية عند هرتزل بين النظرية والتطبيق 1894-1904**، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية - الجامعة الأردنية، العدد 2، 1993، ص46.

[3] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج2، ص11-12.

[4] العيسى، **الفكرة الصهيونية عند هرتزل بين النظرية والتطبيق**، ص47.

[5] الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص172-173.

بين المحافظة على العلاقات الجيدة مع الدولة العثمانية وتبني المشروع الصهيوني. لذلك اختارت المحافظة على علاقاتها مع الدولة العثمانية. إن الاطماع الاستعمارية الأوروبية كان لها دور كبير في تشجيع اليهود الصهاينة على الهجرة والاستيطان في فلسطين من خلال قناصلها، الذين تمحور عملهم على حماية ورعاية اليهود الصهاينة من أجل تجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين. وبقيت هذه الاطماع الاستعمارية هي التي تقود وتوجه الحركة الصهيونية ومشروعها الاستعماري الاستيطاني.

2. الدولة العثمانية والحركة الصهيونية:

لابد أثناء الحديث عن الدولة العثمانية وموقفها من الحركة الصهيونية التمييز بين عدة أمور وهي موقف الدولة العثمانية من اليهود. فقد كانت الدولة العثمانية ملجأ لليهود الهاربين من الاضطهاد الديني، وموقفها من النشاط الصهيوني في فلسطين والمتمثل في الهجرة والاستيطان، فقد نظرت الدولة العثمانية بعين الشك والريبة إلى هذا النشاط الصهيوني منذ بدايته من باب الحرص على سلامة أراضي الدولة العثمانية. بالإضافة إلى موقف الدولة من المساعي الصهيونية الدبلوماسية والتي قادها هرتزل للحصول على ميثاق بإقامة وطن لليهود في فلسطين، فقد رفض السلطان العثماني إعطاء هذا الميثاق للصهيونية.

أ- وضع اليهود في الدولة العثمانية:

حكمت الدولة العثمانية عدداً كبيراً من أهل الذمة (اليهود والنصارى وغيرهما) فاق كثيراً عدد أهل الذمة ممن كانوا قد خضعوا لحكم دول إسلامية سابقة، وكان السلطان محمد الفاتح قد سمح لليهود بالاستقرار في استنبول وعين لهم "حاخام باشي" أو حاخام أكبر، وخلع عليه وعلى يهود الدولة كلهم سلطات واسعة على كل يهود الإمبراطورية، وعندما طرد اليهود من اسبانيا في سنة 1493، أصدر السلطان بايزيد الثاني مرسوماً يقضي بحسن معاملتهم في أملاكه[1]. وأصبحت الدولة العثمانية بما فيها فلسطين منذ أوائل القرن السادس عشر ملجأ لليهود المطرودين من اسبانيا أو الهاربين من الاضطهاد من البلاد المسيحية الأخرى، وقد نظمت الدولة العثمانية أوضاع اليهود وفق نظام الملل، وأصبحت حياتهم تسير على أسس تنظيمية واضحة، وباعتراف السلطان العثماني باليهود كملة، ترتب على ذلك حقوق متمثلة باعتبار "الحاخام باشي" أعلى منصب ديني بصفته رئيس الطائفة الروحي، وتم الاعتراف بملكية هؤلاء الخاصة والحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي[2].

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914**، القاهرة، دار المعارف، 1969، ص301-307.

[2] نايف عبد نايف النجم، **اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 9، ص153-154.

إضافة إلى ذلك تمتع اليهود في الدولة العثمانية بحرية العبادة، وبقدر كبير من الاستقلال الذاتي والإداري، حيث سمح لهم باختيار رؤسائهم الروحيين بحرية، فضلاً عن حل الخلافات فيما بينهم بموجب شريعتهم والنظر في القضايا المدنية كالزواج والطلاق، مع استثناء الجرائم الكبرى والقضايا المتعلقة بأمن الدولة التي كانت من اختصاص الدولة، كما تمتعت مدارسهم باستقلال ثقافي[1]، وسمح نظام الملل لأعضاء الطوائف بالحفاظ على تراكيبهم الاجتماعية وعاداتهم وطقوسهم الدينية[2].

وكان اليهود يقيمون في المدن والقرى ويختصون بالمهن والحرف وأنواع التجارة، وكان بعضهم يحتل مراكز مهمة، ويمارس دوراً جوهرياً في حياة الدولة كصرافي الاستانة، وصرافي بغداد اليهود. وبتوصيف أدق، تركزت إقامة اليهود في الدولة العثمانية بالأقاليم التي تتميز بالنشاط التجاري الكبير، وكانت أهم المراكز الرئيسية التي استقر فيها اليهود استنبول التي أصبحت المرفأ الذي يضم أغلب أبناء الملة اليهودية في أوروبا كلها، وصارت سالونيك ومعظم المدن العربية يسودها الكثير من اليهود[3]. بذلك كانت أوضاع اليهود القانونية والاجتماعية طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر مستقرة للغاية، ولم تطرأ عليها أي تغيرات تذكر. وفقاً للقوانين الإسلامية التقليدية، كما نعم اليهود بحرية التنقل من مدينة إلى أخرى، وباستقرار علاقاتهم مع المجتمع المحيط[4].

وفي القرن التاسع عشر أخذت أحوال اليهود تتحول مع مجمل التحولات الاقتصادية ــ الاجتماعية الجارية في الدولة العثمانية، ولاسيما إبان الفترة التي تولى فيها السلطان محمود الثاني مقاليد الحكم في الدولة العثمانية، الذي حدث في عهده العديد من الإصلاحات الإدارية بالدولة، وتعرف هذه الإصلاحات في التاريخ العثماني باسم التنظيمات، فمع صدور "خط كلخانة[*]" 1839، بدأت فترة التنظيمات رسمياً، ولم تهدف السياسة العثمانية آنذاك إلى تحسين أوضاع غير المسلمين، ومنحهم المساواة في الحقوق مع المسلمين فحسب، وإنما كانت تهدف أيضاً إلى تمكين السلطة من الإشراف على أوضاع الأقليات، والجدير بالذكر أن هذا الفرمان لم يصدر خصيصاً من أجل الأقليات إذا أنه تضمن بنوداً أخرى معنية بإصلاح أوضاع الجيش والقضاء وإدارة الدولة وغيرها. وقد جاء في

---

[1] قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918**، ص11.

[2] خيرية قاسمية، **يهود البلاد العربية**، مراجعة أنور محمود زناتي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص91.

[3] قاسمية، **يهود البلاد العربية**، ص92.

[4] صموئيل أتينجر، **اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950**، ترجمة جمال الرفاعي، عالم المعرفة، العدد 197، 1999، ص193.

[*] فرمان سلطاني صدر في عهد السلطان عبد المجيد (1839ــ1861) أعلن فيه رسمياً عن البدء بإجراء تغييرات جذرية في جميع مؤسسات الدولة، وعدم التفرقة بين المواطنين في الحقوق، دون النظر إلى أديانهم أو مذاهبهم أو انتمائهم القومي. انظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000، ص102.

البند الخاص بغير المسلمين: "إن رعايا سلطتنا السامية من المسلمين وغير المسلمين سينعمون بمكارمنا الملكية دون أي تمييز، وسيصبح الجميع آمنين على أنفسهم وممتلكاتهم"[1].

ووصلت سياسة الإصلاحات إلى أوج قوتها في عام 1856، الذي شهد صدور دستور الإصلاحات الذي يعرف باسم "خط همايون"[*]، والذي صدر بعد انتهاء حرب القرم التي وقفت خلالها القوى الأوروبية بجانب الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا. وكان هذا الخط بمنزلة استمرار لسياسة الإصلاحات التي بدأت في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وجاء في مقدمة هذا الخط: "إن الفرمان يحافظ على أرواح وممتلكات كل الرعايا وأبناء كل الديانات دون أي تمييز فيما بينهم، وأنه من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ بنود الفرمان". وتضمن الخط بشكل مفصل حقوق الأقليات الدينية[2].

وفي عام 1865، صدر قانون خاص باليهود من قبل الدولة العثمانية، حيث منحهم هذا الدستور أيضاً حق الأقليات في التمثيل بمؤسسات الدولة، ومما جاء فيه يحق لهم العمل في الوظائف الحكومية، والالتحاق بالمدارس الحكومية سواء كانت عسكرية أو مدنية، ويحق لهم تأسيس مدارس خاصة بهم، وتكتفي الحكومة بالإشراف على مضمون المناهج التعليمية فقط. كما تم إلغاء ضريبة الجزية عن غير المسلمين، وبناء على هذا الفرمان اشتغل اليهود في الأجهزة الحكومية في الدولة[3]. ومن أبرز التغيرات القانونية التي أحدثها دستور 1865، أن الدولة منحت رعاياها من غير المسلمين وغير العثمانيين حق شراء الأراضي في الدولة العثمانية، فقد كان اليهود يسجلون أراضيهم وممتلكاتهم في المحاكم الشرعية الإسلامية، ويسجلونها على أنها أوقاف مقدسة لهم، وكان نتيجة هذه القوانين أيضاً أن فتحت المجال أمام اليهود الصهاينة لشراء أراض في فلسطين والاستيطان فيها[4].

بذلك يتضح أن اليهود في الدولة العثمانية، مع سائر الأقليات الدينية الأخرى، تمتعوا بحقوقهم السياسية والمدنية، ولم يكن هنالك أي تمييز ضدهم. لقد قام موقف الدولة العثمانية من اليهود على ركيزتين أساسيتين: الأولى الجانب الأخلاقي والإنساني للمهجرين، والثانية: استخدام اليهود وتوطينهم بما يحقق مصالحها ومصالح حلفائها.

---

[1] أتينجر، **اليهود في البلدان الإسلامية**، ص194-196.

[*] مرسوم سلطاني عثماني إصلاحي صدر في عهد السلطان عبد المجيد في العام 1856، فرضته القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا والنمسا) على أثر حرب القرم. وكان يقتضي هذا الخط من الدولة رفع الجزية عن الرهبان والحاخامات، وإعطائهم حق التمثيل النيابي في الولايات، وإنشاء الكنائس الخاصة بهم، والمحافظة على الحقوق والامتيازات التي تمتع بها رؤساء الملل غير الإسلامية. انظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ص32.

[2] أتينجر، **اليهود في البلدان الإسلامية**، ص199.

[3] هدى درويش، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها في البلاد العربية**، دمشق، دار القلم،2002، ج1، ص186.

[4] درويش، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها في البلاد العربية**، ص187.

ب- موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني في فلسطين:

كانت الدولة العثمانية تعارض الصهيونية معارضة تامة، ولم تكن لتوافق بأي حال من الأحوال على جعل فلسطين "وطناً قومياً" أو "دولة لليهود"[1]، وفي الواقع كانت الشكوك العثمانية حول النشاط الصهيوني المتمثل في الهجرة والاستيطان قديمة، فهي تعود إلى ما قبل اربعينيات القرن التاسع عشر، عندما رفض السلطان العثماني (عبد المجيد الأول) الخضوع للضغوط التي مارسها وزير خارجية إنجلترا بالمرستون عن طريق سفير بلاده في الاستانة، والهادفة إلى السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها[2].

فمع بدء الهجرة الصهيونية المنظمة إلى فلسطين عام 1882، على يد جمعية "أحباء صهيون"[*] الهادفة إلى تأسيس مستعمرات زراعية في فلسطين تكون فيما بعد أداة لامتلاك البلاد برمتها[3]. تنبهت السلطات العثمانية لهذه الهجرة ومخاطرها، وبدئت معها سلسلة من الإجراءات والقوانين الهادفة إلى الحيلولة دون استيطان المهاجرين اليهود الصهاينة في فلسطين ومنعهم من امتلاك الأراضي فيها. فمع قيام جمعية "أحباء صهيون" في نيسان من العام 1882، بتقديم طلب إلى القنصل العثماني العام في أوديسا في روسيا تطالب فيه منح المهاجرين اليهود تأشيرات دخول إلى الدولة العثمانية بغرض الاستيطان في فلسطين، لفت العدد الكبير انتباه القنصل العثماني، فأبرق إلى الباب العالي يطلب أن يزوده بالتعليمات اللازمة، فردت عليه الحكومة العثمانية في 28 نيسان 1882، بعدم السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين. ولكن بإمكانهم الاستيطان في ولايات الدولة الأخرى. واشترطت الحكومة أن يكونوا رعايا عثمانيين، وأن تطبق بحقهم القوانين العثمانية[4].

وفي 29 حزيران 1882، أبرق الباب العالي إلى متصرف القدس يطلب منه عدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسيا ورومانيا وبلغاريا بالنزول على يافا أو حيفا على اعتبار أن من المحرم على هؤلاء اليهود أن يضعوا أقدامهم في مدن فلسطين الأربع المقدسة (القدس ـ الخليل ـ صفد ـ طبريا) بل عليهم أن يتجهوا إلى أي ميناء عثماني آخر على ظهر نفس السفينة التي أقلتهم. وكان هذا

---

(1) نجدة فتحي صفوة، **موقف تركيا من قضية فلسطين**، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، 1982، ص87.

(2) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، 18.

(*) أحباء صهيون: جمعيات صهيونية نشأت في التجمعات اليهودية في روسيا، قبل تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، وكانت تدعو إلى محاربة الاندماج بين اليهود، ولعل السبب الرئيسي لظهور هذه الجمعيات هو صدور قوانين مايو التي فرضت قيود على حركة أعضاء الأقلية اليهودية في روسيا، عقد أول مؤتمر لجماعات أحباء صهيون عام 1884، ومن أهم مفكري الحركة ليو بنسكر وليلينبلوم. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص59.

(3) حسان حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909**، بيروت، دار النهضة العربية، 1999، ص88.

(4) Nevill Mandel, **Turks, Arabs and Jewish immigration into Palestine 1882-1914**, St. Antony 's Papers, Oxford, 1965, P80.

الحظر مناقضا لشروط اتفاقية الامتيازات الأجنبية الموقعة مع روسيا التي ضمنت لرعاياها التنقل بحرية في شتى أنحاء الدولة العثمانية باستثناء شبه الجزيرة العربية. وحين طلب المتصرف إيضاحا من الآستانة صدرت إليه الأوامر بطرد كل اليهود الذين استقروا في المتصرفية منذ أربعة أشهر وألا يسمح للحجاج ورجال الاعمال اليهود بالبقاء لمدة قصيرة مع منع اليهود الآخرين (أي المستوطنين المحتملين) من النزول إلى الشاطئ[1]. بذلك سجلت الدولة العثمانية أول موقف رسمي معلن من الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد تزايد أعداد المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية[2].

وفي ربيع 1883، فرض حظر تام على دخول كل اليهود إلى بيروت ويافا وذلك رغم إمكان اليهود القادمين من بلاد أخرى غير روسيا ورومانيا النزول إلى يافا، ويبدو أن متصرف القدس قد استشف عدم موافقة الباب العالي على دخول اليهود الذين ادعوا أنهم قدموا للعبادة وللقيام بنشاط اقتصادي وأن يكونوا في الواقع قد قدموا للاستقرار، ولهذا طلب من الآستانة أن تفسر له الأوامر التي أصدرتها له. وفي آذار 1884، بحث مجلس الدولة العثماني المسألة وبعد تبادل الاتصالات مع القدس تقرر قفل أبواب فلسطين في وجه كل رجال الأعمال اليهود، على اعتبار أن الامتيازات الأجنبية ـ التي كانت تسمح للأوروبيين بحرية الاتجار داخل الدولة العثمانية ـ كانت لا تنطبق إلا على المناطق "المناسبة للتجارة". ومنذ ذلك الوقت لم يكن يسمح إلا للحجاج اليهود بدخول فلسطين بشرط أن تحمل جوازات سفرهم تأشيرات موثوقاً بها من قبل القناصل العثمانيين في الخارج وأن يدفعوا حين وصولهم تأميناً (50 ليرة عثمانية) يدفع لهم عند المغادرة وأن يبارحوا فلسطين بعد 31 يوماً[3].

أمام ارتفاع أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين لجأت الدولة العثمانية إلى تعيين رؤوف باشا(1876–1888)[*]، متصرفاً لمدينة القدس، الذي رفض الوجود اليهودي الصهيوني، وكان يدرك الاحلام اليهودية الصهيونية بالعودة إلى فلسطين[4]، فقد بذل رؤوف باشا جهوداً كبيرة لمراقبة تنفيذ القيود المفروضة على دخول اليهود إلى متصرفيته. ولما كان هدف الحكومة العثمانية هو الحيلولة دون استقرار اليهود في المتصرفية، فإنه أقام العراقيل في وجه اليهود الأجانب الذين أيدوا رغبتهم في

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين**، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، عمان، الجامعة الأردنية، 1983، مج3، ص662–663.

(2) فدوى نصيرات، **دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1876–1909**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص15.

(3) Nevill Mandel, **Ottman Practice as Regards Jewish Sattlement in Palestine**, London, Oxford 1966, p34.

(4) إلهام جبر شمالي، **الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام 1901**، مجلة البحث العلمي في الآداب ـ جامعة عين شمس، العدد 19، 2018. ص443.

اكتساب الرعوية العثمانية، وبذل جهودا لتصحيح السجلات الخاصة باليهود العثمانيين المقيمين في المتصرفية بقصد طرد المقيمين الأجانب الذين خرقوا القانون[1].

رغم حماسة رؤوف باشا في تطبيق الأوامر الصادرة إليه من الآستانة فإنه لم ينجح في الحيلولة دون استقرار اليهود في متصرفية القدس أو نمو مستوطناتهم، ومن المحتمل أن ذلك كان يحدث بوسائل احتيال وتزوير. فحتى في الوقت الذي اشتد فيه تطبيق قيود الهجرة، كان بإمكان اليهود باستمرار أن يزوروا فلسطين باعتبارهم حجاجاً، وأن يبقوا في داخل البلاد مدة أطول من تلك المصرح بها. وكان بإمكانهم حين يحاول البوليس طردهم، أن يلجأوا إلى قناصلهم الذين كانوا يوفرون له الحماية طبقاً للامتيازات الأجنبية، وعادة ما كان اليهود بغير حاجة إلى الاحتماء بقناصلهم، إذ كانوا يعتمدون رشوة سلطات الميناء وأي شخص يعترض طريقهم، وخاصة وأن الموظفين العثمانيين كانوا يتقاضون رواتب متواضعة، ومن ثم عدم تورعهم عن قبول أية رشوة تقدم لهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن اليهود كان بإمكانهم أن يخرقوا القانون أو يتحايلوا عليه: فقد كان بإمكانهم أن ينزلوا في بورسعيد ثم يتوجهوا إلى فلسطين براً[2].

ولما فشلت الدولة العثمانية في منع اليهود من الاستقرار في فلسطين حولت انتباهها إلى موضوع آخر هو منع اليهود من شراء الأراضي في فلسطين. وقد بذل رؤوف باشا جهوداً كبيرة في هذا المضمار. فمعظم الأراضي التي اشتراها اليهود حتى ذلك الوقت كانت أراضٍ حكومية (ميري) لا يجوز بناء مساكن عليها إلا بعد تقديم طلب إلى الآستانة مؤشر عليه بموافقة المتصرف. ولهذا نجده يحاكم المستوطنين الذين كانوا يقومون بالبناء بدون تراخيص، ويصدر أوامر للقضاة بإنزال أقصى عقوبة بالمخالفين ـ أي إزالة المباني مع تكليف من يقوم بالبناء بتحمل نفقات الإزالة[3].

ورغم ذلك فقد كان بإمكان اليهود الحصول على الأراضي من جديد، فكانوا يشترونها ليس فقط بأسماء اليهود العثمانيين المستقرين بالبلاد منذ أمد بعيد بل ايضاً بأسماء العرب المحليين أو بأسماء القناصل أو مندوبيهم. وفيما يتعلق بالبناء كان بإمكان المباني المؤقتة أن تتحول بوسيلة أو بأخرى إلى مبان دائمة. وهكذا أنشئت خمس مستوطنات زراعية خلال الثمانينات في عهد رؤوف باشا، كما أنشئت أربع أخرى خلال التسعينيات. أما في شمالي البلاد حيث كانت مشاكل تطبيق أوامر الحظر

---

(1) مصطفى، **موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين**، ص664.

(2) Nevill Mandel, **Ottoman Practice as Regards Jewish Sattlement in Palestine**, pp35-6.

(3) مصطفى، **موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين**، ص665.

مشابهة لتلك المطبقة في المتصرفية[1]. هكذا فحين قامت الحركة الصهيونية السياسية في عام 1897، كانت توجد في فلسطين (17) مستوطنة[2].

وأمام تزايد خطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين أصدرت الدولة العثمانية في عام 1891، ثلاثة فرمانات سلطانية أصدرها السلطان عبد الحميد الثاني، كان الأول في 28 نيسان 1891، ويقضي برد المهاجرين وطردهم إلى أمريكا لأنه من شأن ذلك إعادة إنشاء حكومة يهودية في القدس مستقبلاً. وأما الفرمان الثاني فقد صدر في 5 أيار 1891، وهو يطلب عدم قبول اليهود، لأن إسكانهم في فلسطين أمر ضار. وأما الفرمان الثالث فقد صدر في 6 أيار 1891، ويؤكد ما ورد في الفرمانين السابقين أن اليهود ينوون بهجرتهم التدريجية والعمل بالزراعة إقامة دولة يهودية والإضرار بمصالح السكان الفلسطينيين[3]، والواقع أن قوانين عام 1891، العثمانية لم توقف الهجرة اليهودية، لأنها كانت عملياً قانونين على الورق، إذ لم تكن لها قوة دائمة، وكانت السلطات العثمانية تتغاضى عن هذه القوانين[4].

وفي عام 1899، صدرت قوانين جديدة أرسلت إلى القدس ويافا لتنفيذها كما وزعت نسخ منها على الهيئات القنصلية في تشرين الثاني 1900[5]، وبموجب هذه القوانين لم تعد الدولة العثمانية تأخذ تأميناً نقدياً لضمان رحيل الزوار اليهود، وبدلاً من ذلك كان على اليهود، بما فيهم الرعايا العثمانيون، أن يسلموا أوراقهم عند دخول ميناء يافا، وتسلم تصريحاً للإقامة فيها لمدة ثلاثة شهور. وبسبب لون هذا التصريح أصبح أسمه "التذكرة الحمراء" ثم عليهم أن يعيدوه عند الرحيل. وهكذا يمكن مراقبة المهاجرين الذين يزورون فلسطين، إذ تقوم السلطات العثمانية بتجميع البيانات مفصلة عن كل شيء، لتتمكن من طرد الحجاج الذين أنهوا مدة إقامتهم. وكان الموظفون الذين يفشلون في تطبيق القرارات بهذا الشأن يعاقبون بشدة[6].

على الرغم من الموقف الرسمي للدولة العثمانية الرافض للنشاط الصهيوني (الهجرة والاستيطان) في فلسطين، ورغم كل القوانين والإجراءات التي صدرت عن السلطنة العثمانية، إلا أن اليهود وجدوا منذ البداية حماية في الهيئات القنصلية الأجنبية عن طريق نظام الامتيازات وكانت الحكومة الإنجليزية أكثر الدول اهتماما بأوضاع اليهود في فلسطين، وكانت القيود التي وضعت على هجرة اليهود

---

(1) الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص198.

(2) عادل مناع، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999، ص231.

(3) وليد العريض وعمر العمري، **إجراءات الدولة العثمانية لمنع التسلل الصهيوني إلى متصرفية القدس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، العدد 1، 2019، ص110.

(4) حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، ص98.

(5) الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي**، ص202.

(6) العريض والعمري، **إجراءات الدولة العثمانية لمنع التسلل الصهيوني إلى متصرفية القدس**، ص110-111.

الأجانب إلى فلسطين موضع مراسلات عديدة بين السفارة الإنجليزية في الآستانة والباب العالي (1891، 1898، 1899) عبرت فيه الأولى عن وجهة نظر الخارجية حول الموضوع، إذ أنها لا تقبل اجراءً عاماً يحرم الرعايا الإنجليز ـ على أساس ديانتهم ـ من التمتع بحقوق الامتيازات في الإقامة و السفر إلى فلسطين وغيرها... واذا كان ثمة قيد تقبله فهو ما تفرضه الأسس الصحية أو الازدحام أو الإخلال بالأمن العام. وفي الحقيقة، لم يكن للسلطات العثمانية منذ البداية صلاحية طرد الرعايا الأجانب اليهود، فقد كانت، في ظل نظام الامتيازات، مضطرة للرجوع إلى القناصل ذوي العلاقة لطلب مساعدتهم، ولكن هؤلاء رفضوا التعاون عملياً[1].

لقد رفض قناصل الدول الأوروبية الفرمانات العثمانية التي حدت من هجرة اليهود واستيطانهم، وعملوا على عرقلتها، فحين أصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرمان 1887، بمنع الهجرة اليهودية، وجدده عام 1893، احتج القنصل الامريكي معتبراً أن المهاجر اليهودي الأمريكي، هو أمريكي أولاً، ولا يجوز منعه من الهجرة أو شراء الأراضي في فلسطين. هكذا كانت كلما اتخذت السلطات العثمانية قوانين للحد من الهجرة والاستيطان، اتبعتها بتعديلات أخرى للتخفيف من حدتها أمام الضغوط الأجنبية الرافضة لتلك القيود[2].

والأمر الآخر الذي كان يجعل القيود العثمانية غير فعالة، هو محاولة اليهود تأمين الدخول إلى فلسطين بتغاضي السلطات المحلية عن طريق الرشوة[3]. فقد اتسمت الإدارة العثمانية في فلسطين بسوء تنظيمها وعدم فعاليتها أو نزاهتها، وكانت الإدارة المحلية على شاكلة السلطة المركزية، فبخلاف الموقف الرسمي المعلن كان الموقف الفعلي للإدارة المحلية في فلسطين يتحايل على القانون فسهلت دخول اليهود والبقاء فيها دون تسجيل أسمائهم على لائحة الزوار، وتمكنوا من الاستحواذ على الأراضي؛ بالرشوة التي بذلها اليهود بسخاء، وبمعونة القناصل الروس والألمان والإنجليز ولاسيما أمريكا التي حدت من الهجرة اليهودية إليها منذ عام 1882[4].

يرى الباحث أن سياسة الحكومة العثمانية في إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنع الاستيطان اليهودي الصهيوني قد فشلت بصورة لا يسهل علاجها، ويعود ذلك الفشل إلى عدم الجدية والحزم في تنفيذ المراسيم والقرارات العثمانية في هذا المجال. إن عدم الجدية والحزم يعود بدوره إلى الفساد الإداري والترهل والضعف السياسي الذي كانت تعاني منه السلطنة العثمانية. مع ذلك فإن عجز

---

[1] قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه**، ص25-26.

[2] شمالي، **الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام 1901**، ص442.

[3] قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه**، ص26.

[4] شمالي، **الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام 1901**، ص442.

الدولة العثمانية عن تنفيذ قراراتها لا يقل مسؤولية عن تسهيل الهجرة والاستيطان نفسه، ومما يزيد في تحملها للمسؤولية أن السلطات العثمانية كانت تعي جيداً التطلعات الصهيونية في فلسطين.

لقد ازادت أعداد اليهود في فلسطين في عام 1908، إلى (80) ألفا ـ أي حوالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه عددهم في عام 1882، حين بدأت إجراءات الحظر حين كان عدد اليهود في فلسطين لا يتعدى (24,000) بمعنى أن حوالي خمسين ألفا كانوا من المستوطنين الجدد. وهكذا ازدادت نسبة اليهود من 5% من مجموع السكان (كان عدد سكان فلسطين في عام 1882 يصل إلى حوالي نصف المليون) إلى ما يزيد على 11% (80 ألفاً من مجموع السكان الذي وصل في عام 1908 إلى حوالي 700,000). وبالإضافة إلى ذلك فبحلول عام 1908، لم يعد اليهود يتمركزون في القدس والخليل وصفد وطبرية كما كان عليه الحال في عام 1882 ـ فبالإضافة إلى 6,000 يهودي في يافا وجدت جالية جديدة تزيد على الألفين في حيفا. وكان أكثر من نصف الخمسين ألفا من الوافدين الجدد من الصهيونيين الذين لم يحصل على الجنسية العثمانية سوى عدد قليل منهم، على حين كان بإمكان أغلبيتهم التمتع بالمزايا التي تتضمنها الامتيازات الأجنبية ـ أي أنهم كانوا يستفيدون من كل من النظام الملي العثماني والامتيازات الأجنبية، ومن ثم وضعهم أساس الوجود اليهودي المستقل في البلاد[1].

هكذا يتبين أن الموقف الرسمي العثماني الرافض للنشاط الصهيوني في فلسطين، لم ينجح في منع النشاط الصهيوني في فلسطين، والمتمثل في دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها. وكل ما استطاعت فعله هذه الجهود هو إعاقة الهجرة اليهودية، وعرقلة مساعي اليهود لشراء الأراضي. حيث استفاد المهاجرون اليهود من ثغرات في القوانين والإجراءات العثمانية، كما استغلوا فساد الإدارة والموظفين بالرشاوى، واستندوا إلى دعم قناصل الدول الأوروبية الداعمة، للدخول إلى فلسطين والإقامة فيها وشراء الأراضي وإقامة المستوطنات.

ت- نشاط هرتزل الدبلوماسي لدى الدولة العثمانية:

عمل هرتزل على البدء في نشاط دبلوماسي مكثف بين الأعوام 1896ـ1904، مع الدول الكبرى وعلى رأسها الدولة العثمانية من أجل الحصول على "براءة"(*). فقد رأى هرتزل ومؤيدوه، أن لا يبدأ الاستعمار اليهودي الصهيوني على نطاق واسع منظم، إلا بعد الحصول على "براءة" تسمح بالإشراف على الاستيطان. وطبقاً لذلك، تفاوض هرتزل مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، فقد

---

(1) مصطفى، **موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين**، ص671 – 672.

(*) براءة: تعني وثيقة صادرة من رئيس دولة للترخيص لشركة من الشركات بمزاولة الأعمال، وفقاً للشروط التي تحددها تلك الوثيقة، انظر: محمد عبد الله العيسى، **الفكرة الصهيونية عند هرتزل بين النظرية والتطبيق**، ص59.

كانت الدولة العثمانية من أولويات الدول التي اتصل بها هرتزل لأنها صاحبة السيادة الفعلية على فلسطين[1].

وقد توجه هرتزل إلى استنبول في حزيران عام 1896، وكانت هذه أول زيارة قام بها هرتزل للدولة العثمانية وبقي في استنبول من 17 إلى 28 حزيران، وقد بذل جهده لمقابلة السلطان عبد الحميد الثاني، وذلك عن طريق مساعدة، صديقه فيليب دي نفلينسكي (Philip de Nevlinsky)[*][2]، عرض هرتزل عن طريق وسيطه وصديقه نفلينسكي الموافقة على منح فلسطين لليهود مقابل تسوية ديون الدولة العثمانية مع أوروبا. ولكن السلطان رفض ذلك بالرغم من أن بعض الوزراء كانوا أكثر تجاوباً[3]. على أن هذه الزيارة لم تتمخض عن شيء فقبل شهر من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول تجدد فرض القيود على اليهود القادمين إلى فلسطين. كما أن السلطان انزعج لتحركات اليهود، خاصة وأن ممثلي الدولة ليس فقط في القدس بل في واشنطون ولندن وفينا وبرلين ما فتئوا ينبهون السلطات العثمانية إلى أهداف الصهيونية الخاصة بإحياء اليهودية في فلسطين وإقامة حكومة مستقلة فيها ويكتبون التقارير المستفيضة عن الحركة الصهيونية ولكن ذلك لم يفت في عضد هرتزل[4]. وإذا كان هرتزل لم يحصل على مطلبه فإنه لم يُتخذ بصورة فعالة أي إجراء عثماني لإيقاف هجرة اليهود وتملكهم في فلسطين[5].

ظل هرتزل مصراً على رغبته في الوصول إلى السلطان العثماني، فاتجه إلى مستشرق مجري يهودي يدعى أرمينوس فامبيري (Arminius Vambery)، وكان يعمل أستاذاً في جامعة بودابست وتربطه صلة بالباب العالي. وقد نجح هرتزل في إقناع فامبيري بالتوسط له لدى الباب العالي، كي يؤمن له مقابلة السلطان، وأبدى له استعداد الحركة الصهيونية لتدعيم أوضاع الدولة العثمانية المتداعية كي تتمكن من مواجهة الأخطار والتحديات التي تعترضها سواء ما كان منها على الصعيد المالي أو الصعيد السياسي[6].

---

[1] العيسى، **الفكرة الصهيونية عند هرتزل بين النظرية والتطبيق**، ص45.

[*] فيليب دي نفلينسكي (1841–1899): صحافي وسياسي نمساوي من أصل بولندي، عمل في سفارة النمسا في استنبول، كما عمل كعميل مزدوج للسلطان عبد الحميد وهرتزل ولعدد من الدول الأوروبية، انظر: محمد عبد الله العيسى، **الفكرة الصهيونية عند هرتزل بين النظرية والتطبيق**، ص45.

[2] العيسى، **الفكرة الصهيونية عند هرتزل بين النظرية والتطبيق**، ص45.

[3] عبد الكريم رافق، **فلسطين في عهد العثمانيين**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج2، ص872.

[4] مصطفى، **موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين**، ص674.

[5] رافق، **فلسطين في عهد العثمانيين**، ص872.

[6] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص123.

وأخيراً نجحت مساعي فامبيري فتمت دعوة هرتزل إلى الآستانة في أيار 1901، لمقابلة السلطان بصفته زعيما يهودياً وصحفياً بارزاً. وقد حذره فامبيري من عدم التطرق لموضوع الصهاينة، وبعد وصوله إلى الآستانة بخمسة أيام، وفي السابع عشر من أيار 1901، قابل هرتزل السلطان عبد الحميد الثاني، وقد ركز هرتزل في حديثه مع السلطان على موضوع الخدمات المالية التي كان بإمكان اليهود القيام بها لإنقاذ الاقتصاد العثماني من خطر الإفلاس. واقترح أن يتم توحيد الديون الملقاة على كاهل الدولة للممولين الأجانب الذين كانوا يمارسون ضغوطاً شديدة على الدولة، وتسديدها بواسطة قرض طويل الأمد يقدمه بعض الممولين اليهود. وكل ما طلبه هرتزل خلال المقابلة هو صدور بيان ودي من السلطان يعد بتقديم الدعم لهرتزل وأصدقائه حينما تدعو الحاجة لذلك في المستقبل. كان نجاح هرتزل في مقابلة السلطان وإقامة علاقة مباشرة معه أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لاستمرار ثقة أكبر عدد ممكن من الصهاينة في نهجه السياسي لا سيما وأن تيارات صهيونية معارضة لسياسته بدأت تنمو وتتزايد[1].

واستمرت اتصالات هرتزل بالمسؤولين العثمانيين بعد مغادرته للآستانة، غير أنه ما لبث أن عاد إليها ثانية في شباط عام 1902، لإجراء مزيد من المباحثات. ولكنه لم يتمكن هذه المرة من مقابلة السلطان طيلة فترة وجوده في الآستانة، واقتصرت مباحثاته على مستشاري السلطان، حيث كرروا على مسامعه من جديد أن السلطان مستعد لفتح أبواب الدولة للمهاجرين اليهود على أن يتخلوا عن جنسياتهم السابقة ويكتسبوا الجنسية العثمانية. وبالإضافة إلى ذلك فقد نقل المستشارون إلى هرتزل تحديد السلطات للأماكن التي يسمح فيها للمهاجرين اليهود بالاستقرار كالعراق وآسيا الصغرى باستثناء فلسطين. ولكن هرتزل اعتذر عن عدم قبول هذا العرض بحجة أن اللجنة التنفيذية العليا للمنظمة الصهيونية لم تمنحه صلاحية الموافقة على مثل هذا النوع من العروض. ورغم ذلك فلم تتوقف مساعيه الدبلوماسية ففي حزيران 1902 ذهب هرتزل لزيارة الآستانة للمرة الأخيرة بهدف التوصل إلى أية نتيجة إيجابية محسوسة. وكالعادة لم يتوصل باجتماعاته مع المسؤولين العثمانيين إلى نتيجة تذكر، فاضطر عند هذا الحد إلى وقف اتصالاته بالعثمانيين والبحث عن حليف جديد بعد أن أضحى مقتنعا بأن حصول اليهود على فلسطين لن يتم إلا بعد القضاء على السلطان عبد الحميد وتقسيم الدولة العثمانية[2]. بالرغم من أن هرتزل لم يحصل على نتائج إيجابية فإن فتح الباب للمناقشة وعدم اتخاذ إجراء سلبي كانا مكسبين بحد ذاتهما، وصدرت عدة قرارات

---

[1] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص124.

[2] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص125-126.

عثمانية لمنع الهجرة شكلاً ولكنها أتت مبهمة قصداً، وكانت النتيجة تسرب المهاجرين بأعداد أكبر وتملكهم الأراضي بشكل أوسع[1].

هكذا يتبين أن مساعي هرتزل الدبلوماسية لدى الدولة العثمانية في الحصول على وعد فرماني يمنحه فلسطين لإقامة كيان يهودي، لم تثمر بل خاب أمل هرتزل في مساعيه الدبلوماسية. فالسلطان العثماني عبد الحميد كان رافضاً إقامة كيان يهودي في جزء من دولته في وقت كانت الدولة العثمانية تعاني من انتشار لمبدأ القوميات بين عناصرها، كما أن السلطان عبد الحميد الثاني قد أخذ موقفاً ثابتاً في رفض طلب هرتزل ومساعيه الدبلوماسية، لكنه في الوقت ذاته لم يستطع أن يوقف التسلل الصهيوني إلى فلسطين عبر الهجرة والاستيطان الذين شكلا اللبنات الأولى للمشروع الصهيوني في فلسطين.

3. فلسطين في ظل الدولة العثمانية:

ظلت فلسطين خاضعة للحكم العثماني طيلة أربعة قرون، أصابها إبانها ما أصاب باقي الولايات العربية من تخلف وانحطاط في مختلف نواحي الحياة وذلك بحكم كونها جزء لا يتجزأ من هذا الوطن العربي[2]. فمن الناحية الإدارية كانت فلسطين تشمل سنجق القدس وسنجقي عكا ونابلس التابعتين لولاية الشام، إلى أن ألحقا بولاية بيروت بعد إعادة تنظيم ولاية الشام عام 1883، أما سنجق القدس الذي شمل معظم أجزاء فلسطين، وأكثر من ثلاثة أرباع سكانها فقد كان تابعاً لوزير الداخلية العثماني مباشرة نظراً لأهمية بيت المقدس الدينية والتاريخية[3].

رغم هذه التقسيمات الإدارية إلا إن مجموعة من العوامل الدينية والتاريخية ساعدت على بروز مفهوم فلسطين، إلى جانب دخول عامل جديد للمنطقة وهو الصهيونية والتي كانت دافعاً لاتخاذ موقف موحد في مناطق فلسطين المختلفة، مما ساهم في إيقاظ الشعور الوطني الفلسطيني كجزء من الحركة القومية العربية الهادفة إلى مقاومة الاستعمار وتحقيق الوحدة العربية[4]. هكذا كان النظام الإداري، أحد الأسباب التي قسمت البلاد، ووزعت جهد سكانها في مواجهة المشكلات الحقيقية التي كانوا يواجهونها، واعترضت سبيلهم نحو التقدم، وإدراك ما أعد لهم من خطط صهيونية، لطردهم من أراضيهم[5].

---

[1] رافق، **فلسطين في عهد العثمانيين**، ص872.

[2] معهد البحوث والدراسات العربية، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، القاهرة، دار نافع، 1975، ج1، ص76.

[3] زياد الصغير، **تطور القضية الفلسطينية 1964-1976**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، 1978، ص11.

[4] قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه**، ص9.

[5] معهد البحوث والدراسات العربية، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، ج1، ص79-80.

بالنسبة للتعليم في فلسطين كان في غاية التخلف، كما بقية المناطق التي تسيطر عليها الدولة العثمانية برغم الإصلاحات التي توالت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر[1]. فقد كان يطبق في فلسطين نظامان واضحان ومختلفان للتعليم، أحدهما نظام التعليم الذي تشرف عليه الحكومة العثمانية، ويسري على المسلمين من رعاياها. والثاني نظام التعليم الطائفي والأجنبي التابع للأقليات الدينية، وكانت تشرف عليه الإرساليات التبشيرية، وتتلقى المساعدات اللازمة لها من الدول الأجنبية[2]. بينما انتشر التعليم الطائفي والأجنبي بين أبناء الأقليات من السكان، وكانت تشرف عليه في الغالب الكنائس والجمعيات الخيرية، وتمده الدول الأجنبية بالمال. وقد كان للتعليم الطائفي والاجنبي دوراً واضحاً في تفتيت وحدة الفكر الفلسطيني باسم الطائفية، وأعاقا وضع أسس تربوية واحدة، لبناء جيل فلسطيني موحد الفكر، والقيم، والغايات، وكان لذلك أثره فيما أصاب فلسطين فيما بعد، من ضعف وتمزق، جعلها عاجزة عن تحقيق وسائل القوة وأدواتها، لمواجهة الغزوة الصهيونية التي هدفت منذ البداية، إلى وضع أسس تهويد البلاد أرضاً، وسكاناً، وتراثاً[3]. وهذا ما نراه اليوم بين صفوف الحركة الوطنية التي تعاني من صعوبات كبيره في مواجهة المخططات الصهيونية المعاصرة.

وبالنسبة للأوضاع الاقتصادية المتردية في فلسطين في أواخر فترة الحكم العثماني، من حيث الحكم الاستبدادي، والتقسيم الإداري، وانحطاط التعليم، والضرائب الباهظة، وكان لانتشار الفساد والرشوة بين المسؤولين الاتراك وغير الاتراك، كان لها تأثيرهما على تخلف الأوضاع الاقتصادية. فالزراعة بدائية، ومحصورة في بعض السهول الخصبة فقط؛ فضلاً عن أن المحاصيل الزراعية، كانت تقليدية لم تتغير منذ قرون، وغير اقتصادية من حيث وفرة الإنتاج وقيمته النقدية[4].

بينما كان يغلب على نظام الملكية السائد في تلك الفترة الطابع الإقطاعي، وقد اعتمد نظام الملكية العثماني في البداية على المشاع، بمعنى أن المالك الحقيقي للأرض هو الأمة، وذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر. وكان التصرف يتم بموجب ذلك النظام على أساس حق الانتفاع، وكان سكان القرى يمتلكون الأرض بصورة جماعية مقابل ضريبة تدفع للحكومة. ولكن هذا النظام بدأ بالتحول نحو نظام الملكية الخاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[5].

---

(1) عوني فرسخ، **التحدي الاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص210.

(2) فرسخ، **التحدي الاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني**، ص210.

(3) معهد البحوث والدراسات العربية، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، ج1، ص84-87-89.

(4) معهد البحوث والدراسات العربية، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، ج1، ص89.

(5) فؤاد حمدي بسيسو، **الاقتصاد الفلسطيني في عهد الانتداب**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج1، ص610.

حيث قامت الحكومة العثمانية في عام 1858، بإصدار قانون الأراضي العثماني وكان هدف هذا القانون تنظيم حقوق الملكية، ومنع عمليات التلاعب والفوضى في جباية الضرائب. ولم يكن هدف هذا القانون إدخال تغييرات جذرية على الوضع القائم، وإنما مجرد إيجاد الآلية لحماية أراضي الدولة وتشجيع عمليات الإنتاج. وقد قسمت الأراضي بموجب القانون إلى خمسة أنواع: الأراضي المملوكة والأميرية والموقوفة والمتروكة والموات[1]. كما أصدرت الدولة العثمانية عام 1861، قانون الطابو، وذلك من أجل ضبط وتعيين حدود الأراضي وتسجيلها باسم أصحابها، وعلى أي حال، أن ما يهمنا، ليس القوانين العثمانية بحد ذاتها، بقدر ما كان لهذه القوانين من نتائج مباشرة على ملكية الأرض وأوضاع الفلاحين في فلسطين[2].

لقد صدر قانون الأراضي العثماني، في ظل أوضاع اتصفت بالفساد الكلي. وجاء هذا القانون، اسمياً على الأقل، من أجل تحرير الفلاحين من سيطرة الإقطاع والمتنفذين، الذين ساموهم الآلام والمعاناة. ولكن الحقيقة هي أن هذا القانون، بدل أن يحقق الغاية التي جاء من أجلها، أدى إلى العكس تماماً، حيث رسخ سلطة الاقطاعيين والمتنفذين وكبار التجار. كما جعل هذا القانون الأرض سلعة تجارية يتعامل بها الصيارفة والتجار، من أجل زيادة الربح في فترة كثر فيها الطلب على الأرض لبناء المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني. وكان صدور قانون تملك الأجانب عام 1869، كان المدخل الحقيقي للقائمين على المشروع الصهيوني للعمل على بناء اللبنات الأولى، وذلك بشرائهم الأراضي، قطعة تلو الأخرى، إلى أن أصبح في حوزتهم مساحات لا بأس بها. فحتى صدور قانون تملك الأجانب في الدولة العثمانية، في العام 1869، لم يكن يحق للأجانب استملاك الأراضي في الدولة لأي سبب من الأسباب، ولكن مع الضغوطات المستمرة من الدول الأوروبية، ذات المطامع والنفوذ في الدولة العثمانية، توقف هذا المنع مع صدور قانون 1869، الذي سمح بتملك الأجانب، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو شركات، وذلك بالاستفادة من حقوق التصرف بالأملاك، بما فيها الأراضي في جميع أجزاء الدولة عدا الحجاز، سواء داخل المدن أو خارجها[3].

هكذا لقد شكل صدور قانون الأراضي لعام 1858، وقانون تملك الأجانب لعام 1869، نقطة التحول الأولى في تاريخ المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، هذه العملية القانونية إلى جانب انحلال عرى السلطنة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أديا إلى تدخل القوى الأوروبية الطامعة في استعمار المنطقة العربية، في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، ومكن المشروع الصهيوني من زيادة أعداد المهاجرين اليهود وبناء المستوطنات على أرض فلسطين.

---

[1] مناع، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني**، ص191.

[2] صابر موسى، **نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني**، شؤون فلسطينية، العدد 95، 1979. ص84.

[3] موسى، **نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني**، ص88.

ومما سهل على المؤسسات والجمعيات الصهيونية عمليات شراء الأراضي، من العائلات الاقطاعية أو غيرها. وما إن صدر قانون تملك الأجانب، حتى راح أولئك سواء كانوا يهوداً، أو غيرهم، يتجهون إلى تملك الأرض وحيازتها، من أجل بناء المستوطنات الزراعية عليها، بعد أن رفع أيضاً الحظر على إقامتها منذ ذلك التاريخ[1]. بذلك يتضح أن صدور هذا القانون كان في مصلحة الحركة الصهيونية التي استغلته خير استغلال، بشراء الأراضي في فلسطين وإقامة المستوطنات عليها، كان صدور هذا القانون بضغط من الدول الأوروبية التي كانت تعمل على تحقيق مصالحها في أراضي السلطنة العثمانية.

بالنسبة للصناعة فقد كانت أكثر تخلفاً من الزراعة، بل لم يكن للصناعة وجود يعتد به طيلة فترة الحكم العثماني تقريباً، ولم تُعرف المصانع بالمعنى الاقتصادي، مثلما لم تُعرف الشركات التي تسهم في إقامة المشروعات الصناعية[2]. كما كان واقع التجارة، قبل الحرب العالمية الأولى ضعيفاً على العموم. وذلك نظراً لمحدودية الإنتاج الزراعي والصناعي الذي تستند إليه التجارة[3]. وقد شكلت المحاصيل الزراعية أهم الصادرات في فلسطين نظراً لاعتماد غالبية السكان على الزراعة، وكانت معظم الواردات من البضائع القطنية والمصنوعات الحديدية[4].

هكذا يتضح من كل ذلك أن تخلف الأوضاع الاقتصادية، لم تؤدِ إلى التخلف فحسب، بل منعت بناء مجتمع حديث، وحالت دون تكوين المؤسسات الحديثة، مثل النقابات، والاتحادات التي توحد الجهود، وتتولى الدفاع عن أفرادها. لقد تركت النظم العثمانية آثاراً عميقة في تكوين المجتمع الفلسطيني، وأسهمت بدركة كبيرة في تخلف الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، استغلت الحركة الصهيونية ذلك كله من أجل بناء قاعدة المشروع الصهيوني في فلسطين عبر الاستيطان، في الوقت الذي فقد فيه أصحاب البلاد الشرعيين وسائل الدفاع إزاء تلك الحركة ومشاريعها. أردنا من خلال هذا المدخل التمهيدي ألقاء ضوء على كيفية نشوء الحركة الصهيونية في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، وكيف ساعدت التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البيئة الأوروبية التي عاش فيها اليهود، على ظهور الحركة الصهيونية السياسية، وكيف ساهمت الاطماع الاستعمارية الأوروبية بالمنطقة العربية، في ظل حكم الدولة العثمانية المتهالكة والتي أصبحت في أواخر القرن التاسع عشر تحت الهيمنة والنفوذ الاستعماري الأوروبي بشكل كبير، مما سمح لها في غرس بذور المشروع الصهيوني في فلسطين.

---

[1] موسى، **نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني**، ص89.

[2] عبد العزيز عوض، **فلسطين أواخر العهد العثماني**، مجلة كلية الآداب – جامعة الرياض، مج4، 1976، ص34.

[3] العمد، **ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين**، ص116.

[4] عوض، **فلسطين أواخر العهد العثماني: ملامح اقتصادية واجتماعية**، ص31.

الفصل الثاني
الهجرة الصهيونية إلى فلسطين منذ البدايات الأولى حتى عام 1967

أولاً: الأساس الأيديولوجي والفكري للهجرة الصهيونية

1. الايديولوجية التي استندت إليها الصهيونية في تشجيع الهجرة
2. الهجرة في الفكر الصهيوني قبل عام 1948

ثانياً: الهجرة الصهيونية أواخر الحكم العثماني (1882-1917)

1. الهجرة الصهيونية غير المنظمة قبل عام 1882
2. الهجرة الصهيونية المنظمة بين عامي (1882-1914)
3. النشاط الصهيوني خلال الحرب العامية الأولى ووعد بلفور

ثالثاً: الهجرة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني (1918-1948)

1. موجة الهجرة الصهيونية الثالثة (1919-1923)
2. موجة الهجرة الصهيونية الرابعة (1924-1931)
3. موجة الهجرة الصهيونية الخامسة (1932-1938)
4. موجة الهجرة الصهيونية السادسة (1939-1948)

رابعاً: الهجرة الصهيونية بعد قيام الكيان الصهيوني (1948-1967)

1. موجة الهجرة الصهيونية الكبرى (1948-1951)
2. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين (1952-1954)
3. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين (1955-1960)
4. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين (1961-1965)
5. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين (1966-1967)

الفصل الثاني

الهجرة الصهيونية إلى فلسطين منذ البدايات الأولى حتى عام 1967

تعد الهجرة الصهيونية عبر المراحل التي مرَّ بها المشروع الصهيوني في فلسطين من أهم الركائز في بناء "الكيان الصهيوني". ففي مرحلة ما قبل إقامة "الكيان الصهيوني" في منتصف أيار 1948، كانت مهمة الهجرة الصهيونية توفير الأساس البشري لمشروع "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين. وأصبحت بعد إقامة هذا الكيان "إكسير الحياة" لهذا الكيان على حد تعبير بنحاس سابير (Pinhas Sair)[*]، رئيس الوكالة اليهودية ووزير المالية "الإسرائيلي" الأسبق، فالهجرة الصهيونية تجدد الطاقة البشرية اللازمة ليظل "الكيان الصهيوني" قادراً على أداء دوره الوظيفي في خدمة مصالح ومخططات القوى الامبريالية التي خلقت هذا الكيان ووقفت ولاتزال تقف وراءه[1].

أولاً: الأساس الأيديولوجي والفكري للهجرة الصهيونية

أولى قادة الحركة الصهيونية أهمية كبيرة لموضوع هجرة اليهود من بقاع الأرض كافة باتجاه فلسطين، لتنفيذ حلقات المشروع الصهيوني المتصلة والممرحلة[2]. فالمشروع الصهيوني عبارة عن عملية تهجير يهود العالم، وتوطينهم في فلسطين بهدف إقامة دولة يهودية فيها[3]. فمن المعروف أن مقولة الهجرة هي الأكثر أهمية ومركزية في قاموس الحركة الصهيونية وأيديولوجيتها[4]. فالهجرة تهدف الى تهويد فلسطين ونزع طابعها العربي[5]. لذلك تعتبر الهجرة الصهيونية الخطوة الأولى والأهم لتحقيق الهدف الصهيوني[6]. أذاً لقد شكلت الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين وما تزال تشكل الركيزة الأساسية في المشروع الصهيوني، كما أنها من الأهداف الثابتة التي يتبناها الفكر الصهيوني ويعتبرها معياراً لنجاح أو فشل المشروع الصهيوني. لذلك فالهجرة الصهيونية إلى فلسطين هي جوهر المشروع الصهيوني، فبدون الهجرة لا يمكن إقامة الكيان السياسي لهذا المشروع المتمثل في "الدولة اليهودية".

---

[*] بنحاس سابير (1907–1975): من قياديي حزبي (الماباي)، هاجر إلى فلسطين عام 1930 واستقر في مستوطنة كفار سابا، تولى في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين مناصب إدارية في وزارة المالية. انظر: جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009، ص263.

[1] **الهجرة الصهيونية الى فلسطين**، موقع الموسوعة الفلسطينية: https//www. Palestinapedia. net

[2] **ركائز المشروع الصهيوني في دائرة الضوء:** موقع الجزيرة نت: https//www. ajazeera.net

[3] محمد عطوي، **الصهيونية في ذكراها المئوية الأولى**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 23، 1998، ص14.

[4] عبد المجيد عوض، **الهجرة اليهودية وآفاق المستقبل**، مجلة الوحدة، العدد 73، تشرين الأول 1990، ص89.

[5] غازي حسين، **إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية**، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر، 1992، ص59.

[6] نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص37.

1. الايديولوجية التي استندت إليها الصهيونية في تشجيع الهجرة:

لقد حاول منظرو الهجرة الصهيونية إلى فلسطين إيجاد مبرر لها من خلال الاعتماد على مجموعة من الأساطير والخرافات والاعتقادات الدينية التوراتية. وإن المتتبع لأفكار الحركة الصهيونية وأسلوبها يدرك مدى الاستغلال الصهيوني للجانب الديني من أجل إعطاء عملية الهجرة والاستيطان بعداً دينياً وروحياً كوسيلة قوية للجذب إلى الأرض المستهدفة (فلسطين). فالصهيونية كأي ايديولوجية تود أن تكتسب شرعية جذب بشري لها لابد وأن تستخدم ديباجة مفهرسة لديها، ومن هنا اعتمدت الأيديولوجية الصهيونية، الديانة اليهودية ركيزة أساس لتضفي على نفسها صبغة دينية كوسيلة جذب لجموع اليهود، لكن مفكري الصهيونية لجأوا إلى الخلط بين المجالين السياسي والديني بحكم افتقار الصهيونية للمؤيدين من اليهود، وكانت جموع اليهودية ـ بخاصة في شرق أوروبا ـ عميقة الإيمان بالدين، ولذا لجأت الصهيونية إلى تبني الرموز والأفكار الدينية المألوفة لدى هذه الجموع، وحولتها إلى رموز وأفكار "قومية". وقد وجد مؤسسو الحركة الصهيونية أن الصياغة شبه الدينية للبرنامج الصهيوني ستجعله محل قبول من الجميع[1].

ومن الأسس الايديولوجية الصهيونية التي تم الاعتماد عليها لتبرير الهجرة الصهيونية:

أ- فكرة الأرض الموعودة:

كان على الحركة الصهيونية حتى تتمكن من دفع اليهود للهجرة من أوطانهم الأصلية إلى فلسطين، أن تبني إطاراً أيديولوجياً يتضمن مفاهيم أو أساطير، تحفزهم على الهجرة إلى فلسطين، وتبرر لهم نفيهم لحق السكان الأصليين في وطنهم، وقد أدى التراث اليهودي حسب رأيهم دور الدافع للهجرة، وشكلت أسطورة "أرض الميعاد" دور الجاذب إلى فلسطين[2]، فقد ادعت الصهيونية الحق في امتلاك فلسطين من خلال القول بأنها الوطن التاريخي لبني إسرائيل، وأنها قد مُنحت لهم منحة إلهية وأبدية، وهذه الحجة لا تعتمد على أساس سياسي أو قانوني وإنما على مجرد دعامة دينية، حيث جاء في سفر التكوين، الإصحاح (15) ما يلي: " **في ذلك اليوم بثّ الرّب مع ابراهيم عهداً قائلاً " لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات**".

وفي السفر نفسه: الإصحاح (12) ما يلي: **"واجتاز" "ابرام" إلى شيكم إلى بلوطة عورة، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض، وظهر الرّب " لإبرام " وقال لنسلك أعطي هذه الأرض**".

---

[1] المسيري، **الايديولوجية الصهيونية**، ج1، ص174.

[2] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص14.

وفي الإصحاح (13) من السفر نفسه ما يلي: " **وقال الرّب لإبراهيم ارفع عينك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالا وجنوبا وشرقاً وغرباً، لأن جميع الأرض التي ترى لك أعطيها، ولنسلك إلى الأبد، واجعل نسلك كتراب الأرض، حتى إذا استطاع أحد يعد تراب الأرض فنسلك أيضا يعدّ...**".

تُعدُّ المرويات التوراتية أداة فعّالة من أجل تشجيع يهود الشتات على الهجرة والعودة إلى أرض الميعاد للاستيطان فيها باعتبارها أرض الأجداد وحق من حقوقهم التاريخية، لهذا استخدمت النصوص التوراتية بأسفارها الخمسة (التكوين، الخروج، اللاوين، العدد، التثنية) كأداة لتكريس الاستيطان وكنوع من التعبئة المعنوية والروحية بقراءات وتفاسير خرافية وأساطير لاهوتية قد لا يقبلها العقل، ولا تؤكدها الدراسات التاريخية والبحوث والحفريات الأركولوجية، ولا الكتابات القديمة المرتبطة مباشرة بتاريخ المنطقة. لكن الحركة الصهيونية تمكنت من تحويل "أسطورة العودة" إلى واقع تاريخي من خلال العمل على استغلال وتحوير مضامين التوراة والتلمود لتشجيع اليهود على الهجرة والاستيطان بالعودة إلى أرض الميعاد، أرض الأجداد التي تلائم اليهودي العصري وتجعله نقياً طاهراً[1].

ب- العقيدة الاسترجاعية:

تعود جذور العقيدة الاسترجاعية إلى اليهودية، إذ أن أتباع هذه العقيدة يؤمنون بأن الماشيح (المسيح المخلص اليهودي) سياتي في آخر الزمان حينما يشاء الإله ليقود شعبه إلى صهيون ويحكم العالم، فيسود العدل والرخاء، وقد وردت إشارات شتى في الكتاب المقدس إلى هذا الارتباط بصهيون الذي يطلق عليه عادة "حب صهيون"، وهو حب يعبر عن نفسه من خلال الصلاة والطقوس الدينية المختلفة، وفي أحيان نادرة على شكل الذهاب إلى فلسطين للعيش فيها لغرض التعبد وحسب، ولذا كان المهاجرون اليهود يستقرون هناك ولا يعملون، ويعيشون على الصدقات التي يرسلها أعضاء الجماعات اليهودية في العالم، وكان العيش في فلسطين يعد عملاً من أعمال الدنيا جزاءه في الآخرة. حيث تؤمن اليهودية بأن العودة إلى أرض الميعاد ستتم في الوقت الذي يحدده الرب بطريقته، وإنها ليست فعلاً بشرياً يتم على يد البشر وبمشيئتهم وحسب هواهم وبإرادتهم[2].

أخذت الحركة الصهيونية من الديانة اليهودية فكرة الإيمان بالعودة وطورتها من العودة تحت قيادة المسيح لتصبح تحت قيادة الحركة الصهيونية واستخدمت رموز دينية، خاصة بما يتعلق "ببناء

---

[1] عماد لبيد، الاستيطان والتوطين" الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص149-150-151.

[2] إلهام عطية عواد، **مفهوم العودة الدينية ومفهوم العودة الاستيطانية**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 2، 2005، ص60-61.

الهيكل" وإقامة مملكة اليهود[1]. قام مفكرو الصهيونية بإعادة تركيب هذه التصورات انطلاقا من تحويرات مقصودة للتصور التلمودي الكامن في اجتهادات الربانيين[2].

فالحاخام **يهودا القلعي (Yehuda Alkalay)**[*] دعا إلى البدء فوراً ببناء المستوطنات اليهودية في فلسطين تمهيداً لإقامة دولة "بني اسرائيل" عليها دون أي انتظار لمجيء المسيح المخلص. ونظراً لأن هذه الفكرة كانت تتعارض مع المفهوم الديني السائد، فقد استغل القلعي مكانته الدينية وأخذ يستعين بواحدة من الأساطير الصوفية التي كانت تنص على أن مسيحاً آخر يسبق المسيح المنتظر ويقود اليهود لفتح فلسطين عنوة وذلك على ما يبدو في محاولة منه للتغطية على هذا التعارض. وقد دعا القلعي إلى قيام هجرات يهودية جماعية إلى فلسطين مشيراً إلى أن المسيح الآخر سيظهر من بين هؤلاء المهاجرين الرواد[3].

وقال **تسفي هيرش كاليشر (Hvi Hirsch kalischer)**[*]: إن خلاص اليهود لا يمكن أن يتم إلاَّ بعودة اليهود أولاً إلى فلسطين، وهذه العودة لابد ان تسبق مجيء المسيح المنتظر، وكلما تأخرت العودة كلما تأخر مجيئه وبالتالي تأخر الخلاص اليهودي. وفي كتابه " **البحث عن صهيون**" الذي نشره عام 1862، أكد فيه أن الخلاص الطبيعي من حالة البؤس والشقاء والتعاسة التي يعاني منها يهود شرقي أوروبا، تكون عن طريق التطوع للذهاب إلى فلسطين بقصد الاستيطان والإقامة الدائمة فيها، حيث قال: " **عندما يتطوع كثيرون ورعون للذهاب إلى أرض فلسطين والسكن في القدس بدافع الرغبة للخدمة ولروح الطهارة والقدسية وحينما يذهب هؤلاء أفراداً وجماعات وأزواجاً من أطراف الدنيا الأربعة ويستقرون هناك وتتزايد صلواتهم على جبال القدس عند هذا فقط يسمح الله لهم ويسرع في خلاصهم**"[4]. بذلك جعل كاليشر الخلاص قضية زمنية دنيوية تتحقق بتملك

---

[1] خيرة عوني، وشهزاد خايف، الحركة الصهيونية جذورها الفكرية والدينية وتأثيراتها على العالم العربي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2016، ص23.

[2] كمال الخالدي، **الارض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948-1973**، دمشق، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين،1984، ص8.

[*] يهودا القلعي (1878-1897): ولد يهودا القلعي في سراييفوا عاصمة البوسنة والهرسك، قد أمضى معظم صباه في مدينة القدس حيث تأثر هناك بالنزعة الصوفية اليهودية. وفي 1825 غادر القدس واختير حاخاماً للطائفة اليهودية السفاردية في زملين عاصمة صربيا. دعا إلى استيطان فلسطين، هاجر عام 1874 إلى فلسطين حيث توفي في مدينة القدس عام 1897. انظر: هويدا عبد الحميد مصطفى، **الصهيونية الدينية حتى عام1967النشأة والاتجاهات**، ص34-35.

[3] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص49.

[*] تسفي هيرش كاليشر (1795-1874): ولد في (بوزن)المقاطعة الغربية من بولندا، أتم دراسته الدينية التقليدية في مدارس اليهود، ثم استقر في بلدة (ثورن)، حيث بقي حاخاماً طيلة أربعين سنة، وراح يدافع عن صحة التقليد المتوارث ويشدد على العلاقة بين اليهودي والأرض المقدسة. انظر: أنيس صايغ، **الفكرة الصهيونية النصوص الاساسية**، ص13.

[4] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص54 – 55.

الأرض والإقامة عليها واستغلال خيراتها[1]. لقد قامت الصهيونية بتحريف محتوى العقيدة الاسترجاعية وعودة "المسيح المخلص" ووظفتها وفق ما يخدم أهدافها ويكسبها قابلية أكبر بين اليهود[2]. لقد عملت الحركة الصهيونية على تغطية مقولاتها بخطاب ديني يهودي استرجاعي، رغم خروجها عن اليهودية التقليدية[3].

هكذا يتضح أن مفكرو الصهيونية عملوا على توظيف الأسطورة الدينية الواردة في التوراة حول العودة إلى صهيون، والتي كان يرددها اليهود المتدينون باعتبارها حلماً وأمنية فردية لن يتحققا، إلا في آخر الزمان وبإرادة إلهية. لقد تم توظيفها في الدعوة للهجرة إلى فلسطين. وحولت من فكرة دينية فردية إلى فكرة سياسية، وأصبحت من أحد الأكاذيب التي اعتمدت عليها الصهيونية في بناء أيديولوجيتها. لذلك يمكن القول إن الصهيونية اعتمدت على الديانة اليهودية من أجل تحقيق أهدافها وإقناع يهود العالم بالانضمام إليها، وتبني الفكر الصهيوني القائم على الهجرة والاستيطان والطرد، حيث تم إضفاء طابع القدسية على هذه الأفكار.

2. الهجرة في الفكر الصهيوني قبل عام 1948:

تعتبر عملية الهجرة اليهودية الصهيونية إلى أرض فلسطين من أولى مرتكزات واهتمامات الفكر الصهيوني وذلك قبل نشأة الكيان الصهيوني وبعده[4]. وقد شكلت الهجرة اليهودية إلى فلسطين متطلباً سابقاً وأساسياً لنجاح المشروع الصهيوني، وأدرك الصهاينة أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين هي العامل الأول الذي سيمكنهم من إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وهذا ما عكسته أدبياتهم السياسية قبل تبلور المشروع الصهيوني وبعد تبلوره في المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل 1897[5]. فقد اهتمت الحركة الصهيونية ـ منذ إنشائها ـ بنقل أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى فلسطين، بهدف احتلال الأرض، وطرد أهلها الأصليين منها[6].

---

(1) بهلوان وحبيب صالح، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، ص74.

(2) عماد لبيد، **الاستيطان والتوطين**، ص156.

(3) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص46.

(4) غازي صالح نهار، **أبعاد الفكر الصهيوني وانعكاساته على الصراع العربي ـ الصهيوني في زمن السلام**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 114، 2012، ص135.

(5) مروان فريد جرار، **مبررات الرفض الفلسطيني للهجرة اليهودية إلى فلسطين(1930-1936)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 29، 2013، ص229.

(6) زكريا إبراهيم السنوار، **الركائز الذاتية للمشروع الصهيوني في فلسطين (1881-1948)**، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، العدد 12، 2018. ص93.

وأدى المفكرون اليهود الصهاينة دوراً بارزاً في الدعوة إلى العمل من أجل العودة إلى فلسطين واستعمارها[1]. ويعتبر الحاخام **يهودا القلعي**، أول من دعا للعودة إلى فلسطين في بداية القرن التاسع عشر، حينما نشر كتابه "**اسمعي يا إسرائيل**"[2]. دعا فيه إلى البدء فوراً ببناء المستوطنات اليهودية في فلسطين تمهيداً لإقامة دولة "بني إسرائيل" عليها دون أي انتظار لمجيء المسيح المخلص المنتظر[3]. أشار القلعي إلى فكرة العودة، في مقالة تحت عنوان "الخلاص الثالث" 1843، اعتبر أن العودة بمثابة بداية للخلاص الذي وعد به جميع الأنبياء[4]. كما استنبط معادلة جديدة للتغلب على الصعوبة التي تمثلها عقيدة المسيح المنتظر زاعماً أن النشاط الاستعماري على مستوى البشر سوف يمهد السبيل لمجيء المسيح[5]، لذلك دعا إلى قيام هجرات يهودية جماعية إلى فلسطين مشيراً إلى أن المسيح الآخر سيظهر من بين هؤلاء المهاجرين الرواد، كما أنه أخذ يحث فقراء اليهود في أوروبا الشرقية على الإسراع في الهجرة إلى فلسطين تحت لواء "المسيح الانسان" استعداداً لمجيء المسيح المنتظر[6]. وقد كان لأفكاره تأثير كبير على برنامج الحركة الصهيونية فيما بعد[7].

بينما أصدر الحاخام البولوني **تسفي كاليشر** كتابه "**السعي لصهيون**" سنة 1862، كتب فيه عما سماه البداية الطبيعية للخلاص[8]، واعتبر أن الخلاص الطبيعي يكون عن طريق التطوع للذهاب إلى فلسطين بقصد الاستيطان والإقامة الدائمة[9]. فخلاص اليهود في رأي كاليشر لا يمكن أن يتم إلا بعودة اليهود أولاً إلى فلسطين، وهذه العودة لابد أن تسبق مجيء المسيح المنتظر، وكلما تأخرت العودة كلما تأخر مجيئه وبالتالي تأخر الخلاص اليهودي[10].

---

(1) زهير إبراهيم المصري، **المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني(1882-1914)**، مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 1، 2017، ص210.

(2) تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، شؤون فلسطينية، العدد156-157، 1986، ص31.

(3) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص49.

(4) يوأل روفائيل، **الصهيونية النظرية والتطبيق**، ترجمة نور البواطلة، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات، 2000، ص47.

(5) وزارة الدفاع الوطني ـ الجيش اللبناني، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، ص53.

(6) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص49.

(7) تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي**، ص32.

(8) وزارة الدفاع الوطني، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، ص53.

(9) أنيس صايغ، **الفكرة الصهيونية النصوص الأساسية**، ترجمة لطفي العابد وموسى عنز، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1972، ص13.

(10) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص53.

بينما ترك المفكر اليهودي الألماني **موزس هس** (Moses Hess)[*] انطباعاً عميقاً في الفكر الصهيوني[1]. وذلك حين وضع كتابه "**روما والقدس**" الذي صدر سنة 1862[2]، واقترح فيه حل ما سمي "المسألة اليهودية" وذلك من خلال العمل على تهجير اليهود من أوروبا وخاصة الفقراء منهم نحو فلسطين، حيث استغل هس المعتقدات الدينية خاصة بين يهود أوروبا الشرقية، لحثهم على الهجرة إلى فلسطين واعتبار ذلك بمثابة فريضة دينية[3]. وقد احتل هس مكانة مرموقة في الفكر الصهيوني، اذ يعتبر الأب الحقيقي "للقومية اليهودية" والداعي إلى الصهيونية الحديثة. لقد تناول في كتابه مسألة "بعث الأمة اليهودية إلى الحياة ثانية" وكتب "يتوجب علينا أن نبقي فكرة البعث السياسي لأمتنا حية أولاً، وأن نوقظ هذا الأمل حيث بدأ يغط في سبات عميق ثانياً، وعندما تتهيأ الظروف السياسية في الشرق لدرجة تسمح بتنظيم عودة الدولة اليهودية إلى الحياة ستكون هذه العودة بتأسيس مستعمرات في أرض أجدادنا"[4].

أما **ليو بنسكر** (Leo Pinsker)[*] فقد تعرض إلى "المسألة اليهودية" ودعا إلى إحياء القومية اليهودية[5]، وذلك في كتابه الذي نشره باللغة الألمانية بعنوان "**التحرر الذاتي**" عام 1882، كما دعا فيه للسماح لليهود بالهجرة بعد تعرضهم للاضطهاد الروسي[6]. فبعد توليه زعامة جمعيات "أحباء صهيون" في العام 1887، وبعد مؤتمر هذه الجمعيات الثاني في دروسكينيكي، وتبني تلك الجمعيات مسألة تشجيع استعمار اليهود لفلسطين والأراضي المجاورة، عن طريق إقامة مستعمرات جديدة أو مساعدة المستعمرات القائمة[7]. دعا بنسكر اليهود للهجرة الجماعية، بما يضمن خلق واستمرارية "وطن قومي"، وضمان وجود أغلبية كبيرة من السكان اليهود في فلسطين، ونظراً لأن

---

[*] موزس هس (1811–1875): ولد في مدينة بون في ألمانية، تلقى تربية دينية في طفولته، واهتم بدراسة الفلسفة والتاريخ. دخل جامعو بون عام 1835. حيث التقى بكارل ماركس ونشأت علاقة وثيقة وجيزة بينه وبين ماركس، لكنه ما لبث أن انفصل عن ماركس وانجلز بعد صدور البيان الشيوعي. بذلك تراجع عن أفكاره الاشتراكية وتحول إلى دراسة اليهودية، وفي سنة 1862 أصدر كتابه الشهير "روما والقدس". انظر: أنيس صايغ، **الفكرة الصهيونية النصوص الاساسية**، ص19.

[1] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص57.

[2] وزارة الدفاع الوطني، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، ص54.

[3] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص60–61.

[4] تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، ص32.

[*] ليو بنسكر(1821–1891): طبيب روسي وزعيم صهيوني، ولد في توماشوف من اعمال بولونية الروسية، وكان من دعاة اندماج اليهود الروس. لكن منعطفاً حصل في تفكيره في اعقاب الاضطرابات التي تعرض لها اليهود في روسيا عام 1881، بعد اغتيال القيصر إسكندر الثاني، مما جعله يعدل عن كثير من آرائه. سافر إلى أوروبا لنشر أفكار دعوته الجديدة الداعية إلى جمع اليهود في دولة قومية واحدة. توفي في روسيا. انظر: أنيس صايغ، **الفكرة الصهيونية النصوص الاساسية**، ص79.

[5] تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، ص32.

[6] Nahum Sokolow، **History of Zionism**، London، Longman – green، 1919، P224.

[7] تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، ص32.

فلسطين غير خالية من السكان، فإن إيجاد أغلبية يهودية، يتحقق بإحلال عنصر جديد محل العنصر القديم الأصيل، وهذا يعني ـ حكماً الاستيلاء على مساحات متزايدة من الأراضي تكفي لاستيعاب المستوطنين، مع ما يرافق ذلك من أعمال لاستيطان تلك الأراضي، وإجلاء أصحابها الأصليين، وبذلك ظهرت فكرة تحويل فلسطين إلى "وطن يهودي" بمكوناته وهويته، واندمجت مع فكرة طرد السكان الأصليين[1].

ومع ظهور الصهيونية السياسية، والتي ارتبط نشوئها **بتيودور هرتزل** وبكتابه عن "**الدولة اليهودية**" الذي نشره عام 1896، والذي حاول فيه إيجاد حل سياسي "للمسألة اليهودية" حيث حدد هرتزل المشكلة اليهودية بقوله: "أنها ليست مشكلة دينية أو اجتماعية وإن كانت لها ظلال في ذلك المعنى، وإنما هي مشكلة قومية، ولحلها لابد من تحويلها إلى مسألة سياسية عالمية، يواجهها كل العالم وتحاول مجتمعاته المتحضرة مناقشتها وتقديم المقترحات لحلها"[2].

وبعد أن حدد "المشكلة اليهودية"، وحدد الهدف، وبحث عن الوسائل التي يمكن استخدامها في سبيل الوصول إلى حل المشكلة، أدرك هرتزل أن إقامة "الدولة اليهودية" تحتاج إلى ثلاث مقومات: الشعب، والأرض، والسلطة. ولذلك تناول هذه المسائل الثلاث في كتابه "الدولة اليهودية"، من أجل إيجاد الشعب فوق بقعة من الأرض لإقامة السلطة اليهودية عليها، فقد طرح، الهجرة اليهودية كأساس لتكوين كتلة بشرية[3]. رغم أن هرتزل لم يكن قد حدد موقع الأرض التي يمكن بناء الدولة عليها. ولكنه ذكر في كتابه، كلا من الأرجنتين وفلسطين كموقعين مناسبين ومحتملين لقيام الدولة. إلا أنه كان يميل إلى فلسطين، وذكر أنه لو أمكن الحصول على فلسطين لكان ذلك أفضل فقد قال: "فلسطين وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه، على مرور الزمن، وأن مجرد ذكر اسمها سيجذب اليهود، بقوة عجيبة وذات فاعلية"[4].

لقد دعا هرتزل إلى القيام بعمليات هجرة بشكل تدريجي وبطيء بحيث يهاجر أولاً اليهود الأكثر فقراً لزراعة الأرض، ويتبعهم أولئك الذين هم أعلى منهم درجة، من ثم، وبالتدريج، يهاجر المفكرون والذين هم مضطهدون في كل مكان. ورفض هرتزل فكرة الهجرة عن طريق التسلل، لأنه لابد أن يأتي الوقت الذي تبدأ فيه الحكومات المعنية، تحت ضغط المواطنين الأصليين، والذين يشعرون بأنهم

---

[1] سعيد جميل تمراز، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية 1882–1949، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص65 – 66.

[2] تاج السر أحمد حران، **وسائل العمل الصهيوني 1897–1917**، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 5، حزيران 1974، ص64–65.

[3] تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، ص33.

[4] العيسى، **الفكرة الصهيونية عند هرتزل بين النظرة والتطبيق**، ص42.

مهددون، بوضع حد لتسلل اليهود. إذن، فالهجرة لا فائدة منها، إلا أذا كانت ضمن السلطة المعطاة لنا. لقد نادى هرتزل بهجرة جماعية إلى فلسطين، لأن الهجرة الفردية لن تحل المشكلة. ولذلك فقد رأى ضرورة أن تسعى الحركة الصهيونية إلى الحصول على تعهدات قانونية معترف بها[1].

ويأتي **ماكس نورداو** (Max Nordau)[*] كأشد المؤيدين لهرتزل، وكان ذا نفوذ واسع في الحركة الصهيونية، وساعد على نشر الفكرة الصهيونية، وكسب المؤيدين لها، ووضع ماكس نورداو عدداً من المبادئ الأساسية لإنجاح المخطط الصهيوني في فلسطين، أولاً: تقوية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لأن هجرة يهودية واسعة تحول اليهود في فلسطين إلى أكثرية خلال وقت قصير، وهي الطريق الوحيد للقضاء على الخطر العربي، ثانياً: نقل ملكية الأراضي في فلسطين لليهود، لأن امتلاكها ليس إلا أحد الأسس لضمان السيطرة الصهيونية على فلسطين[2]. واقترح نورداو على الصهيونية ترحيل نصف مليون يهودي إلى فلسطين على الأقل بغية تحقيق الاستيلاء السلمي على البلاد، واعتبر الرقم المذكور الحد الأدنى اللازم لإيجاد أكثرية يهودية بأسرع وقت ممكن[3].

كما أن **فلاديمير جابوتنسكي** (Vladimir Jabotinsky)[*] والذي خرج من المنظمة الصهيونية في العام 1935، ليؤلف المنظمة الصهيونية الجديدة. وكان متأثراً بالرؤية التي خلفها ماكس نورداو، والتي تفرض على معتنقي الديانة اليهودية، أن يصبحوا أكثرية في فلسطين مهما كان الثمن، حتى لا يبقى الوطن سراباً وتذهب الأماني أدراج الرياح. وقد عرض جابوتنسكي، في المؤتمر التأسيسي للمنظمة الصهيونية الجديدة التي أنشأها، لمشروع السنوات العشر الذي يرمي إلى نقل حوالي مليون ونصف المليون من معتنقي الديانة اليهودية من مختلف بقاع العالم من أجل توطينهم في فلسطين[4].

---

[1] تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، ص33.

[*] ماكس نورداو (1849–1923): مفكر يهودي ألماني، وزعيم صهيوني سياسي، ولد في المجر حيث تلقى دروساً في اللغة العبرية، درس الطب في جامعة بودابست ثم في باريس، وقد لعب نورداو دوراً بارزاً في صياغة برنامج بازل، كما أيد مشروع شرق أفريقيا، وساعد على نشر الفكرة الصهيونية، وأصبحت أفكاره أهم ركائز الفكر اليميني الصهيوني. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص400.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص181–183.

[3] تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، ص34.

[*] جابوتنسكي (1880–1940): قائد حركة الصهيونيين التنقيحيين (الصهيونية التصحيحية)، اشترك في المؤتمرات الصهيونية الأولى، يعد من أهم مؤسسي الصندوق القومي اليهودي، قاد وحدات الهاغاناه لقمع المظاهرات العربية في القدس عام 1920. أنشأ جابوتنسكي في عام 1925، اتحادا عالمياً للتنقيحيين (التصحيحيين) نظراً لخلافاته مع قيادات المنظمة الصهيونية. كان يؤيد هجرة "غير شرعية" إلى فلسطين وتبنى ما أسماه بسياسة (الردع النشط) ضد العرب لإرغام العرب على الاعتراف بالوجود الصهيوني. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص147.

[4] تيم، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، ص34.

بذلك يتضح أن نظريات الرواد الصهاينة وضعت الأسس الفكرية والعقائدية للحركة الصهيونية، وكانت مسؤولة إلى حد كبير عن دفع موجات الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، هذه الهجرة الهادفة إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ومن ثم طرد أصحاب البلاد الأصليين الشعب الفلسطيني وإحلال اليهود مكانهم من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي من المشروع الصهيوني وهو قيام "الدولة اليهودية". وتعتبر الهجرة اليهودية إلى فلسطين حجر أساس في الفكر الصهيوني الذي نشأ قبل قيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948، ومما لا شك فيه أن الهجرة اليهودية شكلت وما تزال تشكل ركيزة أساسية للمشروع الصهيوني في فلسطين.

ثانياً: الهجرة الصهيونية أواخر الحكم العثماني (1882-1917)

كانت الدولة العثمانية ملجأ لليهود الهاربين من الاضطهاد في أوروبا منذ القرن الخامس عشر الميلادي، ولم تبدأ الهجرة الصهيونية المنظمة إلى فلسطين إلا في عام 1882، ووصلت خلال هذه الفترة موجتان من الهجرة الصهيونية (الأولى والثانية)، وتضاعف عدد اليهود في فلسطين من (25) ألف عام 1882 إلى (85) ألف عام 1914 مع بداية الحرب العالمية الأولى.

1. الهجرة الصهيونية غير المنظمة قبل عام 1882:

بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي بشكل غير منظم، من يهود وسط أوروبا، إما لأغراض دينية، مثل مجيء رجال الدين للتعبد، وإما هرباً من محاكم التفتيش في اسبانيا بعد زوال الحكم الإسلامي فيها عام 1492[1]. تشير التقديرات أن أعداد اليهود في فلسطين عام 1839، بلغت ما بين خمسة آلاف أو ستة آلاف ارتفعت إلى عشرة آلاف عام 1850[2]، مقابل (300،000) ألف عربي، أي أن نسبة اليهود لم تتعدى 2% من مجموع السكان. وتركزت هذه الجماعات اليهودية في القدس، وطبرية، وصفد، والخليل، وقد عاش اليهود على الصدقات (الحالوقاه)[*]، ولم يشكل المستوطنون اليهود الوافدون مجموعة متجانسة، فقد اختلفت أجناسهم، ولغاتهم، وثقافتهم، وانقسموا إلى جماعات متمايزة لكل مجموعة عالمها الخاص، ولكن غلب على الجماعات اليهودية في فلسطين مجموعتان مختلفتان، تميزتا بتباين الأصل، الثقافة، والمذهب الديني،

---

[1] معهد البحوث والدراسات العربية، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني**، ج1، ص144.

[2] مروان فريد جرار، **الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس**، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 38، 2013، ص304.

[*] كلمة عبرية تعني "توزيع "، وهي المساعدة المالية التي كان يرسلها اليهود لليشوف القديم او انقياء اليهود الذين استوطنوا فلسطين (وخاصة القدس) ليكرسوا حياتهم للتعبد ودراسة التوراة. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص163.

وهما: مجموعة اليهود "الاشكنازيم"[*]، (اليهود الغربيون) ولغتهم اليديش، ومجموعة اليهود "السفارديم"[**]، (اليهود الشرقيون)، ولغتهم اللادينو[1].

إلاّ أنّ الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدأت تعمل بشكل علني بُعيد عام 1860، عندما سعى يهود ألمانيا إلى القيام بحركة هجرة إلى فلسطين قادها كريستوف هوفمان (Christophe Hoffmann)[***] اليهودي الألماني وجعلها مغلفة بغلاف ديني، حتى نجح عام 1868، في الحصول على ترخيص من السلطان العثماني عبد العزيز بإنشاء أول مستوطنة زراعية يهودية، تلا ذلك سلسلة من قوافل المهاجرين من اليهود الألمان تصل أرض فلسطين وتقيم حول حيفا وقضائها[2]. وكان لإمدادات الاليانس "الإسرائيلي" العالمي أثر واضح في تدعيم عمليات الهجرة بعد تأسيسه عام 1860، لذلك قام الاليانس بتأسيس مدرسة مهنية في العام 1865، لتدريب اليهود على المهن المختلفة، وفي عام 1870، تم تشييد مدرسة "مكفة إسرائيل" أي "أمل إسرائيل" على قطعة أرض قرب يافا لتدريب المهاجرين اليهود على العمل الزراعي[3].

يلاحظ أن ازدياد عدد اليهود في فلسطين بدأ عام 1840، مع ازدياد النفوذ الأوروبي في الدولة العثمانية، ومع افتتاح قنصليات الدول الغربية في فلسطين والتي ساهمت في وضع اليهود تحت حمايتها وبشكل خاص بريطانيا، لقد ازداد نفوذ الدول الأوروبية في السلطنة العثمانية بشكل كبير بعد مؤتمر لندن عام 1840، الذي قضى بإعادة بلاد الشام إلى حضيرة السلطنة العثمانية، بمساعدة الدول الأوروبية التي استغلت ذلك من أجل زيادة نفوذها في أراضي السلطنة خاصة بلاد الشام بهدف تفكيك عرى السلطنة وتحقيق أطماعها الاستعمارية في المنطقة العربية. بالتالي فإن الوقائع التاريخية تثبت

---

[*] الاشكنازيم: هم اساساً يهود شرق أوروبا (روسيا وبولندا) الذين يتحدثون اليديشية. ولا يتحدثون العبرية، كما ان صيغ الدين اليهودي التي يعرفونها تختلف عن الصيغ المألوفة بين السفارد نظرا لأختلاف المؤثرات الحضارية والاجتماعية التي اثرت على الفريقين. انظر: المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص76.

[**] السفارديم: وهم يهود إسبانيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، وقد أطلق المصطلح تاريخيا على نسل أولئك اليهود الذين عاشوا أصلا في اسبانيا والبرتغال. وقد كان ليهود اسبانيا طريقتهم الخاصة في الصلاة والطقوس الدينية التي تعد استمرار للتقاليد الدينية اليهودية التي نشأت وتطورت في بابل. واكتسب اصطلاح "سفارد" دلالة دينية إلى جانب دلالته العرقية الأصلية. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية**، ص213.

[1] معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج1، ص 144-145.

[***] كريستوف هوفمان (1815-1885): ولد في بلدة ليونبرغ في ألمانيا، درس في جامعة تونبجن الفلسفة والتاريخ. وفي عام 1841 كرس نفسه للتعليم في المدرسة التابعة للجمعية التي يرأسها والده. قام بتأسيس جمعية عام 1861 تحت اسم "جماعة الهيكل" الألمانية، كان هدفها السعي لجمع شعب الله في القدس لبناء مملكة الرب. انظر: علي محافظة، **العلاقات الألمانية الفلسطينية 1841-1945**، ص101-102-103.

[2] الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص242.

[3] حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، ص79.

مرة أخرى أن مراحل تطور المشروع الصهيوني ترافقت مع تطور الاطماع الاستعمارية أتجاه المنطقة العربية.

ظل النشاط الصهيوني يتزايد لتسهيل الهجرة إلى فلسطين[1]. حتى وصل عدد اليهود في فلسطين عام 1882، إلى حوالي (20-25) ألف شخص. مما يلاحظ أن ازدياد النشاط الصهيوني وتعاظمه باتجاه دعم وتفعيل حركة الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، وإنشاء وتأسيس عدد من الجمعيات اليهودية، مؤشر واضح على تعاظم الهجمة الاستيطانية والمحاولات الجادة لتثبيت أقدام اليهود على أرض فلسطين[2].

يرى الباحث أن هجرة اليهود الصهاينة إلى فلسطين حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر كانت تتميز بعدم التنظيم وكانت مجرد محاولات فردية تميزت فيها العمليات الاستيطانية بالعشوائية، وكانت تتم لاعتبارات دينية محضة، وبعضها كان ناتج عن دوافع قام بها رواد الحركة الصهيونية الأوائل ممن فكر بالمشروع الصهيوني كما سبق إيضاحه. لكن مع عام 1882، بدأت هجرة اليهود ذات الأغراض السياسية والمرتبطة بالاستيطان الهادف إلى تأسيس "وطن قومي لليهود في فلسطين"، وقد تعاقبت منذ عام 1882، هذه الهجرة على فلسطين على شكل موجات متتالية من الهجرات اليهودية الصهيونية، وهي لا تزال مستمرة، بشكل أو بآخر، إلى يومنا هذا.

2. الهجرة الصهيونية المنظمة بين عامي (1882-1914):

يمكن اعتبار عام 1882، نقطة تحول مهمة في تاريخ فلسطين خلال القرن التاسع عشر، حيث سجلت الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين أولى خطاها المنظمة، ذات الأغراض السياسية من أوروبا إلى فلسطين، وقد شكلت أحد المتغيرات الرئيسة التي أدت دوراً أساسياً في تجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين، وبدأت هذه الهجرة على شكل موجات متتالية.

أ- موجة الهجرة الصهيونية الأولى (1882-1903):

عُرفت الموجة الأولى باسم "أحباء صهيون" إحدى الجمعيات والحركات التي ظهرت في روسيا وشرق أوروبا وأخذت تدعو إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، من هذه الحركات أيضاً حركة "بيلو"(*)

---

[1] حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، ص80-84 -85.

[2] الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص242 -243.

(*) بيلو: حركة يهودية أولت اهتماماً بتنظيم هجرة الشبان اليهود إلى فلسطين، وخاصة أنها عملت في أوساط الطلاب اليهود الروس الجامعيين. تأسست في روسيا العام 1882 في أعقاب الاضطرابات التي واجهت اليهود في روسيا. انظر: جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية**، ص127.

وأبناء موسى (بني موشيه)[*] كانت تلك الجمعيات على صلة مباشرة بالأجهزة الاستعمارية البريطانية[1]. وتعتبر هجرة عام 1882، "العالية الأولى" بداية الصهيونية الحديثة[2]. إذ تضافرت عوامل عدة لحفز هذه الحركة، أهمها موجة الاضطرابات التي حركها اغتيال القيصر الليبرالي، "ألكسندر الثاني"[3]، حيث أقدمت فئة من "العدميين" أو "الفوضويين" على اغتيال القيصر عام 1881، وكان بينهم بعض اليهود، وكان من نتيجة اغتيال القيصر أن قامت موجة الاضطهادات ضد اليهود كان من جرائها ازدياد حالة الاستياء لدى يهود روسيا وأوروبا الشرقية. واتجهت الأكثرية الساحقة منهم إلى أوروبا الغربية وأمريكا، كما اتجه قسم صغير إلى فلسطين[4].

لم تكن النزعات "القومية" اليهودية هي التي حركت هجرة "أحباء صهيون" من روسيا للاستيطان في فلسطين[5]، بل يمكن القول بإن هذه الهجرة كانت نتيجة الاضطرابات التي حدثت في روسيا عقب اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني عام 1881، ولم يكن العنف في هذه الاضطرابات موجه ضد اليهود فقط، إنما كانت ضد كل التنظيمات الثورية المناهضة للحكم القيصري والتي انضم بعض اليهود إليها، ولكن ما تعرض له اليهود وجد من يعمل على تضخيمه، تمثل ذلك بالصهيونية من أجل خدمة أهدافها بتوجيه اليهود نحو الهجرة إلى فلسطين، بعد ما عملوا على الترويج بإن اليهود لا يمكنهم الاندماج في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها بسبب "العداء للسامية" الموجه ضدهم.

وبالتالي أن العامل القائم في جدل تطور هذه العملية كان خارجياً. فإزاء تفاقم الضغط الخارجي، اكتسبت الطروحات "القومية" المعزولة شيئاً من الرواج، وأضفى الهاربون من الاضطرابات، على استيطانهم هالة قومية. ورفعوا شعار إنشاء مركز "قومي يهودي" في فلسطين، عبر الاستيطان، كحل لأزمة يهود أوروبا. وذلك على قاعدة ما أسماه منظرو الصهيونية الأوائل "التحرر الذاتي" الذي يطال النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية. مع ذلك، فإنها بإقدامها على الخطوة الأولى من الهجرة الاستيطانية، دشنت حركة "أحباء صهيون" مرحلة جديدة في الصهيونية ـ بانتقالها من حيز الفكرة المجردة إلى صعيد التطبيق العملي ـ بما ترتب على ذلك لاحقاً من تفاعلات في فلسطين ومنطقة

---

[*] بني موشيه: جمعية مكونة من تحالف سري لكبار الشخصيات في حركة (أحباء صهيون)، بدأت نشاطها في شرقي أوروبا ثم في فلسطين في الفترة الواقعة بين 1889 و1897 بقيادة وتوجيه آحاد هاعام، وأطلق عليها اسم النبي موسى لأنها تأسست في ذكرى موته. انظر: جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية**، ص113.

[1] علي أكرم مهاني، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918–1936، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الاسلامية غزة، 2010، ص212.

[2] حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، ص88.

[3] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص319.

[4] إلياس سعد، **الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة**، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1969، ص14.

[5] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص114.

المشرق العربي[1]. وأقيمت خلال هذه الفترة المستعمرات الصهيونية الأولى في فلسطين وهي التالية: ريشون لتسيون، وروش بينا، وزخرون يعقوب[2]. يرى الباحث أن حركة (أحباء صهيون) استثمرت في الاضطرابات التي حدثت في روسيا، وما لحق اليهود من جانب من هذه الاضطرابات، وعملت على توجيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتصويرها على أنها الحل الوحيد "للمسألة اليهودية" في أوروبا. بالتالي فإن إقدام حركة أحباء صهيون على تنظيم موجة الهجرة الصهيونية الأولى وبناء المستوطنات، كانت بذلك تضع اللبنة الأولى في بناء المشروع الصهيوني، بحيث نقلته من الحيز النظري إلى صعيد التطبيق العملي.

وإذا كانت الظروف الموضوعية التي كانت قائمة في روسيا وبولندا ودول أوروبا الشرقية، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هي التي شجعت هجرة اليهود من تلك البلدان، فإن الظروف الموضوعية والأوضاع الادارية التي كانت سائدة في فلسطين، خلال تلك الفترة، تحت الحكم العثماني، كانت خير معين لهم على التسلل إلى البلد، ثم التغلغل فيه، بواسطة شراء أراضيه (الأميرية أو غيرها) وإقامة مستوطناتهم ومؤسساتهم عليها. حيث لم تكن الإدارة العثمانية التي كانت قائمة في فلسطين مع وصول طلائع المهاجرين اليهود إلى البلد، معروفة بحسن تنظيمها أو فعاليتها أو نزاهتها، كذلك كانت السلطات المركزية[3]. فعلى الرغم من تنبه السلطات العثمانية لخطر الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين عام 1882، وإصدارها قوانين تمنع اليهود من الإقامة والاستقرار في فلسطين إلاّ أن جمعيات "أحباء صهيون" لم تعبأ لقرار المنع وسرعان ما وجدت سُبلاً ملتوية للبدء في إقامة المستوطنات عن طريق رشوة ممثلي السلطة العثمانية، فمع اتحاد جمعيات "أحباء صهيون" في بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر وتشكيلها لجنة تنفيذية موحدة دعيت "لجنة أوديسة"[4]، وافتتاح لها مكتباً لشراء الأراضي في يافا، مما أدى إلى تدفق الهجرة من جديد إلى فلسطين بين عامي (1890-1891) حيث شهدت فلسطين في النصف الأول من سنة 1891، سيلاً من المهاجرين الجدد[5]. من الواضح أن حركة "أحباء صهيون" تولت عملية دفع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتقديم الدعم المالي والمعنوي للمهاجرين اليهود، بهدف تدعيم المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين.

وقد ترافقت هذه الموجة من الهجرة اليهودية مع ظهور الحركة الصهيونية السياسية في أعقاب نشر هيرتزل كتابه "الدولة اليهودية" وعقده المؤتمر الأول للحركة الصهيونية في مدينة بال

---

(1) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص114.

(2) سعد، **الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة**، ص15.

(3) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص107.

(4) Israel Cohen،**A short history of Zionism** ،London،Frederik Muller LTD ،1951.P28 .

(5) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص116.

عام 1897. يُعد هذا المؤتمر حدثاً هاماً بالنسبة للصهيونية، إذ وضع خلاله البرنامج المعروف بـ "برنامج بال" كما تم إقامة المنظمة الصهيونية العالمية، وكان الهدف الأول للصهيونية حسب مقررات هذا المؤتمر "إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين" ولتحقيق هذا الهدف اتخذ المؤتمر الخطوات التالية: تشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين؛ وتنظيم اليهود وربطهم جميعاً عبر مؤسسات مناسبة، محلية وعالمية تبعاً للقوانين المتبعة في البلدان المختلفة؛ تقوية الحس "القومي اليهودي" وتعزيزه؛ اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الدول، حيث يكون ضرورياً، لتحقيق الهدف الصهيوني[1].

بذلك يعتبر المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، البداية الفعلية التي مهدت لتجسيد المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. فقد نتج عن المؤتمر الصهيوني الأول تأسيس "المنظمة الصهيونية العالمية" التي سيكون لها الدور الأكبر في تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين من خلال المؤسسات التي انبثقت عنها. حيث ازدادت الهجرة خطورة مع تشكل هذه المؤسسات الاستيطانية التي سوف تعمل على تحقيق الهجرة والاستيطان الصهيوني في مقابل العمل على تهجير وطرد الفلسطينيين.

لقد عملت الصهيونية على تنظيم الهجرة إلى فلسطين بشكل دقيق ومدروس خلال هذه الفترة. فقد كانت الهجرة اليهودية الصهيونية تسير وفق خط بياني مألوف، إذ تشتد في بعض السنين ثم تتضاءل في أخرى وذلك لتوفير الاستقرار القادمين من ناحية ولإقناع السلطات المعارضة أن الهجرة ليست مستمرة بشكل مبرمج، من ناحية أخرى[2]. وكانت حصيلة من استقدمتهم حركة "أحباء صهيون" في الفترة (1882-1903) يتراوح ما بين (20–30) ألف مهاجر يهودي، من روسيا ورومانيا وبولندا ولم يستقر جميعهم في البلد، إذ غادرها الكثيرون[3]. وتمكن أفراد الموجة الأولى من المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين من تأسيس (24) مستوطنة صهيونية سكنها (6,500) نسمة[4].

يرى الباحث أن موجة الهجرة الصهيونية الأولى أدت إلى ارتفاع نسبة المستوطنين اليهود الصهاينة إلى إجمالي السكان في فلسطين. إلا أن أهميتها تأتي من أنها شكلت أساس الاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين.

---

[1] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص16.

[2] رافق، **فلسطين في عهد العثمانيين**، ص872.

[3] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص119.

[4] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص135. 136.

ب- موجة الهجرة الصهيونية الثانية (1904-1914):

لقد جرى إنقاذ المشروع الصهيوني الذي بدأته حركة "أحباء صهيون" عبر موجة هجرة بدأت عام 1904، واشتهرت باسم "الهجرة الثانية" واستمرت حتى عام 1914، وجاءت غالبية أفرادها من أوروبا الشرقية[1]. وكانت الأكثرية الساحقة من الذين قدموا إلى فلسطين في هذه الموجة من يهود روسيا، حيث قدم الى فلسطين ما بين (35-40) ألف يهودي صهيوني[2]. كان المهاجرون الجدد في سن الشباب، ممن اعتنقوا الأفكار الاشتراكية التي ترمي إلى إقامة مجتمع اشتراكي على النمط الأوروبي[3]. وكانت أسباب هذه الموجة الجديدة من الهجرة، شبيهة بتلك التي فجرت موجة الهجرة الأولى من روسيا، في بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر[4]. حيث انفجرت اضطرابات في روسيا بين عامي (1903-1905)، والتي بدأت في مدينة كشينيف[*] ضد اليهود، ثم انتشرت إلى أماكن أخرى. ولعل هذه الاضطرابات كانت الحافز الأساس لهذه الموجة من المهاجرين[5]. حيث نشطت المنظمات الصهيونية في حملاتها الداعية إلى الهجرة إلى "أرض الميعاد" مستغلة تلك الاضطرابات[6]. في الواقع أن الصهيونية اعتمدت طوال تاريخها على استثمار المصائب التي كانت تحل باليهود في أوروبا الشرقية والوسطى، من أجل إحداث هجرة معتبرة نحو فلسطين[7].

يختلف مهاجرو الموجة الثانية عن مهاجري الموجة الأولى بأنهم كانوا من العمال وأقاموا مستعمرات يهودية صرف منعوا العمال العرب من الانضمام إليها وحصروا العمل فيها بالعمال اليهود. واعتبر الصهيونيين الانفصال الاقتصادي خطوة أولى نحو تحقيق أهداف الصهيونية فمنعوا العمال العرب من العمل في الممتلكات اليهودية، وكان هذا بمثابة مقاطعة اقتصادية تامة للسكان العرب أصحاب البلاد[8].

---

(1) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص121.

(2) سعد، **الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة**، ص16.

(3) Don Peretz**, The Middle East today**، New York، author Prager،1988 p287.

(4) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص195.

(*) كشينيف: مدينة روسية كانت توجد فيها أقلية يهودية كبيرة، وقد كانت غالبية اليهود فيها تعمل بالتجارة وصناعة الملابس والاخشاب، وفي عام 1903، قامت فيها مظاهرة ضد اليهود قتل فيها 47 وجرح 92 ويقال إن البوليس القيصري لم يتدخل لحماية اليهود. عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص325.

(5) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص120.

(6) عبد الرحمن والزرو، **الغزو الصهيوني**، ص14.

(7) محمد رشاد الشريف، **المشروع الصهيوني في مئة عام: الانزلاق نحو اليمين والتطرف**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 67، 1997، ص10.

(8) سعد، **الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة**، ص17.

فمنذ البداية توجه مهاجرو الموجة الثانية لاحتلال العمل في المستوطنات القائمة، بدلاً من العمال العرب المأجورين، بما في ذلك أعمال البناء والحراسة[1]، حيث كونوا جماعة الحراس (هاشومير) للدفاع عن المستعمرات اليهودية تحت شعار "حراسة يهودية"[2]. وضع بذلك مهاجرو الهجرة الثانية، الأسس الأولية للعسكرية الصهيونية في فلسطين[3]. كما رفع مهاجرو هذه الموجة شعار "العمل العبري" وغلفوه بمقولات "اشتراكية". فطالبوا المستوطنين القدامى بصرف العمال العرب واستبدالهم بعمال يهود من المهاجرين الجدد[4]. تذكر الوثائق الصهيونية كيف أن منظمة اليهود الفلسطينيين في يافا (فاعاد ميركاز) تبذل جهود لاستخدام اليهود اليمنيين في المستعمرات كعمال بدلاً من العرب الفلسطينيين[5]. ففي مجال طرد وإقصاء العمال العرب من العمل في المستعمرات الصهيونية وتطبيقاً لشعارات (احتلال العمل) و(العمل العبري)، تم استغلال يهود اليمن بعد ما وجدت الصهيونية في اليهودي اليمني القدرة على تحمل الأعمال القاسية والأجر القليل، مما يمكنهم من مواجهة العمالة العربية الفلسطينية.

وثمة فوارق بين النظم التي اعتمدتها الهجرة الصهيونية الأولى والثانية؛ فقد اعتمدت الهجرة الثانية على نظام (الملكية العامة) للأرض بدلاً من الملكية الخاصة، وعلى النظم التعاونية والجماعية في الإنتاج والاستثمار والاستعمار بدلاً عن النظام الفردي في الإنتاج[6]. تمكن أفراد الهجرة الثانية من تأسيس (16) مستوطنة تركزت في الجزء الشمالي الشرقي من فلسطين ووسطها[7]. وأهم ما يميز تلك الهجرة أنها ضمت الزعماء الصهاينة البارزين، الذين أدوا دوراً مهماً في دعم المشروع الصهيوني، مثل: دافيد بن غوريون، ويتسحاق بن تسيفي، وليفي اشكول، وغيرهم[8]. أثار وصول أعداد الموجة الثانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين حفيظة الشعب الفلسطيني بخاصة أن رواد هذه الهجرة تبنوا مبدأ غزو العمل أو مقاطعة اليد العاملة العربية في المؤسسات الصهيونية[9]. يمكن القول إن الموجات الأولى من الهجرة الصهيونية شكلت القاعدة المادية والبنية التحتية لإنشاء الكيان الصهيوني[10].

---

(1) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص120.

(2) فواز شرقاوي، **تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل سنة 1948**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد 2، ص533.

(3) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص249.

(4) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص125.

(5) **انظر الملحق رقم (2)**.

(6) أحمد طربين، **قضية فلسطين 1897-1948**، دمشق، مطابع دار الهلال، 1968، ج1، ص106.

(7) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص245.

(8) مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918-1936**، ص214.

(9) بهلوان وحبيب صالح، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، ص123.

(10) المصري، **المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية**، ص220.

تعود أهمية موجة الهجرة الثانية إلى برنامج العمل المتطرف الذي اتبعه أعضاؤها، والتنظيم عالي الدقة الذي كانوا عليه، وقد أحدثت الموجة الثانية من الهجرة الصهيونية تغييراً جذرياً بطابع الوجود اليهودي في فلسطين، يتعلق ذلك بتطبيق سياسة العمل العبري، والاستغناء عن العامل العربي، وطرد الفلاحين من أراضيهم، والاستيلاء على أراضي واسعة وعدد من القرى، وكان هذا التغيير من الحجم بحيث انعكس آثاره على الوعي العربي لحقيقة الخطر الصهيوني[1]. يمكن القول أن موجة الهجرة الثانية ساهمت في تدعيم الاستيطان الصهيوني في فلسطين، إضافة إلى تشكيلها العمود الفقري للكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي للمجتمع اليهودي الجديد.

الجدول رقم (1) يوضح أعداد المهاجرين في موجتي الهجرة الأولى والثانية (1882 ـ 1914)

الموجة	الفترة	عدد المهاجرين	جهة القدوم	عدد المستوطنات
الأولى	1882-1903	20000 ـ 30000	روسيا وشرق أوروبا	24
الثانية	1904-1914	35000 ـ 40000	روسيا وشرق وأوروبا	16

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وصلت أعداد اليهود الصهاينة في فلسطين إلى (85) ألف نسمة[2]. ووصلت مساحة الأرض التي يملكها اليهود في عام 1914، الى (420) ألف دونم، ووصل عدد المستوطنات الصهيونية إلى (40) مستوطنة يسكنها 12 ألف نسمة[3]. توقفت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين خلال سنوات الحرب (1914 ـ 1918)، وغادر فلسطين آلاف من اليهود ممن كانوا لا يحملون جنسية الدولة العثمانية، وإنما حملوا جنسية أعدائها، كما نزح عن فلسطين آلاف من اليهود ابتعاداً عن خطر الحرب، وقد أدى هذا إلى انخفاض عددهم بمقدار الثلث تقريباً[4].

يرى الباحث أن موجات الهجرة الصهيونية خلال هذه الفترة لم تكن نتيجة الإيمان بمبادئ الصهيونية ويلاحظ أن هذه الموجات كانت نتيجة مباشرة للظروف التي كانت تعيشها الجماعات اليهودية في مجتمعاتها وخاصة في شرقي أوروبا، فالهجرة كانت ترتبط بموجات الاضطرابات التي كانت تتعرض لها تلك الجماعات. استغلت الحركة الصهيونية معاناة اليهود من أجل دفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين حتى يكونوا القاعدة البشرية لهذا المشروع الصهيوني الاستعماري.

---

(1) سهيلا الشلبي، **المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره 1897–1917**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص10.

(2) حبيب قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، 1978، ص157.

(3) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص246.

(4) وليم فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1974، ص44.

3. النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور (1914-1918):

كان للحركة الصهيونية قوة وتأثير كبيرين بحكم تقاطع مصالحها مع مصالح أطراف الصراع الدولي خلال الحرب العالمية الأولى، فحين انفجرت الحرب وبدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيُحطم وتذروه الرياح. فقد انقسم قادة الحركة الصهيونية بشكل واضح بين معسكري الصراع في الحرب العالمية الاولى. فالصهاينة الألمان ناصروا إمبراطورتيهم الامبريالية والصهاينة البريطانيون ناصروا إمبراطورتيهم الاستعمارية[1].

اتخذت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية من برلين مقراً عاماً لها طوال مدة الحرب العالمية الأولى وتولى رئاستها يهودي ألماني هو اوتو فاربورغ (Otto Warburg)[*] انشأت لها مكتباً في اسطنبول تولى رئاسته ديفيد جاكبسون (David Jacobson)، ومكتباً في لندن برئاسة ناحوم سوكولوف (Nahum Sokolow)[**]، أول الأمر ثم حل محله حاييم وايزمن (Chaim Weizman)، ومكتباً في نيويورك برئاسة القاضي لويس براندیس (Louis Brandeis)[***]، ومكتباً في كوبنهاغن باعتبارها عاصمة لدولة محايدة لتسهيل الاتصال بالممثلين الدبلوماسيين للدول المحاربة. وفي كانون الأول 1914، أعلنت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في اجتماع عقدته في كوبنهاغن أنها تقف موقف الحياد من النزاع الدولي القائم. وكان هذا الإعلان مجرد مناورة سياسية ترمي إلى إشعار الأطراف المتنازعة بأنها لن تلتزم إلا بمن سيقدم لها ما تطلب من وعود وعهود[2].

---

[1] أحمد غنيم، **وعد بلفور_ بين عصبة الأمم وصك الانتداب**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 65، 2017، ص11.

[*] اوتو فاربورغ (1871-1937): زعيم صهيوني ولد في ألمانيا، وقد بدأ نشاطه الصهيوني في عام 1900، وكان فاربورغ رئيس اللجنة التي درست إمكانية توطين اليهود في شرق أفريقيا، وقد انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية ورئيساً للصندوق القومي اليهودي وكان يعد من الفريق الذي يسمى بالصهاينة العمليين. وفي عام 1911، انتخب رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية وظل محتفظاً بمنصبه حتى عام 1920. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية**، ص431.

[**] ناحوم سوكولوف(1859-1936): صحفي وكاتب يهودي وأحد قادة الحركة الصهيونية، ولد في بولندا، ويرتبط اسم سوكولوف بكتابه الشهير تاريخ الصهيونية. زعيماً صهيوني بارز، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ترأس الوفد الصهيوني الى مؤتمر السلام في باريس عام 1919، ومع صعود نجمه اختاره المؤتمر الصهيوني الثاني عشر رئيساً للمجلس التنفيذي للمنظمة الصهيونية العالمية، انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات اليهودية**، ص217. 218.

[***] لويس براندیس(1856-1941): يهودي صهيوني أمريكي بارز، درس القانون واشتغل بالمحاماة، وفي عام 1916 رشحه الرئيس ولسون لعضوية المحكمة العليا الأمريكية. قام بجهد كبير لتأمين تأييد الرئيس ولسون لوعد بلفور. اختلف فيما بعد مع وايزمن. سميت باسمه الجامعة اليهودية التي افتتحت في بوسطن عام 1948. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، ص508.

[2] على محافظة، **البيئة السياسية العربية والدولية عند اصدار وعد بلفور**، ورقة عمل قدمت في حلقة نقاش "وعد بلفور: مئوية مشروع استعماري أي مستقبل للمشروع الصهيوني"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017، ص7.

دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دولتي الوسط ألمانيا والنمسا ــ هنغاريا في 1914/11/4. وأصدر أحمد جمال باشا الوالي العثماني على بلاد الشام أمراً في 1914/12/7، نص على وجوب مغادرة اليهود الذين يحملون جنسية أجنبية على البواخر المغادرة للموانئ الفلسطينية، وبدأت السلطات المحلية تنفيذ هذا الأمر، واعتقلت العديد من الزعماء الصهاينة، وأغلقت بنك فلسطين الإنجليزي (The Anglo- Palestine Bank)، ولما بلغت أنباء هذه التدابير المندوب الصهيوني في اسطنبول اتصل بالسفير الألماني فانغنهايم الذي استجاب له، فقابل الصدر الأعظم أنور باشا ووزير الداخلية طلعت بك، وتم الاتفاق على إيقاف تهجير اليهود الروس من فلسطين. وصدرت الأوامر بذلك إلى جمال باشا، فانصاع لها، وأوقف إجراءات التهجير، وأفرج عن الزعماء الصهاينة المعتقلين، وأعاد فتح بنك فلسطين الانجليزي[1]. وكان نائب وزير الخارجية الألمانية الفرد زيمرمن قد أصدر أمراً إلى فانغنهايم (سفير ألمانيا في اسطنبول) بأن يولي عنايته إذا لزم الأمر، وألا يلحق أي أذى باليهود في فلسطين، بغض النظر عن جنسيتهم. وقد وفرت هذه السياسة حماية لا تقدر بثمن للحفاظ على اليشوف خلال الحرب، كما أصدرت الحكومة الألمانية تعليمات ذات مغزى هام إلى قنصليتها في فلسطين، وجاء في التعليمات أن على القنصلية عند الحاجة "أن تساعد يهود فلسطين قدر الإمكان وبجميع الوسائل العملية"[2].

واحدثت وزارة الخارجية الألمانية دائرة خاصة باليهود سمتها "دائرة الشؤون اليهودية" عمل فيها ناحوم غولدمان (Nahum Goldman)[*]، الزعيم الصهيوني المعروف، في قسم الدعاية التابع لهذه الدائرة. كان هدف الحكومة الألمانية من هذا التعاون أن يمارس يهود أمريكا نفوذهم على الحكومة الأمريكية ليضمنوا حيادها في الصراع الدولي القائم. واشتد اهتمام ألمانيا بالحركة الصهيونية في نهاية سنة 1915، بعد أن خابت آمال الألمان في إحراز نصر حاسم على الجبهة الغربية[3].

ففي اجتماع المجلس العام الصهيوني الذي عقد في لاهاي في 1916/3/24، عرض الزعيم الصهيوني جاكبسون، لأول مرة، موضوع إصدار تصريح من الحكومتين الألمانية والعثمانية يتضمن تعاطفها مع الأماني الصهيونية في فلسطين، غير أن المجلس رأى هذا الاقتراح سابقاً لأوانه. والواقع أن القيادة الصهيونية شعرت، بعد العرض الذي تقدمت به دولتا الوسط في 12/ 1916/1، لإبرام

---

(1) محافظة، **البيئة السياسية العربية والدولية عند اصدار وعد بلفور**، ص7.

(2) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج2، ص15–16.

(*) ناحوم غولدمان (1895–1982): ولد في بولندا، نشأ وترعرع في ألمانيا ونال درجة الدكتوراه من جامعة هايدلبرغ. عين مندوبا للوكالة اليهودية في عصبة الأمم العام 1935م، وكان من المبادرين إلى إقامة الكونغرس اليهودي العالمي، وتولى رئاسته بين 1935 و1977. توفي في العام 1982 في القدس. انظر: جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية**، ص324.

(3) محافظة، **البيئة السياسية العربية والدولية عند اصدار وعد بلفور**، ص8.

الصلح مع الحلفاء، أن الوقت قد حان لاستصدار تصريح من الحكومة الألمانية يؤيد الاطماع الصهيونية في فلسطين. ولما تشكلت حكومة عثمانية جديدة برئاسة طلعت باشا في سنة 1917، سارعت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية إلى الاتصال بوزارة الخارجية الألمانية تطلب منها بذل المساعي لدى الحكومة الجديدة للحصول على بيان مؤيد للأماني الصهيونية. ولما حول الطلب إلى السفير الألماني في اسطنبول فون كليمان (Von Kuelmann)، أظهر تحفظه عليه، وبعث السفير رسالة إلى المستشار الألماني بيتمان ـ هولفيغ (Bethmann-Holleg)، في 1917/3/26، ذكر فيه أن صلة الصهيونية بيهود العالم ضعيفة، وأن دورها في التأثير على موقف أمريكا لم يعد له أي قيمة بعد أن قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا ووقفت في صف الأعداء. ففي نيسان 1917، أعلنت أمريكا الحرب على ألمانيا[1].

بلغت الاتصالات الصهيونية ــ الألمانية مداها أثناء الحرب، وواجه الطرفان عقبات جمة، حالت دون استكمال الاتفاق بينهما. وفيما كانت الحكومة الألمانية ترغب في تأجيل البت في الأمر إلى ما بعد الحرب، فإن الحركة الصهيونية أصبحت ترى في الحرب وتطوراتها فرصتها للحصول على "البراءة الدولية" وفيما الحرب تقترب من نهايتها، لم تستطع ألمانيا مجاراة إنجلترا والولايات المتحدة في اجتذاب الحركة الصهيونية إليها. لقد تضافرت عوامل عدة خلال الحرب العالمية الأولى، جعلت "الخيار الألماني" ممتنعاً على القيادة الصهيونية في برلين، وبالإمكان تلخيص أسباب فشل المحاولة الصهيونية الألمانية للتوصل إلى صياغة مشروع استيطاني مشترك بينهما في فلسطين بثلاثة عوامل رئيسة:

1. التعقيدات التي واجهت حكومة ألمانيا، داخلياً ومع حليفتها الدولة العثمانية، لحسم هذه المسألة مبكراً في الحرب؛ وعندما حزمت أمرها على تلبية المطلب الصهيوني، كان الأوان قد فات.
2. عجز القيادة الصهيونية المركزية في برلين عن تشكيل إجماع يهودي ـ صهيوني حول موقفها المنحاز إلى ألمانيا في الحرب.
3. الأفضلية التي تمتعت بها دول معسكر الحلفاء في اجتذاب الفروع الصهيونية إليها. وقد التقطت حكومة بريطانيا الفرصة، وبادرت إلى تعزيز قوة المنظمة الصهيونية الهشة في إنجلترا[2].

---

[1] محافظة، **البيئة السياسية العربية والدولية عند اصدار وعد بلفور**، ص8.

[2] شوفاني، **اسرائيل في خمسين عاماً**، ج2، ص22–23.

رغم فشل القيادة الصهيونية في برلين في الحصول على وعد من الحكومة الألمانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أن النشاط الصهيوني في ألمانيا وفر الحماية للاستيطان اليهودي في فلسطين، عبر تدخل الحكومة الألمانية لدى السلطات العثمانية.

أما النشاط الصهيوني في إنجلترا. فقد تركز بعد إرسال ناحوم سوكولوف العضو البولندي الروسي في قيادة المنظمة الصهيونية من برلين سنة 1912 ليقدم تقريراً عن الوضع في بريطانيا[1]. والواقع أن عدد اليهود في إنجلترا قد بلغ سنة 1913، نحو 300 ألف نسمة، منهم ثمانية آلاف عضو في الحركة الصهيونية. وكانت بريطانيا قد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية في 1914/11/5، وأعلن رئيس وزرائها هربرت أسكويث (Herbert Asquith)[*] أن هدف بلاده من الحرب تفكيك الدولة العثمانية. وكان هربرت صموئيل (Herbert Samuel)[**] أول يهودي صهيوني يدخل الحكومة البريطانية في حكومة أسكويث. وقد سعى القادة الصهاينة في بريطانيا لدى القيادات السياسية والدبلوماسية والعسكرية البريطانية لكسبها إلى جانبها وتبني المشروع الاستعماري اليهودي في فلسطين.

فقد جاء في رسالة لحاييم وايزمن، في 1915/3/21، إلى هربرت صموئيل: كنت جيداً بما يكفي لإرشادنا إلى الآن، وأنا متأكد أنك ستستمر في مساعدتنا. ننظر إليك وإلى دورك التاريخي الذي تقوم به والذي سوف تقوم به لإنقاذ "إسرائيل". كان وايزمن أهم القادة الصهاينة والمؤثرين في بريطانيا. هاجر إلى انجلترا سنة 1904. ثم حصل على الجنسية البريطانية وعُين برتبة قارئ في الكيمياء العضوية سنة 1913، في جامعة مانشستر Manchester، ونال شهرة في الكيمياء الصناعية من خلال الأبحاث التي نشرها في هذا الميدان. ولما بلغ الأربعين من عمره سنة 1914، أصبح معروفاً لدى وزارة أسكويث [2]. كان وايزمان من المؤمنين أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي قد تساعد الصهيونية على تحقيق أهدافها، وما إن سنحت الفرصة له للقاء مسؤولين بريطانيين، حتى استغلها. ففي كانون الأول 1914، استطاع سكوت عقد اجتماع بين وايزمن ووزيرين إنجليز هما، لويد جورج (Lioyd George) وهربرت صموئيل، للبحث في توطين اليهود في فلسطين.

---

[1] محافظة، **البيئة السياسية العربية والدولية عند اصدار وعد بلفور**، ص9.

[*] هربرت أسكويث(1852–1928): سياسي بريطاني، درس المحاماة وأصبح نائباً عن الحزب الليبرالي، في عام 1886، وأصبح وزيراً للداخلية بين عامي 1892–1895، وعين وزيراً للمالية عام 1905، وفي عام 1908، أصبح رئيساً للوزراء. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، ص187–188.

[**] هربرت صموئيل(1870–1963): سياسي بريطاني يهودي الديانة ولد في ليفربول. شغل منصب المندوب السامي الأول على فلسطين في الفترة بين عامي (1920–1925)، وخلال فترة وجوده في منصبه اهتم بتطوير بعض المنشآت والمؤسسات التي دعمت الوجود اليهودي ـ الصهيوني في فلسطين. لم يتوقف عن دعم الصهيونية حتى بعد إنهائه مهام منصبه في فلسطين، إذ إنه استمر في دعم أعمال الوكالة اليهودية. انظر: جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية**، ص291.

[2] محافظة، **البيئة السياسية العربية والدولية عند اصدار وعد بلفور**، ص9–10.

قدم هربرت صموئيل في كانون الثاني 1915، مذكرة إلى رئيس وزراء إنجلترا أسكويث، وأتبعها بمذكرة مماثلة، وزعها على باقي الوزراء، في آذار من السنة نفسها، مقترحاً إقامة محمية بريطانية في فلسطين، يسمح لليهود بالهجرة إليها، لإقامة مركز ثقافي وروحي لليهودية، مما ستكون له نتائج حميدة على موقف اليهود في العالم من إنجلترا. واقترح صموئيل أيضا أن يمنح اليهود، الذين يفدون إلى البلد، حكما محليا، قد يتطور، مع مرور الوقت، إلى دولة تكون موالية لإنجلترا. وقد حظيت هذه المذكرة بتأييد ادوارد غراي وزير الخارجية، ولويد جورج، لكن معارضة رئيس الحكومة للمشروع أدت إلى إسقاطه[1].

توصلت إنجلترا في عهد حكومة أسكويث إلى تفاهمات مع الشريف حسين، في فترة ما بين عامي 1915-1916، تعهدت بمقتضاها بإقامة دولة عربية، مقابل أن يعلن العرب الثورة على الأتراك، وفي نفس الوقت تمكنت من توقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو، في أيار عام 1916، المناقضة لتلك الوعود والتفاهمات، فقد نصت سايكس بيكو، على أن تكون فلسطين تحت إدارة دولية [2]. رغم التناقض بين الوعود للشريف حسين، واتفاقية سايكس ـ بيكو فقد تعارضا أيضاً مع المطالب الصهيونية بشأن فلسطين[3]، لكن الوضع تغير، عندما استقالت حكومة أسكويث وتشكلت حكومة جديدة برئاسة لويد جورج في 1916/12/5، وعين آرثر بلفور وزيراً للخارجية[4]. لم يمر أكثر من شهرين على تشكيل تلك الحكومة في إنجلترا، حتى استؤنفت الاتصالات بين ممثليها وبين الصهيونيين[5]. وفي شباط عام 1917، عقد اللقاء الرسمي الأول في سلسلة من اللقاءات، وكان من الحضور مارك سايكس، وهربرت صموئيل، ومعهما زعماء الصهاينة وعلى رأسهم وايزمان، واثنين من آل روتشيلد[6].

خلال الاجتماع، أعرب معظم الصهيونيين عن معارضتهم لإقامة أي حكم دولي في فلسطين، ورغبتهم في أن تحكم إنجلترا البلد وحدها، والواضح أنهم، بإصرارهم على إقامة حكم إنجليزي صرف في فلسطين، دون إشراك أية قوة من الحلفاء فيه، كسبوا ثقة سايكس، في أول جولاتهم معه[7]. وفي 18تموز عام 1917، قدم روتشيلد مذكرة إلى بلفور، طالباً منه ضرورة موافقة الحكومة الإنجليزية على جعل فلسطين وطناً "قومياً" لليهود، واستخدام كل إمكانياتها، لضمان تحقيق ذلك الهدف وبحث الوسائل

---

(1) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص274.

(2) مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918–1936**، ص11.

(3) وليد الخالدي، **الصهيونية في مئة عام من البكاء على الاطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897–1997**، بيروت، دار النهار، 1998، ص25.

(4) محافظة، **البيئة السياسية العربية والدولية عند اصدار وعد بلفور**، ص10.

(5) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص280.

(6) بيان نويهض الحوت، **فلسطين (القضية والشعب والحضارة)**، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر،1991، ص371.

(7) محافظة، **البيئة السياسية العربية والدولية عند اصدار وعد بلفور**، ص13.

اللازمة، لتنفيذ ذلك الهدف مع منظمة الصهيونية[1]، وفي 3 ايلول 1917، قررت الحكومة البريطانية الموافقة مبدئياً على إصدار تصريح منها يؤيد طلب الصهاينة، شريطة أن ينص على إقامة وطن قومي لليهود، وأن ينص على عدم المساس بحقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين[2].

واستمر نشاط وايزمن وروتشيلد، فقد بعثا في 3 تشرين الاول 1917، مذكرة جديدة إلى الحكومة الإنجليزية، وأخرى إلى براندیس في أمريكا، حثاهما على العمل لإصدار بيان من الرئيس الامريكي يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وصدر هذا البيان عن الرئيس الأمريكي يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وصدر هذا البيان عن الرئيس الامريكي في تشرين أول عام 1917، يؤيد كومنولث يهودي في فلسطين، بهذا نجد أن زعماء الحركة الصهيونية، قد حصلوا على تأييد لمطالبهم من ثلاثة دول عظمى هي إنجلترا، وأمريكا، وفرنسا، قبل صدور وعد بلفور[3].

وبذلك تكون الطريق قد مهدت أمام إنجلترا لتنفيذ سياستها واصدار وعد بلفور خاصة وأن ما أطلق عليه اليهود البراءة الدولية قد حصل فعلا بتأييد الدول الكبرى لمطالبهم، فنتيجة التقاء مصالح الصهيونية مع مصالح الدول الاستعمارية، حيث عقدت الحكومة الإنجليزية جلسة خاصة في 31 تشرين الاول عام 1917، قررت فيها موقفها النهائي من طلبات زعماء الحركة الصهيونية، وبذلك فإن موافقة الحكومة الإنجليزية تكون قد مهدت الطريق أمام وزير خارجيتها لإصدار تصريح على شكل رسالة وجهها إلى اللورد روتشيلد وهذا ما عرف بتصريح بلفور أو بوعد بلفور[4]. وأتى النص الحرفي للوعد كالتالي:

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني الصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته.

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى"

---

(1) Chsim Weizmann ،**Trial and Error**، New York، Harper Brothers،1949, p203.

(2) خليل، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني 1656-1917**، ص186.

(3) نعمان عاطف عمرو، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني في فلسطين**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والابحاث، العدد 42، 2017، ص249.

(4) عمرو، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني في فلسطين**، ص249.

سأكون شاكراً لو تكرمتم بإحاطة الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص: آرثر جيمس بلفور[1].

بصدور هذا التصريح، حققت الحركة الصهيونية مكاسب عدة؛ فقد حسم صدور التصريح مشكلة الموقع بالنسبة للحركة الصهيونية، التي طال النقاش حولها، يعد تصريح بلفور، نهاية المرحلة التي بدأها هرتزل، بعقد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، والذي اقترح فيه إقامة دولة لليهود، وبداية لمرحلة جديدة سعى فيها الصهاينة، لتطبيق ما جاء في تصريح بلفور[2]. هكذا يتضح أن وعد بلفور شكل محطة أساسية من محطات المشروع الصهيوني، حيث أن التوافق بين الهدف الصهيوني في إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين، والاطماع الاستعمارية وخاصة البريطانية هي التي كانت وراء صدور هذا التصريح.

ولكن هل كان إعلان وعد بلفور نتيجة لمتطلبات حربية آنية، أم أنه تتويجاً لمخطط استراتيجي بعيد المدى ويضرب جذوره منذ بدايات ظهور الفكر الاستعماري؟

إنه من التبسيط المتناهي للأمور إرجاع صدور تصريح بلفور أو ما أصبح يعرف بوعد بلفور نتيجة للخدمات التي قدمتها الحركة الصهيونية لإنجلترا خلال فترة الحرب، وكان من بين التبريرات الشائعة آنذاك أن صدور وعد بلفور كان مكافأة لليهود على شرائهم سندات الحرب التي طرحتها الخزينة الإنجليزية، بينما رأي آخر اعتبر الوعد كرد جميل على مساعي اليهود لدى أمريكا لدخولها الحرب إلى جانب إنجلترا. أما أهم هذه التبريرات فهو القائل إن الوعد مكافأة على اختراع حاييم وايزمان لمادة الأسيتون الصناعي ومنح براءة الاختراع إلى إنجلترا لاستعماله في الحرب[3].

إن الساسة الإنجليز يحاولون كغيرهم من الساسة الاستعماريين إظهار الحركة الصهيونية والزعماء الصهاينة كجهة مستقلة يسعون إلى كسب ودها وتأييدها وذلك تغطية لمراميهم ومخططاتهم الاستعمارية[4]. فالأقرب إلى المنطق أن نأخذ صدور الوعد في سياق تطور الحركة الاستعمارية وبحثها عن الظروف الملائمة لترسيخ نفوذها الاستعماري، إن التفسير السليم لصدور وعد بلفور هو كونه محطة لتقابل المصالح في المنطقة، ما بين المصالح الاستعمارية والحركة الصهيونية الباحثة عن حل للمسألة اليهودية المستعصية في أوروبا[5].

---

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج2، ص27.

[2] مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية 1918–1936**، ص14.

[3] إبراهيم ابراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1978، ص34.

[4] رفيق شاكر النتشة، **الاستعمار وفلسطين**، عمان، دار الجليل، 1984، ص200.

[5] ابراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، ص35.

فالوعد جاء تنفيذاً للاستراتيجية الاستعمارية البريطانية لإدارة الصراع مع الأمة العربية، التي رسمت خطواتها الأولى في أربعينيات القرن التاسع عشر ثم جرت بلورتها في مؤتمر خبراء الاستعمار سنة 1907[1]. لم تكن إنجلترا أول دولة تعد اليهود بإقامة وطن قومي لهم، فقد سبقتها فرنسا وغيرها، وذلك في إطار التسابق الاستعماري بين الدول الكبرى للهيمنة على المنطقة العربية، وتقسيمها وتكريس حالة التجزئة والتخلف فيها، من خلال زرع هذا الكيان الغريب في قلبها[2].

بذلك يمكن القول، أن الصهيونية استطاعت استغلال ظروف الحرب العالمية الأولى، من خلال إقامة شبكة من العلاقات مع الدول الكبرى، فمن خلال علاقاتها مع ألمانيا وأمريكا استطاعت المحافظة على الكيان الاستيطاني حيث استخدمت الحركة الصهيونية نفوذ الهيئات السياسية للتأثير على زعماء الدولة العثمانية في فلسطين، واستطاعت من خلال تحركات وايزمن وعلاقاته في إنجلترا الحصول على وعد بلفور، ولكن لم يكن هذا الوعد نتيجة قوة تأثير الحركة الصهيونية، إنما العامل الحاسم في صدور هذا الوعد هو مصلحة إنجلترا وغيرها من الدول الاستعمارية المتنافسة مع إنجلترا آنذاك وبخاصة أن الجميع يسعى للحصول على المناطق التي كانت الدولة العثمانية مسيطرة عليها التي رأت في الحركة الصهيونية أفضل أداة يمكن زرعها في المنطقة العربية لكي تحفظ مصالحها وتحميها. علينا ألا ننسى أن الدول الاستعمارية كانت تبحث عن مصالحها وفي الوقت ذاته لم تتوقف المساعي الصهيونية عن متابعة نشاطها الخاص بفلسطين وبالترتيبات اللازمة للهجرة والاستيطان، ليلتقي النشاطين الاستعماري عند الهدف الأساس في فلسطين لإقامة الدولة الصهيونية.

ثالثاً: الهجرة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني (1918-1948)

فُتحت أبواب البلاد للهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين من جديد مع الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1918، على أوسع مدى، ثم أعلنت بريطانيا بعد اختيارها دولة منتدبة على فلسطين في 24 نيسان 1920، من قبل مجلس عصبة الأمم المنعقد في سان ريمو، نيتها إلغاء الحكم العسكري في البلد واستبداله بإدارة مدنية، وتم اختيار هربرت صموئيل مندوباً سامياً بريطانياً في فلسطين في تموز 1920[3]. وقد فُرض الانتداب البريطاني على فلسطين في 24 تموز 1922، ولم يصبح نافذ المفعول حتى 29 أيلول 1923[4]، ومع إعلان الانتداب البريطاني على فلسطين فتحت آفاق جديدة أمام الهجرة الصهيونية، إذ نص صك الانتداب في مادته السادسة "إن الإدارة البريطانية سوف تلتزم

---

(1) فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني**، ص247.

(2) عبد الغني سلامة، **المقدمات التاريخية والسياسية لوعد بلفور**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 65، 2017، ص36.

(3) صبري جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1917-1923**، شؤون فلسطينية، العدد 96، ص33.

(4) كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939**، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982، ص163.

بتسهيل الهجرة اليهودية بشروط مناسبة، وسوف تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية استيطان اليهود في الأراضي بما في ذلك الأراضي الحكومية والخالية وغير اللازمة للاستخدام العام". كما نصت المادة السابعة منه على ضرورة تسهيل منح المهاجرين اليهود الجنسية الفلسطينية، وبذلك أخذت الهجرة طابعاً شبه رسمياً أو مرخصاً[1]. أخذت الهجرات الصهيونية تتوالى على فلسطين بتشجيع ودعم من حكومة الانتداب وقد شهدت هذه الفترة أربع موجات من الهجرة الصهيونية وكانت على التوالي:

1. موجة الهجرة الصهيونية الثالثة(1919-1923):

ألقى الاحتلال البريطاني بثقله منذ بداية هذه الموجة؛ لتحقيق فكرة الوطن "القومي اليهودي" الواردة في تصريح بلفور عام1917[2]. بناء على ذلك، قامت سلطات الاحتلال بإصدار تشريعات عدة، هدفها إيجاد نظام للهجرة الصهيونية، ففي 21 آب عام 1920، أصدر المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل أول قانون للهجرة؛ لينظم عملية دخول اليهود إلى فلسطين بصورة علنية. وبموجب ذلك القانون أُعطي المندوب السامي حق تحديد عدد المهاجرين اليهود بين آن وآخر بناء على ظروف ومتطلبات البلاد فسمح بدخول (16,500) مهاجر يهودي سنويا[3]. مصنفين حسب الفئات الآتية: الاشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية إعالتهم لمدة عام، والاشخاص الذين تتوفر لديهم الموارد المستقلة. بالإضافة إلى رجال الدين الذين تتوفر وسائل إعاشتهم في فلسطين[4].

وضع ذلك القانون حجر الأساس للاستيطان الصهيوني في فلسطين ويعد أحد العوامل التي دفعت إلى اندلاع الثورات الوطنية الفلسطينية منذ عام 1920[5]، فالصدامات التي وقعت في القدس في عام 1920، بين العرب واليهود الصهاينة كان من أهم اسبابها كما أكدت "لجنة بالين" التي كلفت بالتحقيق بهذه الصدامات؛ هو تخوف العرب من أن يؤدي قيام "الوطن القومي" إلى زيادة الهجرة الصهيونية، مما سيقود إلى إخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية [6].

رغم ذلك استمرت سياسة الانتداب البريطاني الداعمة للصهاينة، ففي الأول من أيلول عام 1920، أصدر هربرت صموئيل قراراً بإنشاء دائرة الهجرة، برئاسة اليهودي الصهيوني ألبرت هايمسون

---

[1] وليد عبود محمد، وعبير وفيق شفيق، **موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى عام 1948**، مجلة مداد الآداب، العدد 6، 2011، ص530.

[2] مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918-1936**، ص215.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص110.

[4] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص47.

[5] مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918-1936**، ص216.

[6] إميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، حيفا، د ـ ن، 1968، ص111.

(Albert Hyamson)[*][1]. وبالتناسب مع الحماسة لتهويد فلسطين، الذي بادرت إليه إدارة صموئيل، كانت ردة فعل الحركة الوطنية الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرتها الذاتية على التصدي للانتداب وإجراءاته[2]. فقد تفجرت أحداث يافا في أيار 1921، حيث هاجم الثوار المستعمرات الصهيونية والقوات البريطانية[3]، وقد توصلت لجنة التحقيق بهذه الأحداث برئاسة توماس هايكرافت إلى أن سبب هذه الصدامات: "هو شعور العرب بالتذمر من اليهود ومعاداتهم لأسباب سياسية واقتصادية وعلاقتها بالهجرة اليهودية"[4].

لم تمر اضطرابات أيار 1921، دون أن تترك آثارها، فكان من بين الإجراءات التي اتخذها صموئيل على إثر هذه الاضطرابات إيقاف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين مؤقتاً. وبعد هدوء الأوضاع، استؤنفت الهجرة إلى فلسطين لكن بموجب قانون آخر[5]. ففي 3 حزيران 1921، عدل المندوب السامي؛ هربرت قانون الهجرة، وصنف الفئات التي يسمح لهم بالدخول إلى فلسطين حسب الفئات التالية: المسافرون الذين لا يمكثون في فلسطين مدة تزيد على ثلاثة شهور، وأصحاب الموارد المستقلة الذين ينوون الإقامة الدائمة، أصحاب المهن الذين يلحقون بهم، وزوجات أولاد الأشخاص المقيمين في فلسطين ومن يقومون بإعالتهم، والأشخاص الذين تحدد أعمالهم لصالح أصحاب عمل محددين، ورجال الدين الذين يثبتون أنه توجد وسائل لإعالتهم في فلسطين، والمواطنون العائدون إلى البلاد من سكانها السابقين. فتح هذا القانون بدوره باب الهجرة واسعاً أمام اليهود، وكل ما نص عليه هو الإشارة إلى فئات مختلفة، لم يرد بصددها أي قيد يحدد أعداد المهاجرين[6].

هكذا بعد أن اعترفت سلطة الانتداب البريطاني بشرعية الوكالة اليهودية، وبإصدارها لقوانين الهجرة، أصبحت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين تأخذ طابعاً قانونياً ورسمياً، فوفد إلى فلسطين خلال الفترة (1919-1923) حوالي (35) ألف مهاجر، معظمهم من روسيا، وبولندا ورومانيا، إضافة إلى

---

[*] ألبرت هايمسون: يهودي بريطاني من مناصري الصهيونية، تسلم مناصب سياسية كثيرة، كعضوية جمعية لندن السياسية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، تقلد بين عامي 1919ـ1954 بعض المناصب في فلسطين، منها رئيس دائرة الهجرة، وله الكثير من الأبحاث والدراسات المتعلقة بفلسطين. انظر: صالح علي الشورة، **موقف الصحف الفلسطينية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي 1919ـ1923**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 152، 2020، ص176.

[1] خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939**، ص772.

[2] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطيني**، ص386.

[3] فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني**، ص343.

[4] فاضل حسين، **تاريخ فلسطين تحت الادارة البريطانية**، بغداد، مطبعة الرابطة، 1956، ص8.

[5] جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص44.

[6] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص 48-49.

أعـداد قليلــة مــن لتوانيــا، وألمانيــا، وأمريكــا[1]. عُرفـت الهجـرة الصــهيونية الثالثــة بهجـرة الـرواد "الحالوتس(*)"[2] وقد ترتب على هذه الهجرة ارتفاع عدد اليهود في فلسطين من (65) ألفا في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى (90) ألفا عام 1923[3]. هكذا أصبحت الهجرة الصهيونية تصطبغ بصبغة قانونية تحت رعاية الوكالة اليهودية المعترف بها من قبل الانتداب البريطاني.

الجدول رقم (2) أعداد اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين خلال موجة الهجرة الثالثة[4].

السنة	عدد المهاجرين	النسبة من العدد الكلي لليهود في فلسطين
1919	1806	3,2
1920	8223	13,5
1921	8294	11,5
1922	8685	10,4
1923	8175	9,1
المجموع	35183	-

على أن الهجرة الصهيونية الثالثة جاءت مشابهة للثانية، من حيث تركيبة أفرادها بكون غالبيتهم من الشباب العاطلين عن العمل والمفلسين الذين انتشرت بينهم حالات الانتحار والمشبعين بروح الكره والعدوانية[5]. كما تميز المهاجرون بتأثرهم بالأفكار الاشتراكية التي سادت بلدانهم الأصلية، وعملوا على نقل هذه الاتجاهات والأفكار إلى يهود فلسطين، وظهر آثارها في تأسيس "الهستدروت" أي الاتحاد العام للعمال اليهود الصهاينة في فلسطين في عام 1920، وقد أدخلت الموجة الثالثة شكلا جديدا للاستعمار الزراعي الصهيوني في فلسطين أطلق عليه "موشاف عوفديم" (قرية العمال)، وقد استفادت هذه الموجة من الخدمات التي قدمها "الكارن هايسود" (الصندوق التأسيسي الفلسطيني) الذي

---

(1) Peretz Don, **The Middle East today**، p287

(*) هحالوتس: بالعبرية تعني الطلائع وهي منظمة شبيبة عالمية، قامت بتهيئة الشبان اليهود للهجرة إلى فلسطين وللعمل والاستيطان فيها، ولقد انتظمت المجموعة الأولى من (هحالوتس) في أوديسا في روسيا عام 1905، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1911، أما التنظيم الكبير والواسع فكان عام 1917، في روسيا وأوروبا الشرقية. قامت المنظمة بفتح فروع لها في عدة بلدان. جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، ص 492-493.

(2) Joseph Dunner**, The Republic of Israel, its History and its Promise,** New York, whittles house,1947، p56.

(3) شرقاوي، **تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل سنة** 1948، ص544.

(4) عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، عمان، دار الجليل للنشر، 1986، ص47.

(5) وليد عبود محمد وعبير وفيق شفيق، **موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى عام 1948**، ص533.

أنشأته المنظمة الصهيونية العالمية في عام 1920، وقد أقام أغلب أعضاء هذه الموجة في المدن، وعملوا في التجارة والحرف المختلفة أما الأقلية التي عملت في الزراعة فقد تركزت في السهل الساحلي[1]. مع نهاية فترة الهجرة الثالثة عام 1923، تمكن الصهاينة من إنشاء (23) مستوطنة صهيونية جديدة ما بين كيبوتس، وموشاف، وبلدة ومدينة، فارتفع بذلك عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين إلى (63) مستوطنة[2].

لقد أحدثت الموجة الثالثة من الهجرة الصهيونية تأثيراً كبيراً في تطور المشروع الصهيوني في فلسطين، فقد أمد أعضاء هذه الهجرة الذين كانوا من الشباب الحركة الصهيونية بالمادة البشرية لمنظمتها العسكرية الناشئة "الهاغاناه" التي تأسست عام 1920. بذلك تكون هذه الموجة قد أرست القاعدة الاقتصادية والعسكرية للاستيطان الصهيوني في فلسطين. وبخضوع فلسطين للاحتلال البريطاني، شكل ذلك بداية مرحلة جديدة حيث قدمت سلطة الاحتلال كل الدعم للحركة الصهيونية، وأعلن منذ البدء أنه سيعمل على تنفيذ وعد بلفور، ثم قامت بريطانيا بدمج وعد بلفور في صك الانتداب مما أعطى هذا الوعد صفة دولية. وأتاح للحركة الصهيونية حرية العمل والحركة من أجل تنفيذ المشروع الصهيوني في ظل الاعتراف الرسمي من قبل الانتداب بالوكالة اليهودية، وفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين الصهاينة بشكل علني. هذا ما دفع الشعب العربي الفلسطيني إلى الثورات خلال العشرينيات من القرن الماضي.

2. موجة الهجرة الصهيونية الرابعة(1924-1931):

استمرت حكومة الانتداب البريطانية في سياستها في تشجيع الهجرة الصهيونية رغم ثورة العرب واحتجاجهم المستمر، ورغم تقارير اللجان المختلفة التي شُكلت والتي أوصت بالحد من الهجرة ولكن حكومة الانتداب لم تأخذ بتوصياتها، ومضت في تحيزها لليهود[3]. شكلت موجة الهجرة الصهيونية الرابعة طفرة نوعية وكمية في أوضاع الاستيطان الصهيوني في فلسطين وإن كانت الهجرة قصيرة المدى[4]، كانت هذه الموجة نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية والسياسية البولندية المناهضة لليهود[5]،

---

[1] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص49 ـ 50.

[2] ربا جمال الزهار، تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين 1882-1948، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص63.

[3] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص50.

[4] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص140.

[5] Mitchell Rosenberg, **The Story of Zionism**, New York city, Bloch publishing company, 1946,p. 105.

إضافة إلى تطبيق نظام الحصص (نظام الكوتا)[*] في أمريكا، لذلك أطلق على الهجرة الرابعة اسم "هجرة غرابسكي" (Grabski Aliyah) نسبة الى رئيس وزراء بولندا " فلديسب غرابسكي" (V.Grabski)، المعروف بمعاداته لليهود، فانتهج سياسة اقتصادية دفعت اليهود إلى الهجرة[1].

لا شك إن هناك ارتباط بين معدل الهجرة، زيادة أو نقصاناً، وحالة الاستقرار في موطن اليهود، وظروفه السياسية والاقتصادية، فكلما اضطربت الأحوال ووقعت الكوارث باليهود، وتزايد ميلهم إلى الهجرة، وكان البلد طارداً لمواطنيه اليهود ـ وغير اليهود ـ وعلى العكس من ذلك كلما شاع الاستقرار وعم الازدهار والرخاء كان البلد مستقبلاً للمهاجرين أكثر منه مصدراً لهم. بذلك يتضح أن هجرة اليهود إلى أمريكا كانت أضعاف هجرتهم إلى فلسطين، وعليه يغدو جلياً أن تزايد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر لم يكن نتيجة الجهود الصهيونية والتحريض الاستعماري، بقدر ما كان نتيجة ظروف تسببت في عدم امتلاك اليهودي أي خيار آخر؛ فالذين كانوا قادرين على الاستقرار في أوطانهم، أو الهجرة إلى بلدان أكثر استقراراً ورخاء، لم يتجهوا إلى فلسطين والثابت أن الذين أتيحت لهم إمكانية الهجرة من فلسطين لم يترددوا في مغادرتها[2]. ولم يكن خيار هؤلاء اليهود الأول فلسطين، وإنما أمريكا[3]، لكن تطبيق قانون الحصص (نظام الكوتا) في الولايات المتحدة الامريكية عام 1924، أدى إلى زيادة أعداد الصهاينة المهاجرين إلى فلسطين، بعد أن أغلق في وجههم المنفذ التقليدي للهجرة إلى أمريكا فكانت فلسطين خيارهم الثاني[4].

كما ارتبطت الزيادة في معدل الهجرة الصهيونية مع تعديل قانون الهجرة بقانون جديد عام 1925، وأهم ما جاء فيه أنه يسمح للعمال من الخارج بدخول فلسطين شريطة امتلاك الفرد منهم أكثر من 500 جنيه فلسطيني تمكنه من العمل في التجارة أو الزراعة، وكذلك حدد امتلاك مبالغ أخرى لفئات أخرى، وحتى الطلبة لم يمانع القانون في دخولهم فلسطين إذا كان هناك ضامن لإعالتهم[5].

---

[*] الكوتا: قانون الحصص(Quota): نظام أقرته أمريكا عام1924، حددت من خلاله العدد، المصرح به لأعضاء فئة اجتماعية، أو قومية ما بالهجرة إليها، وذلك ما جعل أبواب الولايات المتحدة مغلقة نسبياً أمام الهجرة الصهيونية إليها. انظر: سعيد جميل تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص128.

[1] حسن أبو حلبية، **تاريخ الاحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص113.

[2] فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني**، ص391.

[3] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص140.

[4] Don Peretz ،**The Middle East today**، P288.

[5] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص52 ـ53.

الجدول رقم (3) يبين أعداد المهاجرين الصهاينة خلال الفترة من 1924 حتى 1931[1].

السنة	الهجرة الصهيونية إلى فلسطين	الهجرة العكسية
1924	12,856	507
1925	33,801	2,151
1926	13,081	7,365
1927	13,317	5,017
1928	2,178	2,168
1929	5,249	1,746
1930	4,944	1,679
1931	4,075	666

يلاحظ أنه في الأعوام الثلاثة الأولى وصلت أعداد المهاجرين إلى حوالي (60) ألف مهاجر صهيوني بينما كان حجم الهجرة في الأعوام الخمسة التالية (22) ألف فقط. قدر عدد أفراد هذه الموجة بحوالي (82) ألف مهاجر صهيوني، أغلبيتهم من يهود بولندا والاتحاد السوفياتي الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى[2]. أدت الزيادة المفاجئة للهجرة الصهيونية من (13) ألف عام 1924، إلى(33) ألف مهاجر عام 1926، إلى انتشار البطالة في فلسطين، وظهور الأزمة الاقتصادية، فقد بلغ عدد العمال الصهاينة العاطلين عن العمل (8840) في عام 1927، الأمر الذي دفع عدداً كبيراً من الصهاينة إلى مغادرة فلسطين، فزاد عدد الصهاينة الذين تركوا فلسطين إلى (2358) على المهاجرين إليها، وتعادلت الهجرة الوافدة مع الهجرة العكسية في عام 1928، وقدر إجمالي الهجرة العكسية في تلك الموجة حوالي (23) ألف[3].

رفض مهاجرو هذه الموجة حياة الزراعة القاسية، وأقبلوا على المعيشة في المدن، وهذا يفسر سبب ارتفاع سكان تل أبيب من (13) ألف في عام 1923، إلى (46) ألف في عام 1925، كذلك عرفت الأحياء اليهودية في يافا والقدس زيادة كبيرة في عدد سكانها من اليهود الصهاينة[4]. لذلك تميزت موجة الهجرة الرابعة بتأسيس المستوطنات المدّنية وإقامة الصناعات، نتيجة للدعم

---

[1] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص54.

[2] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص55.

[3] مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918-1936**، ص218.

[4] فهمي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين**، ص55.

المـالي الكبيـر الـذي قدمتـه صـناديق صـهيونية أسسـت لهـذا الغـرض[1]. ويشـير إحصـاء أجرتـه حكومـة الانتداب، فـي نهايـة تلك الفترة، إلـى أن مجموع عدد السكان فـي فلسطين، عـام 1931، قد بلـغ (1,035,821) نسـمة، بيـنهم (174,610) نسـمة مـن اليهـود، أي 16,9% ويلاحـظ هنـا أن نسـبة اليهـود فـي فلسـطين ارتفعـت مـن 8% عـام 1914 إلـى 11% عـام 1922 إلـى أن بلغـت 16,9% عام 1931[2].

بذلك يتضح كيف تعمقت ركائز المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين خلال هذه الفترة، واستطاع اليهود الصـهاينة عندما توافرت لهم الظروف من زيادة قوتهم، خاصـة فـي مجال الهجرة والاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات، ونظراً لازدياد أعداد اليهود في فلسطين خلال هذه الفترة، تصاعدت المقاومة الوطنية الفلسطينية فكانت ثورة البراق عام 1929.

3. موجة الهجرة الصهيونية الخامسة (1932-1938):

زادت الهجرة الصـهيونية إلـى فلسطين فـي بدايـة الثلاثينيات خاصـة بعد تعيين "آرثر واكهوب" (Arthur Wauc-hope)[*] مندوباً سامياً علـى فلسطين فـي الأول من تشرين الثاني عام 1931، الذي انتهج سياسـة قائمـة علـى تهويد فلسطين[3]. وخـلال الأعوام السبعة التـي أمضـاها واكهوب فـي فلسطين، تطور المشروع الاستيطاني الصـهيوني كثيراً، فأزيلت القيود عن الهجرة، وكذلك عن انتقال الأراضي، تصاعدت الهجرة الصـهيونية، ولم تحاول حكومـة الانتداب وضـع أيـة قيود علـى هذه الهجرة الكثيفـة، التـي بالتأكيد لا تتناسـب مـع "قدرة البـلاد علـى الاسـتيعاب" كمـا كانـت لجـان التحقيق تؤكد دائماً[4]. وإزاء الهجرة فـي فترة الموجـة الخامسـة فإن سلطات الانتداب البريطانيـة قامت باتخاذ بعض التنظيمات الإدارية ونسقت بين القواعد والقوانين السابقة التي نظمت الهجرة وأصدرت بها قانون الهجرة لعام 1933[5]، لتسـهيل هجرة اليهود الصـهاينة إلى فلسطين، وقد صنف القانون إلى الفئات المهاجرة إلى فلسطين بالتالي:

---

[1] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص48.

[2] سعيد تيم، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين: التحدي والمواجهة**، شؤون عربية، العدد 64، 1990، ص9.

[*] آرثر جرانفيل واكهوب: جنرال بريطاني، حامل وسام القديسين مخائيل وجورج ووسام امبراطورية الهند ووسام الخدمة الممتازة، والقائد العام لولاية ايرلندا الشمالية، ولد عام 1874، رقي الى رتبة كابتن عام 1901، اشترك في حملة دنقلة وحرب جنوب افريقيا والحرب العالمية الاولى، مندوب سامي على فلسطين وشرق الاردن. انظر: ليث محمد إبراهيم، الادارة البريطانية في فلسطين 1918-1939، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة تكريت، تكريت، 2003، ص174.

[3] مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية 1918-1936**، ص220.

[4] شوفاني، **اسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص145.

[5] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص56.

الفئة (أ) وتشمل:

1. أشخاص يمتلك كل منهم رأس مال لا يقل عن 1000 جنيه استرليني.
2. ذوو المهن الحرة، على أن يملك كل منهم رأس مال لا يقل عن 500 جنيه استرليني.
3. حرفيون مهرة يمتلك كل منهم ما لا يقل عن 250 جنيهاً استرلينياً.
4. أشخاص لكل منهم دخل مضمون بحد أدنى (4) جنيهات إسترلينيه شهرياً.
5. أشخاص يمتلك كل منهم رأس مال لا يقل عن 500جنيه استرليني.

الفئة (ب) وتشمل: طلاب العلم ورجال الدين واليتامى الذين لا يتجاوز عمرهم 16 سنة.
الفئة (ج) وتشمل: أشخاص لهم دخل ثابت في العمل.
الفئة (د) وتشمل: المعالون الذين يعتمدون على أقارب لهم في فلسطين[1].

مما يلاحظ في سياسة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين أنها كانت تعتمد على إرسال أكبر نسبة من المهاجرين ممن هم في سن الشباب المتمتعين بالقوة والنشاط، حيث يحتاجهم المشروع الصهيوني في المجال الاقتصادي (من أجل العمل والانتاج) إضافة إلى المجال العسكري، بهدف تجنيدهم في المنظمات العسكرية الصهيونية، وهذا ما يمكننا من القول إن الهجرات الصهيونية كانت غزوات أكثر منها هجرة عادية.

فتح هذا القانون كغيره من قوانين الهجرة السابقة عن قصد أبواب الهجرة اليهودية الصهيونية على أوسع نطاق إلى فلسطين، وسمح للوكالة اليهودية بممارسة دور كبير في تشجيع هجرة اليهود والإشراف على اختيارهم. فكانت تصاريح الهجرة تسلم إلى الوكالة اليهودية التي توزعها على مكاتبها في الخارج بدون أي إشراف أو رقابة، كما منحت كذلك حق اعتبارها "صاحب العمل" وتمكنت بذلك من إحضار العمال اليهود الصهاينة على ضمانتها. إن جميع قوانين الهجرة بما فيها قانون 1933، لم يرد فيها أي تحديد على الحجم الكلي للهجرة اليهودية الصهيونية، وإن كانت تضع بعض القيود الظاهرية مثل قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين، ولكنها صيغت بطريقة مطاطة يسهل التحايل عليها[2].

ارتفعت معدلات الهجرة الصهيونية خلال هذه الفترة بوتيرة متسارعة فمن 9,553 مهاجر سنة 1932، إلى 30,337 سنة 1933، إلى 42,359 سنة 1934، إلى 61,854 سنة 1935 [3]. وترجع أسباب تدفق هذا العدد الكبير من المهاجرين الصهاينة إلى؛ وصول النازية إلى السلطة في ألمانيا

---

[1] صالح مسعود ابو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، 1971، ص594.
[2] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص57.
[3] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص154.

عام1933، وسوء معاملتها لليهود، والضغوط الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي عانى منها اليهود في وسط أوروبا، التي لازمها ضيق اقتصادي في العالم الغربي نتيجة الكساد العالمي الكبير، إضافة إلى تشديد أمريكا على تطبيق القيود على الهجرة إليها، نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية المترتبة عن الكساد العالمي[1]. وبالتالي فإن أهم حافز للهجرة اليهودية الصهيونية في هذه الموجة هو طلب الأمان، قبل أن يكون دافعاً صهيونياً[2]. بذلك بلغ عدد المهاجرين الصهاينة خلال الفترة من سنة 1932-1935، أي خلال أربع سنوات (144) ألف يهودي صهيوني[3]، أي حوالي 23% من مجموع سكان فلسطين.

وعلى إثر تصاعد معدلات الهجرة الصهيونية والاستحواذ على الأراضي والأعمال العدائية التي قام بها اليهود الصهاينة ضد العرب الفلسطينيين وإمعان حكومة الانتداب في إدارتها للبلاد وتشددها في تنفيذ وعد بلفور وتواطؤها مع اليهود الصهاينة، اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936[4]. التي حدت من تدفق المهاجرين اليهود الصهاينة، فبعد أن بلغ حجم الهجرة (61) ألف في سنة 1935، انخفض عدد المهاجرين إلى النصف في السنة التالية، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في سنة 1937[5]، حيث دخل فلسطين نحو (11,608) مهاجر، أما في عام 1938 فقد ارتفع العدد نسبياً إلى(12,686) مهاجر[6].

وكان مهاجرو الموجة الخامسة من مصدرين رئيسين:

- يهود بولندا:

شكل يهود بولندا نصف هذه الموجة من الهجرة، وقد ساهمت الأوضاع السياسية والتضخم السكاني إضافة إلى الضغوط الاقتصادية ـ الاجتماعية وانتشار اللاسامية، النازية الطابع في تنشيط هجرة اليهود البولنديين إلى فلسطين[7]. ففي عام 1932 بلغ عددهم 3,156 مهاجر، وعام 1933 حوالي 13,125، وفي عام 1934 بلغ حوالي 18,028، وفي عام 1935، 27,843 مهاجر، وفي

---

(1) الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص71.

(2) الشرقاوي، **تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل عام 1948**، ص545.

(3) مؤيد توفيق العقرباوي، دور النضال السلمي السياسي الفلسطيني في الدفاع عن فلسطين 1917-1948، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة دمشق، دمشق، 2011، ص221.

(4) محمد وشفيق، **موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص540.

(5) فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص58.

(6) إلهام جبر شمالي، الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرن هايسود) ودوره في خدمة المشروع الصهيوني (1920-1948)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص169.

(7) عائدة محمود الاعرج، **سياسة بريطانيا في فلسطين 1933-1939**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996، ص132.

عام 1936، 11,596 وتراجع في عام 1937، ليصل إلى (3,663) مهاجر، وفي عام1938، (6,269) مهاجر، وبلغ إجمالي اليهود الصهاينة من بولندا الذين دخلوا فلسطين بموافقة السلطات البريطانية، خلال الفترة 1932–1938 حوالي (80,653) ألف مهاجر[1].

ودعمت بولندا سياسة الصهيونية بزيادة الهجرة، إذ قدم السفير البولندي في لندن بتاريخ 1938/10/19 لمكتب وزير الخارجية وجهة نظر حكومته بأن أي سياسة مستقبلية تتعلق بفلسطين يجب ان تأخذ بالاعتبار هجرة يهودية واسعة إليها، كذلك فإن حكومة بولندا مهتمة بمقدرة فلسطين وإمكانياتها من أجل إيجاد أرض واسعة ومفتوحة للمهاجرين اليهود[2]، ولقد كانت المنظمات الصهيونية في بولندا قوية فعقدت اتفاقية مشابه لاتفاقية هعفارا مع حكومة بولندا، لتنظيم عملية نقل اليهود ورؤوس الأموال اليهودية إلى فلسطين[3].

- يهود ألمانيا ووسط أوروبا:

تزايدت أعداد المهاجرين اليهود الألمان في هذه الموجة حيث تصاعدت نسبتهم من 5% قبل عام 1933، إلى 18% فيما بين 1933–1935، إلى 30% فيما بين عامي 1936–1937، و50% عام 1938، من عدد المهاجرين اليهود في تلك السنوات[4]. والواقع أن زيادة الهجرة الصهيونية خلال هذه الفترة من ألمانية كان مرتبطا بمجيء النازية إلى الحكم في ألمانية. إذ أن النازيين أعلنوا جهراً اضطهادهم لليهود[5].

حيث كان صعود هتلر يشكل خطراً على يهود ألمانيا بصورة خاصة وعلى يهود أوروبا بصورة عامة، إلا أن الصهيونية رأت في صعوده فرصة لإجبار اليهود وترحيلهم إلى فلسطين. لقد ساعد القادة النازيون الحركة الصهيونية في مساعيها لتوجيه الهجرة إلى فلسطين بالذات، ووجدت رغبة في التخلص من يهود ألمانيا مع رغبة الصهيونيين في استقدامهم إلى فلسطين[6]. لكن تهجير يهود ألمانيا كان يصطدم بعقبة تمويله، الأمر الذي شكل مسألة خلافية ومعقدة، بل سرية وملتوية، أوصلت الطرفان إلى اتفاقية "هعفارا" (النقل ـ الترانسفير) التي بموجبها تمّ نقل أعداد كبيرة من يهود ألمانيا، مع جزء من ممتلكاتهم، عبر شركات صهيونية لتسويق السلع الألمانية[7]. كان ذلك

---

(1) سلمان رشيد سلمان، **ألمانية النازية والقضية الفلسطينية**، شؤون فلسطينية، العدد 31، 1974، ص97.

(2) الاعرج، **سياسة بريطانيا في فلسطين 1933–1939**، ص132.

(3) سلمان، **ألمانية النازية والقضية الفلسطينية**، ص97.

(4) الشرقاوي، **تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل عام 1948**، ص545.

(5) سعد، **الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة**، ص29.

(6) سلمان، **ألمانية النازية والقضية الفلسطينية**، ص95.

(7) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص149.

كسر للحصار الاقتصادي الذي فرضه اليهود على البضائع الألمانية نتيجة للقوانين والمعاملة التي فرضتها ألمانيا على اليهود الألمان[1]. بالمحصلة وصل عدد اليهود الألمان الذين دخلوا فلسطين ما بين 1932–1938، إلى حوالي (40) ألف مهاجر[2]، غير أن المهاجرين الألمان وسموا هذه الموجة بطابعهم، فعرفت باسم "الهجرة الألمانية" فقد ترك المهاجرون الألمان أثراً كبيراً على الاستيطان الصهيوني في فلسطين[3]. وقد استعلى المهاجرون الألمان على باقي إخوانهم نتيجة ارتفاع مستواهم العلمي والفني والتخصصي والمالي، وحافظوا على ثقافتهم الألمانية، ورفضوا الاندماج اجتماعياً في باقي المجموعات، وكأنهم يعبرون عن عقدة النقص التي حاقت بهم نتيجة الاضطهاد النازي لهم[4]. إضافة إلى (10) آلاف يهودي من رومانيا[5]، إضافة إلى مهاجرين من اليونان وتشيكوسلوفاكيا.

كان معظم المهاجرين في هذه الموجة من الشباب والأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 12-11 سنة والذين هُجروا بعد التشريد الذي حل بالمجتمعات اليهودية في مناطق الاحتلال النازي وأُلحق هؤلاء الفتيان بالمعاهد التعليمية، وتم إسكانهم في الكيبوتسات حتى يمكن تزويدهم بالثقافة الصهيونية ولقد شهدت هذه الفترة نشاطاً استيطانياً واسعاً ومنظماً[6]. وتظهر خطورة الموجة الخامسة في تدعيمها العددي للأقلية اليهودية الصهيونية في فلسطين فبعد أن كان عدد اليهود الصهاينة (175) ألف في آخر عام 1931، ارتفع عددهم إلى (411) ألف في آخر 1938، وقفزت نسبتهم المئوية من 16,9% إلى 28,6% على التوالي، بالنسبة لمجموع سكان فلسطين[7]. حيث حملت معها هذه الموجة نحو (200) ألف مهاجر، وكما ذكرنا سابقا كان غالبيتهم من يهود (بولندا ووسط أوروبا رومانيا) وألمانيا.

الجدول رقم (4) الدول التي ساهمت بأكبر عدد من المهاجرين خلال موجة الهجرة الخامسة[8].

العام	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1932–1938
المانيا	352	5392	6941	8630	8180	3611	6733	39839
بولندا	3156	13125	18028	27843	11596	3636	6269	80653
رومانيا	504	1411	2531	3890	1444	314	591	10113
المجموع	9553	30,327	42,356	61,854	29,727	10,536	12,868	197,222

(1) سلمان، **ألمانية النازية والقضية الفلسطينية**، ص96.

(2) الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص71.

(3) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص.155

(4) الشرقاوي، **تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل عام** 1948، ص545.

(5) سلمان، **المانية النازية والقضية الفلسطينية**، ص97.

(6) ابوعرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص49.

(7) فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص59.

(8) سلمان، **ألمانيا النازية والقضية الفلسطينية**، ص93.

وخلال هذه الموجة من الهجرة تم تأسيس (27) مستوطنة مساحتها بالدونم 474900[1]، وسيطرت الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية على الاستيطان خلال هذه المرحلة نتيجة اشتداد المقاومة العربية، حيث ظهرت المستوطنات التي أطلق عليها اسم "البرج والسور"[2]. أما عن التكوين الاثنولوجي للموجة الخامسة، فإن أكثر من 90% من مهاجريها كانوا من اليهود الأوروبيين، وطبعت العناصر الأوروبية الأقلية اليهودية في فلسطين وفرضت عليها طابعها الغربي[3].

هكذا يتبين أن موجة الهجرة الخامسة ساهمت في تدعيم المشروع الصهيوني وساهمت بزيادة أعداد اليهود في فلسطين ورفع نسبتهم في مقابل العرب الفلسطينيين أصحاب البلاد الأصليين، فبعد أن كان عدد اليهود (175) ألف نسمة في آخر عام 1931، ومثلت نسبتهم المئوية 16% من مجموع سكان فلسطين، رفعت الموجة الخامسة عدد اليهود إلى (411) ألف نسمة، وقفزت نسبتهم إلى 28% في آخر عام 1938. مثَّل ذلك قفزة كبيرة في نسبة السكان اليهود خلال فترة زمنية قصيرة، مما أثار الفزع لدى السكان العرب من هذا المعدل المتسارع الذي يتغير بموجبه التكوين السكاني لبلادهم رغماً عن إرادتهم. بالتالي هذه الزيادة الكبيرة في الهجرة اليهودية كانت من الأسباب الرئيسية للثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936.

4. موجة الهجرة الصهيونية السادسة (1939-1948):

انطلقت موجة الهجرة الصهيونية السادسة والأخيرة سنة 1939، حتى إعلان قيام "الكيان الصهيوني" في الرابع عشر من أيار 1948[4]، وقد ارتبطت تلك الهجرة بالسياسة التي رسمتها بريطانيا نحو فلسطين، ففي 17 أيار 1939، أصدرت الحكومة البريطانية بلاغاً عرف بالكتاب الأبيض لعام 1939، أوضحت خطتها في فلسطين بما يخص مسألة الهجرة[5]. حيث نص الكتاب الأبيض على السماح بإدخال (75) ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين في بحر خمس سنوات التالية، على ألا يسمح بالهجرة بعدها إلا بموافقة العرب وعلى ضوء قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد[6].

---

(1) بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص50.

(2) قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، ص159.

(3) فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص61.

(4) محمد وشفيق، **موجات الهجرة اليهودية**، ص543.

(5) إسلام جودت مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص84.

(6) الشرقاوي، **تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل عام 1948**، ص546.

وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ركزت جهود الهجرة الصهيونية على إنقاذ اليهود من مخيمات الاعتقال النازية في أوروبا، فدخل بعض المهاجرين بتصاريح حسب حصص الكتاب الأبيض، والغالبية العظمى دخلوا فلسطين ضمن الهجرة السرية، عن طريق البر والبحر من أوروبا والمشرق العربي بما يخالف أوامر الحكومة الانتدابية[1].

وكانت الحركة الصهيونية قد رفضت الكتاب الأبيض وما جاء فيه، وعملت للالتفاف عليه، وقامت بإدخال عدد كبير من المهاجرين اليهود خلسة بشكل سري، فيما عرف بالهجرة السرية (العليا بت) وما أسماه البريطانيون "الهجرة غير المشروعة"، أي دخول الصهاينة إلى فلسطين دون الحصول على شهادات هجرة من سلطات الانتداب[2]. وهذا التعبير "الهجرة غير الشرعية" يوحي بأن الهجرة التي سمحت بها حكومة الانتداب هجرة قانونية وشرعية، ويكون من الأفضل استعمال تعبير "الهجرة السرية" بدلاً من "الهجرة غير الشرعية" الذي شاع تداوله، لأن التسلل والتخفي قد غلبا على الهجرة السرية، ذلك لأننا لا نسلم بأن الهجرة التي سمحت بها حكومة الانتداب "هجرة شرعية"[3]. وقد اتبع اليهود العديد من طرق التحايل على القانون لكي يهاجروا إلى فلسطين منها:

- **السياحة:** كان اليهود يدخلون فلسطين كسياح، ويمكثون في البلاد مدة أطول من المدة المصرح بها، ولا تنتبه الحكومة إلا للقليل منهم.
- **الألعاب المكابية:** وهي مهرجانات رياضية درج اليهود على إقامتها مرة كل عامين، إذ كان اليهود يحصلون على إذن رسمي لدخول فلسطين والإقامة فيها لفترة محدودة من أجل المشاركة في تلك الألعاب، ولكن كثيرين منهم يبقون في فلسطين بصورة دائمة.
- **المعارض:** كانت تقام في فلسطين معارض اقتصادية مرة كل عامين وكانت تستغلها أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود بحجة عرض البضائع أو مشاهدتها، وبعد العرض يبقى العارضون داخل فلسطين.
- **الزواج الصوري:** ويتمثل ذلك في زواج الشباب اليهود الذين يقيمون خارج فلسطين بفتيات يعملن في فلسطين ويتمتعن بالجنسية الفلسطينية، وهذا الزواج يمنح هؤلاء الشباب اليهود حق الإقامة في فلسطين والحصول على الجنسية الفلسطينية، وبعد ذلك تنفصم الروابط الزوجية بينهم بعد أن يحققوا هدفهم.

---

[1] مقدادي، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين**، ص85.

[2] شمالي، **الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرين هايسود)**، ص173.

[3] فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص64.

- **المغامرون:** وهم الذين يدخلون فلسطين دون جوازات سفر، وأقصى عقوبة كانت تفرضها عليهم حكومة الانتداب هي حجزهم ثم الافراج عنهم بكفالة مالية، وقد لعبت الكيبوتسات دوراً بارزاً في إخفاء هؤلاء المتسللين إلى فلسطين[1].

في البداية اتخذت الهجرة السرية طابع حركة أفراد ومجموعات، قامت بمبادرات خاصة، ولكن سرعان ما تبنتها مؤسسات الوكالة اليهودية، وككل عمليات التهريب، فقد نجح بعض مجموعات الهجرة السرية بالوصول إلى شواطئ فلسطين في سفن مغامرة مأجورة، وفشل بعضها الآخر، إذ اعترضته البحرية البريطانية، وأرغمته على العودة إلى موانئ أوروبية. وقد تسبب ذلك بالمآسي للمتسللين، فاستغلته المنظمة الصهيونية إعلاميا للتشهير بالسياسة البريطانية، وعلى الرغم مما أشاعته سلطات الانتداب من تشديد الرقابة على شواطئ البلاد لمنع الهجرة السرية، فقد كشفت الوثائق أن حكومة الانتداب، وإن تصلبت أحيانا في موقفها، وأصرت على إعادة المهاجرين إلى الموانئ الأوروبية، فإنها تساهلت في أحيان أخرى، وسمحت لهم بالنزول على شواطئ فلسطين[2]. تكشف إحدى الوثائق تواطؤ ضابط بريطاني في عملية تهريب المهاجرين اليهود، حيث أن الضابط كان يتقاضى أموالاً مقابل غض النظر عن عمليات تهريب المهاجرين اليهود[3].

كما أن الاسطول البريطاني المكلف بمراقبة الشواطئ الفلسطينية، أجرى عملية صورية بينت التزامه إعلامياً ورسمياً في القبض على مراكب المهاجرين ومصادرتها، إلاّ أنه ما يلبث أن يرشدها الى الشواطئ الآمنة ويمدها بالمؤن والماء والوقود، ويطلق سراح المهاجرين ويهرب المراكب عبر البحر إلى خارج فلسطين لتعود كرة أخرى محملة بالمزيد من المهاجرين وبالطريقة نفسها[4].

شملت هذه الموجة نحو (183) ألف مهاجر، منهم (82) ألف مهاجر دخلوا البلاد بطريقة رسمية والباقي بأساليب غير رسمية[5]. وقد كانت أغلبية المهاجرين من بلدان وسط أوروبا وشرقها، حيث احتلت بولندا المرتبة الأولى فكانت نسبتها 25٪، ثم تلتها رومانيا 19٪ ثم ألمانيا 12٪ وتشيكوسلوفاكيا 9٪، والمجر 6٪، كما اشتملت أرقام الهجرة المسجلة على أكثر من(13) ألف من المشرق العربي من اليمن ومن يهود العراق بوجه خاص، إضافة إلى يهود تركيا[6].

---

(1) الأعرج، **سياسة بريطانيا في فلسطين**، ص143ـ144.

(2) شوفاني، **اسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص158–159.

(3) **جريدة فلسطين**، يافا، العدد (81 ـ 4069) الصادر في 1 حزيران 1939، ص2.

(4) محمد وشفيق، **موجات الهجرة اليهودية**، ص543.

(5) الشرقاوي، **تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل عام** 1948، 545.

(6) فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، ص64.

بذلك يتضح أن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين سواء كانت قانونية أم غير قانونية سواء تمت بمعرفة البريطانيين أو بدون معرفتهم فقد شكلت خطراً على وجود الشعب العربي الفلسطيني، اتضح ذلك من خلال تمكن المشروع الصهيوني من غزو فلسطين باليهود الصهاينة. بحيث تمكنوا عام 1948، من إعلان قيام كيانهم الاستيطاني.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهود الصهيونية أسفرت خلال هذه الفترة عن خلق نواة بشرية جغرافية للكيان الصهيوني الذي نشأ في 15 أيار 1948، حيث استطاعت هذه الجهود مضاعفة عدد سكان فلسطين من اليهود إلى حوالي 25 ضعفاً، بينما لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز (24,000) ألف يهودي عام 1882، يملكون حوالي 25,000 دونم، أي أقل من 1% من مساحة فلسطين، ارتفع هذا العدد مع انتهاء فترة الانتداب البريطاني عام 1948، إلى(650,000) نسمة، يمثلون ثلث سكان فلسطين[1]، وبلغت مساحة الأرض التي تمكنت الحركة الصهيونية من الاستيلاء عليها حوالي 1,734,000 دونم أي ما نسبته 6% من مساحة فلسطين (27 مليون دونم). ومع أن نسبة المساحة التي ملكها اليهود لم تكن كبيرة نسبياً إلا أنها كانت تمثل أهم وأخصب الأراضي[2].

هكذا يتضح أن الهجرة اليهودية الصهيونية جاءت منسجمة مع الركائز الأخرى للمشروع الصهيوني، حيث تم توطين المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية، لقد كان ذلك بالتوازي مع تزايد الهجرة الصهيونية في فلسطين، فبعد اكتمال العدد الكافي من المهاجرين اليهود الصهاينة إلى فلسطين أعلن الصهاينة عن دولتهم في 14 أيار 1948، وترافق ذلك مع عملية تهجير للفلسطينيين وطردهم من قراهم ومدنهم. وقامت بعملية التهجير والطرد العصابات الصهيونية الإرهابية المسلحة التي ترافق تشكيلها مع تدفق موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

رابعاً: الهجرة الصهيونية منذ انشاء الكيان الصهيوني 1948 حتى 1967

لم تتوقف موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين عند قيام الكيان الصهيوني، بل راحت المنظمة الصهيونية العالمية، والأجهزة التابعة لها، تضاعف جهودها لحمل المزيد من يهود العالم على الهجرة والاستيطان في فلسطين المحتلة[3]. حيث دشن الإعلان عن قيام "إسرائيل" 15 أيار 1948، مرحلة جديدة في تاريخ المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، كماً ونوعاً، من خلال الهجرات

---

[1] خالد محمد الفهد، النزعة الاستيطانية في الفكر الصهيوني، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النيلين، الخرطوم، 2005، ص117.

[2] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص227.

[3] تيم، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين: التحدي والمواجهة**، ص10.

الجماعية لطوائف يهودية من بلاد معينة أساساً، ومن هجرة فردية مكثفة من بلاد أخرى[1]. ولأهمية الهجرة الصهيونية تضمنت "وثيقة الاستقلال" التي أعلنت يوم قيام "إسرائيل"، بنداً ينص على أن "دولة إسرائيل" ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وجمع الشتات"، ثم حظي هذا النص بتصديق برلماني عليه عام 1950، عندما أقر البرلمان "الإسرائيلي" قانوناً يعرف باسم "قانون العودة 1950"[2].

وينص "قانون العودة" "الإسرائيلي" على ما يلي:

1. كل يهودي له الحق في العودة إلى البلاد كيهودي عائد.
2. تأشيرة المهاجر تمنح لكل يهودي عبّر عن رغبته في الاستقرار في "إسرائيل".
3. اليهودي الذي يأتي الى إسرائيل وفور وصوله عبر عن رغبته في الاستقرار فيها.
4. كل يهودي هاجر إلى البلاد قبل او بعد نفاذ هذا القانون، سيعتبر شخصا اتى إلى اسرائيل كمهاجر في ظل هذا القانون.
5. وزير الهجرة مسؤول عن تنفيذ هذا القانون، وله أن يقوم بكل الإجراءات التي تتعلق بتنفيذه، وكذلك منح تأشيرات الهجرة وشهادات الهجرة للصغار حتى سن الثامنة عشرة[3].

بالإضافة إلى "قانون العودة" أقر البرلمان "الإسرائيلي" عام 1952، " قانون الجنسية" الذي يمنح الجنسية الاسرائيلية لكل يهودي يهاجر إلى "إسرائيل" بمجرد وصوله إليها. وعند قيام "دولة إسرائيل" انهمكت المنظمات الصهيونية والسلطة الجديدة في دراسة شؤون الهجرة على ضوء الأحداث المستمرة[4]. وقد جُعلت الوكالة اليهودية الجهاز المسؤول عن تشجيع الهجرة وتنظيمها وتمويلها والاهتمام بأمور المهاجرين عند وصولهم إلى البلاد[5].

وقد جاءت عمليات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين خلال هذه الفترة على شكل موجات، تتدفق حيناً ثم يتبعها فترة ركود لعمليات الهجرة، بينما تستمر خلالها عمليات استيعاب المهاجرين السابقين وتوطينهم في المناطق المحتلة[6]. لذلك فقد قسمت الهجرة خلال هذه الفترة الى أربع موجات رئيسة.

---

[1] شوفاني، **اسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص175.

[2] عبد الحفيظ محارب، **الهجرة إلى إسرائيل**، شؤون فلسطينية، العدد 10، 1972، ص54.

[3] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص45-46.

[4] محارب، **الهجرة إلى إسرائيل**، ص54.

[5] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص47.

[6] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص104.

1. موجة الهجرة الصهيونية الكبرى من (1948 –1951):

وهي أكبر موجة هجرة شهدها "الكيان الصهيوني" في تاريخه، إذ فاق عدد المهاجرين سكان "الكيان الصهيوني" اليهود عند الإعلان عن قيامه[1]، فقد وصل عدد المهاجرين خلال هذه الفترة حوالي (685) ألف مهاجر، بينما كان عدد سكان اليشوف[*] عشية قيام الدولة (650) ألف نسمة، وبذلك تكون الحركة الصهيونية قد أنجزت خلال هذه الفترة القصيرة أكثر مما انجزته خلال عشرات السنين[2]. وقد رافق عمليات الهجرة هذه توسيع الاستيطان المدني والقروي لاستيعاب هذه الهجرة[3]. أدت هذه الموجة من الهجرة إلى تغيير تركيب المجتمع اليهودي في فلسطين المحتلة خاصة وأن الأكثرية من المهاجرين الجدد كانت من بلدان الوطن العربي من اليهود السفارديم.

الجدول رقم (5) أعداد المهاجرين اليهود القادمين والمغادرين خلال الفترة 1948–1951[4]

السنة	عدد المهاجرين القادمين	عدد المهاجرين المغادرين	عدد السكان اليهود
1948	101،828	-	-
1949	239،576	7،207	1،013،900
1950	170،249	9،463	1،203،000
1951	175،095	10،057	1،404،000

يتضح من الجدول رقم (5) أن المعدل السنوي لعدد المهاجرين خلال هذه الفترة بلغ حوالي (170) ألف مهاجر سنويا. أما العام 1949، فقد سجل قدوم أكبر عدد من المهاجرين في تاريخ الهجرة اليهودية، إذ تم قدوم حوالي (240) ألف مهاجر خلال عام واحد[5]، وقد جاء المهاجرون من ثلاثة مصادر رئيسية:

---

[1] فواز الشرقاوي، **السكان اليهود في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) العدد 2، 2007، ص642.

[*] مصطلح يستعمل للدلالة على اليهود ومنظماتهم في فلسطين منذ الهجرة اليهودية الأولى في العام 1882، وحتى الإعلان عن إقامة "دولة إسرائيل" في العام 1948، وعرفت هذه الفترة بـ"فترة اليشوف". اختلف اليهود "اليشوف" عن يهود "اليشوف القديم". بكونهم ينتمون إلى الفكر الصهيوني والاستعماري، ونشأت في اليشوف الأجهزة الإدارية والتنظيمية لليهود في فلسطين. انظر: جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، ص528.

[2] محارب، **الهجرة إلى إسرائيل**، ص55.

[3] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص104.

[4] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص49.

[5] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص49.

أ- معسكرات اللاجئين في أوروبا الغربية، فقد كان عدد من اليهود لجأوا إلى المناطق التي احتلها الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية هرباً من الجيوش النازية وتجمعوا في مخيمات خاصة باللاجئين.

ب- الطوائف اليهودية في أوروبا الشرقية ودول البلقان.

ت- يهود الدول الآسيوية والإفريقية (البلدان العربية والإسلامية)[1].

ففي عام 1948، بدأت الوكالة اليهودية تنشط بين يهود المعسكرات في كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا، لنقل قسمٍ منهم إلى "إسرائيل" عن طريق مينائي مرسيليا في فرنسا، وباري في إيطاليا، وكذلك قامت بتصفية معسكرات اليهود في قبرص، التي كانت قد أقامتها سلطات الانتداب لليهود الذين تسللوا إلى فلسطين بطرق غير شرعية[2]. بالإضافة إلى هجرة "اللاجئين" اليهود، كان هناك موجة من الهجرة المباشرة وغير المباشرة من بلدان أوروبا الشرقية. ووصل إلى فلسطين المحتلة ما لا يقل عن (300) ألف مهاجر من بلدان أوروبا الشرقية. بولندا ورومانية وبلغارية ويوغسلافيا وهنغارية وتشيكوسلوفاكيا[3].

كان العدد الأكبر من مهاجري أوروبا الشرقية خلال هذه الفترة من رومانيا اذ تم وصول حوالي (118) ألف مهاجر روماني خلال السنوات الأربع 1948-1951، وقد تمت هذه الهجرة بمعظمها من رومانيا خلال السنتين 1950-1951، على إثر مفاوضات قامت بها حكومة الكيان الصهيوني مع الحكومة الرومانية عام 1948. أما بولندا فقد تم وصول حوالي (106) آلاف مهاجر يهودي إلى فلسطين خلال الفترة 1948-1951، وقدم العدد الأكبر منهم عام 1949، بعد أن وضعت الحكومة البولندية قانونا يسمح بموجبه ـ لكل من يريد من اليهود ـ مغادرة البلاد في غضون سنة واحدة. قامت الهجرة كذلك من بلغارية خلال هذه الفترة بأعداد لا يستهان بها، اذ وصل حوالي (37) ألف يهودي بلغاري إلى فلسطين خلال السنوات 1948-1951، وقدم معظمهم خلال سنتي 1948-1949، حيث سمحت الحكومة البلغارية بالهجرة "المحدودة". وقامت الهجرة على نطاق محدود من كل من تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا خلال هذه الفترة[4]، حيث قدم من تشيكوسلوفاكيا حوالي (18) ألف مهاجر يهودي، و(14) ألف من هنغاريا، و(7) آلاف من يوغسلافيا[5].

---

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص176.

[2] محارب، **الهجرة إلى اسرائيل**، ص55.

[3] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص55.

[4] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص55-56.

[5] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص176.

أما المصدر الثالث من مصادر الهجرة الصهيونية خلال هذه الموجة فقد أتى من الدول الآسيوية والإفريقية (البلدان العربية والإسلامية). فقد تمت هجرة يهود اليمن الكبرى في عملية "بساط الريح"[*][1]، استغرقت من عام 1948-1951[2]. وكانت سبقتها هجرات محدودة منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين (1882)، فبلغ عدد اليهود اليمنيين في فلسطين عام 1919، حوالي(4000) نسمة (7% تقريبا من مجموع المستوطنين اليهود) وفي فترة الانتداب البريطاني، هاجر منهم إلى فلسطين، بشكل فردي، حوالي (15000) شخص، كانوا يصلون عن طريق عدن[3]، لابد هنا من الإشارة إلى هدف الحركة الصهيونية من تهجير يهود اليمن إلى فلسطين في هذه الفترة المبكرة من تاريخ المشروع الصهيوني، فمن المعروف أن هجرة يهود البلاد العربية جاءت بشكل عام بعد إنشاء "دولة إسرائيل"، لقد جاء تهجير يهود اليمن في سياق استغلالهم من قبل الحركة الصهيونية لضرب العمالة الفلسطينية وطردها من فلسطين، وسبب توجه القيادة الصهيونية نحو يهود اليمن يرجع إلى سببين الأول: تمثل في عجز المهاجرين القادمين من أوروبا على اختراق سوق العمالة المحلية، ولم يستطيعوا منافسة العمالة الفلسطينية الرخيصة والجيدة. أما السبب الثاني: فيعود إلى طبيعة يهود اليمن المعروفين باجتهادهم وقدرتهم على العيش القليل، لذلك رأت القيادة الصهيونية في يهود اليمن أفضل من يمكنه منافسة العرب في سوق العمالة[4].

أما فيما يتعلق بهجرة يهود اليمن بعد إنشاء "دولة إسرائيل" فقد أُوكلت إلى لجنة التوزيع الأمريكية اليهودية[*] مهمة نقل يهود اليمن من عدن عن طريق الجو وبتاريخ 16 كانون الأول 1948، وقد انتهت المرحلة الأولى مما سُمى بعملية "بساط الريح" التي غادر خلالها (4500) يهودي يمني[5]. أما المرحلة الثانية فقد بدأت في 16آذار 1949، وانتهت خلال اسبوع من ذلك التاريخ وكانت حصيلتها تهجير(3300) يهودي في /55/ رحلة جوية. بينما بدأت المرحلة الثالثة من عملية "بساط الريح" في أيلول من عام 1949، جرى نقل(8864) مهاجر في /68/ رحلة جوية، وفي تشرين الأول عام 1949، جرى تهجير (11445) مهاجر وكانت عملية الإجلاء تتزايد طرداً مع نجاح الأجهزة

---

[*] سميت هذه العملية بهذا الاسم، نظراً للسرعة الفائقة التي تمكن بها أعوان الصهيونية في محمية عدن من نقل عشرات الألوف من يهود اليمن على متن القلاع الجوية الطائرة في مدة لا تتجاوز بضعة أسابيع. انظر: عمر حليق، **ورطة يهود اليمن في إسرائيل**، مجلة الرسالة، العدد 944، 1951، ص882.

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص178.

[2] قاسمية، **يهود البلاد العربية**، ص609.

[3] كاميليا ابوجبل، **يهود اليمن دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، دمشق، دار النمير، 1999، ص187.

[4] أحمد كامل راوي، **هجرة يهود اليمن ودور الصهيونية، الجزيرة نت**:http//www .Aljazeera. net

[*] هي عبارة عن منظمة تهتم بالمساعدات العالمية من صناديق تمولها الجمعيات الخيرية اليهودية في الولايات المتحدة الامريكية، ترتبط مع إسرائيل. انظر: خيرية قاسمية، **يهود البلاد العربية**، ص610.

[5] كاميليا ابوجبل، **يهود اليمن دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، دمشق، دار النمير، 1999، ص187.

الصهيونية في اقتلاع يهود اليمن من ديارهم. ومع بداية عام 1950، بدأت معدلات الإجلاء الجوي بالانخفاض، حيث جرى تهجير حوالي (9187) مهاجر يهودي يمني. مكنت عملية "بساط الريح" من تهجير حوالي (47) ألف شخص، وبلغت تكاليفها 500،000، 4 مليون دولار واستخدمت فيها /430/ رحلة جوية[1]. بعد قيام "دولة إسرائيل" أكملت الصهيونية مخططها مع يهود اليمن حيث هدفت من وراء تهجيرهم إلى الاستفادة منهم في بناء الدولة الجديدة واستصلاح المناطق النائية، واستخدامهم كدروع بشرية وخط دفاع أول في مواجهة العرب المحيطين بإسرائيل[2].

وقبل أن توشك عملية "بساط الريح" على الانتهاء شرع في إنجاز عملية أخرى تعرف باسم عملية "عزرا ونحميا" التي جاءت لتهجير يهود العراق إلى الكيان الصهيوني[3]. وقد تضافر نشاط الحركة الصهيونية مع أحداث بغداد 1941، التي قتل فيها حوالي 180 يهودياً، لتعزز فكرة الهجرة إلى فلسطين لدى يهود العراق ففي عام 1942، أسست الهاغانا تنظيما لها في صفوفهم[4]. كما أقامت الوكالة اليهودية منظمة صهيونية في طهران لتشجيع الهجرة عن طريق إرسال بعض الصهيونيين للتسلل إلى العراق وتحريض اليهود على الهجرة[5]. وبين عامي 1949 ـ 1950، عبر بضعة آلاف منهم الحدود إلى إيران، ومنها انتقلوا إلى "الكيان الصهيوني"[6].

وبفعل عجز السلطات العراقية عن منع التسلل إلى إيران، أقر في آذار 1950، قانون يسمح بهجرة كل من يريد من اليهود المغادرة إلى خارج البلاد. وجاء في هذا القرار أن كل يهودي يغادر البلاد يفقد حقه في الجنسية العراقية[7]. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن الجهود الصهيونية المكثفة لترغيب اليهود بالهجرة رغم نجاحها كانت دون طموح الصهاينة بان تشمل كل يهود العراق. لذا كان لابد للمنظمات الصهيونية السرية العاملة في العراق ان تبدأ بطور آخر من أطوار تحركها في العراق لدفع يهود العراق للتوجه إلى فلسطين. ويتمثل ذلك في استخدام أسلوب الإرهاب حيث أن هذا الاسلوب هو الذي يدفع اليهود إلى الهجرة، لذلك عمدت المنظمات الصهيونية إلى عدة أساليب لحمل اليهود ودفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين المحتلة [8].

---

(1) ابوجبل، **يهود اليمن دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، ص191-197.

(2) أحمد كامل راوي، **هجرة يهود اليمن ودور الصهيونية، الجزيرة نت**:http//www .Aljazeera. net

(3) محارب، **الهجرة إلى إسرائيل**، ص56.

(4) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص179.

(5) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص106.

(6) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص179.

(7) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص107.

(8) صادق حسن السوداني، **النشاط الصهيوني في العراق**، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والاعلام،1980، ص226.

وبدأت سلسلة من التفجيرات في بغداد استهدفت أماكن عامة لليهود، أو أماكن يرتادونها عادة، وكان تأثيرها قوي في هجرتهم. حدث ذلك بعد اسابيع قليلة من صدور قانون إسقاط الجنسية [1]. وقد أظهرت الأحداث بعد ذلك بقليل أن الصهيونيين هم المسؤولين عن الانفجارات. إذ أن الشرطة العراقية وجدت فيما بعد كميات من الذخيرة والأسلحة في بيوت بعض العملاء الصهيونيين من اليهود المقيمين في العراق، كما وجدت كمية من الأسلحة في كنيس يهودي في بغداد. وحتى أواخر عام 1950، غادر حوالي (20) ألف يهودي عراقي إلى فلسطين، ومع ازدياد الحوادث المفتعلة ازدادت هجرة يهود العراق واتخذت شكل هستيريا، إذ أنهم بدأوا يصدقون الأخبار التي اختلقها الصهيونيين. وحتى نهاية عام 1951، تم نقل حوالي (123) ألف مهاجر عراقي إلى فلسطين المحتلة[2].

وهكذا تكون الهجرة اليهودية من العراق قد احتلت الرقم القياسي للهجرة في تلك الفترة. لم تقتصر الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين المحتلة على اليمن والعراق فقط، بل شملت أيضاً ليبيا[3]، ويعتقد ان عدد اليهود في ليبيا قبيل الحرب العالمية الثانية كان (32) ألف نسمة، وقد عملت المنظمات الصهيونية وخاصة الوكالة اليهودية على حث اليهود في ليبيا على الهجرة إلى فلسطين[4].

رغم تمتع اليهود الليبيين بحقوقهم ومعاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين الليبيين بل كانت فرص الحياة بالنسبة إليهم أفضل كثيراً منها بالنسبة إلى الليبيين، فإن زعماء الصهيونية عملوا بوسائلهم الخاصة لحملهم على الهجرة إلى فلسطين المحتلة وكانت الحركة الصهيونية قد بدأت تمارس بعض نشاطاتها في ليبيا قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية مستغلة الظروف السياسية في البلاد، ووجود الفرقة اليهودية الملحقة بالقوات البريطانية[5]. استغل العملاء الصهيونيين في ليبيا الأحداث التي جرت نتيجة اعتراض زعماء ليبيا على النشاط الصهيوني، فقاموا بحملات بين يهود البلاد لإقناعهم بالهجرة عن طريق الادعاء بأن هذه التظاهرات كانت تهدد وجودهم في ليبيا. بدأت هجرة يهود ليبيا عندما غادر البعض منهم إلى تونس على أمل هجرتهم من هناك إلى الخارج. وقدم إلى فلسطين عام 1948، عدد صغير من يهود ليبيا لا يتعدى الألف مهاجر. ثم تزايدت الهجرة خلال الأعوام 1949 و1950، وعند نهاية عام 1951، لم يبق في ليبيا سوى حوالي ألفي يهودي، إذ أن الأكثرية من اليهود حوالي (30)ألف هاجرت إلى فلسطين[6].

---

(1) عباس شبلاق، **هجرة أم تهجير ظروف وملابسات هجرة يهود العراق**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2015، ص158.

(2) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص108-109.

(3) محارب، **الهجرة إلى إسرائيل**، ص56.

(4) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص110.

(5) قاسمية، **يهود البلاد العربية**، ص662.

(6) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص111.

كما هاجر في هذه الفترة قسم من يهود مصر، وقد كانت هجرة يهود مصر إلى فلسطين ضئيلة جداً قبل قيام دولة اسرائيل إذ لم يسجل سوى قدوم (1800) مهاجر قبل 15 أيار 1948، وقد بلغ عدد السكان اليهود في مصر قبيل حرب فلسطين عام 1948، حوالي (75) ألف نسمة. ولم تكن هناك أسباب للاصطدام بين اليهود وباقي سكان البلاد. لكن العملاء الصهيونيين الذين انبثوا بين صفوف يهود مصر قاموا بشتى الوسائل لتحريض السكان العرب ضد السكان اليهود آملين بأن ذلك سيؤدي هجرة اليهود عن البلاد إلى فلسطين. فبدأت الصهيونية في اتباع أساليبها الملتوية من القيام بتفجيرات استهدفت أماكن اليهود، مما كان له أثر في العلاقات بين سكان البلاد من اليهود وغير اليهود لذلك قامت موجة كبيرة من الهجرة لمغادرة مصر. ففي شهر آب عام 1949، رفعت السلطات المصرية الحظر عن الهجرة، مما أدى إلى حصول الهجرة اليهودية بشكل واسع[1]. حيث قدم حوالي(16) ألف يهودي مصري إلى فلسطين خلال السنوات الأربع 1948-1951 [2]. كذلك قدم حوالي(22) ألف مهاجر من إيران، حيث سمح للمنظمات الصهيونية بالقيام بأعمالها لتحقيق الهجرة، كما قدم حوالي(24) ألف مهاجر من تركيا[3]. يلاحظ خلال هذه الفترة غلبة العناصر من اليهود الشرقيين، بعكس الهجرات التي سبقت قيام دولة إسرائيل" التي كان أغلبها من اليهود الغربيين.

ترافقت عملية هذه الموجة الكبيرة من الهجرة الصهيونية مع اتساع عمليات الاستيطان، فخلال هذه الفترة 1948-1951، عمدت السلطات "الإسرائيلية" إلى توطين قسم من المهاجرين الجدد في المباني العربية المهجورة في المدن المختلطة مثل (حيفا وصفد وطبريا)، وكذلك في المدن العربية التي هُجر سكانها عام 1948 مثل (عكا وبيسان واللد والرملة ورأس العين والمجدل وبئر السبع وطيرة الكرمل)[4]. كما استمرت عمليات إقامة المستوطنات الجديدة حيث أنشأ خلال هذه الفترة (1948-1951) ما مجموعه 285 مستوطنة جديدة[5].

هكذا يتضح أن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المحتلة، أضحت أداة أساسية من أدوات الحركة الصهيونية لبناء وتثبيت استقرار مجتمعها الجديد في فلسطين. كما إنها تمثل الركيزة الرئيسية التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية في سعيها لتجسيد المشروع الصهيوني، وشكلت الهجرة مصدر رئيسياً من مصادر إمداد الكيان الصهيوني بالقوة البشرية، ولتحقيق ذلك شرعت قانوناً للهجرة وأسمته قانون العودة، وفتحت أبواب الهجرة أمام يهود العالم ودعتهم للهجرة إلى أرض فلسطين المحتلة.

---

[1] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص113-114.

[2] قاسمية، **يهود البلاد العربية**، ص624.

[3] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص57.

[4] قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص160.

[5] ابوعرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، عمان، دار الجليل للنشر، 1986**، ص137.

2. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين(1952-1954):

انخفضت أعداد المهاجرين الصهاينة خلال هذه الفترة بعد السيل الجارف لموجة الهجرة الكبرى، ويعود ذلك لعدة أسباب منها تصفية مخيمات التجميع في أوروبا وفي قبرص والإخلاء شبه الكامل ليهود العراق واليمن وليبيا، وإلى القيود التي فرضتها الدول الاشتراكية على هجرة يهودها[1]، كما أن انتشار البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية لعبا دوراً بارزاً في انخفاض مؤشر الهجرة الصهيونية خلال هذه الفترة، حيث واجهت السلطات "الإسرائيلية" الكثير من العقبات والمشاكل في إسكان المهاجرين الجدد، وخلق ظروف عمل مناسبة لهم، وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية[2].

وقد انشغلت أجهزة الكيان الصهيوني جميعاً خلال هذه الفترة في استيعاب الهجرة السابقة وتوطينها، من خلال إيجاد المرتكزات الأساسية القادرة على استيعاب مزيد من الهجرة[3]. فقد أنشأت خلال هذه الفترة (4) مستوطنات بلدية جديدة في المناطق الحدودية لأغراض عسكرية[4]، بالإضافة إلى المستوطنات الزراعية والتي وصل عددها خلال هذه الفترة إلى (70) مستوطنة زراعية ما بين موشاف وكيبوتزات[5]. بالتالي لم يقتصر دور هذه المتغيرات على نقص الهجرة الصهيونية فحسب، بل انعكس كذلك على الهجرة المضادة (الهجرة الصهيونية من فلسطين) إذ أدّت هذه العوامل بشكل مجتمع إلى زيادة تيار الهجرة المعاكسة في الفترة 1952-1954،

الجدول رقم(6) يظهر مقارنة بين أعداد المهاجرين القادمين وأعداد المغادرين بين 1952-1954[6].

السنة	المهاجرون القادمون	المهاجرون المغادرون
1952	24,369	13,000
1953	11,326	12,500
1954	18,370	7,000

نرى من الجدول رقم (6) أن الهجرة الصهيونية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً عما كانت عليه خلال السنوات الأربع المهاجرين المغادرين عدد المهاجرين القادمين خلال العام 1953، وبذلك تكون الهجرة قد شهدت أدنى حد لها عام 1953. بينما ارتفعت نسبة المهاجرين من اليهود الشرقيين

---

(1) الشرقاوي، **السكان اليهود في فلسطين دراسة في الصراع السكاني في فلسطين**، ص644.

(2) بسام محمد العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880-1990**، عمان، دار البشير، 1990، ص89.

(3) بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص104.

(4) قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص166.

(5) الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص137.

(6) العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880-1990**، ص89-90.

(آسيا وأفريقيا) خلال السنوات الثلاث 1952-1954. في حين انخفضت نسبة المهاجرين من البلدان الغربية (أوروبا ـ أمريكا) رغم الجهود التي بذلتها الوكالة اليهودية والحملات الدعوية التي قامت بها في أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية لتشجيع الهجرة. وكانت الأكثرية من المهاجرين خلال هذه الفترة (78%) من اليهود الشرقيين ومعظمهم من تونس والمغرب اللتين كانتا لا تزالان تحت الاستعمار الفرنسي. وقد قامت الوكالة اليهودية بنشاطات واسعة في المغرب وتونس ذو الأعداد الكبيرة من اليهود لدرجة أصبحت تونس والمغرب المسرح الرئيسي لعمليات الوكالة اليهودية مع تصاعد الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال خلال هذه الفترة وقد قامت هجرة قليلة من إيران خلال هذه الفترة، أما من البلدان الاشتراكية في شرقي أوروبا فقد كانت الهجرة منخفضة جداً إذ أن حكومات هذه البلدان منعت الهجرة، أما من بلدان أوروبا الغربية وأمريكا فلم تقم أية هجرة تستحق الذكر خلال هذه الفترة[1].

بهذا تكون الهجرة الصهيونية خلال هذه الفترة قد انخفضت جداً إذا ما قورنت بالفترات السابقة، حيث حملت خلال هذه الفترة حوالي (54) ألف، وبلغ متوسطها السنوي نحو (18) ألف، ووصلت أدناها عام 1953 (11) ألف[2]. بالإضافة إلى ذلك فقد غادر البلاد أكثر من (38) ألف مهاجر يهودي خلال هذه الفترة عائدين إلى بلادهم الأصلية أو متجهين إلى بلدان أخرى وخاصة البلدان الأمريكية مما يعني أن الهجرة الصافية (الهجرة القادمة ناقص الهجرة المغادرة) لم تتعد الـ (15) ألف مهاجر خلال ثلاث سنوات[3].

3. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين(1955-1960):

لمجرد تحسن الأوضاع الاقتصادية، تابعت الوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية ممارسة نشاطها من جديد في مجال الهجرة، وظهرت بوادر ذلك عام 1955، حيث ارتفع عدد المهاجرين إلى حوالي (37) ألف نسمة[4]. واستمر ارتفاع الهجرة خلال العامين 1956-1957. حيث كان التركيز على تهجير يهود المغرب وتونس، عندما ظهرت بوادر الحركة الاستقلالية فيهما، فمع اقتراب موعد استقلال المغرب جهدت الوكالة اليهودية لتحقيق الهجرة ونجحت بتحقيق هجرة حوالي(80) ألف يهودي معظمهم من المغرب خلال السنتين 1955-1956. وبعد استقلال المغرب عام 1956 منعت الهجرة اليهودية المنظمة من المغرب مما أدى إلى توقف الهجرة بعد عام 1956 توقفا شبه كلي[5].

---

(1) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص71.

(2) الشرقاوي، **السكان اليهود في فلسطين دراسة في الصراع السكاني في فلسطين**، ص644.

(3) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص72.

(4) العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880-1990**، ص91.

(5) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص73-74.

كما استغلت الصهيونية الظروف التي تمخضت عن العدوان الثلاثي على مصر لحمل يهود مصر على الهجرة إلى فلسطين واستطاعت تهجير حوالي 12 ألف نسمة خلال الفترة نفسها. أما مصادر الهجرة خلال عام 1957 فكان معظمها من أوروبا الشرقية، وخاصة من هنغاريا بعد دخول القوات السوفياتية إلى بودابست في نهاية عام 1956، ومن بولندا عامي 1957 و1958 بعد أن رفعت السلطات البولندية الحظر على الهجرة مما أدى إلى مغادرة 35 ألف يهودي بولندي خلال العامين[1]. ثم انخفضت الهجرة بعد عام 1958 وبشكل تدريجي حتى 1960 نتيجة عدة أسباب، من أهمها: استمرار الحكومة المغربية بمنع الهجرة، وتشجيع الحكومة التونسية لليهود على البقاء في البلاد، وتوقف الهجرة من مصر بعد مغادرة العناصر اليهودية الراغبة في الهجرة وحظر بولندا الهجرة.

الجدول رقم (7) أعداد المهاجرين اليهود القادمين إلى فلسطين خلال الفترة 1955–1960[2]:

السنة	المهاجرون القادمون	نسبة اليهود المهاجرون من آسيا وافريقيا%	نسبة المهاجرون من أوروبا وامريكا %
1955	37,478	92,9	7,1
1956	56,234	86,7	13,3
1957	71,224	42,5	57,5
1958	27,082	44,3	55,7
1959	23,895	33,2	66,8
1960	24,510	29,0	71,0

بذلك بلغ مجموع المهاجرين اليهود خلال هذه الفترة (1955–1960) حوالي (240) ألف خلال ست سنوات. وهي نسبة لا يستهان بها منهم من أصل أوروبي ــ أمريكي. أما الهجرة المغادرة فقد كانت مرتفعة نسبياً إذ أن حوالي (57) ألف يهودي غادروا فلسطين المحتلة مهاجرين إلى امريكا والبلدان الأخرى. وازداد عدد السكان اليهود في فلسطين المحتلة من حوالي مليون وخمس مائة ألف عند نهاية عام 1954 إلى حوالي مليون وتسع مائة ألف عند نهاية عام 1960[3]. بينما استمرت عمليات الاستيطان مع تزايد اعداد المهاجرين خلال هذه الفترة حيث أقيم حوالي (18) مستوطنة بلدية[4]، إضافة إلى المستوطنات الزراعية التي بلغ عددها (54) مستوطنة بين موشاف وكيبوتز[5].

---

[1] العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880–1990**، ص91.

[2] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص73.

[3] سعد، **الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة**، ص79.

[4] قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص168–169–170.

[5] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص137.

4. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين(1961-1965):

شهدت هذه الفترة هجرة صهيونية واسعة إلى فلسطين، تشبه إلى حد ما الهجرة الكبيرة خلال الأعوام الأربعة 1948-1951، إلا أنها أقل شمولاً وأقل عدداً[1]. كانت الهجرة الصهيونية ثابتة خلال السنوات الخمس 1961-1965 بمعدل (50) ألف مهاجر سنوياً. وكانت أكثرية المهاجرين من بلدان آسيوية ـ إفريقية، إلا أن المهاجرين من البلدان الأوروبية ـ الأمريكية كانت مرتفعة نسبياً خلال هذه الفترة[2].

الجدول رقم (8) مصادر الهجرة وأعداد المهاجرين إلى فلسطين خلال الفترة 1961-1965[3].

السنة	المهاجرون القادمون	نسبة اليهود المهاجرين من آسيا وأفريقيا	نسبة اليهود المهاجرين من أوروبا وأمريكا
1961	47,638	47,3	52,7
1962	61,328	78,5	21,5
1963	64,364	69,3	30,7
1964	54,716	41,8	58,2
1965	30,736	47,3	52,7

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن الهجرة خلال هذه الفترة ارتفعت إلى أعلى حد لها خلال السنتين 1962-1963 وكانت أكثرية المهاجرين خلال هاتين السنتين من أصل شرقي (78,5% عام 1962 ثم 69,3% عام 1963). وبشكل خاص من المغرب على إثر غرق الباخرة "بسكس" عام 1961، التي كانت تقل المهاجرين اليهود المغربيين الذين تسللوا بطريقة غير شرعية قاصدين الهجرة إلى فلسطين المحتلة[4]. واتهمت الصهيونية العالمية حكومة المغرب بإغراق السفينة، من أجل تنشيط عمليات الهجرة من المغرب، وعلى أثر ذلك نجحت الصهيونية بتحقيق هجرة أعداد كبيرة من يهود المغرب إلى أوروبا ومنها إلى فلسطين المحتلة، ويقدر عدد المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين المحتلة من المغرب خلال الفترة 1961-1964 بحوالي (75) ألف مهاجر[5].

---

[1] العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880-1990**، ص92.

[2] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص82.

[3] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص82.

[4] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص82.

[5] العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880-1990**، ص93.

بالنسبة لتونس، فلقد استغلت الصهيونية والمنظمات اليهودية أحداث بنزرت[*] لتنشيط حركة الهجرة، فبعد أن أظهر اليهود تعاطفهم وتأييدهم لأعمال العنف التي قامت بها فرنسا ضد السكان التونسيين الذين كانوا يطالبون بجلاء القوات الفرنسية، مما أثار غضب السكان العرب على الفرنسيين واليهود، ونتيجة لذلك غادر تونس حوالي (20) ألف يهودي ما بين أحداث بنزرت وشهر تموز عام1962. كما أن تصاعد الثورة الجزائرية واقتراب أجل الاستقلال في مطلع الستينات، وما أثارته الدعاية الاستعمارية والصهيونية من خطورة بقاء اليهود في الجزائر ساهم في زيادة أعداد المهاجرين من الجزائر قبيل الاستقلال[1]. كما شهدت هذه الفترة هجرة يهود رومانيا بعد تخفيف القيود هناك، وكان هناك هجرة يهود هنغاريا[2].

في هذه الأثناء بدت بوادر انخفاض الهجرة مجدداً خلال النصف الأخير من عام 1965 حين انخفضت الهجرة انخفاضاً كبيراً. في حين بلغ عدد المهاجرين حوالي (55) ألف عام 1964 انخفض هذا العدد إلى حوالي(31) عام 1965. وكان لسيل الهجرة الواسع خلال النصف الأول من الستينيات أثر كبير على تطور بعض الحقول الاقتصادية والعمالية وخاصة في حقل البناء والصناعات المتعلقة بالبناء في الكيان الصهيوني. ومع تراجع حركة البناء من عام 1965 وخلال العام 1966 حصل انخفاض في حركة البناء وانتشار أزمة اقتصادية كان لهما أثر في تطور الهجرة في الفترة اللاحقة[3].

5. موجة الهجرة الصهيونية في الفترة بين(1966-1967):

تميزت هذه الفترة بظاهرتين هما: انخفاض معدل الهجرة، وارتفاع نسبة البطالة، فقد كان للهجرة الواسعة خلال الأعوام 1961-1965 أثر كبير على الحالة الاقتصادية والعمالية في "الكيان الصهيوني" جراء تزايد أعداد المهاجرين خلال تلك الفترة والتي بلغت معدل (50) ألف مهاجر على نشاط حركة البناء، مما نجم عنه تضخم في الإنتاج وزيادة في عدد المساكن والأبنية، إلا أن الانخفاض المفاجئ لأعداد المهاجرين خلال النصف الأخير من عام 1965، أدى إلى انخفاض في حركة البناء وانتشار البطالة بين العمال، ومع استمرار انخفاض عدد المهاجرين في العام التالي، من الواضح أن ارتفاع نسبة البطالة ونقص أعداد المهاجرين ظاهرتان تؤثر كل منهما بالأخرى بل وتتأثر

---

[*] مدينة صغيرة بتونس، وميناء على المتوسط، أقيمت بالقرب منها قاعدة عسكرية فرنسية، أرادت فرنسا أن تحتفظ بها كما أرادت أن تتخذها قاعدة لانطلاق طائراتها لقصف معاقل الثورة الجزائرية، جرت معارك عسكرية بين التونسيين والفرنسيين المتواجدين في القاعدة، أدت إلى أزمة سياسية كبرى بين تونس وفرنسا، انتهت الازمة بانسحاب القوات الفرنسية من القاعدة عام 1963، حيث عادت القاعدة بكاملها إلى السيادة التونسية. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، ص565.

[1] العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880-1990**، ص94.

[2] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص84.

[3] سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص84-85.

بها، فنقص المهاجرين يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة نتيجة توقف مشاريع البناء والاستيطان. كما أن انتشار أخبار البطالة بين يهود العالم عن طريق المراسلة أو عن طريق تسربها للصحف العالمية رغم التكتم الشديد والرقابة الإسرائيلية ـ تؤديان إلى إحجام اليهود عن الهجرة إلى فلسطين، ومن الجدير بالملاحظة أن هاتين الظاهرتين تنعكسان على زيادة الهجرة المعاكسة[1].

الجدول رقم (9) أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في الأعوام 1966–1967[2].

السنة	المهاجرون القادمون	المهاجرون المغادرون
1966	15,730	7,793
1967	14,327	10,529

يتضح من الجدول رقم (9) أن الهجرة الصافية خلال هذه الفترة كانت منخفضة جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار الهجرة المغادرة. وفي عام 1967، لم تعد الهجرة الصافية الخمسة آلاف مهاجر. وبهذا تكون هذه الفترة شبيهة بالسنوات الثلاث 1951–1953 من حيث الركود في سيل الهجرة[3]. ومع انخفاض الهجرة انخفض معدل الاستيطان، حيث لم يزد عدد المستوطنات الجديدة خلال الفترة من 1960–1967، عن عشر مستوطنات[4]. تعدّ الأزمة الاقتصادية التي عاشها "الكيان الصهيوني" خلال هذه الفترة من أقوى الأسباب التي دفعته لشن عدوانه على البلدان العربية عام 1967، على أمل أن يؤدي ذلك للتخلص من البطالة والركود الاقتصادي، وجلب انتباه يهود العالم إليها، وزيادة عمليات الهجرة، وكذلك المساعدات والتبرعات التي ينظر إليها "الكيان الصهيوني" على أنها ثمن انتصاره وتوسعه في المنطقة[5].

لابد من التأكيد بأن موجات الهجرة الصهيونية الكبيرة التي شهدها الكيان الصهيوني خلال السنوات الأولى من قيامه، ترافقت مع نمو كبير للاستيطان الصهيوني، مستفيداً من استيلاء حكومة الكيان الصهيوني على أراضي وبيوت العرب في المدن والقرى التي هُجروا منها، وتوطينها بالأعداد الضخمة من المهاجرين الصهاينة[6]. فقد لازم كل موجة هجرة صهيونية كبيرة إلى فلسطين عمليات مصادرة واسعة لأراضي العرب في الأرض المحتلة عام 1948، كما حدث في الخمسينيات

---

(1) العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880–1990**، ص95.

(2) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص88.

(3) سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، ص89.

(4) بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، 113–114.

(5) العبادي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880–1990**، ص96.

(6) عبد الرحمن **ابوعرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص136.

والستينيات، إذ ترافقت موجات الهجرة الصهيونية الكبيرة آنذاك مع عمليات استيلاء واسعة على ممتلكات وأراضي العرب بشكل "رسمي" من خلال قوانين احتلالية متنوعة، مثل "قانون أملاك الغائبين" لعام 1950، مكن السلطة "الإسرائيلية"، في العقدين الأولين لقيام "إسرائيل"، من الاستيلاء على أكثر من مليون وربع المليون دونم من أراضي العرب[1]. كما رافق عمليات الهجرة والاستيلاء على الأرض توسع في الاستيطان المدني والقروي، وقد نجحت المؤسسات الصهيونية والإسرائيلية على مختلف انواعها من إقامة (419) مستوطنة صهيونية، ومن تهجير مئات الألاف من اليهود إلى فلسطين[2].

لابد من التأكيد أيضاً على الطابع العدواني للهجرة الصهيونية، فقد لازمت كل موجة هجرة صهيونية كبيرة إلى فلسطين مجازر بشرية جديدة ضد الشعب الفلسطيني، ومحاولات طرد وتشريد جديدة، وعدوان دموي جديد ضد العرب الفلسطينيين. هكذا كان خلال موجات الهجرة الصهيونية الكبيرة إلى فلسطين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (في أعقاب المذابح الرهيبة التي اقترفت عام 1948)، إذ ترافقت مع مذابح كفر قاسم (عام 1956)، ومخيم خان يونس (عام 1956)، والقبية (عام 1953)، ونحالين (عام 1954) وغيرها؛ إلى جانب مشاركة "إسرائيل" في العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ"الإسرائيلي") ضد مصر عام 1956[3].

بذلك يتبين أن الهجرة الصهيونية لم تتوقف إلى فلسطين المحتلة، بعد إنشاء الكيان الصهيوني بل أصبحت الهجرة الصهيونية تحت الإشراف المباشر لحكومة الكيان الصهيوني حيث تم إصدار القوانين بهدف تشجيع الهجرة مثل "قانون العودة" عام 1950، و"قانون الجنسية" عام 1952، بنتيجة ذلك تمكن الكيان الصهيوني من جلب حوالي (1,300,000) مهاجر، خلال الفترة 1948–1967. لقد شكلت الهجرة على الدوام إحدى الركائز الأساسية لاستمرار المشروع الصهيوني في فلسطين، وأصبحت مهمة الهجرة بعد إقامة "الكيان الصهيوني" تثبيت وجوده فوق أرض فلسطين العربية، وأصبحت أداة ضرورية للتوسع على حساب المنطقة العربية. فبعد نحو 20 عاماً على قيام الكيان الصهيوني، تمكن من تشكيل واقع جديد في المنطقة، تمثل باحتلال باقي مساحة أرض فلسطين وأجزاء أخرى من أراض عربية، وذلك بعد قيامه بعدوان حزيران 1967 على الأردن وسورية ومصر.

---

[1] جورج كرزم، **الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين**، مدى الكرمل المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، حيفا، 2015، ص9.

[2] عدنان حسين عياش، **فكرة الاستيطان الصهيوني وحقوق الانسان الفلسطيني**، مجلة الدراسات الاجتماعية –جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 25، ص177.

[3] كرزم، **الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين**، ص9.

الـفـصـل الـثـالث

الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البدايات الأولى حتى 1967

أولاً: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الإحلالي والفكر الصهيوني.

1. مفهوم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الإحلالي.
2. سمات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.
3. الاستيطان في الفكر الصهيوني.

ثانياً: الاستيطان الصهيوني في أواخر الحكم العثماني 1840-1917.

1. الاستيطان الصهيوني التمهيدي: 1840-1881.
2. الاستيطان الصهيوني التأسيسي: 1882-1914.

ثالثاً: الاستيطان الصهيوني في ظل الانتداب البريطاني 1918-1948.

1. السعي لتكوين الأدوات الاستيطانية و "استكشاف الإمكانات"(1918-1931).
2. الاستيطان أداة للتوسع والسيطرة على الأرض (1932-1939).
3. توظيف الاستيطان لإقامة الدولة (1939-1948).

رابعاً: الاستيطان الصهيوني منذ قيام الكيان الصهيوني حتى عام 1967.

1. استراتيجية الاستيطان الصهيوني بعد عام 1948.
2. الاستيطان المدني.
3. الاستيطان القروي (الزراعي).

خامساً: المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني من عام 1882-1967.

1. المقاومة الوطنية الفلسطينية أواخر الحكم العثماني 1882-1917
2. المقاومة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني 1918-1948
3. المقاومة الوطنية الفلسطينية منذ قيام الكيان الصهيوني 1948 حتى 1967

الفصل الثالث

الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البدايات الأولى حتى 1967

كان الاستعمار الاستيطاني ولايزال، منطلقاً مركزياً في العمل الصهيوني، إذ تم اعتماده سبيلاً لتجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين، إذ يعد الاستيطان أحد الركائز الأساسية والثابتة التي قام عليها المشروع الصهيوني في فلسطين لتحقيق هدفه المتمثل في إقامة "دولة لليهود" على أرض فلسطين. كما ويعتبر الاستيطان من أخطر الركائز التي اعتمد عليها المشروع الصهيوني لأنه يعتبر مدخلاً رئيساً للحركة الصهيونية للاستيلاء على الأرض الفلسطينية وإفراغها من سكانها الأصليين.

أولاً: الاستعمار الاستيطاني الإحلالي والفكر الصهيوني

يختلف الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين عن غيره من المشاريع الاستيطانية الأخرى، فبينما كان يهدف الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر إلى استغلال الأرض ومن عليها، فإن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يهدف إلى الاستيلاء على الأرض وطرد من عليها. فهو استيطان إحلالي يقوم على إحلال المهاجرين اليهود مكان السكان الأصليين وطردهم.

1. مفهوم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الإحلالي:

يُعرف الاستعمار بأنه استغلال من مجتمع أجنبي ووكلائه الذين احتلوا البلد التابع لخدمة مصالحهم الخاصة، لا مصالح السكان الخاضعين، ينفذ الاستعمار عسكرياً لجني منافع اقتصادية وكسب دوائر نفوذ آمنة من دون استيطان الأراضي بالضرورة[1]. أما الاستيطان فهو أن يقوم غرباء باستيطان أرض لا تخصهم، واحتلالها وترحيل سكانها الأصليين خارج الحدود إلى الدول المجاورة[2]. والاستيطان عملية إسكان واسعة في أرض محتلة، وذلك بذريعة سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها وباتت تعتبرها جزءاً منها. وقد تكون دوافعه ايديولوجية عنصرية فخلال الحقبة الاستعمارية تم الترويج للاستيطان ضمن المنظومة الاستعمارية القائمة على ادعاء التنوير ونشر الحضارة والقيم الانسانية الراقية[3].

فالاستعمار الاستيطاني هو أحد أشكال التوسع الاستعماري الأوروبي الذي بدأ مع ما يسمى "اكتشاف العالم الجديد" من قبل كريستوف كولومبس في تشرين الأول من عام 1492، أي قبل

---

(1) مجموعة مؤلفين، **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ج1، ص37.

(2) غازي حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار الى الامبريالية**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص13.

(3) الجزيرة نت، **الموسوعة؛ مفاهيم ومصطلحات:** .http/www.Aljazeera.net. Encyclopedia

الاستعمار الحديث بثلاثة قرون على الأقل. وتقوم فكرة الاستعمار الاستيطاني على انتقال أفراد وجماعات من أوروبا (عادة المنبوذين وغير المرغوب فيهم) إلى الأراضي الجديدة "المكتشفة" والتي يتم التعامل معها على أنها أرض فارغة" و"بكر" من أجل نهب مواردها وخيراتها بدايةً، ثم الاستيطان والاستقرار فيها لاحقاً[1].

يمثل الاستعمار الاستيطاني حالة استيطان إحلالي بمعنى أنه يضع نفسه في تناقض أساسي مع السكان الاصليين ومع وجودهم المادي ذاته، ولهذا يسعى إما إلى إبادتهم أو تخصيص "معازل إقليمية" لهم يلاحظ فيما يتصل بظروف وعوامل نشأة الاستعمار الاستيطاني أن هذه الظاهرة لم تبرز في أية حال بمعزل عن الاستعمار التقليدي، بل كان هناك ارتباط عضوي بين الظاهرتين ودرجة عالية من التكامل[2]. لكن يعتبر الاستعمار الاستيطاني أخطر وأقسى ألوان الاستعمار، فالاستعمار العادي(التقليدي) الذي مارسته كثير من الامبراطوريات الاستعمارية قديما وحديثا يحتل الأرض لينهب خيراتها وليجعلها قاعدة لأمن "المركز" الذي جاءت منه جيوشه وليستغل شعوب البلاد المحتلة[3].

أما الاستعمار الاستيطاني فليس هذا هو مرماه الأساسي، وإن كان ذلك لا يعني التقليل من هذا الهدف، لكنه يسعى للحصول على الأرض ذاتها وبدون السكان كلما أمكن، وعلى أية حال إذا لم تكن الإبادة ممكنة، فليس هناك سوى العزل والاستبعاد (التهجير أو الترانسفير). إن حركات الاستعمار الاستيطاني تعتمد كلياً على القوة العسكرية في بناء المستوطنات في المناطق التي توجد بها لخلق وقائع جديدة، وإزالة معالم قديمة، تمهيداً للسيطرة عليها. خاصة وقد ترافق مع هذه الحركات أقصى صور العنف الاستعماري تجاه السكان الأصليين، حيث تمكنت في بعض الحالات من إبادتهم بشكل عام، كما نجحت في حالات أخرى من إرغامهم على النزوح عن المناطق الخصبة والغنية الى المناطق الفقيرة والقاحلة بل إن قوى الاستعمار الاستيطاني حاولت في بعض الحالات القضاء على السمات والخصائص القومية للمناطق الخاضعة لسيطرتها ولشعوب هذه المناطق[4]. وهذا هو شأن الاستيطان الذي يمارسه "الكيان الصهيوني" في الأراضي الفلسطينية المحتلة الهادف إلى تطهير فلسطين من العرب، وطمس هويتها وماضيها العربي الاسلامي وإقامة دولة خالصة لليهود[5]. إن السمة الأساسية للصهيونية أنها حركة استعمارية، جزء لا يتجزأ من التشكيل الاستعماري الغربي[6].

---

(1) ميساء شقير، **دراسات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين(1)**، موقع باب الواد: http/www.babelwad.com

(2) مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني دراسة اسرائيل وجنوب افريقيا**، بيروت، دار الوحدة، 1981، ص43 –44.

(3) **الاستعمار الاستيطاني**، موقع المعرفة: .http // m.marefa.org

(4) حماد، **النظام السياسي الاستيطاني**، ص 57.

(5) الجزيرة نت، **الموسوعة؛ مفاهيم ومصطلحات**. .Encyclopedia http/www.aljazeera.net

(6) عبد الوهاب المسيري، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الصهيوني**، دمشق، دار الفكر، 2002، ص104.

وعلى الرغم من أن نمط الاستعمار التقليدي والاستيطاني مختلفان، لأنهما يتوجهان لمشكلتين مختلفتين، فهما تعبير عن الظاهرة الاستعمارية نفسها، ويخدمان مصالحها، بل ويتداخلان في كثير من الأحيان، فجيوب الاستعمار الاستيطاني لن تستوعب الفائض الإنساني فحسب، بل يمكن استخدامها أيضاً قواعد لعمليات الاستعمار التقليدي ضد الدول المجاورة[1].

سنجد الشيء نفسه ينطبق على الجيب الاستعماري الاستيطاني الصهيوني الذي كان يقوم باستيعاب الفائض البشري اليهودي الذي نبذه العالم الغربي، وفي الوقت ذاته أصبح قاعدة أساسية للإمبريالية الغربية يمكنها أن تنطلق معها للهيمنة على المنطقة[2]. وقد حدَّدت منظمة الهاغاناه الاستراتيجية الاستيطانية عندما أكدت أن الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة الاستيلاء السياسي على البلد، أي فلسطين. وقد استمرت هذه السياسة قبل وبعد عام 1948، أي إنها العنصر الأساسي الثابت في الاستراتيجية الصهيونية[3]. إن أهم ما يميز الاستيطان الصهيوني عن غيره من حركات الاستعمار الاستيطاني في العالم أنه اتخذ صفة التجمع وليس الانتشار أي تجميع اليهود من مناطق وجنسيات مختلفة، فالمقصود بحركات الاستعمار الاستيطاني العالمي هو خروج جماعات من السكان الأصليين للبلد بهدف التوطن في بلد آخر ولكن ما حدث بالنسبة للصهيونية العكس تماماً وهو تجميع لكافة يهود العالم من مختلف أقطاره واستيطانهم فلسطين ، وبناء مجتمعهم على حساب المجتمع العربي الفلسطيني حيث رافق عملية بناء "المجتمع الصهيوني" عملية هدم وطمس لمعالم وهوية المجتمع العربي الفلسطيني[4]، كون الاستيطان هنا يشكل الوجه الآخر للصهيونية.

هكذا يتبين أن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو أحد أشكال التوسع الاستعماري الأوروبي، ويعتبر الاستعمار الاستيطاني الذي اتبعه المشروع الصهيوني من أخطر وأقسى ألوان الاستعمار، لأنه يهدف إلى الاستيلاء على الأرض من دون السكان، بالتالي يكون مصير السكان الأصليين إما الإبادة أو التهجير والطرد، وهذا يقود إلى السمة الأساسية في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وهي الاحلالية والتي تهدف إلى إحلال يهود العالم في فلسطين، وإجلاء السكان الأصليين أبناء الشعب العربي الفلسطيني.

---

(1) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية ــ استعمار استيطاني إحلالي**، شؤون عربية، العدد 103، 2000، ص107.

(2) المسيري، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الصهيوني**، ص112.

(3) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، القاهرة، دار الشروق، 2002، ص105.

(4) محمد احمد المصري، التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967–2000، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2000، ص20.

2. سمات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني:

العسكرية: من السمات الخاصة بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني وهي أنه ليس مشروعاً اقتصادياً وإنما مشروع عسكري أسسه الغرب لتحقيق مكاسب استراتيجية باعتباره قاعدة عسكرية تخدم مصالحه الأمنية والاقتصادية مما ييسر له عملية الهيمنة على المنطقة. فالمكاسب الاقتصادية التي يحققها الراعي الامبريالي لا تأتي مباشرة من الجيب الصهيوني وإنما من خلال استخدامه كأداة. فكأن المردود المباشر استراتيجي، والمردود غير المباشر اقتصادي[1]. إذن فالاستيطان الصهيوني ككل هو مشروع عسكري بالدرجة الأولى، والهدف الكامن وراء كل مستوطنة على حدة، فهي كيان صهيوني مُصغر في طبيعة بنائها ونوعية أعمال مستوطنيها أنفسهم وموقعها[2]. واتخذت معظم المستعمرات الصهيونية التي أقيمت منذ الانتداب البريطاني وحتى الاحتلال "الإسرائيلي" طابعاً عسكرياً تنطلق منه العصابات الصهيونية للاستمرار في إرهاب وإبادة الشعب العربي الفلسطيني ومصادرة أراضيه وتدمير منجزاته والاعتداء على البلدان العربية المجاورة[3]. فالقوة العسكرية هي الوسيلة التي توفر للاستعمار الاستيطاني النشوء والوجود. وعلى هذا الاستعمار أن يوفر القاعدة الاجتماعية التي تسند القوة العسكرية، وتمدها بالعناصر اللازمة لحياتها ونموها[4].

العنصرية: ومن السمات الرئيسية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، "العنصرية"، فالغزوة الصهيونية هي حركة استعمار استيطاني عنصري، يقوم على عقيدة خاصة. وقد أوجدت كياناً صهيونياً في فلسطين العربية يمثل هذا الكيان ظاهرة استعمارية صرفه قائمة على الاغتصاب، واستعماراً عنصرياً مطلقا بكل ما في العنصرية من استعلاء وتعصب واضطهاد ينطلق من اللون وزعم الشعب المختار[5]. وقد كانت العنصرية من أهم الأطر المرجعية للحضارة الغربية والمجتمع الغربي في القرن التاسع عشر، وبما أن الصهيونية قد ولدت داخل هذا الإطار كان لابد أن تتأثر به وتستفيد منه، فالرجل الأبيض المتفوق له حقوق متميزة، والصهيونية التي تبنت الحل الاستعماري كان لابد وأن تتبنى النظرة العنصرية أيضاً لأنهما وجهان لنفس العملة[6].

---

(1) المسيري، **الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية ـ استعمار استيطاني إحلالي**، ص108.

(2) المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ص116

(3) مهدي أسعد صفوان، **الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة أبعاد مآلات**، بيروت، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2016، ص31.

(4) هيثم كيلاني، **الصليبية والصهيونية: دراسة مقارنة**، شؤون عربية، العدد 52، 1987، ص37.

(5) أحمد صدقي الدجاني، **مستقبل الصراع العربي الصهيوني**، القاهرة، دار المستقبل، 1987، ص27.

(6) عبد الوهاب المسيري، **الحركة الصهيونية . الخلفية التاريخية**، عالم الفكر، العدد 1، 1983، ص39.

ولقد استخدمت الحركة الصهيونية السلاح الأيديولوجي التقليدي للاستعمار، إلا وهو "التفوق الأوروبي"، و"الرسالة التاريخية لأوروبا في تحضير البشرية"[1]. لذلك تحدثت الصهيونية عن "رسالة حضارية" لها، تساهم في تأديتها الدولة الصهيونية التي تقام في فلسطين. من الواضح أن القول بـ "مهمة تمدينية" لاستيطان فلسطين، لا يختلف عن الادعاءات الاستعمارية العنصرية التي ظهرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالزعماء الصهيونيين أنفسهم عبروا عن النوايا والأفكار الصهيونية المطابقة لمثيلاتها العنصرية الأوروبية. ففي كتاب هرتزل "الدولة اليهودية" وتحت عنوان "فلسطين أو الأرجنتين" يقول هرتزل عام 1896 ما نصه: "لو يعطينا جلالة ـ السلطان العثماني ـ فلسطين، لكنا نأخذ على عاتقنا إدارة مالية تركيا كاملة مقابل ذلك. ونقيم هناك جزءاً من حائط لحماية أوروبا في آسية يكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية"[2].

ويرفض الاستعمار الاستيطاني الصهيوني فكرة التعايش مع السكان الأصليين (الفلسطينيين) انطلاقاً من العنصرية المتأصلة فيه، ولهذا يتناقض تناقضاً أساسياً مع الوجود المستمر للسكان الأصليين في الأرض المنشودة، ولذا فإن عملية التهويد مستمرة . وما زالت[3]. وقد كانت الخلفية التي اعتمدت عليها الصهيونية في تبرير استعمارها الاستيطاني؛ خلفية دينية عنصرية قد تجسدت في مقولات "شعب الله المختار، والأرض الموعودة، واللاسامية في أوروبا"[4]. وقد شكل التراث اليهودي المنبع الرئيس لمكونات الفكر الصهيوني، الذي تأثر به تأثراً عميقاً، ووظفه مفكرو الصهيونية وروادها وقادتها ليصب في أهدافهم العنصرية الكبرى[5]. إذن فالعنصرية صفة متأصلة في المشروع الصهيوني، وأساسية ودائمة، لأنها نابعة من صميم العقيدة الصهيونية. وقد انتهت هذه الصفة المتأصلة إلى ثلاث نتائج: الانغلاق العنصري، والتمييز العنصري، والتفوق العنصري. وهي نتائج كان لابد لها إلاّ أن تنتهي، من وجهة نظر الصهيونية، إلى نفي الشعب الفلسطيني وإلغاء وجوده[6].

الاحلالية: من السمات الخاصة التي يتميز بها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هي إحلاليته، وغني عن البيان أن كل استيطان هو، بنسبة أو بأخرى، إحلالي لناحية الكتلة البشرية المستوطنة في ذلك الإقليم، وإجلائي لناحية سكان الأقليم المستهدف، من جهة أخرى. بذلك انفرد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني عن بقية نُظم الاستعمار الاستيطاني، بمشروعاته الاحلالية والإجلائية القائمة

---

(1) مجموعة مؤلفين، **إسرائيل ـ الكيان ـ الأيديولوجية ـ الاستراتيجية**، مجلة الطليعة، العدد 12، 1971، ص34.

(2) إبراهيم عبد الكريم، **صورة العربي في الفكر السياسي الصهيوني**، صوت فلسطين، العدد 189، 1983، ص51.

(3) صالح زهر الدين، **الصهيونية نشأتها ـ فكرها ـ ممارستها**، شؤون فلسطينية، العدد 138-139، 1984، ص130.

(4) صالحة، **الاستعمار الاستيطاني والقانون الدولي**، د ـ م، د ـ ن، ص29.

(5) محمد خلف الجراد، **الأبعاد الفكرية والعلمية ـ التقنية للصراع العربي ـ الصهيوني**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2000، ص17.

(6) كيلاني، **الصليبية والصهيونية: دراسة مقارنة**، ص37.

على أساس عنصري استعماري، عبر "إحلال يهود العالم مكان الشعب العربي الفلسطيني"[1]. وهو ينطلق من فكرة وجود رقعة أرض من المعمورة، خالية من السكان، فعلاً أو زعماً، تستصرخ المستوطنين لإعمارها[2]، هذا ما حتم على الاستعمار الصهيوني أن يستولي على قطعة أرض ثم يفرغها من سكانها. عن طريق العنف أي أن طرد الفلسطينيين جزء عضوي من الرؤية والممارسة الصهيونية. ولاتزال هذه هي السمة الأساسية للاستعمار الصهيوني في فلسطين، أنه استعمار استيطاني إحلالي، وإحلاليته هي أحد مصادر خصوصيته بل وتفرده[3].

والاستعمار الإحلالي يضمن الاستقرار العنصري والاجتماعي الداخلي للمجتمع الاستيطاني، وفي الوقت ذاته يشوه بشكل كامل البناء الاقتصادي والحضاري للسكان الأصليين الذين تم طردهم. وبذا يكون الاستعمار الصهيوني الاستيطاني/الإحلالي أعلى مراحل الاستعمار وأكثر أشكاله شراسة وعنفاً[4]. ويتشابه المشروع الصهيوني مع المشروعات الاستعمارية في أمريكا الشمالية وأستراليا، حيث أبادوا الغالبية الساحقة من مواطني القارتين، لكن في حالة فلسطين استعيض بالاقتلاع والطرد عن الإبادة[5].

العمالة للإمبريالية: مما يتسم به الاستعمار الصهيوني أيضاً أنه استعمار عميل، فحين ظهرت الصهيونية لم يكن لها جيش أو شعب، وإنما كان عندها "برنامج" فحسب لتوطين اليهود في فلسطين، برنامج تبنته الامبريالية، وساعدت الحركة الصهيونية في فرضه على اليهود ثم على فلسطين والفلسطينيين. وبعد إنشاء الدولة الصهيونية رعت الامبريالية هذه الدولة بدرجة لا نظير لها وما زالت. بالتالي فإن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، استعمار عميل يخضع لقوة امبريالية غربية، ويستمد وجوده من وجودها، وترتبط سياسته بسياستها[6]، وهذا ما يتجسد اليوم على أرض الواقع من جراء السياسات الصهيونية المتلاحمة مع السياسات الامبريالية بكل أشكالها.

العدوانية: إضافة إلى ذلك يعتبر العدوان من سمات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، لأن وجود الاستعمار الاستيطاني يعتبر منذ الأساس، عدواناً قائما بحد ذاته، لأنه يشكل اعتداء صارخاً على حقوق السكان الأصليين في أرضهم ووطنهم مخالفاً بذلك أبسط قواعد القانون الدولي، ومبادئ حقوق الانسان، فالعدوان الاستيطاني التوسعي الصهيوني يلتقي استراتيجياً مع النظام الاستعماري

---

(1) صفوان، **الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة أبعاد مآلات**، ص29.

(2) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص185.

(3) عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، عالم المعرفة، العدد 60، 1982، ص130.

(4) المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، ص133.

(5) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص55.

(6) المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، ج1، ص125.

العالمي، بهدف تثبيت الاستيطان وتمتينه وضمان استمرار السيطرة والهيمنة والاستغلال، فالدولة الاستيطانية تشكل القاعدة الاستعمارية التي يمكن استخدامها، عند الضرورة، من أجل تحقيق أهداف الاستعمار العالمي المتمثلة في ضرب حركات التحرر الوطني، وتحقيق مصالح الدول الاستعمارية الامبريالية، لقد كانت الأيديولوجية العدوانية التوسعية، تشكل منذ البداية أحد نقاط الارتكاز الأساسية للاستيطان الصهيوني[1].

العنف: ومن سمات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الثابتة، العنف، حيث إن العنف ليس حدثاً، إنما هو حالة ثابتة، وتتفرد الصهيونية من جميع الحركات والايديولوجيات الاستعمارية بمكانة العنف لديها وحجمه والدور المرسوم له. فمن حيث المكانة، يحظى العنف بـ "قدسية" ملحوظة على امتداد الخط، منذ نشوء الصهيونية وحتى يومنا هذا. أما من حيث الحجم، فيتسع العنف ليغطي كافة أنماط التفكير والممارسة ويشكل المعين الأساسي للتوجهات الدعائية الصهيونية. بينما الدور الذي يراد للعنف تأديته هو أن يكون الأداة الرئيسية لاستمرارية المشروع الصهيوني في فلسطين، بعد أن أدت هذه الأداة دورها في إيجاده. فعلى أرضية هذه السمة، يمكن أن نتحرى الكشف عن الوسائل المستخدمة لتطبيق المقولة التي نحتتها الصهيونية، والتي مفادها "أن فلسطين أرض بلا شعب ينبغي أن تعطى لشعب بلا أرض". ونجد أنه كان واضحاً منذ البداية، أن انتزاع الشعب الفلسطيني من وطنه وإحلال مستوطنين محله، لن يجري بعمل دبلوماسي مسالم، وإنما من خلال منظومة معقدة من عمليات الإبادة والإرهاب ومختلف الضغوط الأخرى[2].

لقد أدى العنف دوراً وظيفياً في الاستيلاء على فلسطين باستعمار استيطاني إحلالي، ورسم لهذا العنف أن يكون أداة فعالة في محاولة إنهاء قضية فلسطين والتهديد المستمر للبلاد المجاورة. وصولاً إلى جعل إسرائيل القوة الإقليمية الأولى التي تقرر أوضاع المنطقة العربية[3].

بذلك تتضح طبيعة المشروع الصهيوني، فهو يعتبر مشروعاً استعمارياً استيطانياً توسعياً عدوانياً، جوهر هذا الاستيطان الاستعماري هي نزعته الإحلالية، فالهدف الصهيوني واضح منذ البداية وهو إحلال اليهود الصهاينة محل العرب الفلسطينيين، بالتالي فالمشروع الصهيوني هو عملية تطهير عرقي وفصل عنصري لاتزال مستمرة حتى اليوم.

---

[1] صالحة، **الاستعمار الاستيطاني والقانون الدولي**، ص33.

[2] إبراهيم عبد الكريم، **العنف الصهيوني ضد العرب**، صوت فليسطين، العدد 188، 1983. ص54.

[3] إبراهيم عبد الكريم، **في فلسفة العنف العنصري الصهيوني الموجه ضد العرب**، شؤون عربية، العدد 58، 1989، ص126.

3. الاستيطان في الفكر الصهيوني قبل عام 1948:

يشكل الاستيطان حجر الزاوية في الفكر الصهيوني، وأساس من أسس بناء "الدولة العبرية". ويختلف الاستيطان الصهيوني، اختلافاً جوهرياً عن غيره من الأنماط الاستيطانية الأخرى التي شهدها العالم. ذلك أنه يرتكز على أبعاد عدة، يأتي في مقدمتها الدين والأسطورة. وبالتالي محاولة خلق حقائق كيانية داخل التجمعات الفلسطينية العربية بغية مضايقتها ثم طردها[1].

فالاستيطان الصهيوني ببعده الاستعماري التوسعي الإحلالي يعتبر أحد أهم المكونات الفكرية والأيديولوجية للحركة الصهيونية منذ نشأتها[2]. رغم أن الاستيطان كفكر وواقع لم يكن من اختراع الصهيونية بل ظاهرة استعمارية، جاءت نتاجا للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الصناعية في بعض الدول الأوروبية [3].

وقد قامت الحركة الصهيونية بإعادة تركيب إيديولوجية للتاريخ اليهودي بما يخدم أهدافها. لذلك قام الرعيل الأول من الصهاينة اليهود بإعادة تأويل عدد من التصورات الدينية والتلمودية التقليدية على ضوء مفاهيم العصرنة والتحرر والفردية والوحدة القومية انسجاما مع التيار الذي خلقته الثورة الفرنسية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، كما خلط بعض مفكري هذا الرعيل بين تصورات دينية عن الملك المخلص وعن الوعد بالعودة إلى أرض فلسطين، والميسحانية من ناحية وبين تصورات علمانية أوروبية قومية حديثة من ناحية ثانية؛ حيث نجد الحاخام **يهودا القلعي** يربط بين "الخلاص اليهودي" وابتياع الأرض المقدسة (أي فلسطين) من أصحابها غير اليهود[4]. حيث أصدر كتابه "**اسمعي يا إسرائيل**" عام 1839، دعا فيه إلى العودة إلى "أرض الآباء" في فلسطين، ودعا إلى البدء فوراً ببناء المستوطنات اليهودية في فلسطين تمهيداً لإقامة دولة "بني اسرائيل" عليها دون أي انتظار لمجيء المسيح المنتظر[5]. قام القلعي بزيارات لعدد من دول أوروبا الغربية وبريطانيا، لنشر آرائه بين الجاليات اليهودية في محاولة لاستطلاع آراء حكام تلك الدول في مشاريعه وإمكانية مساعدتهم له[6]. في بريطانيا أسس "جمعية استيطان فلسطين" التي كانت قصيرة العمر ووضع برنامجاً للاستيطان الصهيوني في فلسطين، واشتمل البرنامج على البنود التالية:

---

[1] سميح شبيب، **الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني**، شؤون فلسطينية، العدد 248، 2012، ص83.

[2] رياض العيلة، ايمن شاهين، **الابعاد السياسية والامنية للاستيطان الاسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد 1، 2010، ص905.

[3] محمد رشيد عناب حسين، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993، **رسالة ماجستير غير منشورة**، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2001، ص8.

[4] كمال الخالدي، **الارض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص7.

[5] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص49.

[6] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص73.

- الدعوة إلى عقد جمعية يهودية عامة تكون مهمتها إرساء دعائم تنظيم يهودي شامل تتولى إدارته ورعاية شؤونه مجموعة من حكماء اليهود، ويقوم مجلس حكماء اليهود بالإشراف على عملية "استعادة " فلسطين عن طريق القيام باستعمارها، وإنشاء المؤسسات الاستيطانية فيها.
- إنشاء صندوق (قومي) يهودي لجمع المساعدات والتبرعات المالية من أثرياء اليهود وغيرهم لتمويل إنشاء المستوطنات في فلسطين، والبدء بعملية تهجير فقراء اليهود للاستقرار فيها والعمل على شراء المزيد من أراضيها على أن تكون باسم "الشعب اليهودي" بأجمعه.
- إقامة صندوق آخر للإشراف على جمع الضرائب من المستفيدين من عملية الاستيطان وتحصيل نسبة معينة من الضرائب من باقي الفئات اليهودية لقاء الحماية التي يوفرها لهم مجلس حكماء اليهود في مواطن سكناهم.

لقد هدف القلعي من خلال ذلك البرنامج إلى بناء كيان يهودي في فلسطين بشكل منظم وتدريجي، لا بشكل عفوي ومفاجئ، وقد ألقى مسؤولية إنشاء وتمويل المستوطنات اليهودية على عاتق أقطاب المال اليهودي، في حين يقوم فقراء اليهود بتقديم العنصر البشري اللازم لعملية الاستيطان[1]. ولتنظيم عملية استيطان فلسطين، اقترح القلعي تأسيس شركة مساهمة استيطانية على غرار شركات التأمين ضد أخطار الحريق، وشركات السكك الحديدية، تقوم بمحاولات لشراء فلسطين من السلطان العثماني، أو على الأقل الحصول على حق استئجارها لمدة معينة، مقابل مبلغ من المال، أو مقابل أجر سنوي، وبمجرد استئجارها يعاد تسمية فلسطين باسم "إسرائيل"[2]. وبذلك شكل مشروع القلعي دعوة ضمنية إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

أما **تسفي هيرش كاليشر** الذي يعد من أكثر المفكرين اليهود الذين تركت آراؤهم آثاراً عميقة في الفكر الصهيوني، فقد رأى أن خلاص اليهود لا يمكن أن يتم إلا بعودة اليهود أولا إلى فلسطين، وهذه العودة لابد أن تسبق مجيء المسيح المنتظر[3]. وهذا الخلاص اليهودي كما يرى كاليشر يكون بالاعتماد على الجهد البشري اليهودي، وذلك بالمبادرة إلى بناء مجتمع يعتمد على ارتباط اليهودي بأرض يزرعها تكون بمثابة وطن قومي له[4]. كما يؤكد كاليشر أن الهجرة اليهودية والاستيطان بفلسطين، تأدية لفريضة دينية على اليهود القيام بها، فاقترح أن تتم عملية الهجرة والاستيطان بالأرض المقدسة بدعم وموافقة الأمم الأخرى، وحث أثرياء اليهود على بذل المزيد من الدعم، وقد استثنى أولئك الأثرياء من الهجرة؛ لأن مهمتهم توفير التمويل والدعم اللازمين للهجرة والاستيطان[5].

---

[1] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص 50-51.

[2] Walter Laqueur**, History of Zionism**, New York, 1976, p.84.

[3] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص52-53.

[4] حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، ص35.

[5] شمالي، **الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرين هايسود)**، ص9.

يلاحظ حرص كاليشر على تأمين "موافقة الأمم" لهجرة اليهود إلى فلسطين وهي تعني بعبارة أخرى تأمين حماية وتأييد القوى الامبريالية الكبرى التي تصبح موافقتها أمراً أساسياً في هذا المجال، كما أدرك كاليشر ضرورة استثناء مجموعات يهودية من الهجرة إلى فلسطين لتظل مصدر تموين ودعم للكيان اليهودي والمقصود بهذه الفئات البرجوازية اليهودية التي كان بمقدورها توفير التموين والدعم اللازمين، وفي عام 1862، نشر كاليشر كتابه "**البحث عن الصهيون**"، (Derishat Zion) حيث أفرد الجزء الأكبر منه للحديث عن قدسية العمل اليدوي وأهمية الاستيطان الزراعي في فلسطين[1] . كما دعا إلى عقد مؤتمر للأثرياء اليهود بهدف تأسيس جمعية لاستيطان أرض "إسرائيل"، بهدف تشجيع الاستيطان اليهودي لفلسطين[2]. كما تمكن كاليشر من تأسيس جمعية استيطانية يهودية في فرانكفورت وجمعية استعمار "أرض اسرائيل" في برلين عام 1864[3]. ونجح كاليشر عام 1868، في التأثير على مجموعة من أثرياء اليهود لشراء قطعة الأرض التي أقيمت عليها "مدرسة مكفيه إسرائيل"، لقد كان لآراء كاليشر ونشاطه العملي أكبر الأثر في إرساء دعائم المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وبناء المرتكزات المادية للكيان الصهيوني، فنجده يشدد على الاستيطان الزراعي في فلسطين وعلى ضرورة ارتباط اليهودي بأرض فلسطين، والاستيلاء عليها بالقوة إذا اقتضى الأمر ذلك[4].

كما قام الرعيل الأول من مفكري الصهيونية بالبحث عن مقومات لأيديولوجيا قومية خارج فكرة المسيحانية والاجتهادات التلمودية، فنجد المفكر اليهودي **موزس هس** الذي ترك انطباعاً عميقاً في الفكر الصهيوني، قد استعار فكرة الطموح القومي من الحركات القومية الشوفينية الأوروبية[5]، لذلك نراه يكرس جهده للدعوة إلى بعث "قومية يهودية لاستعادة القدس" ولتوطين اليهود في فلسطين، وقد أصدر عام 1862، كتابا باللغة الألمانية أسماه "**روما والقدس**" الذي ضمنه آراءه حول الواقع اليهودي، تلك الآراء التي شكلت إحدى أهم ركائز الحركة الصهيونية لاحقا[6]، ورأى أن حل المسألة اليهودية يكمن في إقامة "دولة يهودية" تحت الحماية الفرنسية. وان نجاح تطبيق هذا الحل بإنشاء كيان يهودي سياسي في فلسطين تحت حماية إحدى الدول الأوروبية الكبرى يهيئ المجال لوجود مستوطنين عملاء لتلك الدولة الكبرى يتفانون في خدمة مصالحها الاستعمارية ويدرؤون عنها أية أخطار تحدق بها[7]. ولتنفيذ مشروع الاستيطان دعا هس إلى إنشاء "جمعية استيطان يهودية"

---

(1) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص53.

(2) Walter Laqueur, A **history of Zionism**. P.83_ 84

(3) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص74.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص24.

(5) الخالدي، **الارض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص9.

(6) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص25.

(7) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص60.

علـى غـرار الجمعيـة التـي سـبق أن دعـا اليهـا كاليشـر، وطالـب هـس أن يتـولى الإشـراف على الجمعية نخبة من أثرياء اليهود أمثال مونتفيري وغيرهم، على أن يكون ما تشتريه الجمعية ملكا "للشعب اليهودي" بأجمعه، ولا يجوز نقل ملكيتها للأفراد، أما بالنسبة لاستغلال الأرض فيتم عن طريق تكوين جمعيات تعاونية تدعمها الدولة، وتوفر لها كل ما تحتاجه من عون ومساعدة [1].

كما دعا **موشيه ليلينبلوم** (Moshe Lilienblaum)[*] إلى حب صهيون وإلى تشجيع الاستعمار اليهودي في فلسطين والى نبذ الخلافات والانقسامات فيما بين اليهود لأن الكيان السياسي المنشود سوف يتسع لجميع الطوائف اليهودية[2]. وأخذ يدعو إلى توجيه المهاجرين اليهود الروس إلى فلسطين ليقيموا مستوطناتهم هناك كبداية لإقامة "دولة يهودية" فيها مبدياً في الوقت نفسه معارضته الشديدة لهجرة اليهود إلى أوروبا الغربية وامريكا، حيث وضع أراءه في كراس بعنوان "بعث اليهود على أرض آبائهم" حيث بين فيه الحلول العملية للمسألة اليهودية[3]. انضم ليلينبلوم إلى حركة هواة صهيون، فانتخب فيما بعد لعضوية لجنتها التنفيذية، وساهم في العمل من أجل دعم المستوطنات التي أقامتها الحركة في فلسطين[4].

أما بيريتز سمولنسكن (Peretz smoolenskin)[*] فقد طرح فكرة العاطفة القومية التي تربط اليهود في أنحاء العالم كله برباط فكري[5]. مما أدى بسمولينسكين إلى أن يُلقب بـ "ابو القومية اليهودية"[6]. وما لبث سمولنسكن في أعقاب أحداث عام 1881-1882، أن استغل أول موجة من الاضطرابات الداخلية التي تعرضت لها روسيا وأخذ يدعو اليهود الروس لمغادرة روسيا إلى بلدان

---

[1] Walter Laqueur, **A History of Zionism**, p104 .

[*] موشيه ليلينبلوم (1843-1910): ولد في عام 1843 في روسيا، من رؤساء جمعيات أحباء صهيون ومن المبادرين إلى تأسيسها، وأعلن أن كل عمل من أجل تحقيق الاستيطان في فلسطين ولو كان صغيراً هو تمهيد لعمل كبير سوف يأتي في المستقبل. وقف وراء انضمام قيادة جمعيات احباء صهيون إلى الحركة الصهيونية التي أسسها هرتزل. توفي في عام 1910. انظر: جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، ص393.

[2] صايغ، **الفكرة الصهيونية النصوص الأساسية**، ص71-72.

[3] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص94.

[4] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص90-91.

[*] بيريتز سمولنسكن(1842-1885): ولد في روسيا عام 1842، وهو أحد رؤساء حركة هواة صهيون وأدباء الفترة الثقافية، أقام في فينا عام 1868، وبمبادرته وإيحاءاته أقيمت في فينا رابطة (إلى الأمام) التي مهدت الطريق لظهور هرتزل والصهيونية السياسية وقد طور حب اللغة العبرية والايمان بخلاص شعب إسرائيل على "أرض إسرائيل". انظر: افرايم ومناحم تلمي، ترجمة احمد بركات العجرمي، **معجم المصطلحات الصهيونية**، عمان، دار الجليل للنشر، 1988، ص320.

[5] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص9.

[6] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص85-86.

أخرى وبالذات صوب العالم الجديد، غير أنه ما لبث في نهاية عام 1882، أن غير موقفه وأخذ يدعو فقط إلى هجرة فقراء اليهود ومعوزيهم إلى فلسطين بهدف استيطانها وإقامة كيان يهودي فيها وقد أشار إلى ذلك بقوله: "اذا كانت موجة الهجرة ستتوجه إلى أرض واحدة فمن المؤكد أنه ليس هناك مكان في العالم يمكن التفكير به سوى أرض فلسطين"[1].

بينما كان "**ليو بنسكر**" أكثر المفكرين اليهود الروس تعلقاً بحل "المسألة اليهودية" على الأساس الصهيوني[2]. ففي كتابه الذي أصدره عام 1882، بعنوان "**التحرر الذاتي**" والذي احتوى الكثير من عناصر الفكرة الصهيونية الأساسية الشاملة، التي استطاع أن يطورها من الفكر الديني إلى الفكر السياسي القائم على اعتبار اليهود أمة، لها مقوماتها الخاصة[3]. وأظهر في كتابه بوضوح الحل القومي "للمسألة اليهودية" عن طريق تجميعهم كأمة في فلسطين أو غيرها من البلدان وشدد على أهمية مبادرة اليهود أنفسهم إلى حل "مشكلتهم"[4]. أدرك بنسكر أن الدعاية الصهيونية يجب أن توجه إلى اليهود غير المندمجين في المجتمع، لإقناعهم أن برنامج الحركة الاستيطاني الصهيوني قابل للتحقيق، وأنه الحل المنشود "للمسألة اليهودية"[5]. ودعا بنسكر اليهود للهجرة الجماعية، بما يضمن خلق واستمرارية "وطن قومي" وبعد انتخابه رئيساً لحركة "أحباء صهيون" عام 1884، أصبح من أشد المتحمسين للاستيطان اليهودي في فلسطين، وبذلك حددت فلسطين مكاناً لإقامة "الوطن القومي اليهودي"[6].

بينما نجد المفكر الصهيوني **اليعازر بن يهودا** (Eliezer Ben Yehuda)[*] يسبق غيره من المفكرين اليهود الروس بتبنيه الحل القومي للمسألة اليهودية[7]. فقد أعلن أن اليهود ظلوا يشكلون وحدة قومية متكاملة بفضل ديانتهم وعزلتهم، ولكنه حذر من أن الشعور الديني بدأ يضعف بين اليهود كما أنهم بدأوا يخرجون عن نطاق العزلة وباتوا مهددين بالانصهار في الشعوب الأخرى ولذا فقد دعا إلى إنشاء جمعية استيطان يهودية لشراء أراض في فلسطين وتوطين اليهود فيها"[8]. كما انصبت معظم

---

[1] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص91.

[2] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص9.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص63.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **المطامع الصهيونية التوسعية**، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1966، ص7.

[5] إلياس سعد، **ملاحظات أولية حول الايديولوجية الصهيونية**، شؤون فلسطينية، العدد 12 ،1972، ص21–22.

[6] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص85.

[*] اليعازر بن يهودا (1858–1922): كاتب اجتماعي وعالم لغويات، ولد في مدينة ليشكي تلقى تعليماً محافظاً، يرى أن إحياء اليهودية يقوم على اساسين: الأول إقامة تجمع استيطاني في فلسطين، والثاني إحياء اللسان العبري كلغة "للشعب العبري". انظر: عيلام يغآل، **ألف يهودي في التاريخ**، ترجمة عدنان أبو عامر، دمشق، مؤسسة فلسطين للثقافة، 2006، ص41.

[7] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص96.

[8] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص95.

جهود بن يهودا على إحياء "اللغة العبرية"[*] لتحويلها من مجرد لغة مكتوبة تستعمل لأهداف دينية، إلى لغة منطوقة تستعمل في الحياة اليومية، وتصبح بالتالي "لغة اليهود القومية". حيث وضع قاموس شامل للعبرية. وقد أمضى بن يهودا مدة تزيد على الأربعين عاماً وهو يعمل على إخراج هذا "القاموس العبري القديم والحديث". (لكن اللغة العبرية التي قام بن يهودا باختراعها هي خليط من تركيبات ومفردات للهجات عربية قديمة ولغات أوروبية خاصة الألمانية ومن جهة ثانية كتبت بالخط الارامي كي يدعوا أنها لغة عبرية قديمة)، بذلك تمكن بن يهودا بعمله المتواصل من المساهمة بشكل رئيسي في إحياء "اللغة العبرية" وتحديثها بشكل أصبحت معه اللغة المنطوقة بالنسبة لغالبية المهاجرين اليهود الذين وفدوا لاستعمار فلسطين واستيطانها[1].

بينما يعد **تيودور هرتزل** المؤسس الحقيقي للصهيونية السياسية وإليه يعود الفضل في إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية[2]. لم يكتسب هرتزل مكانته من فكره المتعلق بتشخيص "المسألة اليهودية"، أو في وصفه للدولة حلاً لها، فإن ما كتبه كان تكراراً للأفكار التي نادى بها من قبله المفكرون الصهاينة[3]، إذ لم يكن هرتزل مفكراً بمستوى هس، أو ضالعاً بالتراث اليهودي مثل كاليشر أو القلعي، أو رومانسياً مثل بنسكر، فإنه بالتأكيد تفوق عليهم جميعاً ببرنامجه التنظيمي والعملي، الأكثر ملائمة للواقع السياسي المحيط بالنشاط الصهيوني، وبالتالي إدراكه ألا مجال لتجسيد المشروع الصهيوني من دون ربطه عضوياً ومصيرياً بالمشروع الامبريالي العام إزاء منطقة الشرق الأوسط[4]. وقد بدأ تيودور هرتزل يعمل على بلورة آرائه ومفاهيمه ويدونها بشكل منطقي ومنظم ونجح في تدوين آرائه وأفكاره ضمن كتيب صدر بالألمانية في شباط 1896، بعنوان "**الدولة اليهودية**" (The Jewish State)[5]، وانطلق في هذا الكتاب من أطروحة أن "معاداة السامية" خصيصة حتمية لكل المجتمعات المعاصرة على تعدد نظمها. ولذلك انتهى إلى الاستنتاج بضرورة إقامة دولة لليهود، وكانت فلسطين اختياره المفضل في تلك المرحلة[6].

---

[*] اللغة العبرية: احدى اللغات السامية من المجموعة الكنعانية كان يتحدث بها الكنعانيون ثم اتخذها العبرانيون لغة لهم بعد استقرارهم في فلسطين أو أرض كنعان، وقد سميت هذه اللغة "بالعبرية" في وقت متأخر. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص266.

[1] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص96-97.

[2] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص105.

[3] الخالدي، **الصهيونية في مئة عام**، ص14.

[4] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين**، ص327-328.

[5] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص107.

[6] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين**، ص328.

وقد أدرك هرتزل منذ البداية أن مشروعه الاستيطاني لن يكتب له النجاح بالاستناد إلى القوى الذاتية اليهودية، وخصوصاً أن نسبة اليهود المتعاطفين مع الصهيونية كانت ضئيلة، بناء عليه توجه مباشرة للحصول على دعم القوى الامبريالية، وبصورة علنية عبر الحصول على "البراءة الدولية" أي وضع الاستيطان اليهودي تحت الحماية، سواء من هذه الدولة أو تلك[1]. فقد رفض هرتزل الطريقة التي كان يتم فيها الاستيطان على نطاق ضيق وبشكل سري. بينما دعا هرتزل إلى استيطان واسع، وذلك يكون من خلال تنفيذ هجرات يهودية ضمن مخطط استيطاني واسع وعلني يتم بمساعدة إحدى الدول الأوروبية الكبرى[2]. وكان هرتزل يرى بأن هذا المشروع الاستيطاني الصهيوني سيساهم في نقل الحضارة الغربية للشرق المتخلف وفي هذا الصدد يقول هرتزل: "إذا كتب لنا الله العودة إلى الوطن التاريخي فسوف نعود إليه ممثلين للحضارة الغربية بما فيها من نظام ونظافة"[3]. هنا يتضح أن الفكر الصهيوني فكر استعماري حيث نلاحظ تطابقه مع الفكر الاستعماري الغربي، وخاصة الاستعمار الاستيطاني الذي طبق في أمريكا من حيث المنطلقات التي تعتمد على الأسطورة الدينية وعلى العنصرية والرسالة الحضارية في تبريره لعملية الاستيطان.

وحين انتقل هرتزل إلى عرض خطته التي اقترحها لحل "المسألة اليهودية"، وجدناه يقدم مشروعاً استيطانياً معتمداً في تنفيذه على إنشاء شركة يهودية على غرار شركات استملاك الأراضي الكبرى، أي شركة يهودية ذات امتياز. ودعا هرتزل في بداية العملية الاستيطانية إلى الاعتماد على فقراء اليهود الذين يشكلون يداً عاملة رخيصة، ومما قاله في هذا الصدد: "إن الأفقر سيذهبون أولاً ويحرثون الأرض، سيشقون الطرق ويشيدون الجسور والسكك الحديدية والمنشآت البرقية وبالإضافة إلى تنظيم مصادرة المياه ووسائلها[4]. بذلك وضع هرتزل أسس نجاح الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والمتمثلة في ضرورة الحصول على دعم إحدى الدول الامبريالية الكبرى فيما سماه (البراءة الدولية) وأكد على ضرورة تهجير فقراء اليهود أولاً ليقوموا بتحمل أعباء الاستيطان، كما حدد هرتزل الأداة التنفيذية لمشروعه الاستيطاني متمثلة فيما سماه "الشركة اليهودية".

مما سبق يتضح أن المفكرين الصهاينة الأوائل وضعوا أسس الفكر الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وطبيعة هذا الاستيطان القائم على إحلال المهاجرين اليهود في فلسطين، والاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية، وإجلاء السكان الأصليين العرب الفلسطينيين عنها، وحددوا أدوات هذا الاستيطان، وأكدوا على ضرورة أن يحظى هذا الاستيطان بدعم إحدى الدول الاستعمارية الكبرى.

---

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاما**، ج1، ص121.

[2] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص109.

[3] عواد، **مفهوم العودة الدينية ومفهوم العودة الاستيطانية**، ص68.

[4] محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص110.

ثانياً: الاستيطان الصهيوني في مرحلة الدولة العثمانية 1840-1917

ترجع إلى هذه المرحلة البدايات الأولى للنشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وقد بدأ هذا النشاط من خلال جملة من المشاريع والدعوات إلى استيطان فلسطين، أطلقها مجموعة من الزعماء الاستعماريين والقادة اليهود في أوروبا. تمكن الصهاينة من إنشاء أول مستوطنة زراعية وهي بتاح تكفا (بوابة الأمل) على أراضي قرية ملبس الفلسطينية، لتكون نقطة انطلاق نحو استعمار فلسطين، استعماراً زراعياً. لتبدأ بعدها قوافل المستوطنين الصهاينة بالتدفق على فلسطين، وقد جاءت موجتان من موجات الهجرة الاستيطانية الصهيونية خلال هذه المرحلة، وتمكن هؤلاء المهاجرين من إقامة عدد من المستوطنات. واستغل القائمين على المشروع الصهيوني الاستيطاني ضعف الدولة العثمانية، وسوء الإدارة العثمانية في فلسطين، والقوانين العثمانية، تعاظم نفوذ القنصليات الأوروبية التي قدمت للمهاجرين الصهاينة الرعاية والحماية.

1. الاستيطان الصهيوني التمهيدي 1840-1881:

تميزت خطط الاستيطان خلال هذه الفترة بسيطرة المشاريع الفردية التي تمثلت بالجهود والمساعي التي بذلها بعض المتحمسين من اليهود وغيرهم، واتخذت طابعاً خيرياً[1]، من خلال مساعدة فقراء اليهود عبر العالم وجلبهم للعيش على أرض فلسطين، لكنها شكلت نواة أساسية لحركة الاستعمار الاستيطاني فيما بعد[2]. وإذا كان الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل موجة الهجرة الأولى (1882-1903) لم يكن يشكل خطراً كبيراً، إذا ما قورن الأمر بالاستيطان في السنوات اللاحقة، إلا أن خطورة هذا الاستيطان تكمن في كونه شكل نقطة الانطلاق في البدء بعمليات الاستيطان، وكان يعني ذلك بالنسبة للصهيونية وضع حجر الأساس في مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

وترجع أولى محاولات الاستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين إلى جهود موسى مونتفيوري (Moses Montefiore)[*]، وهو أحد زعماء البرجوازية اليهودية[3]، حيث تقدم بمشروع لتوطين

---

[1] عبد العزيز عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص68.

[2] نصيرات، **دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين** ص101.

[*] موسى مونتفيوري (1784-1885): من أشهر اليهود البريطانيين، الذين برزوا في القرن التاسع عشر. قام بأول زيارة إلى القدس في عام 1827، قام بعدها بسبع زيارات، وكانت آخر زيارة عام 1874. وفي عام 1838 تأثر بأفكار "يهودا القلعي"، والذي أستقر به المقام في مدينة القدس، وأصبح من أكبر الداعمين لإنشاء مستوطنات زراعية في فلسطين، حيث سميت الأحياء الاستيطانية في القدس باسم "حي مونتفيوري". انظر: مروان عبد الرحمن أبو شمالة، استراتيجية الصهيونية تجاه مدينة القدس (1897-1948)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص18.

[3] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص28.

اليهود في فلسطين أثناء الحكم المصري لبلاد الشام واجتمع من أجل ذلك مع محمد علي باشا وولده إبراهيم باشا في سنة 1837 ويتلخص عرض مونتفيوري برغبته في الحصول على أراضي مائة أو مائتي قرية لمدة خمسين عاماً على أن يدفع لمحمد علي ربحاً يتراوح بين 10- 20% من إنتاجها على أن يكون دفع جميع المبالغ في الإسكندرية وبشرط إعفاء الأرض والقرى التي ستمنح من الضرائب التي يفرضها الباشا أو حكام المقاطعات التي تتبعها القرى[1]، لكن محمد على باشا رفض المشروع[2].

فشلت جهود مونتفيوري في تحقيق أهدافها مع انحسار نفوذ محمد علي عن فلسطين، غير أنه في عام 1849، عاود مونتفيوري المحاولة، وبمساعدة الضغوط البريطانية للحصول على فرمان من السلطان العثماني عبد المجيد، يسمح لليهود بشراء أراضٍ في القدس، وفي عام 1855، استطاع مونتفيوري شراء قطعة أرض في القدس[3]، خارج أسوار البلدة القديمة، تقع أسفل جبل الزيتون وتطل على باب "يافا"، وكانت قطعة الأرض عبارة عن 18,000 متر مربع، كان مونتفيوري يعتزم بناء مستشفى لليهود في القدس، ولكنه غير رأيه وقام ببناء صف من منازل الصدقة، للعائلات اليهودية الفقيرة، كان ذلك عام 1857، حينها بدأ موسى مونتفيوري بإنشاء أول حي سكني يهودي والذي عرف فيما بعد باسم "يمين موشي" نسبة إلى موسى مونتفيوري، وفي عام 1859، انتهى بناء الحي، الذي يعد أول الأحياء الخاصة باليهود في فلسطين، وأول حي سكني خاص باليهود في القدس أيضاً[4].

كما قام مونتفيوري بتهجير بعض يهود اليمن إلى القدس، (وكانت إنجلترا قد احتلت ميناء عدن عام 1839)[5]. وساهم مونتفيوري في تأسيس بعض المستوطنات الزراعية في الجليل ويافا، وأسس بعض المشاريع الصناعية[6]. كان مشروع مونتفيوري هذا مقدمة للمشروع الصهيوني الاستيطاني الذي مر بمراحل عدة طوال القرن التاسع عشر[7]. وقد ساهم مشروع مونتفيوري في وضع الخطوات العملية للاستيطان في فلسطين، التي بدأت على أسس استهدفت تحويل فلسطين إلى وطن يهودي، وكانت لها أكبر الأثر في تشجيع وصول هجرات يهودية متزايدة إلى فلسطين[8].

---

(1) Nahum, Sokolow, **History of Zionism** ،London، 1919،vol،1 ،p116.

(2) عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص68-69.

(3) بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص28.

(4) حسين، **الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993**، ص31.

(5) قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص39.

(6) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص20.

(7) محافظة، **المستعمرات الألمانية في فلسطين**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 9-10، 1980، ص48.

(8) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص20.

كما وضع جورج جالور، أحد الخبراء الانجليز في الاستيطان الزراعي، والحاكم الانجليزي السابق لأستراليا [1]، بتكليف من الحكومة الانجليزية، كراساً(تصوراً) من أجل إنشاء مستوطنات زراعية في فلسطين في العام 1845، وترافق مشروع جاولر، مع إنشاء جمعيتين للاستيطان، الأولى هي "جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين"، والثانية هي "جمعية تشجيع العمل الزراعي اليهودي في الأرض المقدسة"[2]. بهدف المساعدة في تدريب اليهود على الزراعة وتوطينهم في فلسطين، وبأموال هذه الجمعية كان يتم شراء الأراضي باسم أشخاص يهود من المقيمين في فلسطين[3].

كذلك لم يقف اليهود أنفسهم في فلسطين مكتوفي الأيدي، من هذه الناحية، قام جماعة من يهود القدس بتأسيس مستعمرة "بتاح تكفا"(باب الأمل) عام 1878، بعد أن استطاعت تملك قطعة أرض إلى الشمال من مدينة يافا[4]، إلا أن معظم المستوطنين اضطروا إلى ترك بتاح تكفا، بعد نحو ثلاث سنوات من تأسيسها، في عام 1881، بسبب الأمراض التي تفشت بينهم، والخسائر التي لحقت بهم، نتيجة عدم خبرتهم في الزراعة ولم يتجدد الاستيطان فيها إلا بعد قدوم طلائع المهاجرين الصهاينة من روسيا[5].

وبعد ذلك تأسست مجموعة من المؤسسات والاتحادات اليهودية في معظم الدول الغربية، للعمل على تشجيع الاستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين. وفيما يلي أهم الجهود المبذولة في هذا المجال: فقد تأسس في عام 1860، في فرنسا الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الاليانس[*]، Alliance Israelite Universlle) بقيادة مجموعة من زعماء اليهود في فرنسا على رأسهم كريميه (وزير العدل الفرنسي منذ عام 1870)، وقد عمل هذا الاتحاد على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ودعمها[6]. وكان أول عمل قام به الاتحاد، هو الحصول على موافقة السلطان العثماني لاستئجار 2600 دونم من قرية يازور قرب يافا، لإقامة مدرسة "مكفية إسرائيل الزراعية" عليها عام 1870، وتهدف إلى تدريب اليهود على الأعمال الزراعية، والمساعدة في توطينهم في

---

[1] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص28.

[2] قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص40.

[3] قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص154.

[4] عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص73.

[5] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص69.

[*] الاليانس: كلمة فرنسية تعني التحالف وهي تنظيم يهودي تأسس في باريس عام 1860، بهدف الدفاع عن الحريات المدنية والدينية لليهود وتنمية المجتمعات اليهودية المختلفة وإغاثة اليهود في الازمات. وقد اتسع نشاط التحالف فانضم اليه الألاف من أوروبا وأسيا تمكن التحالف بفضل نشاطه التعليمي الواسع من تدعيم البناء الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنين اليهود في فلسطين. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1975، ص85.

[6] قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص49.

فلسطين[1]. ويعتبر المؤرخون اليهود هذه المدرسة أول مستعمرة زراعية يهودية في فلسطين، وفي التسمية إشارة واضحة لمطامع اليهود في فلسطين في ذلك الوقت المبكر نسبياً[2].

وفي عام 1865، أنشئ صندوق استكشاف فلسطين البريطاني (Palestine Exploration Fund) الذي أرسل عام 1867، بعثة إلى فلسطين لتقوم بدراسات حول التربة الزراعية هناك ومدى صلاحيتها للاستيطان[3]. وقد كانت المهمة الأساسية لهذا الصندوق التعرف على أحوال فلسطين الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ودراسة إمكانية الاستيطان اليهودي في هذه الأرض على الطبيعة، واستخلاص الدروس والعبر من التجارب السابقة، وتسليط الضوء على الأهداف والوسائل التي توصل إلى نجاح هذا الاستيطان في المراحل المقبلة[4].

وفي عام 1869، باشرت جمعية الهيكل الألماني (The German Temple Society) التي تأسست في القرن السابع عشر كحركة دينية إصلاحية في الكنيسة الانجيلية الألمانية، نشاطها الاستعماري في فلسطين في أعقاب صدور القانون العثماني 1867، الذي أباح للأجانب حق التملك في كافة أجزاء الدولة العثمانية[5]، وقد أرسلت الجمعية كل من زعيميها هوفمان وهارديج للسفر إلى فلسطين، من أجل شراء الأرض والاستقرار فيها، وقد تمكنا بفضل جهود نائب القنصل الألماني من بناء أول مستعمرة ألمانية في حيفا شملت مجموعة من البيوت على سفح جبل الكرمل وكذلك ضمت مدرسة ومكاناً للعبادة. وزينت المستعمرة في مداخلها بعبارة يهودية بالألمانية: "تنساني عيني إن نسيتك ياقدس" هكذا نمت هذه المستعمرة وكبرت واستطاع الألمان شراء المزيد من الأراضي في حيفا ويافا بهدف بناء المزيد من المستعمرات الألمانية[6]. حيث تمكن الألمان من إقامة عدد من المستعمرات.

تكمن أهمية المستعمرات الألمانية بالنسبة للمشروع الصهيوني في استفادة اليهود من التجارب الألمانية في إقامة المستعمرات وكذلك من خبراتهم في الزراعة ونقل التكنولوجيا إلى فلسطين في مجال الزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية، فقد أقام سكان المستعمرات الألمانية علاقات تعاون وثيقة مع سكان المستوطنات اليهودية المجاورة، ومما زاد في تعاونهما أكثر معاداتهما للعرب ورغبتهما في التنسيق فيما بينهما لمواجهة أي خطر عربي يهدد وجودهما[7]. وعليه فإنه من الضرورة التأكيد على

---

(1) بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص29.

(2) عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص73.

(3) قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص50.

(4) الشريف، **الدعم الاستعماري الغربي لتنفيذ المشروع الصهيوني قبل عام 1948**، ص51.

(5) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص34.

(6) محافظة، **العلاقات الألمانية الفلسطينية 1841-1948**، ص107.

(7) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص34.

أن المستعمرات الألمانية وقناصل ألمانيا بوجه عام مهدوا كثيراً لنشوء المستعمرات اليهودية الصهيونية في فلسطين[1]. هذا ما يؤكد لنا أن المشروع الصهيوني خلال هذه الفترة استفاد من الرعاية والحماية الألمانية خاصة مع تطور العلاقات الألمانية ـ العثمانية.

يلاحظ أن مشاريع الاستيطان اليهودي، خلال هذه المرحلة، قد اتسمت بالعشوائية وعدم التنظيم، كما افتقرت إلى الدعم المالي والبشري اللازمين لعمليات الاستيطان. ومن هنا، فإن عدد المستوطنات لم يزد عن خمس، أهمها مستوطنة بتاح تكفا التي أقامها الصهاينة قرب نهر العوجا على أراضي قرية ملبس الفلسطينية، كفاتحة أمل للاستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين. وقد تركز الاستيطان خلال هذه الفترة، في السهل الساحلي كنواة، إضافة إلى المدن المقدسة، مثل القدس وطبريا وصفد والخليل. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المرحلة لها أهميتها في توطيد فكرة الاستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين، ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:

- إنها تمثل أولى المحاولات لدى الأقلية اليهودية للانعزال كأقلية قومية تتمتع بالشعور بالذات، وللابتعاد عن كونها مجرد طائفة يهودية ضمن الرعية العثمانية، ومحاولة خلق اليشوف اليهودي الجديد.
- إنها بداية للاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين الذي يعتمد على العمل اليهودي، ويحاول خلق كيان اقتصادي زراعي ذاتي، بخاصة في منطقة الريف، وذلك لتوطيد العلاقة بين اليهودي وأرض فلسطين، كأساس لبعث "القومية اليهودية الاسرائيلية".
- إن الدعوة للاستيطان والمشاريع المصاحبة في تلك المرحلة، قد ظهرت أول ما ظهرت في أوروبا، وقد تأثرت فيما بعد بالحالة التي كانت تعيشها أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، والتي كان من معالمها ظهور الروح القومية الأوروبية التي بدأت تطالب بحق هذه الشعوب في السيادة السياسية على الأرض التي يسكنها شعبها، كما ارتبطت هذه المحاولات ببداية التطلع الاستعماري للسيطرة على المنطقة العربية.
- ارتبطت هذه المحاولات بمجموعة من الزعماء الاستعماريين والقادة اليهود في أوروبا، لكن الأغلبية اليهودية أحجمت عن المساهمة في هذه الجهود، وفضلت الاندماج في المجتمعات التي تعيش فيها[2].

---

[1] الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين**، ص172.

[2] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص31-32.

أن الاستيطان اليهودي الذي انطلق مع السير مونتفيوري سنة 1856، وبني على اعتبارات دينية وعائلية، لا يمكن اعتباره خارج نطاق الاستيطان الصهيوني كونه أرسى البنية التحتية لفكرة الاستيطان المنظم والهادف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة[1].

بذلك يتضح أن هذه المشرعات الاستيطانية الصهيونية خلال هذه الفترة فشلت ويعود ذلك إلى إحجام اليهود عن الهجرة إلى فلسطين، حيث فضلوا الاندماج في مجتمعاتهم في أوروبا، ولم يغير هذا النشاط الاستيطاني في أوضاع اليهود في فلسطين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لكن يمكن القول إن هذه المشاريع أصبحت قاعدة لعمل طلائع المستوطنين الصهيونيين، الذين راحوا يفدون إلى فلسطين، مع بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

2. الاستيطان الصهيوني التأسيسي 1882-1914:

تبدأ هذه الفترة بوصول أولى الهجرات اليهودية الصهيونية المنظمة إلى فلسطين عام 1882، وقد اتصفت عمليات الاستيطان الأولى خلال هذه الفترة بافتقارها إلى التخطيط المتكامل[2]. في وقت لم تكن قد تبلورت خلاله تنظيمات صهيونية فعالة، حيث اقتصر التنظيم على مؤسسات يهودية لها القدرة المادية[3]. يمكن أن يطلق على الاستيطان في هذه المرحلة بالاستيطان الصهيوني التأسيسي الذي جرى على يد حركة "البيلو" التي أسست من قبل الشبيبة اليهودية في روسيا. وقد تميزت هذه الفترة بكثافة بناء المستوطنات، وازدياد أعداد المهاجرين اليهود الصهاينة القادمين إلى فلسطين[4].

ولعل أبرز ما يميز هذه الفترة عقد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، الذي نجح في تحويل المسألة اليهودية إلى قضية "قومية سياسية"[5]، وحدد هذا المؤتمر الأهداف الاستيطانية على النحو التالي:

1. العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة.
2. تنظيم اليهودية العالمية، وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية.
3. تقوية الشعور والوعي القومي اليهودي وتغذيته.
4. اتخاذ الخطوات العملية للحصول على الموافقة الحكومية الضرورية لتحقيق غايات الصهيونية.
5. جعل اللغة العبرية لغة رسمية للتخاطب بين اليهود في جميع ربوع العالم[1].

---

[1] أكرم حجازي، **الجذور الاجتماعية للنكبة فلسطين 1858-1948**، القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر، 2015، ص60.

[2] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص36.

[3] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص86.

[4] إبراهيم عبد الكريم، **تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص52.

[5] عبد المنعم المشاط وناجي صادق شراب، **المستوطنات الإسرائيلية**، شؤون عربية، العدد 148، 2011، ص201.

اعتباراً من 1882، أبتدأ التاريخ الفعلي للاستيطان الصهيوني في فلسطين، والذي ترافق مع هجرة مجموعة من الشبان من يهود روسيا المتحمسين للعمل والإنتاج، عُرفت هذه المجموعة باسم حركة "بيلو"[2]؛ والتي هي في الأساس فرع قومي أكثر منه ديني لأحباء صهيون في روسيا[3]. ومنذ ذلك التاريخ أخذت تطرأ زيادة ملحوظة في عدد المستوطنات والمستوطنين[4]. ففي عام 1882، أنشأت مستوطنة "ريشون لتسيون" ـ الأولى في صهيون ـ قرب يافا، ثم تأسست في نفس العام مستوطنتا "زكرون يعقوب" ـ ذكرى يعقوب ـ إلى الجنوب الشرقي من حيفا، وروش بينا ـ حجر الزاوية ـ في الطريق بين طبرية وصفد وكان سكانهما من يهود رومانيا[5].

إضافة إلى إعادة استيطان بتاح تكفا عام 1883، والتي كان يهود القدس قد أسسوها سنة 1878، وفي السنتين التاليتين، 1883و1884 أقيمت أربع مستوطنات أخرى، وكانت أولى تلك المستوطنات، التي أنشئت سنة 1883، مستوطنة "يسود هامعله" قرب بحيرة الحولة في شمال فلسطين، أما المستوطنة الثانية التي أقيمت في السنة نفسها، مع يسود هامعله، فكانت نس تسيونه ـ "راية صهيون"ـ إضافة إلى مستوطنة "عكرون" الواقعة جنوب مدينة الرملة وسط فلسطين. وفي السنة التالية 1884، تم إقامة مستوطنة "غديره"[6]. بذلك تمكن المهاجرون الصهاينة مع أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر من تأسيس ثماني مستوطنات زراعية في فلسطين لم يتجاوز عدد المستوطنين فيها ألف نسمة[7]. واستطاعوا شراء مساحات صغيرة من الأراضي، رغم الحظر العثماني على بيعها لليهود، بواسطة قناصل الدول الأوروبية والبعثات التبشيرية البروتستانتية، وبمساعدة بعض الأشخاص من اليهود المقيمين في البلاد، خاصة في القدس وصفد. ولأن المستوطنين لم يكونوا يمتلكون الإمكانات المادية لشراء الأرض، على بخس أسعارها، فقد قام مبعوثو حركة أحباء صهيون بجمع الأموال لهم من بعض أثرياء اليهود في أوروبا، خاصة من البارون روتشيلد[8].

وحتى نهاية عام 1882، بلغ مجموع ما اشتراه المستوطنون اليهود، الذين انتظموا في جمعيات أحباء صهيون، وتلقوا الدعم المالي من البارون روتشيلد، حوالي 22,000 دونم، وقد بيعت كلها تقريبا من ملاكين غائبين وتجار أراضي ومؤسسات تبشيرية، دون الفلاحين المالكين من أبناء البلد

---

(1) عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، مجلة عالم المعرفة، العدد 71، 1983، ص107.

(2) أياد ملحم، **إسرائيل الامريكية واستراتيجية الاستيطان الصهيوني**، بيروت، دار العلوم العربية، 2017، ص83.

(3) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص199.

(4) أمين محمود عطايا، **الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة(1882-1991)**، مجلة الوحدة، العدد 99، 1992، ص45.

(5) عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص74.

(6) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص104-105.

(7) Neville Mandel, Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine (1882-1914)، PP 83- 84.

(8) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص196.

الأصليين[1]. إلا أن الوهن، ما لبث أن دب في جسم هذه المستوطنات، وتعرضت لخسائر فادحة، ولم تستطع الاستمرار إلا بعد تدخل "البارون روتشيلد"، الذي أنقذ هذه المستوطنات[2].

والواضح أن تجربة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، في مراحلها الأولية، قد منيت بالفشل، خصوصاً أن الهدف منها كان، كما أعلن بعض هواة صهيون، خلق مجتمع يهودي في فلسطين، يعيش حياة عمل وإنتاج، يختلف عن المجتمع اليهودي في المهجر أو حتى عن مجتمع اليهود من أبناء اليشوف القديم، الذين كانوا يعيشون في فلسطين قبل بدء الاستيطان الصهيوني فيها، فبعد مرور بضع سنوات فقط على إقامة المستوطنات الصهيونية الأولى في فلسطين. كان مستوطنوها يعتاشون من صدقات نظام روتشيلد، تماماً كما كان أبناء اليشوف القديم يعتاشون من صدقات نظام الحالوكاة، وتتحكم فيهم الظواهر السلبية نفسها، التي كانت من مميزات اليشوف القديم[3].

وقد عمل روتشيلد على توسيع نشاطه في فلسطين، حيث قام بشراء مساحات أخرى من الأراضي، لتوسيع المستوطنات القائمة وانشاء مستوطنات جديدة[4]. كانت حصيلة الاستيطان في فلسطين عشية مؤتمر بال سنة 1897، (17) مستوطنة: تسع في الجليل الشرقي وثمان في المنطقة الساحلية، وفي أواسط البلد. وبلغ مجموع عدد سكان المستوطنات الزراعية الصهيونية، حينذاك 3,867 نسمة يملكون 139,230 دونماً من الأراضي[5].

ويوضح الجدول رقم (10) المستوطنات الصهيونية التي أقيمت عشية مؤتمر بال1897[6].

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الانشاء	الموقع العربي الذي أقيمت عليه	الناحية/القضاء
1	بتاح تكفا	1878	ملبس	يافا
2	ريشون ليتسيون	1882	عيون قارة	الرملة
3	زخرون يعقوب	1882	زمارين	حيفا
4	روش بينا	1882	الجاعونة	صفد
5	يسود هامعله	1883	العلمانية/الخراز	صفد
6	نس تسيونه	1883	بير سالم	الرملة
7	عكرون	1883	عاقر/النعاني	الرملة

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص197.

[2] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص131.

[3] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص127.

[4] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص125-126.

[5] عادل مناع، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999، ص231.

[6] فواز أحمد طوقان، **الاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية**، عمان، كتابكم، 1987، ص66-77.

8	غديره	1884	قطرة اسلام	الرملة
9	بئير طوفيا	1887	بيت دراس	اسدود
10	بات شلومو	1889	أم الجمال	حيفا
11	مئير شافيه	1889	شفية/الفريديس	حيفا
12	مشمار هايردن	1889	قبالة جسر بنات يعقوب	صفد
13	الخضيرة	1890	الخضيرة	حيفا
14	رحوفوت	1890	ديران	الرملة
15	حوتسا	1894	قالونيا	القدس
16	غان شموئيل	1896	شمال الخضيرة	حيفا
17	المطلة	1896	المطلة	صفد

في مؤتمر بال الذي عقد عام 1897، قررت الحركة الصهيونية التخلي عن الاستيطان غير المنظم الذي يدعمه بعض المتمولين اليهود لأغراض دينية وخيرية، والأخذ ببرنامج استيطان منظم له أهدافه السياسية الواضحة التي تحظى بتأييد جماهير اليهود. وذلك بعد أن لمست الحركة الصهيونية عدم نجاح الجهود التي بذلت لتأسيس المستعمرات الزراعية في فلسطين خلال الفترة السابقة (1882–1897) رغم الإعانات المادية السخية التي قدمها أغنياء اليهود في أوروبا، وفي سبيل الإسراع بالاستيطان المنظم، عملت الحركة الصهيونية على إيجاد الأجهزة والأدوات التي كان الهدف منها تعميم عملية الاستيطان وتمويلها والإشراف عليها والتأكيد على أنها لن تلقى مصير التجارب التي سبقتها[1].

ومن هذه الأدوات والأجهزة عدد من الهيئات التنظيمية والمالية التي تهدف إلى تنظيم وتمويل عملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ففي سنة 1899، أنشئ صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، لتمويل الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها[2]، ويعتبر هذا الصندوق الهيئة المالية الرئيسية للمنظمة الصهيونية، تفرع عن الصندوق شركات مصرفية عدة، بدت أنها الأدوات الميدانية الصهيونية المفضلة حينذاك، وأهمها "الشركة الإنجليزية الفلسطينية" (1903) لشراء الأراضي وتمويل الاستيطان. و"شركة تطوير أراضي فلسطين" (1908) التي أصبحت الأداة الرئيسة لشراء الأراضي باسم "الصندوق القومي اليهودي"[3]، وقد انشئ هذا الصندوق في المؤتمر الخامس 1901، الذي عقد

---

[1] عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص75–76.

[2] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص331.

[3] الخالدي، **الصهيونية في مئة عام**، ص20–21.

في لندن، وقد أنشئ الصندوق القومي اليهودي على أسس استيطانية عنصرية[1]. بذلك مع انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية اندرج الاستيطان في سياق حركة سياسية منظمة قادته مؤسسات رأسمالية وشركات كولونيالية كبرى بدأت في التخطيط لاستيطان نوعي وموجه[2].

كانت رياح التغيير تهب على المستوطنين اليهود في فلسطين، إذ أُعلن في تلك الفترة أن البارون روتشيلد يفكر في إنهاء نشاطه الاستيطاني في فلسطين ويدرس الوسائل التي ينبغي اتباعها لذلك[3]. وكانت إقامة المنظمة الصهيونية العالمية وحديثها العلني عن ضرورة إقامة دولة يهودية في فلسطين، كانت من الأسباب التي دفعت روتشيلد إلى "الانسحاب" من فلسطين، نظراً لموقفه المتحفظ من إقامة مثل هذه الدولة، التي قد تؤثر على حقوق اليهود المكتسبة في دول عدة في العالم[4]. ومن الأسباب أيضا التي دفعت البارون روتشيلد إلى نقل إدارة تلك المستوطنات التي كان يرعاها إلى شركة "ييكا" (Jewish Colonization Association) التي أقامها البارون موريس دي هيرش (1891) لتوطين اليهود في الارجنتين، المشاكل المستعصية التي واجهتها تلك المستوطنات في بيئتها الجديدة، وعجز موظفيه عن حلها، وبالتالي تمرد المستوطنين عليهم، ولجوء الكثير منهم إلى الرحيل عنها، والانتقال إلى المدن، بل الهجرة من البلد[5].

استملت ييكا، أدارة مستوطنات روتشيلد في فلسطين، في كانون الثاني 1900، وكان أول عمل قامت به استبدال معظم موظفي البارون الإداريين في تلك المستوطنات، بعد أن حملتهم مسؤولية سوء ادارتها وتدهور أوضاعها. كذلك نشطت الشركة في إقامة المستوطنات الجديدة في فلسطين فاستطاعت، منذ بداية نشاطها في البلد وحتى نهاية فترة الهجرة الأولى، التي صادفت أيضا نهاية عهد هرتزل، إنشاء عدة مستوطنات جديدة هناك: محانايم (1899)، يفنيئيل (1900)، كفار تابور (1901)، ايلانيا (الشجرة)، حيث أقيمت مزرعة نموذجية لتدريب المزارعين اليهود، ومنحاميا (1902)، غفعات عيده وكفار سابا (1903)، مع نهاية الموجة الأولى للهجرة الصهيونية عام 1903 (قدر عدد المهاجرين الذين قدموا خلال هذه الموجة بين 20 و30 ألف)، وصل عدد المستوطنات إلى حوالي (24) مستوطنة[6]، ووصل عدد سكانها إلى 6,500 نسمة[7].

---

(1) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص331.

(2) حجازي، **الجذور الاجتماعية للنكبة**، ص61.

(3) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص134.

(4) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص134.

(5) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص205-206.

(6) **أنظر الملحق رقم (3)**.

(7) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص135.

في عام 1904، حدثت عدة متغيرات ساهمت في توسع النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، أهم هذه المتغيرات، وفاة هرتزل عام 1904، وسيطرة "الصهيونية العملية"، التي دعت إلى التخلي عن المبدأ الذي وضعه هرتزل ـ الحصول على البراءة الدولية قبل الشروع في الاستيطان. تحت تأثير هذا التيار اتخذ المؤتمر الصهيوني الثامن (لاهاي 1907) قراراً بمباشرة الاستيطان على نطاق واسع في فلسطين[1]. ثم جاءت خطة جديدة دعاها حاييم وايزمن "الصهيونية التوفيقية"، في المؤتمر الصهيوني الثامن، وعبر عن مفهومه له في افتتاح المؤتمر عندما قال: "أن نشاطنا الدبلوماسي مهم، ولكن الإنجازات الفعلية في فلسطين ستزيده أهمية. وإذا استطعنا الدمج بين المدرستين الصهيونيتين، نكون قد اجتزنا العقبة الرئيسية". ذلك أنه لن يكون لامتياز الاستيطان في فلسطين أية قيمة عملية " إذا لم يرتكز على أرض فلسطين نفسها، وعلى سكان يهود تمتد جذورهم عميقاً في تلك الأرض، وعلى مؤسسات ينشئها أولئك السكان، ولمصلحتهم"[2]. بذلك ظهرت هذه الصيغة المركبة والتي تدعو إلى استمرار التسلل البطيء وتنظيمه ورعايته حتى إذا ما قامت في فلسطين مستوطنات يهودية نشيطة، استطاعت الحركة الصهيونية أن تضغط على السلطات الحاكمة لإصدار البراءة المطلوبة ثم الحصول بعد ذلك على الضمانات الدولية اللازمة لحماية الاستيطان الصهيوني في فلسطين[3].

وراح تيار الصهيونية العملية يقوى حتى تمكن في المؤتمر الصهيوني التاسع في هامبورغ (1909) من دفع الحركة الصهيونية إلى الإعلان عن التخلي عن فكرة المطالبة ببراءة الاستيطان وقد تمثل ذلك في تصريح ماكس نورداو حين قال: "وبمنتهى الاحترام نودع فكرة البراءة في المحفوظات الصهيونية السياسية ونقلع عن الحديث عنها بعد اليوم"[4].

وفي هذه الفترة أيضاً حدثت الهجرة الصهيونية الثانية بين عامي 1904–1914، وأولت المصادر الصهيونية أهمية كبرى للهجرة الثانية في جوانب متعددة من المشروع الصهيوني. أما على صعيد الاستيطان، فقد فرض أفرادها مبدأ "العمل العبري" على مستوطني الهجرة الأولى، وتولوا بأنفسهم أعمال الزراعة والبناء والحراسة، وما كان لهم ذلك لولا المساندة القوية التي جاءتهم من المنظمة الصهيونية العالمية[5]. وكانت هذه قد أنشأت "مكتب فلسطين" (The Palestine Office)

---

[1] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص337.

[2] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص209.

[3] عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص77.

[4] عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص77.

[5] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص206.

عام 1908، للإشراف على شراء الأرض والنشاط الاستيطاني[1]، وعكس في نشاطاته توجه الحركة الصهيونية في تجميد السعي للحصول على البراءة نحو العمل الاستيطاني المكثف. وتولى إدارته البيروقراطي الألماني الفذ آرثر روبين، الذي جعل من المكتب الهيئة المشرفة العليا على كافة النشاطات الصهيونية في فلسطين ونسق من خلاله عمليات شراء الأراضي، ووضع خطة (جغرافية ـ سياسية) لشراء الأراضي، تعتمد وجوب الاستيطان المتصل على محاور ثلاثة، أولها السهل الساحلي بين يافا وحيفا، وثانيها السهل الداخلي بين حيفا وطبرية، وثالثها حوض الأردن من طبرية إلى أعالي النهر، وهي الخطة التي تم تنفيذها في الطور التالي والتي أرست البنية التحتية الأرضية "للدولة اليهودية"[2].

وقد نشطت عمليات شراء الأراضي في فلسطين، بعد أن دب التنافس بين الجهات الرئيسة التي كانت تعمل في هذا المجال: المنظمة الصهيونية، بواسطة شركة تطوير أراضي فلسطين والصندوق القومي اليهودي، وشركة يكا بالتعاون مع روتشيلد. وبعض الأفراد والجماعات المستقلة، الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص. وأسفر هذا النشاط عن شراء مساحات كبيرة من الأراضي العربية في فلسطين، بحيث ارتفعت مساحة الأراضي، التي امتلكها الصهيونيين في فلسطين، من (200) ألف دونم سنة 1900، إلى (420) ألف دونم سنة 1914، عشية نشوب الحرب العالمية الأولى. ومع بداية الهجرة الثانية سنة (1904)، كانت شركة يكا المؤسسة الرئيسة، إلى حد ما الوحيدة، التي عملت في مجال توطين اليهود في فلسطين، وامتنعت خلال مرحلة عملها الأولى، عادة، عن إقامة المستوطنات الجديدة بكثرة، مفضلة بدلاً عن ذلك، استكمال عملية تأسيس المستوطنات القديمة، التي استلمتها من روتشيلد. وفي سنة 1904، اكتفت الشركة بإقامة مستوطنة واحدة (عتليت) بينما لم تؤسس أية مستوطنة في السنتين التاليتين، 1905و1906، وأن لم تتوقف عن شراء الأراضي خلال تلك الفترة[3]. وقد اتسمت البدايات الأولى للاستيطان بعدم وجود تخطيط سياسي بعيد المدى[4].

ولكن هذا الوضع تغير سنة 1907، عندما باشرت المنظمة الصهيونية باتخاذ الخطوات الأولية، بناء على قرارات المؤتمر الصهيوني الثامن، الذي انعقد يومها، للقيام بنشاط استيطاني في فلسطين، وعلى أثر افتتاح "مكتب فلسطين" برئاسة آرثر روبين، استطاعت الحركة الصهيونية خلال السنوات 1907–1914، إقامة 15 مستوطنة جديدة على أجزاء من الأراضي التي اشتراها "مكتب فلسطين"، تركزت في الجزء الشمالي الشرقي من فلسطين وفي وسطها، أي بجوار مجموعتي المستوطنات اللتين

---

(1) Jacop Oettinger**, Jewish Colonization in Palestine Methods, Plans and Capital, Published**, Head Office of the Jewish National fund, The Hague, 1916, p.14.

(2) الخالدي، **الصهيونية في مئة عام**، ص22.

(3) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص245.

(4) Jacop Oettinger**, Jewish Colonization in Palestine**, P. 12.

كانتا قد أقيمتا في فلسطين، خلال فترة الهجرة الأولى. وبذلك وصل عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين، سنة 1914، إلى (40) مستوطنة، بلغ عدد سكانها نحو 12,000 نسمة[1].

يوضح الجدول رقم (11) المستوطنات التي أقيمت خلال فترة الهجرة الثانية[2].

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الانشاء	الموقع العربي الذي أقيمت عليه	الناحية/القضاء
1	عتليت	1904	عتليت	حيفا
2	بئير يعقوب	1907	بير سالم	الرملة
3	بن شيمن	1907	دير طريف	اللد
4	حولده	1907	بقوع	الرملة
5	كنيرت(كبوتساه)	1908	على شاطئ البحيرة عند سمخ	طبرية
6	متسبيه	1908	مصبَّة	طبرية
7	دجانيا	1909	سمخ	طبرية
8	كنيرت(موشافاه)	1909	سمخ	طبرية
9	احوزات بايت	1909	شاطئ مدينة يافا الشمالي	يافا
10	مغدال	1910	المجدل	طبرية
11	كفار ميلال	1911	سهل صارون	يافا
12	مرحفياه	1911	الفولة	الناصرة
13	روحامة	1911	جمامة	بئر السبع
14	كفار أوريا	1912	زرنوقة	الرملة
15	كركور	1913	كركور	حيفا
16	نحلات يهودا	1914	عين قارة	الرملة

ومع إقامة هذه المستوطنات في فلسطين، أدخلت تغييرات ملحوظة على أساليب الاستيطان الصهيوني، الزراعي أو المدني، وذلك بإنشاء مستوطنات جديدة في فلسطين تقوم على أسس مستحدثة، أصبحت فيما بعد العمود الفقري للاستيطان الزراعي الصهيوني في فلسطين[3]. ويعود ذلك إلى أن موجة الهجرة الثانية شملت يهودا قادمين من روسيا بالأساس متأثرين بالأفكار الاشتراكية التي

---

[1] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص 244-245-246.

[2] طوقان، **الاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية**، ص71 ـ 76.

[3] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص244.

سادت في تلك الفترة، لذلك تميزت المستوطنات اليهودية، خلال هذه الفترة بالعمل الزراعي الجماعي، حيث أقيمت القرى التعاونية ذات الأطر الاشتراكية، كما أن سوء الأوضاع الاقتصادية ساعد على بروز الحاجة إلى قيام مثل هذه التجمعات التعاونية[1].

يسمى هذا النوع من المستوطنات بالمزارع الجماعية "الكيبوتزيم"[*]، في هذا النوع من المستوطنات لا توجد ملكية خاصة، فالأرض الزراعية ملك للصندوق القومي اليهودي[2]، وقد جرت التجربة الأولى للمزارع الجماعية في مستعمرة الشجرة 1908، عندما تسلمت جماعة من العمال أرض المزرعة لاستثمارها مدة سنة واحدة. وتولت الجماعة أيضاً مسؤولية توزيع العمل بين أفرادها، وفي العام التالي قامت تجربة مماثلة في مستعمرة قرب بحيرة طبرية، بعد أن اختلفت جماعة من العمال في عام 1909، فقامت السلطات الصهيونية المسؤولة عن توطين المهاجرين بتسليم قسم من أراضي المستعمرة إلى فريق من العمال المضربين كمتعهدين جماعيين للأراضي. ثم استبدل في العام التالي فريق العمال بآخر، حولت تلك المزرعة إلى مستعمرة دائمة سميت "دجانيا" كانت أول كيبوتز في فلسطين [3]. ثم رأت الحركة الصهيونية في المزارع الجماعية "الكيبوتزيم" وسيلة مثالية لاستقدام اعداد كبيرة من المهاجرين واستيعابهم بربطهم بالأرض وبالتنظيمات العسكرية والعمالية ربطاً محكماً؛ فتعهدتها وشجعتها وعملت على تطويرها [4].

كما ظهر نوع آخر من التجارب الاستيطانية خلال هذه الفترة، متمثلاً في القرى التعاونية "الموشافيم" فقد رأت جماعات أخرى من العمال أن العمل الجماعي التام والشامل في المزارع الجماعية "الكيبوتزيم" حالة متطرفة تتداخل كثيراً مع حرية الفرد في الحركة والمبادهة، لذلك بدأ نوع جديد جمع بين نظامي المزارع الجماعية والفردية فبدأت حركة "الموشافيم" مستوطنات العمال الزراعيين في المناطق المجاورة للمستعمرات القائمة والتي بحاجة لأيدي زراعية عاملة ، تم ذلك أولاً في بئر يعقوب 1907، ثم في عين غانم 1908، ونحالات يهودا 1908، وكفار معلل 1914[5]. واستهدفت الحركة الصهيونية تشجيع "الموشافيم" لإيجاد ارتباط كامل بين اليهودي والأرض وذلك بالعمل الدائم فيها،

---

[1] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص86.

[*] كيبوتزيم: جمع كيبوتز وتعني في اللغة العبرية جماعة، وقد تطور معنى كلمة كيبوتز فأصبحت ترمز إلى جماعة من الناس يعيشون ويعملون سوياً في مزرعة جماعية. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الكيبوتز أو المزارع الجماعية في إسرائيل**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1966، ص29.

[2] قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، ص171.

[3] الكيالي، **الكيبوتز أو المزارع الجماعية**، ص24-25.

[4] عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص86.

[5] إبراهيم العابد، **الموشاف القرى التعاونية في إسرائيل**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1968، ص43.

وسعياً لأن تصبح كل مستعمرة مستقلة ذاتياً كتعاونية للمنتجين الزراعيين[1]. وجاء النشاط الصهيوني ليحرك مقاومة السكان العرب الفلسطينيين لهجرة اليهود إلى بلدهم وشراء الأراضي فيها، وخصوصاً من الملاكين الغائبين، بعد طرد الفلاحين منها. وبتسارع وتيرة الاستيطان تفاقمت الأزمة، واحتدم التناقض، فانفجر الصراع، بأشكال عنيفة أحياناً[2].

لكن النجاحات التي حققها المشروع الصهيوني الاستيطاني خلال هذه الفترة، كانت محدودة، بالمقارنة بالجهود التي بذلت، وذلك بسبب العقبات الموضوعية في فلسطين، أو الانقسامات الداخلية بشأن الهجرة والاستيطان قبل الحصول على الترخيص الدولي بذلك. فالجهود الصهيونية المكثفة التي بذلت خلال هذه المرحلة لم تثمر عن أكثر من هجرة (55) ألف يهودي، بحيث أصبح عدد اليهود الصهاينة في فلسطين (85) ألف عشية الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى (40) مستوطنة صهيونية.

السؤال الذي يطرح نفسه كيف تمكن المشروع الاستيطاني الصهيوني من البقاء والاستمرار في فلسطين على الرغم من المعارضة الرسمية العثمانية، والمقاومة الوطنية الفلسطينية التي كانت قد بدأت تستشعر خطورة هذا المشروع الاستيطاني على فلسطين وشعبها. أن المشروع الصهيوني على الرغم من الظروف غير السهلة التي أحاطت به في فلسطين إلا أنه لا يمكن القول إنه لم يكن محمياً، هذه الحماية هي التي وفرت له البقاء والاستمرار، وتمثلت الحماية في الامتيازات، فقد أجبرت الدول الأوروبية العظمى السلطات العثمانية على منحها لليهود. إضافة إلى التدخل الدائم للسفارات الأوروبية في إسطنبول والقنصليات الأجنبية في القدس، التي كانت تعمل على إلغاء إي اعتراض من السلطات العثمانية على الهجرة والاستيطان الصهيوني.

أي أن الحماية الاستعمارية للمشروع الصهيوني كانت موجودة حتى في ظل وجود فلسطين تحت حكم الدولة العثمانية، رغم الموقف الرسمي العثماني المعارض للمشروع الصهيوني، حيث أن هذا النفوذ الاستعماري هو الذي ساعد على زرع بذور المشروع الصهيوني في فلسطين، ومن ثم عمل هذا النفوذ على تنمية وتطوير المشروع الصهيوني على الرغم من المعارضة العثمانية، وهو ما يحدث اليوم من استمرار المشروع الصهيوني ممثلاً في "دولة إسرائيل" في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات على الرغم من معارضة النظام الرسمي العربي للمشروع الصهيوني، إلى أن انتهينا إلى معاهدات التطبيع التي قامت بها بعض الأنظمة العربية مع "إسرائيل".

---

[1] عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص87.

[2] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين**، ص339.

ثالثاً: الاستيطان الصهيوني في ظل الانتداب البريطاني 1918-1948

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وصدور وعد بلفور وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين والتزام الدولة المنتدبة بالعمل على تحقيق مشروع الوطن القومي اليهودي، تجدد النشاط الصهيوني على نطاق واسع، بعد أن أصبحت الوكالة اليهودية معترفاً بها من قبل سلطات الانتداب[1]. فقد أتاح تطبيق الانتداب البريطاني على فلسطين فرصة نادرة أمام المشروع الصهيوني، فقد أصبح الطريق مفتوحاً أمام الحركة الصهيونية، للمرة الأولى، للسيطرة على فلسطين من الداخل، بعد أن كادت تسدّ في وجهها جميع أبواب تلك السيطرة، بدءاً من الهجرة واستملاك الأراضي وإقامة المستعمرات خلال السنوات الأولى للحرب[2].

في هذه المرحلة، تبلورت ملامح المرتكزات الاستراتيجية للمشروع الصهيوني بشقيه الامبريالي واليهودي الصهيوني. فقد تبنت بريطانيا هذا المشروع لأغراضها الاستعمارية، وأصبحت البلد الأم بالنسبة إليه. فبعد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإقرار ذلك في عصبة الأمم، وبالتالي تصاعد وتيرة النشاط الصهيوني في فلسطين، وبرزت المنظمة الصهيونية البريطانية بزعامة وايزمن، متحالفة مع التيار الصهيوني العملي، الذي راح يتولى قيادة الاستيطان الفعلي في فلسطين[3].

وبعد تأمين الشق الامبريالي من مشروعها، تقدمت المنظمة الصهيونية، إلى بناء الشق اليهودي ـ الاستيطاني، فعمدت إلى تشكيل الهيئات والمؤسسات الضرورية لتهويد فلسطين، وتحويلها إلى "وطن قومي يهودي"، وقد بدأ ذلك في المؤتمر الصهيوني الأول (بال 1897)، إلا أن الأوضاع بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت تتطلب تطويراً للهيئات الصهيونية السلطوية. وكان من أولويات هذه السلطة تكوين قاعدة شعبية لها، إذ إنها لم تنشأ في أوساط التجمعات اليهودية، بل هبطت عليها من أعلى. وكذلك كان على تلك السلطة أن تغتصب رقعة الأرض التي تنوي إقامة كيانها السياسي عليها، إذ إنها تبلورت في كواليس المراكز الامبريالية وليس فلسطين. وهذه الخصائص الأساسية للحركة الصهيونية، هي التي صبغت مشروعها الاستيطاني بالإمبريالية والعنصرية، وخصوصاً أنه يقوم على تغييب أهل البلد الأصليين وإجلائهم عن وطنهم، وقطع صلتهم التاريخية به[4].

---

[1] قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص157.

[2] خالد عايد، **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج6، ص554.

[3] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص392.

[4] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص394.

1-السعي لتكوين الأدوات الاستيطانية و"استكشاف الإمكانات":

بدأت هذه المرحلة مع احتلال الجيش البريطاني لفلسطين عام 1918، واستغرقت هذه المرحلة عقد العشرينيات، تقريباً، وامتدت حتى مطلع الثلاثينيات 1931، وقد تناولت السياسة والخطط الصهيونية في هذه الفترة، مجموعة متنوعة من المسائل التأسيسية المتعلقة ببناء "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين من خلال الهجرة وحيازة الأراضي[1]. من هذه المسائل: سعي صهيوني لتكريس وعد بلفور دولياً وذلك من خلال تضمينه في وثائق مؤتمر السلام في باريس، لضمان تنفيذه عبر الانتداب البريطاني على فلسطين[2].

من المسائل التي اهتمت بها الحركة الصهيونية زيادة الهجرة، فما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها حتى سارعت الصهيونية إلى العمل على تنشيط هجرة اليهود إلى فلسطين ووضع سياسات محددة لهذا الغرض لأنها لم تنجح إلى ذلك الحين بإقناع اليهود في العالم بالهجرة إلى فلسطين. لإنجاح الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كان لابد للمنظمة الصهيونية من وضع سياسة إزاء حيازة اليهود الأراضي العربية في فلسطين. وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية الصهيونية في 21 آب 1919، وحددت السياسة التي ستكون "أساساً للمفاوضات بين المنظمة الصهيونية والسلطات البريطانية"، وسيكون هدف هذه السياسة "إقامة الوطن القومي اليهودي" وقد جاءت الأهداف العامة لهذه السياسة على النحو التالي: انتقال الأرض بقدر الإمكان وبأسرع ما يمكن ـ إلى أيد يهودية؛ ويجب أن تفلح الأرض بأيدي أصحابها، بدلاً من أصحاب "أراضٍ" رأسماليين يستخدمون العمل المأجور[3].

عملت الحركة الصهيونية مع بداية الانتداب البريطاني لفلسطين، على أرساء قواعد وجودها في فلسطين من خلال إنشاء وتطوير مؤسسات استيطانية وسياسية وإدارية لتشكل الهياكل المستقبلية للدولة الصهيونية، وذلك من خلال السلطات البريطانية التي عملت على تسهيل وتوفير الحماية لعمليات الاستيطان[4]. فقد عمل في مجال الاستيطان الصهيوني في فلسطين عدد كبير من المؤسسات المتنوعة. فمنها القديم الذي كان قد تم تأسيسه في أواخر العهد العثماني، كما بينا سابقاً، ومنها الجديد الذي نشأ برعاية بريطانية نتيجة انفتاح مجالات الاستيطان أكثر مما مضى[5]. ومن أهم هذه المؤسسات الاستيطانية.

---

(1) خالد أبو هديب، الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين 1918-1949، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القديس يوسف، بيروت، 2001، ص89.

(2) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص367.

(3) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص92.

(4) الاعرج، **سياسة بريطانيا في فلسطين 1933-1939**، ص148.

(5) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص119.

أ- مؤسسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني:

منذ أن تخلت المنظمة الصهيونية، في أوائل القرن العشرين، عن سياسة هيرتزل الرامية إلى الحصول على "براءة" من الدولة العثمانية أو غيرها من الدول الكبرى من أجل الاستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين، تبنت المنظمة الصهيونية سياسة جديدة تتمثل في الاستيطان العملي في فلسطين. بدأت المؤسسات الصهيونية تحتل حيزاً متزايد الاتساع في النشاط الاستيطاني. وقد جاء الانتداب البريطاني، بدءاً من سنة 1918، ليعطي دفعاً اضافياً واضحاً لهذا النشاط، الذي تجسد في تفعيل المؤسسات الاستيطانية القديمة، وفي إقامة مؤسسات جديدة استجابة لهذا الدفع[1]. وكان من أبرزها:

- الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund):

تعود فكرة إنشاء صندوق يهودي عام لشراء الأراضي في فلسطين، إلى فترة المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا (1897)، ولم تغب فكرة "الصندوق القومي اليهودي"، وظلت تطرح، بشكل أو بآخر، حتى تم إقرارها في المؤتمر الصهيوني الخامس (1901)، وبموافقة صريحة من هرتزل[2]. وتم تسجيل الصندوق رسمياً في لندن عام 1907، كجمعية محدودة الضمان[3]. حدد هدف الصندوق القومي اليهودي بشراء الأراضي في فلسطين (وقد نفذ هدفه بالتحايل أو بالتنسيق مع سلطات الانتداب البريطاني وأحياناً بالشراء من مالكين عرب فلسطينيين وغيرهم)، وجعل ملكية هذه الأرض ملكية عامة لليهود، لا يجوز تأجير أو بيع تلك الأراضي لغير اليهود، أما فيما يتعلق بعقود التأجير لليهود، فقد سمح لهم باستئجارها لمدة 49 عاما[4]، من وظائف الصندوق الرئيسة: استقبال المهاجرين الجدد، وتوظيفهم في تلك الأراضي، تهويد العمل في كل الممتلكات اليهودية، بمعنى استخدام اليهود فقط في إدارتها واستغلالها[5].

وقد نفذ الصندوق القومي اليهودي مشترياته الأولى ما بين 1905-1907، بأساليب ملتوية عندما اشترى أراضي مستوطنات بن شيمن وحولدا في منطقة الرملة، وحطين في الجليل الأسفل. وفي عام 1908، اشترى من المصرف الإنجليزي ـ الفلسطيني قطعة أرض مساحتها 6,500 دونم على

---

(1) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص119.

(2) ولتر لين، **الصندوق القومي اليهودي**، ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990، ص36.

(3) Nahum Sokolow, **History of Zionism** ،London ،Longman Green &Co ،1919 ،VoL 2 ،P374 .

(4) لين، **الصندوق القومي اليهودي**، ص36-62.

(5) الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص24.

الطرف الجنوبي الغربي من بحيرة طبرية، أقيمت عليها مستوطنتا دجانيا وكنيرت[1]. وكان البنك قد صادر هذه الأراضي بعد عجز الفلاحين من عرب فلسطين عن سداد ديونهم للبنك، وتلا ذلك حيازات بنفس الأسلوب عن طريق هذا البنك. كما اشترى قطعة أرض من عائلة سرسق اللبنانية[2]، في عام 1910، بلغت مساحتها 3024 دونم من أراضي الفولة في (مرج ابن عامر)، حيث أقيمت عليها مستوطنة مرحافيا؛ بذلك وصل مجموع ما امتلكه الصندوق حتى عام 1920، 16,366 دونم[3].

مع نشوب الحرب العالمية الأولى، انتقل مقر الصندوق من لندن إلى لاهاي في هولندا. وفي 1921، تقرر نقله إلى القدس. وقد تولى إدارته مناحم أوسشكين (1923–1941)، الذي طوره وأعطاه طابعه الاستيطاني الصهيوني. وبعد وفاة أوسشكين، تولى آبراهم غرانوت إدارته (1941–1960)[4]. وفي ظل الانتداب البريطاني، وجد الصندوق نفسه في جو ملائم من دون العوائق الإدارية التي كان يواجهها في العهد السابق[5].

وضع الصندوق القومي اليهودي استراتيجيته لاستملاك الأراضي خلال الفترة 1920–1936، وقد قامت هذه الاستراتيجية أو السياسة الاستيطانية على مجموعة أسس:

1. البحث عن بائعي الأراضي (خصوصا الأراضي الكبيرة).
2. تجنب عزل المستعمرات وجعلها "تجمعات مستعمرات"، أو "مناطق يهودية".
3. استملاك الأرض لأغراض مختلفة – الزراعة والصناعة وتطوير المدن ــ مع التشديد على الأراضي الريفية.
4. استملاك أكبر قدر ممكن من الأرض بأسرع وقت ممكن (قطعاً على المضاربة بالأراضي، واستباقاً لأي تغيير في سياسة بريطانيا تجاه "الوطن القومي اليهودي".
5. الاقتصار على استملاك الأراضي الجيدة.
6. شراء قطع كبيرة، شرط أن يطرد المالك المزارعين الفلسطينيين جميعاً [6].

جددت عمليات شراء الأراضي بدءاً من عام 1920، بشكل واسع، خاصة في شمال فلسطين[7]، وقد ركز الصندوق القومي اليهودي مشترياته بعد الحرب العالمية الأولى في مرج ابن عامر[8].

---

[1] لين، **الصندوق القومي اليهودي**، ص48.

[2] هند امين البديري، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1998، ص115.

[3] لين، **الصندوق القومي اليهودي**، ص48.

[4] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص201.

[5] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص120.

[6] لين، **الصندوق القومي اليهودي**، ص66–67.

[7] الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص76.

[8] مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية 1918–1936**، ص171.

ففي عام 1922، تمكن الصندوق القومي اليهودي من شراء 50 ألف دونم من أراضي مرج ابن عامر من آل سرسق اللبنانيين[1]. بحلول نيسان 1923، كان الصندوق القومي قد اشترى نحو 100 ألف دونم من الأراضي في فلسطين، متبعاً في ذلك سياسة استملاك مناطق واسعة ومتواصلة من أجل الوصول إلى تركيز إقليمي يهودي ملحوظ[2]. وفي عام 1929، تمكن الصندوق القومي من شراء أراضي وادي الحوارث قرب طولكرم، من آل التيان، وهم أيضاً لبنانيون. وكان يسكن أراضي وادي الحوارث (2546) أسرة عربية قامت القوات البريطانية بالتعاون مع قوى صهيونية بطرد أهالي وادي الحوارث من أراضيهم بالقوة، في أيلول سنة 1930، بذلك تضاعفت ملكية الصندوق القومي اليهودي إلى 279 ألف دونم عام 1930[3]، وبحلول 1932، كان الصندوق قد جمع نحو 3 ملايين جنيه فلسطيني واستملك ما يزيد على 300 ألف دونم، تشكل 60% تقريباً من مجموع الأراضي التي كان اليهود يملكونها في فلسطين[4]. وهذا ما أدى إلى تطور النضال الوطني الفلسطيني وكان مقدمة لثورة 1936.

وإزاء التطورات السياسية في فلسطين، المتأثرة أساساً بالمقاومة العربية للمشروع الصهيوني، كان على الصندوق القومي اليهودي أن يعدل أساليب عمله في استملاك الأراضي، ففي أعقاب ثورة 1936، وما ترتب عليها من توصيات "لجنة بيل" (مشروع التقسيم لعام 1937)، أدخل الصندوق القومي تعديلات على سياسته في استملاك الأراضي، أهمها مبدآن جديدان وثيقا الصلة أحدهما بالأخر: "الامن الاستراتيجي، والسياسة القومية" فالأمن الاستراتيجي للدولة العتيدة" لا يتوقف على المستوطنات القائمة في حينه، بل يتعداها إلى المستوطنات الجديدة المزمع إقامتها، بناء على الأهداف السياسية الكبرى. وعن ذلك يقول غرانوت أنه استلزم "استملاك الأراضي ذات القيمة العسكرية، إما لأنها تشرف على مراكز النشاط اليهودي القائم أو الذي سينشأ، وإما لان احتلالها يؤمن السيطرة على المواصلات، مثل مناطق تقاطع الطرق الرئيسية"[5].

لذلك اشترى الصندوق القومي مساحات واسعة من الأراضي في غور بيسان، كما اشترى أراضي قرب الحدود، ولا سيما في الجليل[6]. أما مبدأ السياسة القومية فهو المتصل بهدف إقامة الدولة اليهودية، وحدودها، وبالاستملاكات "التي تساعد في تحقيق أهداف سياسية"، وفي مقدمتها فرض أمر

---

[1] الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص76.

[2] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص121.

[3] الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص76.

[4] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص121.

[5] لين، **الصندوق القومي اليهودي**، ص69-70.

[6] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص121.

واقع من "توسع إطار المشروع الصهيوني". وكانت القيادة الصهيونية قد اعترضت على مشروع التقسيم، لأنه لا يفي بأغراضها الإقليمية لإقامة الدولة المقترحة[1].

لذلك اتبع الصندوق سياسة حيازة الأراضي في مناطق تقع خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة وإقامة مستعمرات فيها. وبحلول عام 1939، كانت مساحة ممتلكات الصندوق من الأراضي تبلغ نحو 500 ألف دونم[2]. وفي عام 1947، وصل إجمالي الأراضي تحت ملكية الصندوق إلى 856 ألف دونم[3]. بينما استطاع الصندوق "استملاك"، منذ 29 تشرين الثاني 1947، يوم صدور قرار التقسيم من الجمعية العامة للأمم المتحدة، نحو 928 ألف دونم من الأراضي العربية، وهذه المساحة التي تم الاستيلاء عليها، لا شراؤها. تفوق مجموع مساحة ما كان الصندوق قد استملكه منذ تأسيسه سنة 1901، حتى ذلك اليوم[4].

لقد أنشأت الصهيونية الصندوق القومي اليهودي من أجل تهويد الارض في فلسطين، أي انتزاع ملكيتها من أيدي أصحابها الأصليين، واقتلاع أصحابها الأصليين العاملين فيها، وبالتالي نقل الملكية إلى أيد يهودية، لقد كانت مهمة الصندوق استملاك الاراضي العربية، الخاصة والعامة، ووضعها في تصرف المستوطنين الجدد، ليس كوسيلة إنتاج فحسب، وإنما كموطن أيضاً، وهذا يعني بالضرورة قطع العلاقة القائمة بين الأرض وسكانها الأصليين على هذين الصعيدين تحديداً، أي كوسيلة إنتاج ووطن قومي. ومن أجل ترسيخ العلاقة الجديدة، استصدرت هذه المؤسسة قانوناً فريداً في نوعه، أصبح فيما بعد مبدأ لا يجوز تخطيه، وهو جعل الأرض التي تقع في يدها نوعاً من "الوقف الصهيوني الأبدي "على ما يسمى "الشعب اليهودي" بأسره. وذلك بغض النظر عن مكان تواجد أفراده، ولا يجوز بيعها بعد وضع اليد عليها، كما لا يصح تأجيرها والسماح باستغلالها لغير اليهود[5].

بذلك يتضح أن الصندوق القومي اليهودي، أدى دوراً بارزاً في خدمة المشروع الصهيوني، فكان أحد أهم مؤسسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني التي أرست ركائز المشروع الصهيوني في فلسطين، فأهمية دور الصندوق القومي اليهودي تمثلت في الاستيلاء على الأرض التي سيقام عليها الاستيطان الذي هو الركيزة الثانية من ركائز المشروع الصهيوني بعد تأمين المهاجرين.

---

[1] لين، **الصندوق القومي اليهودي**، ص69-70.

[2] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص121.

[3] الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص76.

[4] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص122.

[5] شوفاني، **اسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص55.

- شركة تطوير أراضي فلسطين: (Palestine Land Development Company):

يعود تأسيس شركة تطوير أراضي فلسطين إلى عام 1908، على يد المنظمة الصهيونية العالمية كأداة رئيسية لشراء الأراضي باسم الصندوق القومي اليهودي. وقد جرى تسجيلها في لندن عام 1909، برأسمال قدره 50,000 جنيه إسترليني[1]، وأخذت على عاتقها توسيع رقعة استملاك الصهاينة لأراضي فلسطين واستيطانهم فيها، وإيجاد الظروف الملائمة لاستثمار الأموال، عبر شراء قطع من الأرض، وتهيئتها للزراعة، وإنشاء مراكز لتدريب المهاجرين الصهاينة على الأعمال الزراعية والصناعية[2].

وقد استأنفت الشركة نشاطها مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث أصبح هدف الشركة بناءً على سياسة "الوطن القومي اليهودي" القائمة على وعد بلفور، تجميع الأراضي المشتراة في مناطق معينة، لخلق كتل من المستوطنات اليهودية. وكان آرثر روبين المدير الأول لهذه الشركة وخلفه يعقوب طهون، بالاشتراك مع يهوشوع حانكين، الذي استقال عام 1941[3].

نجحت شركة تطوير أراضي فلسطين، في الأعوام الأولى من عملها، في عقد صفقات شراء أراضي كبيرة. ففي سنة 1921، أتمت الشركة عملية شراء نحو 18 ألف دونم من أراضي تل عدس في مرج ابن عامر، وهي عملية كانت قد بدأت الاتصالات بشأنها قبل الحرب العالمية الأولى. فنشأت بذلك كتلة أرض مساحتها 35 ألف دونم، بيع 8 آلاف دونم لإنشاء موشاف بلفوريا، وأقيم على المساحة الباقية مستوطنة تل عدشيم وكفوتسات مرحافيا وموشاف مرحافيا. وفي السنة التالية، اشترت الشركة أكثر من 60 ألف دونم في مرج ابن عامر من عائلة سرسق البيروتية. كما اشترت الشركة قطعة من الأرض على الطريق الرئيسي بين حيفا والناصرة، أقيمت عليها لاحقاً مستعمرة نهلال. إلى جانب هذه الأراضي، اشترت الشركة مساحات أخرى، بما في ذلك في مدن القدس ويافا وحيفا. وقد بلغ مجموع ما اشترته الشركة بعد 14 عاماً من تأسيسها – أي في سنة 1923، نحو 153 ألف دونم من الأراضي الزراعية و 7,853,000 متر مربع تقريباً من الأراضي في المدن، وفي تلك السنة بلغ رأس المال المدفوع الذي تملكه الشركة 58,760 جنيها استرلينياً. وقد مرت شركة تطوير أراضي فلسطين بعد سنة 1936، فيما اعتبرته "أعوام محنة" في ظل الثورة الفلسطينية الكبرى. مع ذلك واصلت الشركة نشاطها، فاشترت أكثر من 25 ألف دونم من الأراضي الزراعية وأكثر من 32 ألف متر مربع من

---

[1] عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، ص73.

[2] علي المحجوبي، **جذور الاستعمار الصهيوني في فلسطين**، تونس، دار سراس، 1990، ص28.

[3] لين، **الصندوق القومي اليهودي**، ص40.

الأراضي في القدس سنة 1938، كما استمرت في أعمال التطوير في المدن ـ مد أنابيب المياه وشق الطرق ـ تمهيداً للبناء[1].

استمرت الشركة في شراء الأراضي حتى بعد صدور أنظمة انتقال الأراضي لسنة 1940، التي حظرت على اليهود استملاك أراض عربية في مناطق معينة. وقد سهل المسؤولون البريطانيون لهذه الشركة، الحصول على مساحات من أراضي فلسطين، لقد كانت هذه الشركة من المؤسسات الاستيطانية الصهيونية المهمة، التي أخذت على عاتقها عملية توسيع رقعة الأراضي الزراعية اليهودية. فقد كانت مهمتها الحصول على الأراضي بالوسائل المختلفة، لصالح الصندوق القومي اليهودي، والشركات أخرى، ومؤسسات يهودية، وتبقى الأرض في حيازتها لفترات قصيرة إلى أن توزع على المؤسسات أو الشركات أو الأفراد اليهود، أي إنها شركة تجارية وسيطة لاقتناء الأراضي وإيصالها لليهود[2].

- الصندوق التأسيسي الفلسطيني: (Palestine Foundation Fund):

هو أحد المؤسسات المالية ومؤسسات جمع التبرعات الرئيسية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية[3]. وتأسس هذا الصندوق عام 1920، خلال المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لندن في العام ذاته؛ ليكون الذراع المالي للمنظمة الصهيونية، في مشروعها الاستيطاني بعد صدور وعد بلفور ودخول العمل الصهيوني مرحلة جديدة، لتمويل "الوطن القومي اليهودي"، خاصة فيما يتعلق بمجالات الهجرة والاستيطان، وخلق الظروف الملائمة للعمل الصناعي والزراعي، وإيجاد التسهيلات للتعليم، وإنماء المدن والقيام بالمشروعات[4].

وقد سجل الصندوق التأسيسي بتاريخ 23 آذار/ 1921، في لندن كشركة مساهمة محدودة الضمان، وبقي المقر الرئيس للصندوق في لندن حتى عام 1926، حين نقل إلى القدس[5]. ومن أهم الأهداف التي أنيطت بالصندوق التأسيسي الآتي:

1. القيام بالنشاطات كافة التي ستكون ضرورية وحيوية لتحقيق وعد بلفور، القاضي بتأسيس "وطن قومي" لليهود على أرض فلسطين.

---

(1) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص128-129.

(2) البديري، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص118.

(3) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص125.

(4) Mitchell Rosenberg, **The Story of Zionism** ,p. 104.

(5) شمالي، **الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرين هايسود)**، ص 69-70.

2. طلب تحصيل التبرعات، والقروض، والتركات، والهدايا وغيرها، والحفاظ عليها، وتوظيف تلك الأموال واستثمارها كلها أو أجزاء منها بشكل ملائم داخل فلسطين[1].

علق الصهيونيين على الصندوق التأسيسي (الكيرن هايسود)، مع تأسيسه، آمالاً عريضة، باعتباره شقيق الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت) مكمل له، يشاركه الإشراف على كافة نواحي الاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث يتولى الصندوق القومي الإشراف على عمليات شراء الأراضي المخصصة للاستيطان، بينما يهتم الصندوق التأسيسي بتوطين المهاجرين في تلك الأراضي، وتأمين سبل عيشهم[2]. إضافة تطوير التجمع اليهودي بفلسطين، وتطوير آلية المستوطنات الجماعية التعاونية بكافة أشكالها في القرى والمدن، كما تولى الصندوق تمويل جميع نشاطات الوكالة اليهودية[3]. والواضح أن هذا الصندوق جاء ليدعم الصهيونية العملية، التي انتهجت سياسة التغلغل الاقتصادي والاستيلاء على فلسطين، عبر بسط السيطرة اليهودية على مقدراتها ومرافقها الاقتصادية. وفي الواقع فقد قام بتمويل جميع نشاطات الوكالة اليهودية في فلسطين، في حقول الاستيطان والهجرة والاستيعاب والتعليم والأمن وشراء الأسلحة والهجرة السرية "غير الشرعية"[4].

وقد بلغ مجموع ما استثمره الصندوق في الاستيطان الزراعي خلال الفترة 1920–1945، حوالي 5 ملايين جنيه فلسطيني، ومنذ الحرب العالمية الثانية (1939–1945) قام الكيرن هايسود بإنشاء كثير من المستوطنات الزراعية، وقام الصندوق بتأسيس حتى عام 1944، حوالي 59% من المستوطنات الصهيونية التي كانت مساحتها تغطي نحو 44% من مساحة الأراضي الصهيونية المزروعة[5]. وخلال فترة الانتداب، أدى الصندوق التأسيسي دوراً بارزاً في تعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقام بمهمات الهجرة والاستيعاب، والتوطين، والثقافة، الإسكان، العمل، الزراعة، الصناعة، الصحة، هجرة الشبيبة، وغيرها[6].

بذلك تتضح أهمية الصندوق التأسيسي (الكيرن هايسود) والدور الذي أنيط بالصندوق كمؤسسة مالية مهمتها جمع الأموال عن طريق التبرعات والهبات من أثرياء اليهود، توظيف هذه الأموال على الاستيطان الصهيوني في فلسطين بكافة أوجهه.

---

(1) شمالي، **الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرين هايسود)**، ص67.

(2) صبري جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين(3) أسس الوطن القومي واجهزته وملامحه**، شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون الأول 1979، ص35.

(3) شمالي، **الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرين هايسود)**، ص67.

(4) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص398.

(5) الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص79.

(6) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص212.

- **الهستدروت [*]: (Histadrut)**

ومن أهم المؤسسات الاستيطانية التي تشكلت بعد مؤتمر لندن، كانت النقابة العامة للعمال اليهود في فلسطين (الهستدروت)[1]، جاء تأسيس الهستدروت، كاتحاد عمالي حديث، في سياق بناء الأسس اللازمة لقيام الكيان الصهيوني وبناء الدولة العبرية[2]، فالهستدروت بالذات كانت ترمي إلى استكمال عمل مؤسسات الاستيطان الأخرى[3]. وقد أُسس الهستدروت في كانون الأول 1920، بهدف تنظيم العمال اليهود، على وجه الخصوص العاملين منهم في المزارع الجماعية، والتعاونيات، وخلق الطبقة العاملة الصهيونية، والمساعدة في تكوين العمود الفقري للاقتصاد الصهيوني في فلسطين، وأخذ على عاتقه مسؤولية الاستيطان ومهماته فتجاوزت أعماله حدود الأعمال التي تقوم بها النقابات التقليدية؛ لذا وضعت الحركة الصهيونية تحت تصرفه الموارد الكافية لتمويل المشروعات التي كانت تجد فيها مجالاً فعالاً لاستقطاب المهاجرين، وتشجيع الاستيطان[4].

وتأتي أهمية الهستدروت في المشروع الصهيوني من اتساع مجال نشاطها، ومن حجم دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، داخل التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين وخارجه. ولعل أكثر ما يكشف طبيعة الهستدروت الاستيطانية احتضانها منظمة "الهاغاناه" الإرهابية. فالنشاط الذي مارسته الهستدروت لتهويد فلسطين، كان لابد من أن يصطدم بمقاومة الفلسطينيين، ذلك بأنه يرمي إلى نفي علاقتهم بوطنهم وتغييبهم عنه، وهذا لا يمكن أن يتم بالوسائل السلمية. وفي الواقع، فقد وعى قادة العمل الصهيوني مبكراً، أن مشروعهم لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال استعمال العنف الفاشي المسلح ضد أهل البلد الأصليين[5].

بذلك يتضح أن الهستدروت شكل العمود الفقري للاستيطان الصهيوني، فقد أشرف على المستوطنات الصهيونية ولعب دوراً كبيرا في طرد اليد العاملة العربية منها. لقد كان الهستدروت أداة استيطانية صهيونية، تمكنت من وضع الفكرة الصهيونية موضع التنفيذ وذلك من خلال قيامها بتنظيم الهجرة والاستيطان، إضافة إلى إقصاء اليد العاملة الفلسطينية من سوق العمل تمهيداً لطردها من فلسطين.

---

[*] كلمة الهستدروت اختصار للمصطلح العبري "هاهستدروت هاكلاليت شيل هاعوفاديم هاافرايم بيئير إسرائيل" Hahistadrut Haklalit shal Haovdim Haivrim Beeretz Israel، أي الاتحاد العام للعمال اليهود في إسرائيل. ليلى القاضي، **الهستدروت**، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1967، ص13.

[1] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص401.

[2] شبيب، **الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني**، ص105.

[3] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص401.

[4] الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص79.

[5] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص277.

- الوكالة اليهودية: (Jewish Agency)

تعتبر الوكالة اليهودية هي الذراع التنفيذية للحركة الصهيونية[1]. كان اقتراح إنشاء وكالة يهودية لفلسطين قد ورد أساساً، في صك الانتداب، الذي دعت المادة الرابعة منه حكومة فلسطين إلى الاعتراف "بوكالة يهودية كهيئة عمومية، تشير وتتعاون مع إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد، تحت سيطرة حكومتها دائماً "وكانت المادة السادسة من ذلك الصك قد فرضت على حكومة الانتداب، أيضاً، بأن تعمل، بالاتفاق مع تلك الوكالة، على "تقوية استيطان اليهود المكثف في الأراضي الزراعية"[2].

اعترف في حينه بالمنظمة الصهيونية كوكالة يهودية تقوم بهذه المهمة. إلا أن المنظمة الصهيونية ومن أجل كسب اليهود غير الصهاينة والتأكيد على تمثيل كل يهود العالم والاستفادة من دعمهم المالي والسياسي، جاء إنشاء الوكالة اليهودية بقرار من المؤتمر الصهيوني السادس عشر عام 1929، وكانت الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية كياناً متحداً ومنفصلاً في آن واحد، إذ كان يرأسهما شخص واحد ولهما بعض الدوائر المشتركة، وكان للمنظمة 50% من مجلس الوكالة، حيث كان لكل واحدة منهما مجلسها الخاص[3].

وكانت مهمات الوكالة كما حددها دستورها كالتالي: 1- تشجيع الهجرة اليهودية وتعزيزها، 2-امتلاك الأراضي لتوسيع رقعة الاستيطان اليهودي، 3- رفع مستوى الاستيطان الزراعي، 4- تلبية الحاجات العبرية وتنمية الثقافة اليهودية. لقد كانت المهمة المركزية للوكالة اليهودية هي تهويد فلسطين. وقد جاء في دستور الوكالة أيضاً، أن الوكالة ستنشط الاستيطان الزراعي القائم على العمل العبري. ففي مجال الاستيطان أسست الوكالة اليهودية سنة 1932، شركة راسكوا لاستيطان الريف وضواحي المدن، وهي شركة أعمال يهودية نشطت في مجال البناء والعقارات والإسكان والمجالات الأخرى ذات العلاقة. وكان الغرض منها في البداية، أن تكون الأداة اليهودية المركزية في فلسطين لاستيطان وإسكان مهاجري الطبقة الوسطى[4].

ومن أهم أدوات الوكالة على هذا الصعيد كان الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت) لتهويد الأرض، ونقابة العمال اليهود (الهستدروت) لتهويد الاقتصاد والعمل، والصندوق التأسيسي

---

[1] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص396.

[2] شبيب، **الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني**، ص103.

[3] الشريف، **المشروع الصهيوني في مئة عام**، ص13.

[4] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص137.

لفلسطين الذراع المالي للوكالة اليهودية (كيرن هايسود)[1]. لقد أُنشئت المؤسسات الاستيطانية التي تغطي جميع نواحي العمل اللازم لتهويد فلسطين[2]. بذلك يتضح أن الحركة الصهيونية أقامت عدة مؤسسات وهيئات استيطانية، وأن اختلفت تسمياتها إلا أن هدفها واحد تهويد فلسطين، الاستيلاء على الأراضي العربية، وتوطين المهاجرين الصهاينة فيها، من خلال بناء المستوطنات، ويعود الفضل الأكبر لهذه المؤسسات الاستيطانية في ترسيخ المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

ب- النشاط الاستيطاني بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1931):

أثرت الحرب العالمية الأولى على النشاط الاستيطاني الصهيوني بشكل ملموس، فكادت تشله؛ إذ لم تؤسس خلال سنواتها الأربع، إلا مستوطنة واحدة، هي "كفار غلعادي"، التي أقامها أعضاء هاشومير سنة 1916. ومع انتهاء الحرب، سارع ممثل شركة يكا في فلسطين، حاييم مرغليت ـ كلفارسكي دون استشارتها، إلى إقامة أربع مستوطنات صغيرة، كانت "تل حاي" من بينها، في أقصى شمال فلسطين، في أواخر سنة 1918، غير أن يكا رفضت الموافقة على هذا المشروع، فأزيلت ثلاث من تلك المستوطنات، وبقيت الرابعة، وهي "ايليت هاشاحار"[3].

بعد انتهاء الحرب واحتلال بريطانيا لفلسطين وتشكيل المؤسسات الصهيونية المسؤولة عن الاستيطان الصهيوني في فلسطين، كان من المتوقع أن تسارع هذه المؤسسات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية؛ إلى تنشيط عمليات الاستيطان لكن الذي حصل هو أن سيطر الركود على النشاط الاستيطاني الفعلي في فلسطين، خلال المرحلة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الأولى. كان ذلك نتيجة ضعف إمكانات المنظمة الصهيونية العالمية من ناحية، واغلاق مكاتب تسجيل الأراضي (الطابو) في فلسطين، ومن ثم إيقاف عمليات بيع الأراضي وشرائها من ناحية ثانية. فلم يتمكن قسم الاستيطان التابع للمنظمة الصهيونية العالمية وهو الهيئة الجديدة (بدلاً عن مكتب فلسطين) التي تولت الإشراف على تنفيذ العمليات الاستيطانية من تأسيس أول مستوطنة جديدة بعد الحرب (وهي دجانيا ب) إلا في أواخر سنة 1920، وفي الفترة نفسها (أواخر سنة 1920) أقيمت مستوطنة جديدة أخرى، بالقرب من القدس، هي كريات عنافيم[4].

وبعد أن تمكنت المؤسسات الصهيونية من تجديد سياستها الاستيطانية من ناحية، ومع إعادة افتتاح مكاتب تسجيل الأراضي (الطابو)، مما سمح للصهاينة بعقد صفقات أراض جديدة،

---

[1] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص397.

[2] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص409.

[3] جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص53.

[4] جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص53.

ففي منتصف سنة 1920، نشط الصهاينة في شراء الأراضي في مختلف أنحاء فلسطين، فسجلت المكاتب، منذ افتتاحها وحتى أواخر سنة 1923، تحويل ما مساحته 148,700 دونم تقريباً من الأراضي لملكية إليه[1]. وكانت الأراضي التي استملكها الصهاينة في أماكن متفرقة من فلسطين، ولكن ما كان له أهمية خاصة في هذا المجال، خلال هذه الفترة، هو نجاح الصهيونيين في عقد صفقة كبيرة اشتروا بموجبها من عائلة بيروتية (سرسق) نحو 70,000 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة في مرج ابن عامر. وقد كان لهذه المساحة، فضلاً عن 53,000 دونم من أراضي المنطقة نفسها استملكها الصهيونيين من العائلة ذاتها قبل الحرب العالمية الأولى، أهمية استراتيجية خاصة، بما أقيم عليها من مستعمرات، شكلت امتداداً إقليمياً بين منطقتي الاستيطان اليهودي في الشمال والسهل الساحلي[2]، فخلقت بذلك امتداداً اقليمياً ـ استيطانياً ـ يهودياً بين المستوطنات الواقعة في أقصى شمال فلسطين وتلك الواقعة في أقصى الجنوب، مع ما للأمر من أهمية (وشكلت تلك المستوطنات ايضاً، مع تكثيفها وازدياد عدد سكانها، حاجزاً بشرياً يهودياً، فصل منطقة الجليل في شمال فلسطين عن باقي أجزاء البلاد، مما خلق واقعاً كان له تأثيره عندما طرحت مشاريع تقسيم فلسطين، في مرحلة لاحقة)[3].

كما كانت هذه الفترة زاخرة بالأفكار الاستيطانية الجديدة، التي أثرت فيما بعد، بشكل ملحوظ على طابع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، واتجاهاته. ويبدو أن الآمال التي عقدها واضعوا نظريات الاستيطان الصهيونية على إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وتوقعهم بدء تنفيذ خطط استيطانية منهجية في البلد، دفعت كلا منهم إلى الإدلاء بدلوه. وكان من أبرز هؤلاء شلومو لافي(*)، الذي انتقد تجربة الكبوتساه، فقد أوضح في سلسلة مقالات نشرها في مجلة احدوت هعفوداه. أن الكبوتساه لم تكن ناجحة بما فيه الكفاية، لأن مؤسسيها لم يستطيعوا الاستمرار في "خطوتهم الثورية الأولى" بواسطة زيادة عددهم. لذلك كان مصير الكبوتساه الصغيرة، المنغلقة على ذاتها، ضيقة الأفق "فقرا دائما، ومشاكل، واكتفاء بأقل ما يمكن، ومشاحنات صغيرة، واستبدال أعضاء بشكل دائم، ومشاكل لا نهاية لها" أما البديل لذلك، فهو الكبوتساه الكبيرة[4]، لأن

---

[1] جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص55.

[2] عايد، **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، ق2، مج6، ص557.

[3] جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص56.

[*] مزارع واديب من أوائل المستوطنين الصهاينة وكان أول من فكر بإقامة الكيبوتز الكبيرة الذي يجمع بين الزراعة والصناعة وكان أحد مؤسسي كيبوتز عين حرود. ولد في بولندا عام 1883، هاجر إلى فلسطين عام 1905، وعمل في الزراعة تطوع للعمل في الكتيبة العبرية في الحرب العالمية الأولى وفي اللواء اليهودي المقاتل في الحرب العالمية الثانية، نشط طيلة أيامه في المجال الاستيطاني في فلسطين وفي حركة العمل والهستدروت والحركة الصهيونية، عمل عضوا في الكنيست الأولى والثانية توفي في عين حرود 1963. انظر: افرايم وملاحم تلمي، **معجم المصطلحات الصهيونية**، ص241-242.

[4] جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص55.

الكبوتساه الصغيرة ذات العدد المحدود من الأعضاء تحتاج إلى تشغيل عمال مستأجرين، عند جني الثمار مثلاً، مما يمس أساس "العقيدة الاجتماعية"، أما الكبوتساه، فتكون مستعدة لاستيعاب المهاجرين الجدد، الذين كانوا يعملون في الزراعة، والصناعة، والحرف وتسعى إلى الاكتفاء الذاتي، كما أنها ليست بحاجة إلى عمال مستأجرين؛ لأنها تستطيع أن تجند أعضاءها من العمال، كأن تطلب من النجارين، أو البنائين الانتقال إلى العمل في الزراعة، عند الضرورة، ثم العودة إلى عملهم الأصلي كرلسباد في تشيكو سلوفاكيا عام 1923، وافق عليها، واعتمدها أساساً لإقامة المستوطنات الصهيونية في فلسطين[1].

وشكلت الموجة الثالثة من الهجرة الصهيونية مرحلة جديدة من الاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث قام الاستيطان على أسس جماعية مشتركة، حيث ظهر خلال هذه الفترة، شكلاً جديد للمستوطنات الزراعية، عرف هذا الشكل من المستوطنات باسم (الموشاف عوفديم) "مستوطنة العمال[2]" أقيم هذا الشكل بعد فشل المستوطنات الزراعية السابقة من النوع ذاته، (فمن المعروف أن تاريخ الموشاف يعود إلى عام 1908، عندما أسس صغار العمال قرى صغيرة إلى جوار المزارع الكبيرة، وقد تأسست أول قرية في عين غانم قرب بتاح .تكفا). ويعود فشل النوع السابق من الموشاف إلى قيام العمال بتصرفات استغلالية فراحوا يؤجرون أرضهم؛ ليتفرغوا لأعمال أخرى تدر عليهم أرباحاً أكثر، ولاجتناب تلك الأخطاء، وتصحيح الأوضاع أصدر إليعازر يافي[*] (Eliezer Yafee) عام 1919، منشوراً صغيراً بعنوان "أسس الموشاف عوفديم" حدد المبادئ التي يرتكز عليها الموشاف[3]، وكانت على النحو التالي:

1. المزرعة الخاصة: يكون لكل عضو مزرعته الخاصة يزرعها على مسؤوليته الخاصة وعليها يعتمد في تأمين معيشته.
2. العمل الذاتي: على العضو أن يقوم بكل العمل المطلوب في مزرعته بنفسه دون مساعدة أحد من العمال المستأجرين.
3. لا ملكية للأرض: ويكون للمستوطنين حق استعمال الأرض وليس له حق تملكها. اذ ستبقى الأرض ملكاً للصندوق القزمي اليهودي (الكيرن كايمت) المرتبط بالمنظمة الصهيونية.

---

[1] الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص64.

[2] الزهار، **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين**، ص64.

[*] إليعازر يافي: خبير زراعي وأحد طلائعي الهجرة الثانية، وكان هو الذي فكر بإضافة الاستيطان العمالي واحد مؤسسي نهلال أم المستوطنات العمالية. ولد في صربيا عام 1882، درس في أمريكا أساليب الزراعة الحديثة واقام هناك مجموعة ارشاد أطلق عليها اسم "هائيكار هاتسعير" الفلاح الشاب. وهاجر إلى فلسطين عام 1910، توفي عام 1942، أطلق اسمه على المستوطنة الزراعية تلمي يافيه. عن، افرايم وملاحم تلمي، **معجم المصطلحات الصهيونية**، ص223–224.

[3] محمد عبد المنعم عامر، **تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 2002، ص86.

4. التنظيم التعاوني: تنظم عمليات تسويق منتجات المستوطنين وعمليات شراء احتياجاتهم على أساس تعاوني إجباري لكل الأعضاء.
5. المساعدة المتبادلة: على كل مستوطنة أن توفر ترتيبات شاملة للمساعدة المتبادلة لدعم الأعضاء المحتاجين في حال وقوع كارثة، أو إفلاس اقتصادي[1]. لم تكن فكرة الموشاف عوفديم، عملياً، إلا تحديثا لنظرية المستوطنة التعاونية التي وضعها اوبنهايمر. وكانت فكرة إنشاء الموشافيم (جمع موشاف) قد عرضت على المؤتمر الثاني عشر سنة 1921، فوافق عليها[2]. وفي أيلول 1921، كانت قد أسست أول مستوطنة موشاف عوفديم في (نهلال) قرب طريق حيفا . الناصرة، في سهل مرج ابن عامر[3].

وكانت قد أقيمت في سنة 1921، ثماني مستوطنات أخرى، ومع نهاية فترة الهجرة الثالثة، سنة 1923، كانت قد أقيمت في فلسطين (23) مستوطنة صهيونية جديدة بين كيبوتس وموشاف وبلدة ومدينة[4].

ويوضح الجدول رقم (12) المستوطنات التي أقيمت خلال فترة الهجرة الثالثة1918-1923[5].

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	الموقع العربي الذي أقيمت عليه	الناحية/القضاء
1	آيليت هاشامار	1918	على وادي وقاص	صفد
2	كريات عنافيم	1920	أبو غوش	القدس
3	دجانيا ب	1920	سمخ	طبرية
4	نهلال	1921	المجيدل	الناصرة
5	كفار يحزقيل	1921	مقابل جدعونة على نهر جالود	بيسان
6	غيفع	1921	زبعة	بيسان
7	تل يوسف	1921	عين جالود	بيسان
8	عين حارود (أ)	1921	زبعة/ قميم	بيسان
9	رعاناناة	1921	كفر سابا	طولكرم
10	رامات غان	1921	تل أبيب	يافا
11	عين حارود (م)	1921	زبعة/قمم	بيسان

(1) إبراهيم العابد، **القرى التعاونية في إسرائيل**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1968، ص44-45-56.

(2) جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص55.

(3) العابد، **القرى التعاونية في إسرائيل**، ص46.

(4) جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص57.

(5) طوقان، **الاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية**، ص84-87.

12	بيت ألفا	1922	تل الشوك/ خربة بيت ألفا	بيسان
13	حفتسي باه	1922	خربة بيت ألفا	بيسان
14	ياغور	1922	عسفيه	حيفا
15	بلفوريا	1922	العفولة	الناصرة
16	مرحفياه	1922	الفولة	الناصرة
17	بنيامينا	1922	المراح	حيفا
18	غفعاتايم	1922	يافا	يافا
19	غنيفار	1922	جنجار	الناصرة
20	مزرع	1922	تل العدس	الناصرة
21	كفار جدعون	1923	جدعونة	بيسان
22	تل عدشيم	1923	تل العدس	الناصرة
23	رامات هاشارون	1923	إجليل	يافا

وكان عدد المستوطنات الصهيونية التي أقيمت في فلسطين، حتى صدور وعد بلفور سنة 1917، قد بلغ (41) مستوطنة؛ فارتفع بذلك عدد المستوطنات الإجمالي، في أواخر سنة 1923، إلى (64) مستوطنة[1].

ومع عام 1924، بدأت موجة جديد من الهجرة الصهيونية أُطلق عليها اسم الهجرة الرابعة، واستغل اليهود الصهاينة الهدوء النسبي والركود السياسي اللذين سادا فلسطين، خلال الفترة 1924–1928، حيث قاموا بتدعيم أسس كيانهم المستقل في فلسطين وترسيخه، وإقامة مختلف المؤسسات الجديدة. ومعها نشطت مؤسسات الاستيطان الصهيوني في مساعيها الهادفة إلى استملاك الأراضي، وإقامة المستوطنات[2]، وكان من نتيجة ذلك أن سجلت مكاتب الطابو في فلسطين شراء سنة 1924، نحو (44800) دونم من الأراضي مقابل (17500 دونم في السنة السابقة، 1923). ثم ارتفعت هذه المساحة، خلال سنة 1925، إلى نحو 176100 دونم (وكانت هذه أكبر مساحة من الأرضي يشتريها اليهود في فلسطين، في سنة واحدة، خلال فترة الانتداب البريطاني). ولكن هذا النشاط خفَّ بعد ذلك بسبب مصاعب اقتصادية، بحيث لم يصل مجموع ما اشتراه اليهود من أراض، خلال السنتين التاليتين 1926، 1927 (نحو 39000 دونم

---

[1] جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، ص57.

[2] جريس، **تاريخ الصهيونية**، نيقوسيا، مركز الأبحاث، التابع للمنظمة التحرير الفلسطينية، 1986، ج2، ص143.

سنة 1926 و19000 سنة 1927)، إلى ثلث ما اشتروه خلال السنة السابقة، وهذا ما أدى إلى هدوء نسبي في النضال الوطني التحرري. على وجه العموم، تمكن اليهود، خلال السنوات 1923–1927، من شراء أو حيازة، نحو 309000 دونم آخر، فارتفعت بذلك مساحة الأراضي الاجمالية التي كانوا يسيطرون عليها في فلسطين مع نهاية تلك الفترة إلى نحو 903000 دونم. وتقع الأراضي التي استملكت خلال تلك الفترة في أماكن مختلفة من فلسطين. فمنها مثلاً 65000 دونم في الخليج الساحلي بين حيفا وعكا، و15000 دونم من أراضي قرية العفولة، التي أقيمت عليها، فيما بعد، بلدة العفولة اليهودية[1].

وقد نشط رأس المال اليهودي الخاص في شراء مساحات كبيرة من هذه الأراضي؛ وفي بعض الحالات استنجدت به بعض المؤسسات الرسمية لتمويل صفقات شراء أراض لم تستطع تسديد أثمانها، فزادت مساحة الأراضي التي استملكها رأس المال اليهودي الخاص[2]. وكانت قد تأسست عام 1924، شركة الاستيطان اليهودية لفلسطين (المعروفة باسم بيكا) , Palestine Jewish Colonization (JCA)، وقد تولت بيكا مع تأسيسها مسؤولية النشاط الاستيطاني الذي كان من يكا وروتشيلد، وكانت شركة بيكا من حيث فلسفتها الاستيطانية ونظرتها إلى ملكية الأرض قريبة من الشركات الخاصة أكثر من قربها إلى مؤسسات الاستيطان الرسمية. واشترت شركة بيكا مساحات لا بأس بها من الأراضي فامتلكت نصف الأراضي التي يسيطر عليها الصهاينة في فلسطين[3]. غير أن هذا الازدهار الاقتصادي، إذ سرعان ما اجتاحت أزمة اقتصادية القطاع اليهودي في فلسطين، كادت تؤدي إلى شله. نتج عن تلك الأزمة تقلص أعمال البناء وتفشي البطالة، وإفلاس مشاريع صناعية عدة، كانت في بداية طريقها[4].

وقد استمرت الأزمة عامين متتالين تقريباً، إلى أن حلت تلقائياً، إثر انخفاض الهجرة، من ناحية، واختفاء البطالة تدريجياً، من ناحية أخرى. ومع بداية عام 1928، راح الوضع الاقتصادي للقطاع اليهودي يتحسن تدريجياً، وترتب على هذه الازمة، أيضاً، عودة المؤسسات الرسمية إلى احتلال مركز الصدارة في النشاط الاستيطاني، فأنشأت سنة 1926، ستة كيبوتسات. وفي السنة التالية 1927، أقيمت ثلاثة كيبوتسات أخرى. أما في سنة 1928، فقد أقيم كيبوتس واحد فقط: غفعات برينر؛ وذلك نتيجة لقرار كانت قد اتخذته المنظمة الصهيونية يقضي بعدم إقامة مستوطنات جديدة،

---

[1] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج2، ص148.

[2] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج2، ص149.

[3] أبو حلبية، **تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين**، ص117.

[4] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج2، ص149.

قبل استكمال عملية تأسيس القديمة منها[1]. وتم استئناف النشاط الاستيطاني حيث أقيمت خلال السنوات 1929-1931، عشر مستوطنات وذلك على الرغم من الأحداث التي وقعت خلالها والتوتر السياسي الشديد الذي ساد فيها، ففي سنة 1929، أقيمت مستوطنتان، في سنة 1930 أقيمت وخمس مستوطنات، كما أقيمت ثلاث مستوطنات سنة 1931[2].

يوضح الجدول رقم (13) المستوطنات التي أقيمت خلال فترة الهجرة الرابعة1924-1931[3].

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الانشاء	الموقع العربي الذي أقيمت عليه	الناحية/القضاء
1	غفعات برينر	1924	مغُر	الرملة
2	بني براك	1924	الخيرية	يافا
3	هرتسليا	1924	الحرم، سيدنا علي	يافا
4	معد يئيل	1924	كفر سابا	يافا
5	كفار حسيديم	1924	الهريج	حيفا
6	عفولة	1925	العفولة	الناصرة
7	كريات آتا	1925	كفر عطا	حيفا
8	نيشر	1925	ياجور/بلدة الشيخ بريك	حيفا
9	رامات يشاي	1925	جَبدة	حيفا
10	غفعات هاشلوشاه	1925	رأس العين	يافا
11	عينات	1925	مجدل صادق	يافا
12	عفات	1926	الورقاني	الناصرة
13	يفعات	1926	المجيدل	الناصرة
14	مشمار هاعميك	1926	الغبيّات	حيفا
15	رامات دافيد	1926	المجيدل	الناصرة
16	رامات راحيل	1926	بيت صفافا	القدس
17	ساريد	1926	خنيفس	الناصرة

[1] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج2، ص150-151.

[2] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج2، ص240.

[3] طوقان، **الاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية**، ص

18	كفار باروخ	1926	الورقاني	الناصرة
19	غات ريمون	1926	جريشة	يافا
20	بات يام	1926	جنوب مدينة يافا	يافا
21	بيت زيراع	1927	العبيدية	طبرية
22	غان شلومو	1927	زرنوقة	الرملة
23	عين شيمر	1927	وادي عارة	حيفا
24	كفار يهو شراع	1927	تل الشمام	حيفا
25	سديه يعقوب	1927	الشيخ بريك	حيفا
26	بن شيمن	1928	شرق اللد	اللد
27	ناتانيا	1929	على شاطئ طولكرم	طولكرم
28	تل موند	1929	الطيبة	طولكرم
29	بيت حانان	1930	عين قارة/وادي حنين	الرملة
30	حيروت	1930	الطبيبة/ كفر سابا	يافا
31	عين فيرد	1930	الطيبة	يافا
32	ناعان	1930	النعاني	الرملة
33	عيانوت	1930	على نهر روبين	الرملة
34	غان يفنيه	1931	قطرة السوافير	اسدود
35	عين هاحوريش	1931	قانون/وادي الحوارث	طولكرم
36	خضوري	1931	الدبورية	الناصرة

بذلك نجح المشروع الصهيوني خلال تلك الفترة في إنشاء (36) مستوطنة صهيونية جديدة، فارتفع بذلك عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين، إلى (101) مستوطنة في عام 1931، أما عدد الصهاينة فقد ارتفع إلى (174610) نسمة، بموجب الإحصاء الذي قامت به حكومة الانتداب البريطاني عام 1931. هكذا وضعت خلال هذه الفترة أسس أشكال الاستيطان المختلفة من الكيبوتس إلى الموشاف، كما تم إقامة المؤسسات الاستيطانية التي ستقوم بمهام شراء الأرض وبناء المستوطنات وتمويلها.

2-الاستيطان أداة للتوسع في السيطرة على الأرض(1932-1939):

تزامنت هذه الفترة مع عقد الثلاثينيات، الذي شهد تطورات كبيرة محلية وعالمية: صعود النازيين إلى السلطة في ألمانيا وبدء اضطهاد اليهود فيها وازدياد هجرتهم إلى فلسطين، تزايد المقاومة الفلسطينية للمشروع الاستيطاني الصهيوني متمثلة في انتفاضة 1933، وخصوصاً في الثورة الكبرى 1936-1939؛ وما تبع ذلك من وصول لجان التحقيق البريطانية الرسمية. وفي سنة 1937، طُرحت لأول مرة، فكرة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، على أساس أن تشمل المنطقة اليهودية مناطق الاستيطان العبري. ومن هنا جاء أول منعطف في الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية، بحيث أصبح الاستيطان الأداة الرئيسية في توسيع حدود الدولة اليهودية[1].

وقد بدأت هذه الفترة مع بدء الموجة الخامسة من الهجرة الصهيونية (1932-1938)، وتعد الهجرة الصهيونية الخامسة أكبر الهجرات الاستيطانية حتى قيام "الدولة الصهيونية" وقد بلغ عدد المهاجرين في إطارها(235,000)[2]. ودائماً ما كان يترافق مع موجات الهجرة وتزايدها، التوسع في شراء الأراضي، وإقامة المستوطنات عليها. فعلى صعيد إقامة المستوطنات الصهيونية في فلسطين، شهدت هذه الفترة تطورات مهمة. تجسدت هذه التطورات في النصف الأول من الثلاثينيات، في إقامة المستوطنات الجديدة في كل من وادي الحوارث وسهل الحولة، وكذلك المستوطنات التي أنشئت لاستيعاب اليهود القادمين من ألمانيا فراراً من الاضطهاد النازي. أما في النصف الثاني من هذه الفترة، فكان الأبرز في هذا المجال توجيه الجهود الاستيطانية نحو منطقة بيسان وما تزامن معها من إقامة مستعمرات "السور والبرج"[3].

أما على صعيد شراء الأراضي، فقد واصلت الحركة الصهيونية خلال هذه الفترة حملة شراء الأراضي وتشريد سكانها[4]، وخاصة مع اتباع الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت) سياسة جديدة في شراء الأراضي، بعد انفصاله عن شركة تطوير أراضي فلسطين، وقد انطلقت السياسة الجديدة أساساً، من اعتبارات استيطانية استراتيجية، هدفها زرع المستوطنات الصهيونية في كافة انحاء فلسطين؛ فاتجهت إلى شراء أي قطعة أرض يمكن شراؤها في أي مكان، وبأي ثمن تقريباً، مع التركيز على منطقة النقب جنوب فلسطين[5]. كذلك قضت السياسة الجديدة بالاتجاه نحو شراء الأراضي في المناطق الجبلية، بعد أن ركز الصهيونيين جهودهم، حتى ذلك الوقت، في شراء الأراضي في المناطق

---

[1] ابو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص97.

[2] روفائيل، **الصهيونية النظرية والتطبيق**، ص143.

[3] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص206.

[4] شبيب، **الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني**، ص111.

[5] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج2، ص279.

الساحلية أو السهول. كذلك استطاعت مؤسسات الاستيطان الصهيونية، خلال هذه السنوات التغلغل في الجليل الشرقي، ففي سنة 1934، تمكنت شركة تطوير أراضي فلسطين من شراء امتياز تجفيف منطقة الحولة من عائلتي سرسق وبيهم، اللتين كانتا قد حصلت عليه من السلطات العثمانية، بمساحة تقدر بنحو 57 ألف دونم[1].

ونتيجة لهذا النشاط المتشعب، وصل مجموع ما استطاع الصهيونيين شراءه أو حيازته من أراضي خلال الفترة من 1933 حتى نهاية آذار 1936، أي عشية نشوب الإضراب العربي العام في فلسطين، إلى نحو (334,100) دونم، وبذلك وصلت مساحة الأراضي التي كانت في حيازة اليهود، مع نهاية هذه الفترة إلى (1,392,600) دونم. ومع ازدياد مساحة الأراضي التي كانت في حوزة المؤسسات الصهيونية توسعت أيضاً، وتنوعت، مشاريعها الاستيطانية (مشروع مستوطنات وادي الحوارث، ومستوطنات يهود ألمانيا)[2].

- مستوطنات وادي الحوارث:

كانت البداية مع إقامة موشاف فيتكين، ثم تتالت إقامة المستوطنات الأخرى في وادي الحوارث. فأقيمت في هذه المرحلة (17) مستوطنة بين موشاف وكيبوتس ومستوطنات تابعة للطبقة الوسطى، وكانت هذه المستوطنات تركز استثماراتها في زراعة الحمضيات، في المقابل كانت المستوطنات من نوع الموشاف والكيبوتس تركز على بناء اقتصاد مختلف يقوم على الزراعة وتربية الحيوانات[3].

- مستوطنات اليهود الألمان:

منذ صعود النازيين إلى السلطة في ألمانيا سنة 1933، وإلى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة 1939، هاجر إلى فلسطين نحو (50) ألف مهاجر يهودي ألماني، ما طرح على الحركة الصهيونية مشكلة استيعابهم، مع أن قسماً منهم كان من ذوي الإمكانات المالية المستقلة. وجاءت المبادرة لإقامة مستوطنات زراعية مستقلة من المهاجرين أنفسهم، بدعم من الألمان اليهود الذين سبق أن هاجروا إلى فلسطين؛ إذا أقاموا "اتحاد مهاجري ألمانيا"، الذي ساهم، في إقامة مستوطنات جديدة. وكانت أول مستوطنة أقامها المهاجرون هي مستوطنة راموت ــ هاشافيم، بعد هذه المحاولة الاستيطانية في مستوطنة راموت ــ هاشافيم، أقام المستوطنون اليهود الألمان نحو (17) مستوطنة:

---

[1] صبري جريس، **السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي**، شؤون فلسطينية، العدد 144-145، 1985، ص89.

[2] جريس، **السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي**، ص89-90.

[3] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص208.

اثنتان بمبادرة خاصة، وهما راموت ـ هاشوفيم ورامت هادار، اثنتان أخريان، وهما نهاريا وميغد بمبادرة من شركات خاصة، وثلاث مستعمرات هي كفار ـ بياليك وكفار يديدياه وغان ـ هاشومرون، أقامها "المكتب المركزي لاستيطان يهود ألمانيا". هذا بالإضافة إلى خمس مستعمرات أخرى اقامتها شركة "راسكو" وهي: كفار شمارياهو وسديه فاريورغ وشفي تسيون وبيت ـ يتسحاق وشاعر ـ حيفر[1].

وإلى جانب مستوطنات الألمان اليهود في النصف الأول من الثلاثينيات، أقيمت مستوطنات أخرى في أنحاء متفرقة في فلسطين، لاسيما في السهل الساحلي ومرج ابن عامر والجليل[2]. كما ازداد بصورة واضحة خلال هذه الفترة عدد المستوطنات التي اقامتها مؤسسات الاستيطان الصهيونية، بالمقارنة مع أية فترة سابقة. فخلال سنة 1932، أقيمت (12) مستوطنة جديدة، منها 6 موشافيم: افيحايل ويركونه وكفار آزار وكفار بيلو وكفار يعبتس ونطاعيم، و4 كيبوتسات: افيكيم وغفعات حاييم، (الذي انشق، سنة 1952، إلى كيبوتسين، يحمل كل منهما الاسم نفسه) ورامات هاكوفيش ورامات يوحانان، وقريتان: ايفن يهودا وكفار يوناه[3].

بإقامة هذه المستوطنات، والتي كان منها (17) أقيمت في وادي الحوارث (كما ذكرنا سابقاً)، بذلك أغلقت "الفجوة" التي كانت قائمة بين منطقتي الاستيطان اليهودي في شمال فلسطين ووسطها، وخلق امتداد استيطاني يهودي على طول الساحل الواقع بين حيفا وتل أبيب. كما تم وصل مجمع المستوطنات القائم في سهل عكا ـ حيفا مع تلك الموجودة في مرج ابن عامر، بواسطة سلسلة من المستوطنات أنشئت بينهما. كذلك يلاحظ كثرة عدد المستوطنات من صنف الموشاف، التي أقيمت خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة لمبادرات خاصة من مجموعات أو شركات مختلفة؛ ساهم المهاجرون الجدد أنفسهم في إنشائها، بعضها بقواهم الذاتية، والبعض الآخر بالتعاون مع المؤسسات الصهيونية[4].

ومع نهاية السنوات الأربع 1932–1935، التي أقيم خلالها فقط (53) مستوطنة جديدة (مقابل 101 مستوطنة أقيمت خلال السنوات الخمسين السابقة،1882–1931)، وصل عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين، مع نهاية 1935، إلى (154) مستوطنة. وشكلت هذه المستوطنات بسكانها وأراضيها أساساً صلباً للتجمع اليهودي في فلسطين[5].

---

(1) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص208.

(2) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص208.

(3) جريس، **السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي**، ص90.

(4) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج2، ص279.

(5) جريس، **السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي**، ص90.

- مستوطنات "السور والبرج"(حوما ومغدال):

في النصف الثاني من الثلاثينيات اشتد التناقض بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني من جهة وبين الحركة الصهيونية ممثلة في اليشوف اليهودي في فلسطين من جهة أخرى. لاحظ الطرفان أن نتيجة التناقض بينهما، وتفجره، سيكون لها أثر عميق، يترك بصماته على مجرى تطور الأحداث في فلسطين، ليس لفترة قصيرة كما كان في السابق، وإنما لفترة طويلة، إذ تمحور الصراع بين النقيضين حول أمر أساسي وجوهري: ما هو الطابع المستقبلي لفلسطين؟ وعلى الرغم من أن فلسطين حتى ذلك الحين كانت تقطنها أكثرية عربية، وبالتالي تحمل طابعاً عربياً، فإن العرب أخذوا يدركون أكثر من أي وقت مضى، مدى الخطورة التي أخذ يشكلها التجمع الاستيطاني اليهودي الصهيوني في عملية قضم وطمس الطابع العربي بواسطة سلاحيه الأساسيين الهجرة والاستيطان. كما أن اليشوف اليهودي بدوره أخذ يدرك بأنه قادم على فترة صراع لم يسبق لها مثيل مع السكان الأصليين، حول مسألة حسم الطابع المستقبلي لفلسطين. ومن خلال إدراك الطرفين لطبيعة الصراع في تلك المرحلة، لجأ كل منهما إلى سلاحه، حيث لجأ الطرف العربي الفلسطيني إلى سلاح الأحزاب والمقاطعة والكفاح المسلح، بهدف الحفاظ على الطابع العام لفلسطين. فكانت الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936. أما السلاح الذي أشهرته الحركة الصهيونية، في تلك الفترة أي بين 1936-1939، في وجه الشعب العربي الفلسطيني فهو ما يسمى بالأدب الصهيوني "سور وبرج" متحالفة في تحقيقه مع الاستعمار البريطاني، ومستعينة في تجسيده بيهود الشتات وأموالهم، في ظل واقع عربي مريح بالنسبة لها[1].

فمع نشوب الثورة الفلسطينية الكبرى أصبحت مشكلة الأمن والدفاع إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه المهاجرين القادمين للاستيطان، وبذلك أصبح الأمن أهم عنصر في التخطيط للاستيطان[2]، وعملت المؤسسات الاستيطانية على تكييف استراتيجيتها الاستيطانية مع الظروف المستجدة. وبالتالي تغيير نمط إقامة المستوطنات وتوسيع رقعة انتشارها. ففي مواجهة الثورة المسلحة، تغلبت الاعتبارات الاستراتيجية ـ العسكرية في إنشاء المستوطنات على الاعتبارات الزراعية ـ الاقتصادية، واتخذت المستوطنات الجديدة طابعاً عسكرياً صرفاً (نقاط عسكرية تقام بسرعة، وفي ليلة واحدة أحياناً)[3].

ومع مجيء اللجنة الملكية إلى فلسطين، ووسط الحديث عن توصياتها بالتقسيم، أخذت الحركة الصهيونية ممثلة بالوكالة اليهودية وهي بمثابة حكومة اليشوف اليهودي، بانتهاج خطة استيطانية مدروسة، تعتمد على سياسة فرض الأمر الواقع، وإقامة المستوطنة بين عشية وضحاها، أي خلال ليلة

---

(1) عبد الحفيظ محارب، **سور وبرج**، شؤون فلسطينية، العدد 74-75، 1978، ص176.

(2) الاعرج، **سياسة بريطانيا في فلسطين 1933-1939**، ص151.

(3) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص211.

واحدة، وفي أماكن معينة ومحددة، ليعلنوا أن هذا الأمر الواقع هو الذي سيحدد الخريطة المستقبلية "للدولة اليهودية"، وليس توصيات اللجنة الملكية أو أية هيئة دولية[1].

هذا ما دفع مؤسسات الاستيطان الصهيوني إلى اقتحام مناطق جديدة كانت خالية من المستوطنات، مثل منطقة بيسان وغور الأردن والجليل الأعلى الغربي، وعلى هذه الخلفية، أقيمت مستعمرات "السور والبرج"، وهي مستعمرات صغيرة يبلغ عدد الأشخاص فيها أقل من 50 شابا وفتاة، وتقع في مناطق نائية، ويبدأ بناؤها انطلاقاً من إقامة "سور" يحيط بالموقع و"برج" للمراقبة، ومن هنا جاء اسمها[2]. تذكر المصادر "الإسرائيلية" أن أول من فكر بهذا النوع من المستوطنات هو شلومو جرزوفسكي عضو كيبوتس "تل عمال" فقد اقترح إقامة سور مصنوع من الاخشاب المليئة بالحصى، على شكل مربع، ضلعه 35 مترا ويحتوي بداخله على أربعة منازل بسيطة، ويقام عند زاوية منه موقع عسكري، ويحاط السور من الخارج بأسلاك شائكة. ويقام في وسط السور برج عال يحتوي كشاف يُشغل بواسطة مولد كهربائي[3].

وقد عرضت هذه الخطة على لجنة اللواء برئاسة المهندس يوحنان راتنير الذي تولى مهمة مستشار الوكالة اليهودية في شؤون اختيار أماكن المستوطنات الجديدة فأقرها بعد إجراء بعض التعديلات عليها[4]. كانت جميع الاستعدادات تتم قبل بروز النقطة الاستيطانية على الأرض بشكل سري في إحدى المستوطنات القريبة من المكان المستهدف[5]. ومن المستوطنة القريبة تنطلق سيارات مليئة بالمواد وبالأشخاص من أعضاء الجماعة المستوطنة، ومعهم عدد كبير من متطوعي المستوطنات المجاورة ومن رجال الهاغاناه[6]. هكذا وخلال ساعات معدودة من النهار يبرز في المكان الذي تختاره الوكالة اليهودية، وسط منطقة عربية، "سور وبرج" مزود بوسائل الدفاع والهجوم. ومن هنا أتت تسمية الاستيطان الصهيوني خلال الأعوام الثلاثة 1936–1939، بهذا الاسم، الذي يسعى بالأساس، لفرض معالم جديدة فوق الأراضي الفلسطينية لها مفعول قوي جداً على مصيرها السياسي مستقبلاً. ولا نبالغ أذا قلنا إن "سور وبرج" قد حدد سلفا خريطة "الدولة اليهودية" في فلسطين قبل عشر سنوات من قيامها[7].

---

(1) محارب، **سور وبرج**، ص177.

(2) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص211.

(3) محارب، **سور وبرج**، ص178.

(4) مقدادي، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936–1948**، ص154.

(5) محارب، **سور وبرج**، ص178.

(6) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص213.

(7) محارب، **سور وبرج**، ص178.

كانت أول مستعمرة تجري إقامتها وفق هذا الأسلوب الجديد هي موشاف حطين (أو: كفار حطيم). وكان هذا المكان هُجر أكثر من مرة. وفي 7 كانون الأول 1936، انتقلت إلى هذا الموقع مجموعة من المهاجرين الشبان البلغار اليهود، وأقامت موشاف العمال التعاوني، الأول من نوعه في فلسطين. وبعد ثلاثة أيام، انتقلت مجموعة تل عمال إلى غور بيسان، وأسست كيبوتساً صار يعرف فيما بعد نير – دافيد. وهنا تأسس بنجاح، لأول مرة، الأسلوب الجديد في إقامة المستوطنات. بعد وقت قصير من إقامة تل عمال، قامت مجموعة "هاسديه" من الكيبوتس الموحد، التي أسسها مهاجرون من بولندا وخريجون من مدرسة مكفيه إسرائيل الزراعية، بإقامة مستعمرة سديه – ناحوم، إلى الشمال من تل عمال. ثم بعد ذلك بفترة، أُقيم كيبوتس غينوسار على شاطئ بحيرة طبرية. وفي 13 آذار أُقيم كيبوتسان في اليوم نفسه على شاطئ نهر اليرموك: شاعر هاغولان التابع للكيبوتس القطري، ومساده التابع لرابطة اتحاد الكيبوتسات. وفي 9 نيسان أُقيم موشاف العمال بيت يوسف، وبعد ذلك بأربعة أيام أُقيم الموشاف مشمار–هاشلوشاه[1].

تواصلت عملية إقامة مستعمرات "السور والبرج". وأخذ الاعتقاد يترسخ بأن "تمويل خطة استيطانية جديدة بالوتيرة العادية للاستثمار في الاستيطان". لم يعد أمراً وارداً، وأن "كل ما يمكن عمله هو استيطان الأراضي بطريقة يمكن تسميتها كأنها (عسكرية)" – على حد تعبير إليعيزر كبلان، رئيس الدائرة المالية والإدارية في الوكالة اليهودية، خلال حديثه مع موشيه شاريت، بشأن استيطان "الأراضي الخالية" في بيسان[2]. لا شك بأن هذا الأمر كان بمثابة عملية عسكرية محدودة، وقد نتج عن ذلك إكساب الكيبوتس في تلك المرحلة الخصائص العسكرية، وبقيت تلك الخصائص قائمة حتى قيام "إسرائيل"، ثم أخذت بعد ذلك تتلاشى ببطء دون أن تزول تماماً، وكان لها تأثير كبير على نفسية سكان الكيبوتس وقيمه[3].

استطاع الصهاينة إقامة (15) مستوطنة، لكن في تشرين الأول 1937[4]، طرأ توقف على إقامة المستعمرات بسبب تجدد النشاط الثوري في فلسطين على خلفية حل اللجنة العربية العليا وإقالة المفتي أمين الحسيني، في عقب اغتيال حاكم الجليل بالوكالة لويس أندروس[5]. وفي السنة التالية، 1938، كثف الصهاينة نشاطهم الاستيطاني، بعد أن لاحظوا أن مقترحات لجنتي بيل ووود هيد إنما تقوم على ضم مناطق الاستيطان القائمة إلى الدولة اليهودية المقترحة. ومن بين المستعمرات الجديدة،

---

[1] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص213.

[2] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص214.

[3] محارب، **سور وبرج**، ص177.

[4] مقدادي، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين**، ص155.

[5] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص214.

كانت حانيتا التي كان لها أهمية خاصة، في إطار توسيع الحدود، نظراً لأنها كانت المستعمرة الأولى التي تقام على الحدود اللبنانية، في الجزء الغربي من الجليل الأعلى[1]. بالتالي مع استيطان حانيتا في الجليل الغربي الخالي من المستعمرات، بدأت دورة جديدة من الاستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين. وأوكل إعداد خطة إقامة المستعمرة وتنفيذها إلى منظمة الهاغاناه. إذ اعتبرت إقامة حانيتا "عملية عسكرية حقيقية"[2].

وخلال هذه الفترة 1936-1939، تزايد المستوطنات الجماعية (الكيبوتس)[3]. نتيجة البنية الخاصة للكيبوتسات، فإنها كانت مهيأة لتنفيذ مهمات استيطانية وعسكرية في الوقت نفسه. إذ لم يكن أعضاؤها تحت ضغط القلق على رزقهم اليومي، وكان بينهم نسبة عالية من الشبان، من دون عائلات أو أطفال، ما سهل عليهم القيام بمهماتهم[4]. تم خلال هذه الفترة 1936-1939، إقامة (52) مستوطنة وفق أسلوب "سور وبرج"[5]، نتج عن إنشاء هذه المستوطنات ضرورة جلب مهاجرين للإقامة بها، وهو ما ترتب عليه موجات جديدة من الهجرة السرية لمهاجرين يهود[6].

3-توظيف الاستيطان لإقامة الدولة 1939-1948:

ترافق عقد الاربعينيات من القرن العشرين مع تبلور أسس إقامة الدولة. وشكلت امتداداً للمرحلة السابقة في عدد من عناصرها. فقد أصبح الاستيطان، منذ إقامة مستوطنات "السور والبرج" عملية ناجمة عن تكامل نشاط المؤسسات الاستيطانية والحركات الاستيطانية ومنظمة الهاغاناه. ومنذ ذلك الحين، أصبح الاستيطان أداة رئيسية لاحتلال مناطق في فلسطين بهدف تأمين الوجود اليهودي فيها. وكانت عملية إنشاء الـ (11) مستوطنة سنة 1946، كلها ثمرة التعاون بين الاطراف الثلاثة المذكورة أعلاه، في حين أن مكانة الطرف "العسكري" كانت تتعزز من نشاط إلى آخر، إلى أن حظي بالهيمنة بين سائر الأطراف[7].

بدأت هذه المرحلة في ظل السياسة التي انتهجتها بريطانيا بموجب الكتاب الأبيض لسنة 1939، والتي وضعت قيوداً على الأنشطة الاستيطانية، لاسيما على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعلى حيازة الأراضي من قِبل اليهود فيها. مع ذلك استمرت عملية إقامة المستوطنات، إن تكثيفاً

---

(1) عايد، **التوسعية الصهيونية**، ق2، مج6، ص559.

(2) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص214.

(3) شبيب، **الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني**، ص117.

(4) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص217.

(5) **انظر الملحق رقم (5)**.

(6) مصطفى أمين، **استراتيجيات بناء المستوطنات في إسرائيل**، موقع المركز العربي للبحوث: http//www .acrseg .org

(7) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص109.

لمناطق الاستيطان القائمة، أو اقتحاماً لمناطق جديدة[1]. خلال هذه المرحلة بدأ المستوطنون اليهود الصهاينة والمؤسسات اليهودية الصهيونية في البدء بحملة استيطانية داخل مناطق المنع التي صدرت بموجب الكتاب الأبيض؛ وذلك لترسيخ الوجود اليهودي الصهيوني في مناطق جديدة لكي توسع من شكل الدولة المقترحة دولياً[2]. ويمكن التمييز، ضمن مرحلة الأربعينيات بين فترتين زمنيتين مر الاستيطان بهما: الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، نقل ثقل بناء الوطن القومي اليهودي إلى أمريكا، وفترة "التمرد" العبري على سلطات الانتداب البريطاني (1945-1947)، وحتى قيام حرب فلسطين عام 1948[3].

أ- الاستيطان خلال الحرب العالمية الثانية:

أقيم خلال فترة الحرب العالمية الثانية ما لا يقل عن (45) مستوطنة جديدة بالإضافة إلى تعزيز المستوطنات التي أُقيمت من قبل، لا سيما مستوطنات "السور والبرج" التي أنشئت في النصف الثاني من الثلاثينات. وكان معظم المستوطنات الجديدة من نوع الكيبوتسات (نحو 35 كيبوتسا). وتوزعت المستوطنات الباقية بين أنواع الموشاف والمناطر والمستوطنات الخاصة. وقد أكدت مستوطنات (حوما ومغدال) "السور والبرج"، وباقي المستوطنات التي أنشئت خلال تلك الفترة، على حقيقة هامة، وهي التوجه السياسي الواضح في التوسع على أي أرض يمكن شراؤها والاستيلاء عليها لتوسيع حدود المنطقة الاستيطانية، والتمدد في مناطق جديدة؛ تمهيداً لرسم حدود المنطقة المراد إقامة الدولة الصهيونية عليها، وهذا ما نقل التوجه نحو منطقة جديدة، هي (النقب)[4].

فيما يتعلق بالانتشار الجغرافي للمستوطنات اليهودية الصهيونية في فلسطين. فقد تواصلت إقامة هذه المستوطنات في مناطق حدود الاستيطان اليهودي، في الجليل الأعلى ومنطقة القدس وفي الجنوب، "وفي النهاية، دقت الأوتاد الأولى في النقب نفسه". في تفصيلات إقامة المستوطنات اليهودية الصهيونية في هذه الفترة. نأتي على ذكرها فيما يأتي: في نهاية 1939، أقيمت (4) مستوطنات كيبوتس بيت ـ هاعرفاه في منطقة البوتاس إلى الشمال من البحر الميت، كيبوتس عامير على أرض خيام الوليد على سفح مرتفعات الجولان، موشاف كفارـ فاربورغ بالقرب من بير طوبية في الجنوب، من وادي الحوارث[5].

---

(1) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص219.

(2) مصطفى أمين، **استراتيجيات بناء المستوطنات في إسرائيل**، المركز العربي للبحوث: http//www .acrseg .org

(3) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص219.

(4) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص221.

(5) أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص221.

وفي سنة 1940، جرى تأسيس (6) مستوطنات جديدة: موشافا بيت ـ هليل في الجليل الأعلى، موشاف شآر ـ يشوف في الجليل الأعلى أيضاً، كيبوتس متسوفاه في الجليل الغربي، موشاف بيت ـ يتسحاق في السهل الساحلي على بعد 4 كلم من نتانيا؛ كيبوتس سدوم ـ يام على أراضي قيسارية في السهل الساحلي أيضاً؛ سديه ـ نحامياه على أراضي نعيمة في الجليل الأعلى. أما في سنة 1941، فقد أقيمت (5) مستوطنات: الموت في الجليل الأسفل؛ أفوكاه في غور بيسان؛ يفنيه في السهل الساحلي الجنوبي؛ كيبوتس رامت هاشوفيط في منطقة حيفا؛ كيبوتس دوروت على أراضي قرية هوج في منطقة غزة (كان أكثر كيبوتس يتوغل في الجنوب حتى ذلك الحين). كانت سنة 1942، سنة حرجة في الحرب على الشرق الأوسط، بسبب اقتراب القوات الألمانية من مصر وإمكان قيامها بغزو فلسطين. ومع ذلك، فقد أُقيمت في هذه السنة أيضاً (5) مستوطنات يهودية جديدة. وهذه المستعمرات هي: رامت ـ تسفي على أراضي قرية تمرة في منطقة الناصرة، كيبوتس غات في السهل الساحلي الجنوبي، غْفَر ـ عام على مسافة 12 كم إلى الجنوب الشرقي من عسقلان، كفار سولد في الجليل الأعلى، كيبوتس معنيت في السهل الساحلي الشمالي[1].

أما في سنة 1943، فقد شهدت زخماً قوياً في الاستيطان، حيث أقيم فيها (11) مستوطنة، بالإضافة إلى ثلاث مستوطنات في النقب، فقد برز الاتجاه إلى توسيع الاستيطان في الجزء الجنوبي من فلسطين خلال هذه الفترة. سميت عملية الاستيطان في النقب متسبيوت بنيجف أي "قلاع النقب"، بدأت بمستوطنة غفولوت التي أسست بتاريخ 12 أيار 1943، ورفيفم، وبيت إيشل اللتين أقيمتا في 19 آب 1943[2].

في سنة 1944، خفت وتيرة الاستيطان بسبب صعوبات شراء الأراضي، وأقيمت (6) مستوطنات جديدة أو مجددة فقط، فقد تم استيطان روحماه مجدداً. وأقيم كيبوتس حيفتس ـ حاييم في النقب، وموشاف عين هاعميك وكفار أورياه في منطقة حيفا، وبيت كيشت في الجليل الأسفل وكيبوتس شامير على سفوح الجولان. وفي النصف الأول من سنة 1945، وحتى نهاية الحرب العالمية، أضيفت (4) مستوطنات: غالعيد (إيفن يتسحاق، فيما بعد) على أرض خبيزة في منطقة حيفا؛ غيزر بالقرب من طريق تل أبيب – القدس؛ راموت نفتالي وبيرياه في الجليل[3].

استغلت الصهيونية الانشغال في الحرب العالمية الثانية لعمل على توسيع استيطانها في فلسطين فقد اتجه الاستيطان نحو بناء المستوطنات في مناطق كانت خالية مثل الجليل والنقب، مع تعزيز مناطق الاستيطان القائمة؛ على طول الساحل وغور الأردن.

---

[1] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص222.

[2] جبر شمالي، **الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرين هايسود)**، ص227.

[3] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص222–223.

ب- الاستيطان ما بعد الحرب العالمية 1945 حتى عام 1948:

في السنة التي تلت الحرب، تواصل الاستيطان الصهيوني على غرار ما كان عليه في الأعوام السابقة: إقامة مستوطنات "هتأحزوت" ("تشبث" أو "سيطرة") في نقاط استراتيجية وتأسيس مستوطنات زراعية من نوع الكيبوتس والموشاف. وبرز في تلك الآونة نوع جديد من المستوطنين، هم الجنود والخفراء المسرحون من الخدمة. وقد تشكلت أكثر من (20) منظمة لاستيطان الجنود، وقامت ـ بدعم من الوكالة اليهودية ـ بإنشاء مستوطنات معظمها من نوع موشاف عوفديم أو الموشاف التعاوني. كما أن الكيبوتسات التي خدم عدد كبير من أعضائها في الجيش ضُمت إلى خطة استيطان الجنود المسرحين. ومنذ نهاية الحرب في أيار 1945 وحتى آخر السنة أُقيمت (8) مستوطنات جديدة هي: بيت هاليفي في وادي الحوارث؛ حوكوك في منطقة طبرية؛ مسوؤوت ـ يتسحاق في جبال الخليل؛ لهفوت هابشان على أرض خيام الوليد في سفوح الجولان؛ مسغاف ـ عام في الجليل الأعلى؛ غؤوليم في السهل الساحلي الجنوبي؛ مخمورت إلى الشمال من مصب وادي ألكسندر على شاطئ البحر؛ كيبوتس عفرون بالقرب من نهاريا في الجليل الغربي[1].

وفي أواخر تموز سنة 1946، نشرت خطة موريسون ـ غرايدي (Morrison Grady) لتقسيم فلسطين، وكان النقب كله . بموجب الخطة . خارج نطاق المنطقة اليهودية . وهذا ما دفع الهيئات الاستيطانية الصهيونية إلى التركيز الشديد على هذا الجزء من فلسطين البالغة مساحته نحو 45% منها، وبعد دراسة دقيقة للمنطقة قامت بها لجنة خاصة، تم الاتفاق على إقامة (11) نقطة استيطانية في المرحلة الأولى، على أن تستوعب كل نقطة منها ما يتراوح بين (60) و(80) عائلة. وأوكلت مهمة تخطيط عمليات الاستيطان وتنفيذها إلى منظمة "الهاغاناه" وكانت هذه العملية الاستيطانية التي تمت حتى ذلك الحين، تتطلب التنسيق بين مؤسسات عديدة والتنفيذ "بسرعة مطلقة"[2]. من الواضح أن الهدف من الإسراع في استيطان النقب خلق واقع سياسي بضم النقب إلى "الدولة اليهودية" المقترحة.

ففي يوم واحد، 6 تشرين الأول 1946، أقيمت (11) نقطة استيطانية. وهذه النقاط هي: نيريم (نير- يتسحاق، فيما بعد) وأوريم وحتساريم ونبطيم كفار ـ داروم وبئري وتكوماه وشوفال ومشمار – هانغيف وغالؤون وكدماه. وكان في كل نقطة ثلاثة اكواخ ومنصب لبراميل مياه الشرب، ويحيط بالساحة الصغيرة سياج من الأسلاك الشائكة[3]. وقد أنفقت المؤسسات الصهيونية مبالغ مالية كبيرة على الاستيطان، بهدف ترسيخ وتثبيت الاستيطان الصهيوني في النقب عبر توفير وتطوير شبكة

---

[1] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص224.

[2] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص225.

[3] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص225.

المياه والري وتأمين الحراسة لتلك المستوطنات، وذلك بهدف فرض الأمر الواقع في النقب في المرحلة المقبلة، لضمان أن يكون النقب ضمن حدود الدولة الصهيونية[1].

وخلال السنة نفسها، تواصلت عمليات الاستيطان في سائر أنحاء فلسطين. فأقيم كيبوتس عين ـ تسوريم في جبال الخليل، وكيبوتس نفيه ـ إيلان في منطقة القدس، ودفرات في الجليل الأسفل، وحتسحور بالقرب من أسدود، ونئوت ـ مردخاي في سهل الحولة، وكيبوتس يحيعام في الجليل الغربي. وبالإجمال، بلغ مجموع ما أقيم في هذه السنة (26) مستوطنة جديدة. أما في سنة 1947، فقد بدئ بمد أنبوب مياه في النقب، وأنجز العمل فيه عشية حرب فلسطين. كما أقيمت ثلاث نقاط على امتداده لحراسته (ميفطحيم وتسائليم وعلوميم). وتواصل العمل الاستيطاني في هذه السنة بوتيرة سريعة وأقيمت (15) مستوطنة: غازيت في الجليل الأسفل؛ رفاديم في جبال الخليل؛ معين ـ باروخ في الجليل الأعلى؛ كيبوتس يكوم في السهل الساحلي؛ بني ـ تسيون في السهل نفسه؛ ساعد في منطقة النقب؛ هاعوغين في وادي الحوارث؛ غافيم (سديه ـ عكيفا)؛ حالوتساه (مشآفي ـ سديه) وأفكيم في النقب؛ حيرف لئيت في السهل الساحلي، وهكذا بلغ مجموع المستوطنات التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية (49) مستوطنة[2].

في 29 تشرين الثاني 1947، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أوصت فيه بخطة لتقسيم فلسطين بين دولة عربية وأخرى يهودية، بالإضافة إلى وضع القدس تحت حكم دولي. وكما في مشاريع التقسيم السابقة، رُسمت حدود الكيان الصهيوني بحسب مناطق الاستيطان اليهودي الكثيف. وكان اليهود، خلال العقد الذي انقضى منذ أول مرة تُعرض فيها فكرة التقسيم (مشروع بيل سنة 1937)، قد نجحوا في التغلغل بمستعمراتهم التي يطغى الطابع العسكري عليها إلى مناطق جديدة، لاسيما في الجليل وغور بيسان والنقب. ولذلك أدخل بعض هذه المناطق في تخوم "الدولة اليهودية" التي اقترحتها المنظمة الدولية.

كان الوضع مضطرباً في فلسطين، حتى قبل صدور القرار الخاص بالتقسيم. وقد شهدت سنة 1947، صدامات دموية اعتباراً من تاريخ صدور القرار. وشارك فيها، في البداية، الفلسطينيون أنفسهم من خلال جيش الجهاد المقدس، ثم المتطوعين العرب تحت راية جيش الإنقاذ، ثم عدد من الجيوش النظامية العربية (اعتباراً من 15/ أيار 1948). وقد استمرت حرب فلسطين حتى تموز 1949، وكانت اليد العليا فيها للقوات الصهيونية، التي احتلت مناطق جديدة، بالإضافة إلى ما خصصته لها خطة التقسيم، فأصبحت تسيطر على 80% من مجموع مساحة فلسطين.

---

[1] شمالي، **الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرين هايسود)**، ص227.

[2] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص225.

هكذا مع نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948، بلغ مجموع اليهود الصهاينة المتواجدين في فلسطين نحو (650) ألف يهودي[1]، ووصل عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين إلى نحو (300) مستوطنة[2]، وبلغت مساحة الأرض التي تمكنت الحركة الصهيونية من الاستيلاء عليها حوالي 1,734,000 دونم أي ما نسبته 6% من مساحة فلسطين (27 مليون دونم)[3].

ولكن خطورة ملكية الـ 6% لم تكن في حجم الأراضي ولكن في مواقعها ونمط انتشارها، وفي تنظيمها. فالمستوطنات كانت بمثابة التخوم تحدد حدود الدولة المنتظرة وانتشارها، وتتبع خطة سابقة التصميم وضعها قبل الحرب العالمية الأولى، "مهندس" الاستيطان الصهيوني اليهودي، الألماني آرثر روبين. وتهدف الخطة إلى السيطرة العسكرية المستقبلية على الحد الأدنى من الأراضي المتاخمة لبعضها البعض، الكافية لتأمين قيام كيان سياسي عليها، قادر على اتخاذها منطلقاً للتوسع خارجها. فمن الملاحظ أن انتشار المستوطنات الصهيونية في فلسطين قبل وأثناء الانتداب كان يتبع شكل حرف N، بحيث يشكل الضلع الأيسر الاستيطان الساحلي بين يافا وحيفا، والضلع الأيمن الاستيطان بين بحيرة طبرية وأعالي حوض نهر الأردن، والضلع الأوسط الاستيطان عبر السهل الداخلي (مرج ابن عامر) الرابط بين الضلعين الآخرين. والحكمة في هذا كله تكمن في أن الاستيطان الساحلي يؤمن الاتصال بالخارج عبر البحار، واستيطان أعالي نهر الأردن يهدف إلى السيطرة على موارد مياهه، بينما الاستيطان البيني لا يربط بين الضلعين الآخرين فحسب، ولكنه أيضاً يفصل شمال فلسطين (الجليل) عن سائر البلاد، كما يتحكم عند طرفه الشرقي في "البوابة" الشرقية لفلسطين عند بدء مرج ابن عامر[4].

لقد ارتبط استيطان اليهود لفلسطين بثنائية العلاقة الجدلية؛ قطعة أرض لبعض المستوطنين ثم مزيد من القطع لمزيد من المهاجرين ومزيد من المهاجرين للاستيلاء على مزيد من الأرض وهكذا دواليك منذ بدء الاستيطان الصهيوني في فلسطين[5]. لقد أقامت الصهيونية وجودها وآليات تحقيق مشروعها على ركائز الهجرة والاستيطان والتهجير أو الإجلاء (الترحيل) انسجاماً مع منظومتها الفكرية العقائدية القائمة على نفي الآخر، وليس استيعابه أو التعايش معه، أو القبول بمشاركته حقه، حيث أن الهجرة والتهجير أو الإجلاء والاستيطان يعنيان بكلمات أخرى الاستجلاب والإحلال، يقابلها على الجبهة الأخرى الاقتلاع وخلق وقائع جديدة، فقيام الكيان الصهيوني، واستمرار وجوده هو تاريخ

---

(1) البديري، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص114.

(2) البديري، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص313.

(3) إلياس شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص227.

(1) الخالدي، **الصهيونية في مئة عام**، ص52-53.

(5) البديري، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص114.

استجلاب اليهود الصهاينة إلى فلسطين، واقتلاع الفلسطينيين من أرضهم لإحلال المهاجرين اليهود مكانهم من خلال النشاط الاستيطاني[1].

بذلك يتضح أن الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال مرحلة الانتداب البريطاني قد استطاع أن يطور من استراتيجيته، بدءً من تشكيل المؤسسات الاستيطانية، ثم انطلق في عملية استملاك الأراضي لاستيعاب أعداد المهاجرين الصهاينة. فقد توسع الاستيطان الصهيوني في عقد الثلاثينيات مع ازدياد الهجرة الصهيونية، تزامناً مع صعود النازية في ألمانيا. وعلى إثر تزايد الهجرة وتوسع الاستيطان اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، مما دفع الحركة الصهيونية إلى وضع استراتيجية جديدة للاستيطان الصهيوني لكي تتلاءم مع التطورات الجديدة، أطلق على هذه الاستراتيجية اسم السور والبرج "حوما مغدال" التي كانت عبارة عن حصن.

ومع طرح مشاريع التقسيم أصبح الاستيطان الأداة الرئيسية لتوسيع حدود "الدولة اليهودية" المقترحة فكان الاتجاه نحو استيطان منطقة الجليل في الشمال والنقب في الجنوب. لقد استطاع الاستيطان الصهيوني الاستفادة من فترة البريطاني إلى أقصى حد، حيث كان هذا الانتداب بمثابة الحاضنة التي نمى خلالها الاستيطان الصهيوني، إلى أن وصل هذا الاستيطان إلى الحد الذي أصبح بإمكانه الانفصال عن هذه الحاضنة، فكان عام 1948، حيث أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، وقد انهت مهمتها في رعاية الاستيطان الصهيوني حتى وصل إلى القدرة على الاستقلال وإنشاء كيانه الخاص به، فكان الإعلان عن دولة الكيان الصهيوني في 15 أيار 1948.

رابعاً: الاستيطان منذ أنشاء الكيان الصهيوني 1948 حتى عام 1967

تبدأ هذه المرحلة مع إعلان قيام الكيان الصهيوني، ونشوب الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى 1948، حيث مسار عملية التهويد الكبرى في تاريخ العمل الصهيوني إلى الآن. التي هدفت إلى اقتلاع العدد الأكبر قدر الإمكان من أهالي البلد الأصليين، وبالتالي تهويد السكان في الجزء المحتل من فلسطين، هكذا بطبيعة الحال، كانت تهدف إلى الاستيلاء على القسم الأكبر من الأرض لتهويدها. وفي المحصلة كانت بمثابة عملية نهب واسعة النطاق للأراضي العربية، التي تمت السيطرة عليها بقوة السلاح. وعلى اعتبار أن الفترة السابقة لإعلان قيام دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل" (1882–1948) تمثل مرحلتي التسلل الاستيطاني والسيطرة المنظمة إجمالاً، على طريق إقامة الكيان الاستيطاني الصهيوني، فإن حرب 1948، تمثل المرحلة الثالثة – الغزو العلني[2].

---

[1] طلال ناجي، **محاضرات في الاستيطان الصهيوني**، بيروت، دار الرؤى، 2002، ص24–25.

[2] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص227–228.

1. استراتيجية الاستيطان الصهيوني بعد عام 1948:

تميزت هذه المرحلة بخصائص معينة، عبرت عن طبيعة المشروع الاستيطاني وأهدافه الاستراتيجية العليا. ففيها "تكون إرادة المستوطنين قد تبلورت وتكتلت وراء هدف الانفصال بالإقليم وتكوين دولة خاصة بهم". ولتجسيد هذه الإرادة عندما تتوفر القوة اللازمة لذلك، ينتقل المستوطنون إلى الغزو العلني. ونظراً إلى طبيعة المشروع الصهيوني الإجلائية، فإن عملية الغزو العلني، التي بادر إليها الصهاينة عام 1948، كمرحلة متقدمة في سياق تجسيده، اتسمت، أسوة بحالات استيطان الاستئصال، بالتركيز على اتجاهين أساسيين: " أولهما ـ عملية غزو الإقليم، حيث يدور الصراع بين المستوطنين والوطنيين، وبالقوة من أجل السيطرة على الإقليم ككل وليس مجرد تطويق مساحات من أراضي ذلك الإقليم، وهكذا تتكامل عملية اكتساب المزيد من الأراضي مع عملية التفريغ السكاني كأساس مادي للانفصال بالإقليم. وثانيهما ـ عملية غزو السلطة، حيث يدور النزاع، اسماً، بين المستوطنين والدولة الأم من أجل السيادة على الإقليم". وفي هذا النمط من الاستيطان يترتب على عملية غزو الإقليم في العادة "أن يمثل الاستيلاء على الأرض نقطة انطلاق لعملية ديناميكية متصلة، تتمثل في تضخم سكان المستعمرة، وهجرة المزيد من المستوطنين، وطرد السكان الأصليين واستبعادهم وعزلهم"[1].

هكذا عندما توقف القتال عام 1948، وقبلت الأطراف المعنية بالهدنة، كانت القوات الصهيونية قد احتلت رقعة من فلسطين تتجاوز حدود ما خصصه قرار التقسيم لما أسمي "الدولة اليهودية". وكان الاستيطان فيها هشاً. ومن هنا، كانت المهمة المركزية والملحة تكثيف هذا الاستيطان ونشره ليغطي المناطق المحتلة[2]. بذلك دشن الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني مرحلة جديدة في تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وتمثل هذه المرحلة الحلقة الأولى من حلقات الاستيطان الصهيوني داخل ما يسمى "الدولة الإسرائيلية" عقب إعلانها في 15 أيار 1948، وهو الاستيطان الذي بدأ في إنشاء مستوطنات جديدة بدون أي صعوبات أو معوقات كما في المراحل السابقة، قائماً على مساحات هائلة من الأراضي، التي أصبحت ـ بحكم القوانين الإسرائيلية ـ أراضي بوار ومهجورة، بعد أن طرد اليهود منها سكانها العرب الأصليين[3].

وقد شهد الكيان الصهيوني بعد عام 1948، مجموعة من المتغيرات الديمغرافية الجذرية التي أثرت بدورها بصورة رئيسة على عمليات الاستيطان اليهودي في فلسطين، ومن أهم هذه المتغيرات:

---

(1) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص228.

(2) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص67.

(3) مصطفى أمين، **استراتيجيات بناء المستوطنات في إسرائيل**، المركز العربي للبحوث والدراسات http//www .acrseg .org

– استيلاء الكيان الصهيوني المُحدث في فلسطين عام 1948، على أكثر من (20) مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، تمثل حوالي 77% من أراضي فلسطين بدلاً من 56% المقررة لليهود حسب قرار التقسيم[1]. وأصبحت الأراضي التي استولى عليها الصهاينة من أملاك العرب والأراضي الأميرية التي قدرت مساحتها معاً بحوالي(17،675) مليون دونم ملكاً للدولة في "الكيان الصهيوني"[2].

– أما بالنسبة للسكان العرب الفلسطينيين في ظل هذا الكيان، فقد تقلص عددهم في المناطق التي سيطر عليها "الكيان الصهيوني" أثناء الحرب من 800 ألف إلى 156 ألفا، وبذلك تحولوا إلى أقلية في هذا الكيان.

– قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الذين جاءوا في غالبيتهم من بلدان الشرق الأوسط والبلاد العربية والإسلامية والآسيوية مثل: تركيا والعراق واليمن والمغرب وإيران والهند، هذا إضافة إلى بعض موجات الهجرة من شرق أوروبا من رومانيا وبولندا وبلغاريا وغيرها.

– وقد أدى هذا الوضع الجديد الناتج عن مجموعة التغيرات الديمغرافية التي أصابت "الكيان الصهيوني" عشية إنشائه، إلى إلقاء مزيد من المسؤوليات على السلطات "الإسرائيلية" للقيام بعملية توطين واستيعاب المهاجرين الجدد، ولتحقيق تهويد المناطق العربية التي تمت السيطرة عليها أثناء الحرب وبعدها. وقد واجهة السلطات "الإسرائيلية" هذه المتغيرات المستجدة من خلال ما سمي بخطة التطوير التي وضعتها، لتتكفل بتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية للكيان الصهيوني خلال هذه المرحلة. وقد توزعت مهمة الاستيطان، بناء على هذه الخطة، بين مؤسسات الدولة والوكالة اليهودية، وتكونت بناءً على ذلك لجنة مشتركة للإشراف على هذه العملية[3].

وقد ارتبط الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة بحركة الهجرة اليهودية وبانفجاراتها وقد اتخذت استراتيجية الاستيطان الصهيوني لهذا السبب خطة متوازية مع الخطوات التي قطعها المشروع الصهيوني لجذب موجات الهجرة واقتلاع اليهود من البلاد التي أقاموا فيها. وقد وضعت استراتيجية الاستيطان الصهيوني لنفسها مهاماً واضحة هي تطبيق أهداف برنامج الحركة الصهيونية في ربط اليهود بالأرض وفي جعل العمل الزراعي وكل الأعمال في الاستيطان عملاً عبرياً خالصاً. وقد اقتضت هذه الاستراتيجية الواضحة بناء أنماط استيطانية متعددة تتلاءم مع موجات الهجرة ومع متطلبات بناء الحياة الجديدة، ولم تكن هذه الأنماط مشابهة لأي نمط من أنماط الاستثمار الزراعي

---

[1] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص78.

[2] قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص159–160.

[3] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص79–81.

وأشكاله في العالم. فقد كانت الأنماط الاستيطانية للمشروع الصهيوني تأخذ شكل نقاط ارتكاز وقلاع قبل أن تكون نمطاً للزراعة أو لتطوير الأراضي الجديدة[1].

بذلك يتضح أن تجسيد المشروع الصهيوني تمثل في قيام "دولة إسرائيل"، رغم ذلك فقد بقي المشروع الصهيوني حتى بعد إقامة الدولة هو مشروع استعمار استيطاني، إذ يهدف إلى استقدام مهاجرين يهود من أوروبا وغيرها من بقاع العالم، من أجل اغتصاب أرض فلسطين والاستقرار فيها، وهذا الفعل لابد أن يصاحبه عملية طرد للسكان الأصليين وأصحاب الأرض الشرعيين (أبناء الشعب العربي الفلسطيني)، وإحلال المهاجرين اليهود محلهم.

أن الاستيطان كان ولايزال ركيزة أساسية من ركائز المشروع الصهيوني في تحقيق أهداف الصهيونية على أرض فلسطين، فإلى جانب خطر الاستيطان المتمثل في الاستيلاء على الأرض كان هناك وجه آخر لا يقل خطورة عن الأول، ألا وهو تهجير وطرد الفلسطينيين من أرضهم.

بالتالي فإن جوهر المشروع الصهيوني لم يتغير بعد إنشاء الدولة، وبقي قائماً على فكرة الاستعمار الاستيطاني ولكن حدث تغير في أنماط هذا الاستيطان، ومن هنا فان معالجة الاستيطان الصهيوني وأنماطه بعد إنشاء "الدولة" يختلف عن معالجته قبل أنشاء "الدولة". وأول مؤشر لهذ الاختلاف كان التغيير في وظائف "الوكالة اليهودية" ومسؤولياتها وفي أجهزتها، فقد أصدر الكنيست قانوناً تشريعاً بتاريخ 1952/11/24، جاء في مادته الرابعة أن " دولة إسرائيل" تعترف بالمنظمة الصهيونية العالمية على أنها الوكالة المخولة السلطات والتي سوف تتابع عملها في "دولة إسرائيل" لتوطين البلاد وتطويرها ولاستيعاب المهاجرين من "الدياسبورا"، ولتنسيق النشاطات في "إسرائيل" التابعة للمؤسسات والجمعيات اليهودية العاملة في هذه الحقول[2].

بذلك نجد أن دور "الوكالة اليهودية" أخذ منحىً متخصصاً يتعلق بالهجرة وأحوال المهاجرين واستيعابهم والاستحصال على الأراضي اللازمة وتحسينها بواسطة الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت)، والذي تغيرت مهمته وكان هذا أبرز انعكاس لحقيقة تغير دور الوكالة اليهودية، فقد تغيرت مهمة "الصندوق القومي" من شراء الأراضي إلى تطويرها وبناء المستوطنات الجديدة عليها بعد أن انتقل وضع الأراضي في المناطق المحتلة إلى يد "الدولة"[3].

واتجهت سياسات الاستيطان خلال هذه المرحلة في عدة خطوط متوازية يكمل بعضها البعض الآخر تمثلت في:

---

[1] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص83-84.

[2] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص68.

[3] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص84.

1. الأول يسعى لتحقيق استيطان اليهود في المناطق الريفية والزراعية في محاولة لربط اليهود بالأرض، حتى يتعمق انتمائهم للكيان الصهيوني. وبناء على هذه السياسة، تمّ توجيه حوالي 31% من المهاجرين الأفرو–آسيويين للزراعة، وتوجه حوالي 10% من المهاجرين الأوروبيين للعمل في الأرض، وقد اتجهت هذه السياسة نحو تعميق الاستيطان الجماعي والتعاوني في الكيبوتز والموشاف، بحيث شمل هذا النمط من الاستيطان 98% من المستعمرات القروية.
2. التركيز على استيطان المناطق القريبة من الحدود لتعزيز قدرتها الدفاعية، ولتكون بمثابة حصون قوية تحمي الحدود، وتشكل خطاً دفاعياً يعمل على وقف أي هجوم مفاجئ، وقد بنيت المستوطنات خلال هذه الفترة بناء على أسس استراتيجية وعسكرية، وبدا واضحاً اندماج النشاط الزراعي والدفاعي في "إسرائيل" لخلق المزارع المحارب، بخاصة من خلال أنماط الاستيطان الجماعي، وقد مثلت كيبوتسات الحدود حوالي 60% من مجموع الكيبوتسات المقامة خلال هذه الفترة.
3. توزيع السكان في الأراضي المحتلة توزيعاً متكافئاً جغرافياً وبشرياً، بحيث توزع الجماعات المهاجرة في المناطق المسيطر عليها، وتشتت هذه الجماعات عن بعضها بحيث يمكن السيطرة عليها، مما يسهل بالتالي عملية انصهارها واستيعابها كوحدات مندمجة في المجتمع من ناحيتين اقتصادية واجتماعية[1].
4. إصدار مجموعة من القوانين والأوامر العسكرية التي تهدف لطرد السكان العرب، وتجريدهم من أراضيهم، توطين المهاجرين الجدد من اليهود، ومن أهم هذه القوانين:

- في مجال السيطرة على الأراضي:

- قانون المناطق المغلقة 1949، أو مناطق الأمن، الذي يعطي الحق لوزير الدفاع أو رئيس الأركان للسيطرة على أية أراضٍ يراها مناسبة للأغراض العسكرية والأمنية.
- قانون أملاك الغائبين لعام 1950، الذي يعطي الحق للحكومة "الإسرائيلية" لاستملاك الأراضي العربية، بحجة استخدامها لأغراض التعمير والانماء الاقتصادي.
- قانون التصرف لعام 1953، وينص على إعطاء الحرية لوزير المالية للسيطرة على أية أراضٍ لازمة للدفاع أو الاستيطان، إذا لم يستخدمها مالكها بصورة فعلية مباشرة "أي بنفسه ويده".
- قانون التقادم لعام 1957، والذي بموجبه تعد جميع الأراضي ملكاً للدولة، إلا إذا استطاع صاحبها أن يثبت بأنه يتصرف بها منذ 25 عاماً[2].

---

[1] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص81.

[2] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص100.

عبرت هذه القوانين التي صدرت اعتباراً من عام 1950، وبعد استقرار نظام الحكم في فلسطين المحتلة عن نزعة صهيونية لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال الذي تم للأرض الفلسطينية بفعل القوة وبصورة خاصة ما صدر من قوانين تتعلق بأملاك الغائبين وباستملاك الأراضي وتقادم العهد[1].

- أما في مجال السكان، فهناك مجموعة من القوانين نذكر منها:

- قانون العودة لعام 1950، والذي يعطي لكل يهودي مهما كانت جنسيته الحق بالعودة إلى فلسطين المحتلة والإقامة فيها كمواطن.
- قانون الجنسية لعام 1952، والذي يمنح الجنسية "الإسرائيلية" لكل يهودي بمجرد عودته إلى فلسطين المحتلة، وتحرم الجنسية عن أي فلسطيني ترك مكان إقامته حين إعلان قيام "إسرائيل"، أو لم يستطع إثبات حصوله على الجنسية الفلسطينية قبل ذلك. كان هدف الصهيونية من هذه القوانين، العمل على تشجيع الهجرة اليهودية الصهيونية من جميع أنحاء العالم، وإعطاء المهاجرين الوضع الشرعي للإقامة في فلسطين[2].

أخذت عمليات الاستيطان خلال هذه الفترة منحى آخر يختلف عن عمليات الاستيطان السابقة التي كان هدفها الإعداد لإنشاء الكيان الصهيوني، حيث اتجهت عمليات الاستيطان في هذه الفترة نحو ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية، وتحقيق الدعم العسكري والسياسي للمخططات الصهيونية التوسعية في المستقبل، وقد اتجهت عمليات الاستيطان في اتجاهين رئيسيين معاً هما: بناء مدن التنمية (التطوير) لاستيعاب أكبر عدد من المهاجرين، التوسع في الاستيطان القروي – الكيبوتس والموشاف – لملء الفراغ الأمني في المناطق المتاخمة للحدود.

2. الاستيطان المدني:

على الرغم من أن الاستيطان القروي "الزراعي" هو أساس الاستيطان الصهيوني ووسيلته الأهم، وبالرغم من إنشاء مئات المستوطنات القروية التي أقيمت، فإن ظاهرة التجمع في المدن ليست عالية فحسب بل إنها في ارتفاع مستمر[3]، إذ يلاحظ أن أكثر من 90% من اليهود بقوا يعيشون في المدن الرئيسية، حيث تركز حوالي 63% من السكان في مدن القدس وتل أبيب وحيفا، وبقيت نسبة سكان الموشاف والكيبوتس لا تتعدى في أعلى نسبة لها 7,8% من السكان. هذا بالإضافة إلى تفضيل

---

[1] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص54.

[2] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص100-101.

[3] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص138.

المهاجرين الجدد للسكن في المدن، نظراً لاختلاف دوافعهم عن موجات الهجرة السابقة المؤمنة بالعمل الزراعي والريادة[1].

وباستثناء المراحل الأولى للاستيطان، التي تحول بها الكثير من المستوطنات الزراعية إلى مراكز مدنية كبيرة، فإن السياسة التي قامت منذ عام 1948، تقضي بإنشاء مدن بموجب خطط رسمية، يطلق عليها اسم "مدن التطوير"[2]. وقد لجأت السلطات "الإسرائيلية" لإنشاء هذا النوع من المستوطنات الكبيرة في المناطق الزراعية، والتي هي أقرب إلى مفهوم المدينة من حيث كبر حجمها والخدمات المتوافرة فيها، حيث أن هذه المدن كانت بمثابة عاصمة للمنطقة. وقد بلغ مجموع هذه المدن المنشأة حتى عام 1967، حوالي (25) مدينة جديدة، إضافة إلى تطوير (10) من المدن العربية المحتلة التي هُجر منها أهلها، وهي حيفا وصفد وطبرية وبيسان وعكا في الشمال، اللد والرملة في الوسط، وعسقلان والمجدل وبئر السبع في الجنوب، وقد ضمت مدن التطوير نسبة مرتفعة من مجموع السكان في "إسرائيل" معظمهم من المهاجرين الجدد، إذ شكل المهاجرون الجدد وأولادهم حوالي 85-90% من سكان هذه المدن[3].

وقد خضعت عملية بناء هذه المدن[4]، إلى تخطيط مركزي يهدف في المقام الأول لتحقيق استيطان مكثف لجميع الأراضي المسيطر عليها، ويلاحظ بأن عملية إنشاء وتوزيع هذه المدن خضعت لمجموعة من الاعتبارات، كما سعت لتحقيق مجموعة من الأهداف المركزية الخاصة بالمشروع الاستيطاني الصهيوني ككل في فلسطين، من أهمها:

1. إنشاء تجمعات سكانية كبيرة قادرة على استيعاب أعداد أكبر من الهجرة الواسعة التي بدأت تتدفق على الكيان الصهيوني بعد عام 1948.
2. إقامة استيطان يهودي صهيوني مدني في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، منطقة النقب.
3. تركيز الاستيطان الصهيوني المدني بالقرب من مراكز التجمع السكاني العربية، الناصرة والجليل.
4. إقامة تجمعات يهودية كبيرة في المناطق الخلفية والاستراتيجية وراء خطوط الحدود مع البلدان العربية، لتكون مراكز تجمع للقوات "الإسرائيلية" التي تساند نظام المستوطنات المنتشرة على طول الحدود[5].

---

[1] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، 108.

[2] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص139.

[3] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص108.

[4] **انظر الملحق رقم (6)**.

[5] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص109-110-111.

3. الاستيطان القروي " الزراعي":

بدأت مرحلة جديدة من الاستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين مع الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" عام 1948، فقد استمر إنشاء المستوطنات الصهيونية حتى أثناء حرب عام 1948، حيث أنشئ (39) مستوطنة جديدة خلال الفترة من 15 أيار 1948 حتى نهاية ذلك العام[1]. فقد شهدت فترة الحرب والفترة التي تلتها مباشرة حملة تهويد مكثفة للمناطق التي تمت السيطرة عليها بقوة السلاح من خلال إقامة مستوطنات جديدة، لاسيما في الأراضي التي كان الاستيطان اليهودي الصهيوني خفيفاً أو منعدماً فيها. كان ثمة، خلال هذه الحرب، ترابط وثيق بين "الأمن" الصهيوني (أي الاعتبارات العسكرية) وبين إقامة المستوطنات[2].

فقد باشرت السلطات "الإسرائيلية" عقب انتهاء حرب 1948، بإنشاء مجموعة من المستوطنات القروية "الزراعية" في مناطق مختلفة، وذلك بهدف سد الثغرات الأمنية على الحدود، والناتجة عن سيطرة القوات "الإسرائيلية" على مناطق شاسعة من الأراضي التي أخليت من العرب دون أن يكون هناك وجود يهودي فيها، ولكي تكون هذه المستوطنات نقاط دفاع ضد الهجمات العربية المتوقعة وعمليات التسلل عبر الحدود، ومراكز انطلاق للتوسع فيما بعد. وقد شهدت الفترة الأولى لقيام الكيان الصهيوني موجة ضخمة من إنشاء المستوطنات الجديدة بلغ عددها حتى عام 1950 حوالي (254) مستوطنة. لكن معدل الاستيطان مال للانخفاض فيما بعد بخاصة بعد عام 1960، حيث لم يزد عدد المستوطنات الجديدة من 1960–1967، عن عشر مستوطنات، يعود ذلك لتناقص عمليات الهجرة خلال هذه الفترة وانهماك السلطات الصهيونية في هذه المرحلة في استيعاب وتوطين موجات الهجرة السابقة، والتركيز على التطور الحضري والمدني للكيان الصهيوني من خلال التوجه نحو الاقتصاد الصناعي بدلاً من التطور الزراعي الذي سبق التوسع فيه في البداية[3].

ولقد اعتمد الاستيطان الزراعي في هذه الفترة على مؤسستي الكيبوتس والموشاف[4]، فقد حدث تطور هام في حركة بناء المستوطنات بعد قيام دولة "الكيان الصهيوني" وكان مبعث هذه الأهمية هو مضاعفة عملية الاستيطان الزراعي في المزارع التعاونية "الموشاف". بالطبع فإن هذه الزيادة الكبيرة مرتبطة بموجة الهجرة التي قدمت من أقطار آسيا وإفريقيا نظراً لأن هذا النمط من الاستيطان الزراعي

---

[1] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص136.

[2] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص229–230.

[3] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص113–114.

[4] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص114.

يتناسب مع المستوى المهني والثقافي للمهاجرين اليهود الشرقيين. وبالرغم من كل ذلك فإن نمط المزارع الجماعية "الكيبوتس" قد زاد أيضاً بنسبة أقل بكثير من زيادة عدد المزارع التعاونية "الموشافات"[1].

الجدول رقم (14) أعدد المستوطنات القروية من 1948-1967[2].

السنة	موشاف	كيبوتس	المجموع
1948	5	20	25
1949	60	42	102
1950	114	13	137
1951	24	7	31
1952	12	3	15
1953	36	9	45
1954	8	2	10
1955	12	4	16
1956	12	8	20
1957	14	4	18
1961	2	4	6
1967-1965	2	2	4

لكن بالرغم من التضاؤل الكمي في عدد "الكيبوتسات" فقد بقيت الحركة الصهيونية تعلق أهمية كبيرة على المزارع الجماعية "الكيبوتزيم" لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني الاستيطانية. فالمزرعة الجماعية "الكيبوتس" تشكل نمطاً خاصاً ومتميزاً لا يشبهه، من حيث الواقع أو الهدف، أي نمط آخر من أنماط المزارع الجماعية الاشتراكية. ويُعرَّف "الكيبوتس" اقتصادياً بأنه مستعمرة زراعية قائمة على الاستثمار الجماعي للأرض والاستخدام الجماعي لوسائل الإنتاج. فهو نمط يشير إلى تجمع له علاقات خاصة ويؤدي أهدافاً استيطانية تتطابق مع الأهداف الاستعمارية للمشروع الصهيوني: فمن ناحية أدى نمط "الكيبوتس" في بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين إلى تدريب المهاجرين على الزراعة والقتال لتخريج جيل من المزارعين البنائين[3].

---

[1] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص84.

[2] نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص115.

[3] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص84-85.

فمن هنا كان الكيبوتس الترجمة الحقيقية للعقيدة الصهيونية ولأهدافها، فالكيبوتس يشكل إضافة إلى هذه المهمة، مهمة عسكرية فوق الأرض، عندما اعتبر الكيبوتس بأنه يشكل رأس حربة في التوسع وكان بناء الكيبوتس مصمماً منذ البداية لتحقيق هذا الهدف ولطرد السكان الأصليين من الأرض، وكانت نظرة القادة الصهاينة إلى "الكيبوتس" على أنه يشكل جزيرة في بحر عربي. حيث تعتبر المهام العسكرية، هي الهدف الرئيسي لبناء "الكيبوتسات" باعتبارها مواقع استراتيجية وحصينة. أما العامل الاقتصادي فقد احتل درجة أقل في الأهمية حيث أصبحت المستوطنات حصوناً قبل أن تكون حقولاً للزراعة أو للعمل في الأرض. يعتبر الكيبوتس نمط في الاستيطان الزراعي خدم الأهداف الصهيونية في تثبيت المهاجرين بالأرض في مرحلة "اليشوف" أي قبل الدولة، وبعد إنشاء الدولة أصبح الكيبوتس الأداة المنفذة لها وذراعها في التعبئة الاستيطانية[1]. بذلك تتضح أهمية الدور الاستيطاني الذي لعبه الكيبوتس في تنفيذ سياسة التهويد للأرض العربية الفلسطينية قبل قيام الدولة الصهيونية وبعد قيامها عام 1948، يعود استمرار الكيبوتس في تأدية دوره بعد قيام الدولة الصهيونية؛ نتيجة عدم استكمال المشروع الصهيوني لأهدافه في التهويد إضافة إلى أطماعه التوسعية في الأرض العربية وهو ما سيحدث مع قيام الكيان الصهيوني بعدوانه عام 1967.

أما النوع الثاني من المستوطنات الزراعية الذي اعتمدت عليه الصهيونية في عملية الاستيطان هو الموشاف فقد احتلت حركة الموشافيم أهمية كبيرة بعد إنشاء الدولة، يعود ذلك إلى النمو الكبير الذي شهدته الموشافيم بدرجة أكبر من نمو الكيبوتسات. كما أن الإحصاءات تشير إلى أن عدد سكان الموشاف بلغ أضعاف سكان الكيبوتس خلال هذه الفترة، وتعود أسباب التحول في نمط الاستيطان من الكيبوتس إلى الموشاف خلال هذه الفترة إلى:

1. قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد الذين لا ترضيهم الحياة القاسية التي كانت تسود الكيبوتس، وفقدان وسائل الراحة الأساسية، وتفضيل هؤلاء المهاجرين لحياة الموشاف لما تمثله من سهولة في العيش وأسلوب تعاوني في الملكية والإنتاج.
2. إن الموشاف يتيح فرصاً أكبر للمهاجرين الجدد بخاصة من ذوي الدخل المحدود لتكوين الثروات والارتفاع بمستواهم الاقتصادي، تلك التي تحرمهم منها حياة الكيبوتس القائمة على التقشف.
3. لقد نظر اليهود الشرقيون للموشاف وما يسوده من مساعدة متبادلة بين أعضائه، كخلاص لهم من نظرة التمييز العنصري التي تعرضوا لها في الكيبوتس بسبب أصولهم الاجتماعية، واتهامهم بعدم الحماس والمساهمة في خلق الكيان الصهيوني الذي اعتمد على الكيبوتس كأساس له.
4. رفض كثير من اليهود الشرقيين بقيمهم التقليدية المحافظة لحياة الكيبوتس وما تمثله من فقدان للحياة العائلية، ولدور المرأة كأم مسؤولة عن بيتها وأولادها، وتفضيل هؤلاء لحياة الموشاف لما

---

[1] الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص85-90.

تمثله من محافظة على الأسرة وحق المرأة في قبول العمل أو الرفض، بينما تتطلب حياة الكيبوتس ضرورة مشاركة المرأة في العمل على قدم المساواة مع الرجل. نتيجة لذلك، وجدنا بأن اليهود الشرقيين اتجهوا للاستيطان في الموشاف، بخاصة اليهود القادمون من البلاد العربية [1].

يوضح الجدول رقم (15) أعداد المستوطنات الصهيونية داخل خطوط الهدنة من 1948–1967[2].

المنطقة	حتى عام 1948	1948– 1967
الجليل الأعلى	11	40
الجليل الأسفل	19	21
سهول طبرية والحولة	33	3
مرج ابن عامر	19	18
سهول الخضيرة	81	49
المرتفعات الوسطى	7	9
سهل بيسان	21	8
سهول المركز(يافا)	40	75
منحدرات القدس	12	64
الفالوجا	7	51
عسقلان	6	17
شمال النقب (بئر السبع)	7	34
غربي النقب (بصور)	2	21
شرقي النقب (جبل النقب)	–	8
وادي عربة	–	8
المجموع	265	431

فيلاحظ من الجدول رقم (15) أن عمليات الاستيطان القروي توزعت على معظم المناطق، بحيث شكلت شبكة متصلة من المستوطنات الصغيرة المنتشرة من شمال فلسطين حتى جنوبها، ومن سلسلة الجبال الغربية حتى السهل الساحلي. وقد بلغ عدد المستوطنات المقامة في منطقة الجليل والشمال حوالي (61) مستوطنة، أما في الوسط فقد تركزت عمليات الاستيطان الصهيوني في السهل الساحلي، حيث بلغ مجموع المستوطنات حوالي (75) مستوطنة، إضافة إلى (49) مستوطنة في منطقة سهول الحفيزة و(64) مستوطنة في مرتفعات القدس. أما في الجنوب فقد أقيمت حوالي (51)

---

[1] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص116–117.

[2] أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص138.

مستوطنة في منطقة الفالوجا و(71) مستوطنة في النقب[1]. لابد هنا من التأكيد على الطبيعة الاستعمارية الإحلالية لهذه المستوطنات الزراعية، التي كان لها أهداف سياسية واقتصادية وأمنية، فهي من جهة تأتي ضمن الخطة الاستيطانية للحركة الصهيونية العالمية وقد ولدت هذه الخطة مع ميلاد الحركة الصهيونية، وهي أساس "إقامة الوطن القومي اليهودي". وإن الحركة الصهيونية بهذه السياسة تفرض الأمر الواقع عن طريق بناء وقائع مادية لدعم الأهداف السياسية والعسكرية، وتستند تلك السياسة إلى إقامة المستوطنات وطرد السكان الأصليين وتوطين اليهود فيها[2].

بذلك يتضح أن دولة الكيان الصهيوني قد نشأت نتيجة عمليات استيطان استعماري إحلالي، حيث عمل هذا الاستيطان على السيطرة على الأرض وإسكانها بالمستوطنين، وفي الوقت نفسه يسعى هذا الاستيطان إلى طرد السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين. لقد كان هدف الاستيطان الصهيوني في مرحلة الانتداب البريطاني الاعداد لإنشاء الكيان الصهيوني، أما بعد عام 1948، فقد أصبح هدف الاستيطان ترسيخ وجود هذا الكيان من خلال استمرار عمليات الهجرة الصهيونية التي وصلت إلى أرقام كبيرة، مما تطلب توسيع عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي لإقامة المستوطنات لاستيعاب المهاجرين، فقد وصلت أعداد المستوطنات الزراعية خلال هذه المرحلة إلى أكثر من (400) مستوطنة زراعية، إضافة إلى حوالي (25) مستوطنة مدنية وتطوير (10) مدن عربية هُجر أهلها استولت عليها العصابات الصهيونية بعد أن ارتكبت العديد من المذابح والمجازر. استمرت هذه السياسة الاستيطانية حتى عام 1967، تاريخ قيام العدوان الصهيوني. لتبدأ مرحلة جدية في استكمال مراحل المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي.

خامساً: المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني من عام 1882ـ1967

من أجل استكمال الصورة وإيضاح جدلية العلاقة بين ركائز المشروع الصهيوني الهادف إلى الاستيلاء على فلسطين عن طريق الهجرة والاستيطان والتهجير، وما تؤديه عملية تنفيذ هذه الركائز من رد فعل فلسطيني ممثلاً في المقاومة الوطنية الفلسطينية لهذا المشروع الاستعماري الاستيطاني. سيتم إلقاء نظرة توضيحية على أهم المراحل والاحداث التي مرت بها المقاومة الوطنية الفلسطينية في مواجهتها وتصديها لهذا المشروع الاستعماري. يمكن التأكيد هنا على أن هذه المقاومة قد بدأت بشكل عفوي، مع بدء الهجرة اليهودية الصهيونية المنظمة والواسعة، في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وتطورت المقاومة مع تطور ركائز المشروع الصهيوني المتمثلة في الهجرة والاستيطان والتهجير.

---

[1] بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص120.

[2] خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، ص138.

1. المقاومة الوطنية الفلسطينية في أواخر الحكم العثماني 1882-1917:

بدأت ردات الفعل الفلسطينية على محاولات التسلل اليهودية الصهيونية إلى فلسطين في وقت مبكر، واتخذت أشكالاً شتى ومتصاعدة، شملت هجمات متفرقة قام بها الفلاحون والبدو المطرودون من أراضيهم على بعض المستوطنات اليهودية، كما شملت إرسال برقيات وعرائض احتجاجية إلى استنبول، وغير ذلك من الاشكال[1]. لقد جاءت ردود الفعل الفلسطينية من أبسط قطاع في المجتمع الفلسطيني، ألا وهو الفلاحون الذين كانوا أول من أحس بالخطر فعلاً[2]. ويعود ذلك إلى الطبيعة الاستيطانية ـ العنصرية ـ الاجلائية التي مثلها المشروع الصهيوني سرعان ما هددت ومنذ الموجة الأولى للهجرة الصهيونية في العام 1882، مصالح الفلاحين العرب الذين شكلوا أغلبية السكان. فالجانب الاستيطاني من الغزو الصهيوني، اقتضى منه شراء الأراضي العربية. والجانب العنصري من المخطط والفكر الصهيونيين تولى جعل ذلك الغزو يسعى إلى امتلاك الأراضي الفلسطينية والاستيطان فيها استيطاناً اجلائياً على أساس دعوته إلى رفض "قوة العمل العربية" وعدم التعامل إلا مع العمال الزراعيين اليهود وغيرهم من المهاجرين الصهيونيين إلى فلسطين. وهكذا، وجد العديد من الفلاحين الفلسطينيين العرب أنفسهم مطرودين أو مشردين من الأراضي التي طالما عاشوا عليها وعملوا فيها[3].

فكانت أولى الصدامات العنيفة التي حدثت عام 1886، وذلك عندما بدأت أول محاولة لاقتلاع عدد واسع من الفلاحين العاملين في مزارع منطقتي الخضيرة وملبس في ذلك العام، حيث انتفض هؤلاء مقاومين عملية إجلائهم مستخدمين في ذلك بعض وسائل العنف البدائي. وقد تكررت هذه المقاومات في منطقتي الجليل الأسفل وطبريا وغيرهما طوال الحقبة الأولى من القرن العشرين وما بعدها[4]. ومن هذه الاحتجاجات والعرائض ما قام به وجهاء القدس في 24 حزيران 1891، بتقديم عريضة لرئيس الوزارة العثمانية (الصدر الأعظم) طالبوا فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين وتحريم استملاكهم للأراضي فيها[5]. تُعدّ هذه العريضة أول عمل عربي منظم ضد الهجرة والاستيطان

---

[1] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص26.

[2] دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن اياس، بيروت، رياض الريس للكتب وللنشر،2003، ص170.

[3] أسعد عبد الرحمن، **قراءة جديدة لبدايات حركة المقاومة الفلسطينية 1882-1916**، مجلة دراسات ـ العلوم الإنسانية ـ الجامعة الأردنية، العدد 1، 1982، ص120.

[4] عبد الرحمن، **قراءة جديدة لبدايات حركة المقاومة الفلسطينية 1882-1916**، ص121.

[5] عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص42.

الصهيونيين، وقد تكون أحد الأسباب التي دفعت الاستانة إلى تشديد قيودها على الهجرة وشراء الأراضي من قِبل اليهود[1].

وبعد وصول موجة الهجرة الصهيونية الثانية إلى البلاد، 1904-1914، اشتدت مقاومة السكان العرب في فلسطين للحركة الصهيونية[2]، خاصة بعد تطبيق سياسة "احتلال الأرض والعمل" والضغط باتجاه تشغيل اليهود فقط في المؤسسات الصهيونية، ومنع العامل العربي من العمل فيها، فأصبح الخطر الصهيوني أكثر وضوحاً؛ مما أقنع العرب أن تخوفاتهم من الهجرة الصهيونية، ومن مشروع قيام دولة صهيونية في فلسطين كانت في محلها[3]. والواقع أن ردود الفعل الفلسطينية ظلت مستمرة، حيث كانت على شكل صدامات وهجمات على المستعمرات اليهودية حيناً، وجهود سياسية ورفع اعتراضات إلى الحكومة العثمانية حيناً آخر[4].

ومن أشكال المقاومة الوطنية الفلسطينية الضغوط التي مارسها المندوبون إلى المجالس العثمانية من الفلسطينيون وغيرهم من العرب على السلطة التنفيذية العليا بهدف وقف عمليات الهجرة وبيع الأراضي[5]، فطالب نائب يافا في مجلس المبعوثان حافظ السعيد[*]، في حزيران 1909، بإغلاق ميناء يافا في وجه المهاجرين اليهود وفي النصف الأول لعام 1911 أثار شكري العسلي (مندوب دمشق) وروحي الخالدي (مندوب القدس) داخل مجلس المبعوثان قضية الاستعمار الصهيوني بفلسطين والهجرة اليهودية الصهيونية إليها[6]. حيث قاموا بشرح أبعاد المخطط الصهيوني وطالبوا بالعمل على إحباطه وضرورة مواجهته وحثوا الحكومة على اتخاذ إجراءاتها ضد الهجرة وبيع الأراضي، انتقدوا تهاون السلطات المحلية وطالبوا بإعادة فعالية القيود المفروضة على الهجرة وتملك الأراضي[7].

---

[1] خيرية قاسمية، **المقاومة العربية للصهيونية اواخر العهد العثماني 1908-1917**، مجلة دراسات تاريخية، العدد 11، 1983، ص55.

[2] عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام** 1948، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1975، ص25.

[3] ناجي علوش، **الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية 1882-1948**، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية،1974، ص114.

[4] نصيرات، **دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين**، ص197.

[5] عبد الرحمن، **قراءة جديدة لبدايات حركة المقاومة الفلسطينية 1882-1916**، ص122.

[*] حافظ السعيد: تسلم عدة مناصب في مؤسسات الإدارة العثمانية المحلية في فلسطين، فعين مديرا لناحية الرملة ثم مديرا لناحية بيت لحم، ثم قائمقام في طولكرم، وبعد اعلان الدستور سنة 1908، انتخب حافظ بك نائبا في مجلس المبعوثان العثماني، انضم إلى حرب اللامركزية في القاهرة سنة 1912، اعتقل من قبل جمال باشا صدر حكم بإعدامه من ديوان جمال باشا العرفي في عالية، توفي في السجن سنة1916. عادل مناع، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني**، ص207.

[6] عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام** 1948، ص28.

[7] قاسمية، **المقاومة العربية للصهيونية**، ص58.

كان للصحف الفلسطينية الناشئة دوراً مهماً في التعريف بالصهيونية وأهدافها، والتحريض على مقاومتها[1]، (وبالذات صحف "الكرمل" في حيفا 1908، و"الأصمعي" في يافا 1908، و"فلسطين" في يافا 1914) ومن الجدير بالذكر في هذا المجال، أن الحملة الصحفية، وبالذات تلك التي قادها نجيب نصار، لم تقتصر على التوعية بالخطر الصهيوني وحث السلطات العثمانية على تقييد الهجرة ومنع بيع الأراضي فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى فضح السماسرة وبائعي الأراضي[2].

بذلك يتضح أن الشعب العربي الفلسطيني قد تنبه مبكراً لخطورة المشروع الصهيوني وركائزه المتمثلة بالهجرة الصهيونية والاستيطان وعمل على التصدي لها ومقاومتها بدءاً من الفلاحين الذين كانوا أول من أحس بخطر الهجرة والاستيطان الصهيونيين قبل غيرهم، كما أن الصحافة نبهت الشعب الفلسطيني إلى خطورة الهجرة الصهيونية وضرورة مقاومتها، استطاعت المقاومة العربية الوقوف في وجه الحركة الصهيونية على الرغم من الفارق في الإمكانيات والدعم المقدم لهذه الحركة الاستعمارية. من اللافت أن معوقات النضال الوطني الفلسطيني في تلك المرحلة كانت ضمن إطارين أساسيين: الأول الدولة العثمانية وسياسة المراوغة المتفقة ومصالحها، والثاني التركيبة الاجتماعية لقيادة الحركة الوطنية، التي كان معظمها يطمح لتحقيق مصالح سياسية ومالية، رغم أهمية دورهم في التنبيه إلى الخطر الصهيوني وفق ما أشير إليه.

من الواضح أن المقاومة الوطنية الفلسطينية وإن لم تستطع القضاء على المشروع الصهيوني في بداياته، فإنها استطاعت أن تعرقل مسيرة المشروع الصهيوني وذلك من خلال تقليص التدفق الصهيوني على فلسطين رغم الجهود الهائلة التي بذلتها الحركة الصهيونية، فلم يزد عدد اليهود عام 1914، عن (80) ألف، هذا مع العلم أن عدد اليهود في فلسطين عاد وانخفض نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918، إلى (50) ألف، أي أن الحركة الصهيونية طوال 36 عاماً لم تستطع إدخال سوى (27) ألف يهودي إلى فلسطين. كما أن الحركة الصهيونية لم تتمكن من السيطرة على أكثر من 2% من أراضي فلسطين طوال الفترة من عام 1882 حتى 1918، فالمقاومة الوطنية الفلسطينية بوقوفها في وجه المشروع الصهيوني نجحت في عرقلة مسيرته الهادفة إلى احتلال فلسطين.

2. المقاومة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني 1918-1948:

كان طبيعياً أن يرفض الشعب الفلسطيني الانتداب البريطاني، ويقاوم سياسته الرامية إلى تجسيد وعد بلفور، بالصورة التي تؤهله لها أوضاعه الاجتماعية وتنظيمه السياسي، وبالتالي، قدرته على القيام بالعمل اللازم للتصدي للمشاريع المضادة وإحباطها من موقع الدفاع. فصكّ الانتداب هو في الأساس

---

[1] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص302.

[2] عبد الرحمن، **قراءة جديدة لبدايات حركة المقاومة الفلسطينية 1882-1916**، ص122.

برنامج لتغييب الشعب الفلسطيني عن وطنه ـ مادياً وحضارياً وسياسياً ـ بدءاً بنفي حقه التاريخي فيه، عبر الاعتراف لليهود بذلك الحق، وهو مخطط لقطع صلة الفلسطينيين بوطنهم، عبر تهويده؛ فجاء منذ البداية متجاهلاً لوجودهم على أرضه متنكراً لحقهم الطبيعي فيه. لذلك اتجه كفاح الشعب العربي الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني أول ما اتجه الى محاربة سياسة الوطن القومي، وكان سلاحه الغالب في معركته هو الوسائل السلمية[1].

وقد استخدم الشعب العربي الفلسطيني في مقاومته للمشروع الصهيوني أساليب مختلفة تجسد استراتيجية الحركة الوطنية الفلسطينية في تصديها للمشروع الصهيوني بركائزه الأساسية (الهجرة والاستيطان والتهجير)، فقد تميزت فترة العشرينيات بعقد المؤتمرات الوطنية، بينما تميزت فترة الثلاثينيات بتشكيل الأحزاب السياسية.

أ- المؤتمرات الوطنية الفلسطينية:

تميزت فترة العشرينات بقيام حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية بعقد المؤتمرات الوطنية، ففي الفترة ما بين سنتي 1919-1928، عُقدت سبعة مؤتمرات من هذا النوع، وقد قاد المقاومة ضد المشروع الصهيوني ونهجه في الهجرة والاستيطان في بداية هذه الفترة الجمعيات الإسلامية - المسيحية. كان تشكيلها للرد على النشاط الصهيوني في فلسطين، ولتمثيل الشعب العربي الفلسطيني أمام الحكومة البريطانية، التي أخذت تحكم البلاد منذ بداية عام 1918[2]. عقدت هذه الجمعيات هذه المؤتمرات الوطنية، بهدف تجسيد مطالب الشعب، ووضع السياسات الوطنية التحررية، وانتخاب اللجنة التنفيذية التي تنظم النشاط العام وتتولى تنفيذ السياسات والقرارات المتخذة في المؤتمرات، وفقا لرأي القيادة العليا للحركة الوطنية[3]. وقد شكلت هذه المؤتمرات الفلسطينية ركيزة أساسية في المقاومة السلمية للانتداب البريطاني والحركة الصهيونية[4].

عُقد أول مؤتمر فلسطيني في القدس في الفترة ما بين 27 كانون الثاني و10 شباط 1919، وأصدر المؤتمر ميثاقاً قومياً ينص على رفض إعلان بلفور والهجرة اليهودية والانتداب البريطاني والمطالبة بوحدة فلسطين "سورية الجنوبية" مع سورية[5]. وأرسل المؤتمر برقية احتجاج إلى مؤتمر

---

(1) شفيق رشيدات، **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1991، ص166.

(2) أحمد محمود الحروب، دور الجمعيات الاسلامية المسيحية في الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1931، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، 2001، ص93.

(3) فيصل حوراني، **السعي الفلسطيني لتأسيس دولة**، موقع مركز الأبحاث: https// www. ps. prc

(4) ياسر عبد الفتاح عمرو، المؤتمرات الفلسطينية من 1919-1936 وأثرها على الحركة الوطنية الفلسطينية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الخليل، فلسطين، 2015، ص د.

(5) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948**، بيروت، دار الطليعة، 1975، ص31-32.

الصلح أكد فيها المجتمعون في المؤتمر على "أن جميع سكان فلسطين، من مسلمين ومسيحيين، يرفعون إلى مؤتمركم احتجاجهم الشديد على ما سمعوه من جعل بلادهم وطناً قومياً لليهود، ومنحهم حق الهجرة والاستعمار"[1].

بقيت مطالب المؤتمرات الوطنية والمتمثلة في وقف الهجرة اليهودية ورفض انتقال الأراضي إلى اليهود ورفض وعد بلفور والانتداب ثابتة حتى آخر مؤتمر عقد في 20 حزيران 1928، حيث كانت المؤتمرات أحد الأساليب التي انتهجتها الحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومتها للمشروع الصهيوني، رغم محاولة هذه المؤتمرات حشد قوى الشعب وإيجاد هيئة مركزية تمثل الشعب الفلسطيني وتحدد أهدافه، إلا أن وسائلها لم تكن كافية للتصدي للمشروع الصهيوني، وخاصة مع ركون قيادة الحركة الوطنية إلى سياسة المهادنة والمساومة، مما حال دون تطوير وسائل النضال والمقاومة بما يتناسب مع معطيات الصراع.

ب- **برامج الأحزاب السياسية:**

شكلت سنة 1932، نقطة انعطاف في مجرى الحركة الوطنية الفلسطينية، وذلك بسبب تعاظم ركائز المشروع الصهيوني الهجرة والاستيطان. وكان ذلك الانعطاف باتجاه التخلي عن الأطر السياسية التنظيمية القديمة (المؤتمرات الوطنية – اللجنة التنفيذية المنبثقة عنها)، باتجاه تأليف أحزاب سياسية جديدة كإطار للعمل الوطني المقاوم للمشروع الصهيوني[2]. وشكلت الاحزاب السياسية، إحدى ركائز العمل الجماهيري في فلسطين في التصدي للهجرة اليهودية وانتقال ملكية الأرض لليهود. وقد ساهمت الاحزاب في توجيه الكفاح الوطني نحو مقاومة الانتداب البريطاني والصهيونية في آن معاً[3]. ويعود السبب في تأليف الاحزاب العربية الفلسطينية رسمياً في أوائل الثلاثينيات إلى انتهاء وجود المؤتمر الفلسطيني واللجنة التنفيذية بعد وفاة موسى كاظم الحسيني. وبعد أن أصيبت اللجنة التنفيذية بالفشل والعجز في مواجهة الأحداث، واتهامها بالتذبذب والمهادنة [4].

وبحلول سنة 1935، كان قد تألف في فلسطين عدد من الأحزاب السياسية، أبرزها خمسة وهي: حزب الاستقلال، حزب الدفاع الوطني، الحزب العربي الفلسطيني، حزب الإصلاح العربي الفلسطيني،

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918-1939**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968، ص3.

[2] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص272.

[3] سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932-1933**، بيروت، مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطيني، 1981، ص10.

[4] بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني (مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916-1949)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993، ص33.

حزب الكتلة الوطنية. وسنعرض برنامج كل منها فيما يتعلق بمقاومة المشروع الصهيوني. أن جميع هذه الأحزاب العربية الفلسطينية، لم تتغاير أو تختلف في مواقفها من الانتداب البريطاني ومن الصهيونية، وجميعها بلا استثناء عارضت السياسة البريطانية المتجهة لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وهي جميعها اعترضت على وعد بلفور وطالبت بريطانيا بإلغائه وبإلغاء نظام الانتداب البريطاني في فلسطين. كما دعت هذه الأحزاب جميعاً إلى المحافظة على شخصية فلسطين العربية، وإلى وقف أو على الأقل تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع أو الحد من بيع أراضي العرب إلى اليهود[1].

ت- أشكال المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني:

تنوعت أشكال المقاومة الوطنية الفلسطينية في نضالها ضد المشروع الصهيوني، وقد استخدم الفلسطينيون في مقاومتهم العديد من الاشكال والوسائل النضالية بدءاً بمذكرات وبرقيات الاحتجاج، إلى المظاهرات والاضرابات وانتهاءً بالانتفاضات والثورات المسلحة.

- مذكرات وبرقيات الاحتجاج:

كان أول احتجاج قامت به الجمعية الإسلامية – المسيحية في يافا ليست على السياسة البريطانية وإنما على مطامع اليهود الصهاينة. رُفع على شكل مذكرة إلى الجنرال اللنبي سنة 1918، وجاء في مقدمته أسباب هذه المذكرة قرب توقيع مؤتمر الصلح العالمي، وعزم العثمانيين الجدد على توقيع هدنة، لذا ارتأت الجمعية الإسلامية – المسيحية في يافا تقديم تقرير إلى حكومة بريطانيا يوضح حقوقهم في وطن أباءهم، ويرفض التقرير الاعتراف "بالوطن القومي" لليهود الصهاينة في فلسطين. بعد ذلك استعرض التقرير أعمال اليهود الصهاينة في فترة الدولة العثمانية في فلسطين، حيث كانوا يتعرضون للفلسطينيين بالضرب والسجن لمرورهم بالقرب من مستعمراتهم، لكن لم تصدر عن العرب المسلمين والمسيحيين مثل هذه الأفعال. ثم تحدث البيان عن احتجاج الجمعية الإسلامية – المسيحية في يافا على رفع أعلام اليهود الصهاينة سابقاً، وفي نهاية التقرير أكد على أن فلسطين عربية ويرجو اعتبار ذلك رسمياً[2].

لقد اتخذ الخطر الصهيوني أول ما بدأ يتضح، أمام الفلسطينيين، مظهراً سياسياً، تمثل في مطلب إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان، بمظهره العام هذا، مرفوضاً من العرب الفلسطينيين، لذلك نلاحظ أنه مع تواتر الأنباء إلى الشعب الفلسطيني عن قرب إقرار الانتداب

---

[1] تيسير الناشف، **النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين**، شؤون فلسطينية، العدد 48، 1975، ص153.

[2] العقرباوي، **دور النضال السلمي السياسي الفلسطيني**، ص95-96.

البريطاني على فلسطين ودمج وعد بلفور في صك الانتداب، ردت المقاومة الوطنية الفلسطينية بإرسال مذكرات الاحتجاج الرافضة لفصل فلسطين عن سورية وجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود[1].

من هذه المذكرات التي احتجت على فصل فلسطين عن سورية وجعل فلسطين وطن قومي لليهود نذكر؛ المذكرة التي قدمها مخاتير وأئمة وأعيان طولكرم، في شباط 1919، ورفع هذا الاحتجاج إلى مؤتمر الصلح العالمي، وبينوا فيه بطلان دعوى اليهود الصهاينة بفلسطين، وأكدوا في نهاية الاحتجاج على أن فلسطين جزء من سورية لم تنفصل عنها في زمن من الأزمان، أما فصلها عنها الآن فهو لأجل خلق "وطن قومي" لأناس غرباء عنها شيء لا يوافق الحق والعدل[2].

بينما كان مطلب وقف الهجرة اليهودية من أكثر المطالب التي ترد في مذكرات الاحتجاج الصادرة عن المؤتمرات العربية الفلسطينية أو عن الهيئات الشعبية الأخرى، حتى أن المؤتمر الفلسطيني العربي الأول الذي انعقد في القدس، رأى من الضروري أن يبلغ مؤتمر السلم العام، في برقية عاجلة، أن المجتمعين في المؤتمر الفلسطيني "قبل التطرق إلى أي بحث في الموضوع، قرروا، بادئ ذي بدء، أن يرفعوا إلى مؤتمركم العالي احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا وطناً قومياً لهم، وأنهم ينوون الهجرة إلى هذا البلد"[3].

مثلما أدرك الصهيونيين أن الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين هي الركيزة الأولى التي ستمكن المشروع الصهيوني من إقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين، فهم الوطنيون الفلسطينيون أن استمرار الهجرة اليهودية هو الخطر الأول الذي يتهدد وجود العرب في فلسطين. ولهذا، لم تتوقف المطالبة الفلسطينية بوقف الهجرة منذ بدايتها الصهيونية الأولى إلى اليوم. كما أن المقاومة الفلسطينية للهجرة لم تلن ولم تتجزأ. فالمطالبة بوقف الهجرة الصهيونية ترد في عرائض الاحتجاج وفي المذكرات الموجهة إلى السلطات البريطانية المحلية أو إلى حكومات بريطانيا المتعاقبة أو إلى مجلس العموم ومجلس اللوردات أو إلى أي من المؤتمرات والهيئات الدولية[4]. ففي 23 آذار 1919، أثيرت مشكلة الهجرة الصهيونية على إثر قدوم عدد من البواخر جاءت من القسطنطينية والمناطق المجاورة تحمل على متنها عدداً من المهاجرين اليهود بحجة أنهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هربوا من فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ورفعت إثر ذلك جمعية القدس مذكرة احتجاج إلى الحاكم العسكري جاء فيها أن هؤلاء المهاجرين أحضروا على حساب الوكالة الصهيونية لزيادة عددهم في البلاد [5].

---

[1] فيصل حوراني، **بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني**، شؤون فلسطينية، العدد 120، 1981، ص83.

[2] الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية**، ص5-6-7.

[3] فيصل حوراني، **جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948**، بيروت، شرق برس، 1990، ص85.

[4] فيصل حوراني، **جذور الرفض الفلسطيني**، ص85.

[5] محمود الحروب، **دور الجمعيات الاسلامية المسيحية في الحركة الوطنية**، ص97.

إضافة إلى احتجاج الشعب الفلسطيني على الهجرة اليهودية، فقد احتجوا أيضاً على محاولات اليهود السيطرة على الأرض العربية، ففي 15 شباط 1920، قدمت الجمعية الإسلامية – المسيحية في نابلس احتجاجاً مع عرب يافا حول تسليم الأراضي العائدة لعرب يافا إلى اليهود الصهاينة والواقعة في جنوبي يافا، وتزيد مساحتها على أربعين ألف دونم مع وجود إثباتات بسندات الطابو التي تثبت ملكيتهم لتلك الأرضي[1].

وفي 25 آب 1924، احتجت اللجنة التنفيذية العربية على بيوع أراض في قضاء الناصرة من آل سرسق لليهود الصهاينة من أراضي قرى العفولة وخنيفس وجباتا وسولم، وجاء في الاحتجاج أنه بعد النظر في القضية من جميع جوانبها الاجتماعية والقانونية والسياسية وجدنا أن الحكومة يجب أن تقف في وجه هذه المبايعة التي فيها اختلاس لحقوق مئات العائلات وذلك للأسباب التالية:

- إن هذه القرى بمساكنها كانت لاتزال تحت تصرف سكانها الحاليين.
- إن القانون المعمول به يقول إن المشرفين على الأراضي منذ زمن طويل تمنح لهم سندات طابو بحق القرار، ولا تنزع ملكية الأراضي من أيديهم.
- إن تسجيل أراض باسم آل سرسق لأنهم كانوا يؤدون إلى الحكومة العثمانية خمس المحصول، وكانوا لا يستطيعون ذلك دفعهم إلى تسجيل أراضيهم إلى بعض آل سرسق[2].

شاركت المرأة الفلسطينية في الاحتجاج ضد سياسة "الوطن القومي اليهودي"، فمع انعقاد المؤتمر النسائي الفلسطيني الأول في تشرين الأول 1929، عندما أرسل المؤتمر مذكرة إلى المندوب السامي احتجت فيها النساء على وعد بلفور وعدم وقف الهجرة الصهيونية بالرغم من الأحوال الاقتصادية والسياسية السيئة[3].

ظل هذا الشكل من أشكال المقاومة السلمية والمتمثل في رفع مذكرات الاحتجاج، سائداً في الثلاثينيات واتبعته الأحزاب التي تشكلت آنذاك واللجنة العربية العليا التي انبثقت عنها، وكمثال على المذكرات المرفوعة في تلك الفترة، نشير إلى المذكرة التي رفعها قادة الأحزاب في تشرين الثاني 1935، إلى المندوب السامي البريطاني. وقد طالبوا فيها بإقامة حكومة ديمقراطية، وحظر انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، والوقف الفوري للهجرة اليهودية، وتأليف لجنة كفوءة لتحديد الطاقة الاستيعابية للبلاد لوضع مبادئ للتحكم بالهجرة. ولا يخفى على أحد أن عشرات المذكرات، والاعوام

---

[1] الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية**، ص16.

[2] الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية**، ص84-86.

[3] الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية**، ص153-154.

الطويلة من المناشدات والتظلمات، لم تثن السلطات البريطانية عن عزمها على إقامة "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين[1].

شكلت مذكرات الاحتجاج شكل من أشكال المقاومة الوطنية ضد المشروع الصهيوني، وقد نشطت الجمعيات الإسلامية – المسيحية في تقديم مثل هذه المذكرات للمسؤولين البريطانيين، خلال فترة العشرينيات، مؤكدين من خلالها على رفضهم للمشروع الصهيوني الهادف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لكن ما يؤخذ على هذا الشكل هو استمرا قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالتمسك بهذا الشكل من المقاومة السلمية على الرغم من عدم جدواه في تغيير السياسة البريطانية الداعمة للمشروع الصهيوني.

- المظاهرات والاضرابات:

تصاعدت المقاومة ضد المشروع الصهيوني مع صدور قرار مؤتمر سان ريمو، وتحولت مذكرات الاحتجاج إلى مظاهرات عارمة. فبعد إعلان الجنرال بولز المدير العام لبلاد العدو المحتلة الجنوبية أن مجلس الحلفاء قرر انتداب بريطانيا على فلسطين، وأنه وافق على وعد بلفور القاضي بإنشاء "وطن قومي لليهود" في فلسطين، حتى عمت فلسطين موجة من الغضب والمظاهرات نظمتها الجمعيات الإسلامية –المسيحية في المدن الفلسطينية استنكاراً لهذا التصريح، الذي يعتبر أول إعلان رسمي من قبل الحكومة البريطانية بشأن وعد بلفور وعلاقته بفلسطين. ففي 27 شباط 1920، قامت مظاهرة في القدس شارك فيها ما يزيد عن أربعين ألف مواطن طافت شوارع القدس وهي تحمل شعارات معادية للصهيونية، وذهبت إلى قنصليات أمريكا وإيطاليا واسبانيا وفرنسا ثم إلى دار الحاكم العسكري وقدمت احتجاجاتها الخطية[2].

وشهدت يافا أيضاً، وفي نفس يوم 27 شباط 1920، إقفالاً لدكاكينها ومخازنها، وتعطلاً للأعمال والأشغال كافة فيها، كما وقامت فيها مظاهرة سلمية شارك فيها مسلمو ومسيحيو المدينة، احتجاجاً على فكرة جعل فلسطين "وطناً قومياً لليهود"[3]. كما نظمت النساء الفلسطينيات مظاهرة في القدس بتاريخ 3/23/ 1920، وقدمن احتجاجا يندد بالتجزئة والصهيونية والهجرة اليهودية ويطالب بالاستقلال التام للبلاد العربية جميعها[4].

---

[1] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص289–290.

[2] أكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1939**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979. ص37.

[3] زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص38.

[4] علوش، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص132.

كما استخدمت المقاومة العربية الفلسطينية الاضرابات كوسيلة لمقاومة المشروع الصهيوني، ففي ذكرى وعد بلفور المشؤوم في 2 تشرين الثاني 1924، أعلنت اللجنة التنفيذية العربية إضرابا عن العمل، وطالبت أبناء الشعب بتنفيذ ذلك، وأن تعقد اجتماعاتهم في المساجد والكنائس، ويبرقوا منها إلى لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم احتجاجهم على السياسة المتبعة في فلسطين ووعد بلفور[1].

ان احتجاج عرب فلسطين على وعد بلفور هو رفض لسياسة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ورفض للهجرة الصهيونية والاستيطان، أدوات وركائز المشروع الصهيوني. ففي عام 1925، نفذت الجمعيات الإسلامية المسيحية إضرابا بالتعاون مع اللجنة التنفيذية العربية، إثر زيارة آرثر بلفور وزير الخارجية البريطاني إلى فلسطين، لحضور حفل افتتاح الجامعة العبرية في نيسان 1925، حيث عقد اجتماعات وأصدرت بيانات وشنت حملات إعلامية قبل موعد قدومه بشهر تقريبا [2]. فأصدرت اللجنة التنفيذية العربية بتاريخ 17 آذار 1925، بياناً أكدت فيه اتفاق الآراء في أنحاء فلسطين كافة على الإضراب العام في كل مدينة يزورها بلفور. ولقد أضحى أمر رفض مجيء بلفور بالنسبة لأهل فلسطين بمثابة حالة شعبية واسعة، تجسدت في الاستجابة السريعة، وغير المترددة تجاه نداءات، وبيانات المقاطعة، والإضراب الذي مس شتى قطاعات فلسطين الحياتية [3].

وشهدت مدن مثل حيفا إضراباً شاملاً شاركت فيه فئات المجتمع كافة، وكذلك أضربت طولكرم التي رفعت الأعلام السوداء، وفي غزة كان الإضراب شاملاً، وأرسلت جمعيتها الإسلامية ـ المسيحية برقيات احتجاج على تصريح بلفور إلى وزارة المستعمرات البريطانية، والمندوب السامي البريطاني [4]. بينما قامت مظاهرات عنيفة في مدينة يافا احتجاجا على زيارة بلفور، مما اضطر بلفور إلى العودة عن طريق ميناء بيروت [5].

كان تدفق الهجرة الصهيونية في هذه الفترة قد أثار فزع السكان العرب الفلسطينيين. كما أن قرارات المؤتمر الصهيوني المنعقد في براغ والذي دعا إلى فتح أبواب فلسطين أمام هجرة غير محدودة قد زاد الطين بلة، فقررت اللجنة التنفيذية العربية اتخاذ موقف أشد صلابة والقيام بمظاهرات في مختلف المدن[6]. فدعت اللجنة التنفيذية في عام 1933 إلى التظاهر[1]. فقامت مظاهرات ضخمة في

---

[1] الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية**، ص86-87.

[2] العقرباوي، **دور النضال السلمي السياسي الفلسطيني**، ص92.

[3] عدنان أبو شبيكة، **النهج الاحتجاجي لعرب فلسطين تجاه تصريح بلفور في ذكرى صدوره1923 -1929**، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، العدد 1، 2017، ص145. 147.

[4] أبو شبيكة، **النهج الاحتجاجي لعرب فلسطين تجاه تصريح بلفور في ذكرى صدوره1923 . 1929**، ص147. 148.

[5] منصور أبو كريم، تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص33

[6] مصطفى درويش، **نضال الشعب الفلسطيني 1920-1948**، شؤون عربية، العدد 56، كانون الأول 1988، ص141.

القدس ويافا، وعم الاضراب أنحاء فلسطين، قابلت بريطانيا هذه التظاهرات بالقوة؛ فقتلت 35 شخصاً وجرحت 255 آخرين، لكن المظاهرات امتدت إلى كل فلسطين، ومن ثم اعتقلت سلطات الاحتلال البريطاني عددا من الزعماء الفلسطينيين، كان من بينهم موسى كاظم الحسيني، الذي توفي نتيجة التعذيب[2]. ان مظاهرات واحداث عام 1933 كانت رداً على استمرار استهتار السلطات البريطانية بالعرب، وتحديها لمشاعرهم ومصالحهم واستمرار تدفق الهجرة الصهيونية تدفقا أكبر من اي وقت مضى، ومجاهرة الصهيونيين بمطامحهم وتطلعاتهم كما لم يكشفوا عنها من قبل[3]. إن قوة المظاهرات والاصطدامات مع قوات الاحتلال البريطاني عام 1933 كشفت رد الفعل العربي تجاه الهجرة الصهيونية المتزايدة والاستعداد المتزايد لتحدي سلطة الاحتلال[4].

منذ تظاهرات عام 1933، لم تورد المصادر والمراجع حول تفعيل هذه الوسيلة سوى التظاهرات التي خرجت إثر إعلان قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947، فقد أعلنت الهيئة العربية العليا الاضراب العام لمدة ثلاثة اعتباراً من الثاني من كانون الأول، وفي اليوم الرابع خرجت مظاهرات عارمة في كل نواحي فلسطين منددة بالتقسيم وكلَّ من الولايات المتحدة وبريطانيا والصهيونية. وقد شل الإضراب جميع مرافق الحياة، وشكل نقطة انعطاف في الصراع نحو المقاومة المسلحة لقرار التقسيم[5].

بذلك يتضح أن المقاومة الوطنية الفلسطينية لجأت إلى أسلوب التظاهرات والاضرابات مع تصاعد حدة الصراع مع الصهيونية خاصة مع تزيد حدة التناقضات بين الشعب الفلسطيني وبين المشروع الصهيوني بركائزه الهادفة إلى طرد وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.

- الثورات والانتفاضات:

لم يستبعد الفلسطينيون اللجوء إلى العنف في مقاومة الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني[6]. حيث توالت الانتفاضات الشعبية في هذه الفترة تعبيراً عن حالة القلق التي كانت سائدة مع فتح الأبواب للهجرة الصهيونية والإجراءات القمعية لسلطات الاحتلال البريطاني والسلوك الاستفزازي لليهود. فكانت انتفاضة موسم النبي موسى في القدس في شهر نيسان عام 1920، متخذة شكل الثورة المسلحة نتيجة

---

(1) علوش، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص186.

(2) ابو كريم، **تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني**، ص35.

(3) علوش، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص187.

(4) قاسمية، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، الموسوعة الفلسطينية، مج5، ق2، ص85.

(5) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص510.

(6) محافظة، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ق2، مج3، ص538.

خطف اليهود للعلم العربي أثناء احتفال الفلسطينيين بالموسم في القدس[1]. وقد كشف تحقيق اللجنة العسكرية (لجنة بالين) التي شكلتها السلطات البريطانية للتحقيق في أحداث مقام النبي موسى أن أسباب هذه الاضطرابات تعود إلى خوف العرب من أن يعني تأسيس "الوطن القومي اليهودي" زيادة الهجرة اليهودية مما يؤدي إلى إخضاعهم لليهود اقتصادياً وسياسياً [2].

لا شك إن انتفاضة موسم النبي موسى تعكس رغبة الفلسطينيين في الثورة والقضاء على المشروع الصهيوني في مهده قبل أن يستفحل أمره. ومما شجعهم على محاولة الثورة وإحباط المشروع الصهيوني في مهده تنصيب فيصل ملكاً على بلاد الشام، وبضمنها فلسطين، من قبل ممثلي الشعب في آذار 1920، ووصول لجنة كينغ – كراين الأمريكية، في العام 1919، لاستطلاع رغبة السكان السياسية، ونجاح الثورة المصرية في العام 1919، والرغبة في توضيح موقفهم للقوى العالمية في عصبة الأمم التي كانت على وشك إقرار الانتداب على فلسطين[3].

وأدى ازدياد الاستياء من الهجرة الصهيونية إلى انفجار عنيف في يافا في أيار 1921[4]، والتي كانت أيضا مناسبة عبر فيها العرب عن غضبهم، اتجاه السياسة البريطانية الداعمة لليهود الصهاينة. بدأت الانتفاضة في يافا في شهر أيار ثم امتدت إلى مناطق أخرى من فلسطين، واستمرت بضعة أيام. أظهرت لجنة التحقيق (لجنة هايكرافت) التي عينتها السلطات البريطانية للتحقيق في أسباب الاحداث، في تقريرها أن أسباب الاحداث تكمن في الشعور "بعدم الرضى من العرب، وعدائهم لليهود، لأسباب سياسية واقتصادية تتعلق بالهجرة اليهودية، وفهمهم للسياسية الصهيونية"[5]. أكدت اللجنة أن مخاوف العرب الحقيقية بسبب ازدياد الهجرة الصهيونية الجماعية. ونشير هنا إلى أن عدد المهاجرين الذين سمحت لهم سلطات الانتداب بالهجرة الى فلسطين سنة 1920، كان (16500) مهاجر[6]. من الواضح أن انتفاضة يافا 1921، دليل إضافي على إدراك الشعب الفلسطيني لخطورة النتائج المترتبة على الانتداب البريطاني وسياسته الداعمة للمشروع الصهيوني، ودليل على الوعي السياسي لأخطار المشروع الصهيوني لدى فئات الشعب الفلسطيني.

---

[1] بشير أبو القرايا، **النموذج الانتفاضي الفلسطيني**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص271.

[2] حسين، **تاريخ فلسطين السياسي**، ص7.

[3] محسن يوسف، **انتفاضة العام 1920الفلسطينية في وثائق وزارة الخارجية البريطانية**، شؤون فلسطينية، العدد 227–228، 1992، ص5.

[4] قاسمية، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج5، ص81.

[5] جريس، **تأسيس الوطن القومي اليهودي**، عدد96، ص42.

[6] أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص14.

إن سياسة حكومة الانتداب المتمثلة في تهيئة البلاد "للوطن القومي اليهودي" وذلك من خلال التشريعات التي سنتها الحكومة المستعمِرة، من تدفق المهاجرين اليهود، لدرجة فاق عدد من دخل منهم البلاد – رسمياً – حتى بداية عام 1929، ما يزيد عن مائة ألف مهاجر، عدا آلاف من المتسللين غير الشرعيين. واقترنت هذه الهجرة بانتزاع اراضي الفلاحين العرب وطردهم منها وحرمانهم حتى من العمل فيها كأُجراء. وقد طبقت الحركة الصهيونية هذا الحرمان في شعاري "احتلال الأرض" و "العمل العبري"[1]. من هنا أصبح الصدام بين الشعب العربي الفلسطيني من جانب والاحتلال البريطاني والصهيونية من جانب آخر حتميا. وتمثل هذا الصدام في ثورة البراق 1929. عينت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برئاسة المستر شو وعضوية ثلاثة نواب في البرلمان البريطاني، للتحقيق في الأسباب المباشرة التي أدت إلى الاضطرابات ووضع التواصي الواجب اتخاذها لمنع تكرارها، فباشرت مهمتها في أواخر تشرين الأول 1929[2].

وضعت اللجنة تقريرها وقدمته الى وزارة المستعمرات في 30 آذار 1930، وقد رأت اللجنة أن الأسباب المباشرة لاندلاع العنف تكمن في سلوك اليهود إزاء الأماكن المقدسة، وأرجع تقرير اللجنة أن الأسباب العامة للاضطرابات ترجع إلى سياسة "الوطن القومي اليهودي" التي تشترك فيها الحكومة البريطانية مع المنظمة الصهيونية[3]؛ حيث ورد في التقرير "أن شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود نشأ عن خيبة أمانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي، وإن الشعور السائد اليوم بين العرب يستند إلى خوفهم المزدوج من أنهم سيحرمون وسائل معيشتهم ويسيطر عليهم اليهود سياسياً، يوماً ما، بسبب الهجرة اليهودية وشراء الأراضي، وأصبح العرب لا يرون في المهاجر اليهودي خطراً على معيشتهم فقط، بل يرون فيه ذلك الذي قد يسيطر على البلاد في المستقبل أيضاً"[4].

من الملاحظ أن ثورة البراق أحدثت تغييراً في موقف المقاومة الفلسطينية التي كانت موجهة بشكل رئيسي ضد اليهود الصهاينة وسياسة المشروع الصهيوني في الاستيلاء على الأرض وضد الهجرة الصهيونية، ولم تكن المقاومة من قبل موجهة ضد سلطات الانتداب البريطاني لكن هذا الموقف بدأ يتغير عقب ثورة البراق 1929، بعد تعمق الوعي لطبيعة العلاقة العضوية بين الانتداب والمشروع الصهيوني[5].

ففي تشرين الأول 1935، اكتشف العرب شحنة كبيرة من الأسلحة والذخائر مخفاة داخل براميل الاسمنت، واردة من بلجيكا للصهيونيين في تل أبيب، مما نشر الفزع بين العرب وأضربت البلاد يوم

---

[1] ياسين، **كفاح الشعب العربي الفلسطيني قبل عام 1948**، ص91-95.

[2] زعيتر، **القضية الفلسطينية**، القاهرة، دار المعارف، 1955، ص79.

[3] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص439.

[4] زعيتر، **القضية الفلسطينية**، ص79.

[5] محسن صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات،2012، ص50.

26 من الشهر نفسه. في هذه الأجواء المشحونة بتفاقم التناقض بين الاستيطان والانتداب، من جهة، والمقاومة الوطنية الفلسطينية، من جهة اخرى، نشبت ثورة الشيخ عزالدين القسام[*]، مدشنة مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني. فعلى خلفية الإحباط الذي أصاب الحركة الوطنية، من نهج قيادتها التقليدية ــ المفاوضات والتمرد السلبي والتظاهر والاحتجاج ــ أسس الشيخ القسام حركته على الكفاح المسلح التكتيكي، من موقع الدفاع الاستراتيجي، دشن القسام الكفاح المسلح في الحركة الوطنية الفلسطينية، مجسداً بذلك عروبة النضال ضد الصهيونية والاستعمار، كونه من أبناء شمال سورية. استشهد القسام في معركة غير متكافئة، لا عدداً ولا عدة، مع القوات البريطانية في أحراج يعبد (قرب جنين) بتاريخ 20 تشرين الثاني 1935. ولم تكن أهمية حركة القسام في إنجازاتها المباشرة، وإنما في دلالاتها وآثارها على مسار النضال الفلسطيني اللاحق. ففي عملية المواجهة الشاملة، التي احتدم التناقض فيها بين المشروع الصهيوني، المدعوم من حكومة الانتداب، وبين الحركة الوطنية الفلسطينية[1]. أيقظت ثورة عز الدين القسام الشعب الفلسطيني، وأشعلت في داخله شرارة الحماسة للمقاومة والنضال والجهاد، وارتقت بمعنوياته، وأثبتت له بالدليل والتجربة الحية أن لا طريق للقضاء على الاحتلال وأهداف الصهيونية إلا بالكفاح المسلح ضدها[2].

كانت الاوضاع تتأزم، وتنذر بالانفجار العفوي الوشيك. فعلى أرضية الصراع، بين المشروع الصهيوني والمقاومة الوطنية الفلسطينية، كانت أسباب الصراع تتعمق تحت الانتداب البريطاني، كانت جميع عناصر الصراع تتفاقم، بالتالي تزيد من حدته. فالمشروع الصهيوني يتطور بخطوات سريعة والانتداب البريطاني يسانده من دون موارية، بينما الحركة الوطنية الفلسطينية ينتابها الإحباط لفشلها في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها المعلنة، بينما توطدت مرتكزات المشروع الصهيوني، فالمؤسسات الاستيطانية قد تصلب عودها، وهي تتقدم نحو تحقيق أهدافها، والهجرة على قدم وساق، بصورها المتعددة[3].

---

[*] عز الدين القسام: ولد القسام سنة 1871 في مدينة جبلة السورية، درس في الأزهر، حيث تلقى العلم عن الإمام الشيخ محمد عبده، واشتغل بالتدريس في بلده. وبعد الانتداب الفرنسي على سوريا، انضم على عصبة عمر البيطار للجهاد ضد المستعمرين. انتقل إلى حيفا(1922)، هرباً من السلطات الفرنسية التي أصدرت حكم الإعدام بحقه. وفي حيفا اشتغل بالتدريس في جامع النصر والمدرسة الإسلامية، التي كانت معقلاً للحركة الوطنية الفلسطينية. انظر شوفاني: **الموجز في تاريخ فلسطين**، ص455.

[1] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص457.

[2] أمجد محمود جلاد، دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2016، ص30.

[3] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص359.

- الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939:

مع تراكم عوامل الثورة بمضي السنين، المتمثلة في موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وحركة انتقال الأراضي المتواصلة والبطالة المتزايدة بين العاملين في صناعة عربية عاجزة عن المنافسة، وسياسة الإفقار الحكومية وارتفاع الضرائب المفروضة؛ واجهتها الخطوات الماثلة للعيان المتصلة بعمليات تأسيس "الوطن القومي اليهودي" كنقيض للوجود العربي، وإمعان بريطانيا في تأييد المشروع الصهيوني، وتكرر رفض الاستجابة للمطالب العربية على الرغم مما أبدته الحركة الوطنية الفلسطينية من استعداد لإعطاء بريطانيا مركزا متميزا في فلسطين[1]. فكانت الثورة الفلسطينية الكبرى، التي تفجرت في 15 نيسان 1936، وأعلن أبناء فلسطين إضراباً عاماً في 20 نيسان وتم توحيد الأحزاب العربية وتشكيل اللجنة العربية العليا (التي تولى رئاستها الحاج أمين الحسيني بنفسه) في 25 نيسان، قامت اللجنة بالإعلان عن الإصرار والاستمرار في الإضراب حتى تحقيق المطالب الفلسطينية في إنشاء حكومة فلسطينية مسؤولة أمام برلمان منتخب، ووقف الهجرة اليهودية، منع بيع الأراضي لليهود. استمر الإضراب 178 يوم (حوالي ستة أشهر) ليكون أطول إضراب في التاريخ يقوم به شعب بأكمله. رافق الإضراب ثورة عارمة عمت كل فلسطين، ولم تتوقف المرحلة الأولى من الثورة إلا في 12 تشرين الأول 1936، بناء على نداء ملوك وأمراء العرب[2].

هكذا انتهت الدورة الأولى من الثورة، مع أن المناوشات العسكرية بين الفلسطينيين من جهة، والمستعمرين الأجانب (بريطانيين ويهود) من جهة أخرى، استمرت فيما بعد. وكانت الحكومة البريطانية قد قررت، بعد نحو شهر من نشوب الثورة، إيفاد لجنة ملكية إلى فلسطين للتحقيق في بواعث الثورة. ووصلت اللجنة، فعلاً، برئاسة اللورد بيل في تشرين الثاني بعيد انتهاء الإضراب العام). وفي 22 حزيران 1937، نشرت اللجنة تقريرها المتضمن التوصية بتقسيم فلسطين.

لم تجد الحركة الوطنية الفلسطينية في مشروع التقسيم ما يلبي مطالبها المعلنة، من وقف الهجرة ومنع بيع الأراضي، وإقامة حكومة تمثيلية. بل على العكس، ينطوي المشروع على تقسيم البلد، وإقامة دولة يهودية على شاطئ البحر، مفتوحة أمام الهجرة الواسعة، وكانت ردة الفعل برفضه تلقائية، وكان

---

[1] فيصل حوراني، **الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها بريطانيا 1918-1939**، شؤون فلسطينية، العدد 146 -147، ص15.

[2] صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ص52.

الاتجاه العام نحو استئناف الثورة، من دون الإضراب، لما تسبب به من مصاعب اقتصادية وحياتية على الناس[1].

كانت علامة بدء الثورة اغتيال القساميين للحاكم البريطاني للواء الجليل لويس أندروز Louis Andrews في 1937/9/26. وقامت السلطات البريطانية بإجراءات قمعية هائلة، وحلَّت المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة العربية العليا واللجان القومية، وقد وصلت الثورة إلى قمتها في صيف 1938، ونجح الثوار في السيطرة على الريف الفلسطيني وقُراه، وكذلك على عدد من المدن لفترات محدودة، وانهارت السلطة المدنية البريطانية. وقد اضطرت السلطات البريطانية إلى إرسال تعزيزات عسكرية ضخمة، وقامت بإعادة احتلال فلسطين قرية، قرية، مستخدمة كل وسائل التنكيل والدمار، واستشهد كثير من قادة الثورة أمثال فرحان السعدي، ومحمد الصالح الحمد، وعبد الرحيم الحاج محمد، ويوسف أبو درة. ولذلك فقد عانت الثورة من حالة من التراجع والضعف خصوصاً منذ نيسان1939[2].

نتيجة لذلك، ولأسباب أخرى، ما إن جاء صيف 1939، حتى كانت الثورة تلفظ أنفاسها الأخيرة، على الرغم من التضحيات الجسام التي قدمها الفلسطينيون، ومن بين تلك الأسباب: قلة الموارد المالية وصعوبة الحصول على الأسلحة اللازمة؛ استشهاد عدد كبير من قادة الثورة الميدانيين، الإجراءات القمعية الشديدة التي لجأت سلطات الاحتلال البريطاني؛ جنوح القيادة الفلسطينية نحو المساومة وعودتها مجدداً إلى أسلوب التفاوض عبر مؤتمر لندن خلال شهري شباط ـ آذار 1939[3]، كان هدف بريطانيا من عقد مؤتمر لندن عام 1939، خلق حالة من الميوعة والبلبلة في الأوساط الوطنية الفلسطينية، وإيجاد طريق غير طريق السلاح[4]. وأخيراً مع ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية وتوجه بريطانيا. بالتالي، إلى خطب ودّ العرب وتهدئتهم من خلال إصدار "الكتاب الأبيض" 1939.

بذلك يتضح أن الثورة وإن لم تستطع تحقيق أهدافها المعلنة، إلا أنها حالت دون تحقيق المشروع الصهيوني لأغراضه المطلوبة في حينه. وإن لم ينل العرب استقلالهم جراء الثورة، لكن الثورة منعت قيام "الدولة اليهودية"، كما كانت المنظمة الصهيونية تطالب. وإذا كانت الثورة لم تنشب نتيجة تبلور أوضاع الشعب الفلسطيني تحت الانتداب، لكن هذا الأخير رفع من حدة التناقض مع الشعب الفلسطيني إلى درجة التي جعلته يهب في ثورة تلقائية، سادتها العفوية بطبيعة الحال. أخيراً لابد من

---

[1] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص472.

[2] صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ص53.

[3] أبو هديب، **الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين**، ص298.

[4] علوش، **المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948**، ص 100.

الأخذ في الاعتبار موازين القوى بين الجانبين، كذلك اصطفاف القوى المنخرطة في الصراع وتحالفاتها. فالثورة، التي انطلقت من موقع الدفاع، لم تتمتع في أية مرحلة بالدعم الذي تمتعت به المنظمة الصهيونية، ناهيك عن أن الصدام كان فعلاً مع بريطانيا أصلاً[1].

كثيراً ما يطرح التساؤل عن الفارق الشاسع بين الروح الكفاحية العالية التي تبرز في الهبات والثورات التلقائية للشعب الفلسطيني، وفي استعداده الهائل للتضحية في سبيل تحرير وطنه، وبين حصيلة نضاله المرير على صعيد تحقيق الأهداف السياسية لحركته الوطنية. يعود ذلك إلى الخلل الذي اعترى إدارة الصراع مع المشروع الاستيطاني الصهيوني، وبالأساس إلى غياب الوعي السليم لدى القيادة لطبيعة المشروع الصهيوني وبالتالي لطبيعة الصراع المحتدم معه، وكذلك لمستوى تطورها في المرحلة المعنية. وبذلك انعدم التخطيط في العمل الوطني الفلسطيني، وغابت البرمجة في إدارته، بما يتلاءم والمحطة التي يمر بها المشروع الصهيوني، كقاعدة مضادة لحركة الشعوب العربية، وكمركز إقليمي مضاد لاستقرار المنطقة العربية، يقوم على فكرة الاستيطان الإجلائي[2].

بذلك يتبين أن عدم تمكن المقاومة الوطنية الفلسطينية من إيقاف الصهيونية ومنعها من تحويل مشروعها إلى دولة، يعود إلى عدم التوازن في القوة والإمكانيات بين العرب الفلسطينيين والحركة الصهيونية. فالفلسطينيون كانوا شعب فقير وضعيف يواجه تحالف قوى الامبريالية العالمية ممثلة بالإمبراطورية البريطانية والمنظمة الصهيونية العالمية، التي تملك نفوذاً واسعاً وقوياً، رغم ذلك قاوم الشعب الفلسطيني لم يستسلم أو يرضخ للحركة الصهيونية أو للاستعمار البريطاني، لا ننسى الدور الذي قام به هذا الاستعمار من دعم وحماية للصهيونية حتى أصبحت قوة، في الوقت نفسه قام بقمع العرب الفلسطينيين ويمنعهم من الاستعداد للمواجهة مع الصهيونية، حيث جرد العرب من كل الوسائل الممكنة التي تمكنهم من مقاومة المشروع الصهيوني، خاصة بعد ثورة عام 1936-1939، خرج العرب منهكين نتيجة البطش والتنكيل من قبل الاستعمار البريطاني، بينما خرجت الحركة الصهيونية أقوى، وأكثر تنظيماً، واستعدت خلال وبعد الحرب العالمية بنقل مركز ثقلها إلى الولايات المتحدة الامريكية الأكثر إمكانات وقدرات سياسية واقتصادية. لقد استطاع الشعب الفلسطيني بمقاومته أن يؤجل قيام الكيان الصهيوني، حتى كانت حرب 1948، التي حققت للصهاينة مالم يستطيعوا تحقيقه خلال فترة الاحتلال البريطاني.

---

[1] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص484.

[2] شوفاني، **العمل الوطني الفلسطيني بين الكفاح التلقائي والارتجال السياسي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 262، 2000، ص23.

3. المقاومة الوطنية الفلسطينية منذ قيام الكيان الصهيوني 1948 حتى1967:

حاول الفلسطينيون بالوسائل الممكنة كلها منذ قيام "الكيان الصهيوني" سنة 1948، أن يقوموا بواجبهم لتحرير وطنهم المغتصب، لكنهم كانوا يصطدمون دائماً بأوضاع اجتماعية وسياسية تحول دون ذلك[1]، فبعد انتهاء حرب عام 1948، اتخذت الحكومات العربية خطوات عملية لتهميش وتفكيك ما تبقى من مجموعات عسكرية فلسطينية كانت قد خاضت حرب 1948[2]. مما أحدث تحولات كبيرة في بنية المقاومة وسحب المبادرة من يد الشعب عملياً، وأحيل الفلسطينيون إلى شأن رسمي تحكمه التوازنات الداخلية وسياسات الأنظمة، وما لبث أن ظهرت المنظمات الفدائية التي أعادت الاعتبار للدور الشعبي في مواجهة المشروع الصهيوني، وزجت بالجماهير كطرف أساسي في المعادلة، وهو طرف ساهم في تبني مواقف حقيقية، حالت دون تمدد الدولة الصهيونية، وإحباط مشاريعها أحيانا[3].

فمع نهاية الخمسينيات ظهر بين صفوف الفلسطينيين تنظيمات سرية تنادي بضرورة تشكيل حركة فلسطينية ثورية لممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني[4]، ومن ثم بدأت تظهر نواة تنظيمات سياسية كان من أهمها تكوين نواة للمقاومة من 12 شاباً فلسطينياً في قطاع غزة خلال شهر تشرين الثاني 1956، وفي سنة 1958، توجهت المجموعة إلى الكويت[5]. وكانت هذه هي البذور الأولى لنشأة حركة فتح (حركة تحرير فلسطين، وفيما بعد حركة التحرير الوطني الفلسطيني)[6]، ثم انتقل مركزها إلى قطاع غزة، وفي سنة 1959 أعلنت منظمة فتح في المجلة الناطقة باسمها "فلسطيننا" أن الهدف الأساسي للمنظمة هو العمل على تحرير فلسطين عن طريق النضال المسلح الذي يفترض أن يعنى به الفلسطينيون أنفسهم، وهذا ما تطلب وجود حركة مقاومة مسلحة مستقلة عن الحكومات العربية[7]. كما تشكلت سنة 1959، "جبهة التحرير الفلسطينية" التي كان شعارها تحرير فلسطين بأسلوب الحرب الشعبية، أو حرب العصابات[8].

---

(1) رفيق النتشة، وآخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص127.

(2) يزيد صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة الحركة الوطنية الفلسطينية من 1949-1993**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص114.

(3) علاء سامي عبد الله، تطور الفكر العسكري الفلسطيني ما بين 1935-1968، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص100.

(4) النتشة، واخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، ص127.

(5) بهلوان، **تاريخ القضية الفلسطينية**، ص289.

(6) محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ص78.

(7) سمر بهلوان، **تاريخ القضية الفلسطينية**، ص289.

(8) ماجد سعيد المدهون، الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية من 1948-1977، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص59.

وعندما بدأت تتضح هذه الدعوات التي ظهرت في أماكن تجمعات الفلسطينيين المنتشرة في العالم اخذت الدول العربية تفكر جدياً في وضع إطار رسمي يوجه النشاط الفلسطيني. وقد استطاعت الدول العربية في شباط 1960، أن تصدر من خلال مجلس الجامعة العربية قراراً يقضي بإعادة تنظيم الشعب العربي الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً لا مجرد لاجئين. وتم تكليف أحمد الشقيري عام 1963، من قبل مؤتمر القمة العربي ليقوم باتصالاته مع الدول العربية لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره. واستطاع أحمد الشقيري أن يضع توصية مؤتمر القمة موضع التنفيذ فقام باتصالاته مع حكومات الدول العربية وعقد اجتماعات مع التجمعات الفلسطينية في كل مكان وتوجت هذه التحركات بعقد مؤتمر عام في القدس في 28 أيار 1964، انبثقت عنه منظمة التحرير الفلسطينية [1]. هذا ولم تكد تمضي بضعة أشهر على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حتى كانت الساحة الفلسطينية تشهد تطوراً نوعياً في مسيرة النضال الفلسطيني، وذلك عندما أعلنت حركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح" بداية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال "الإسرائيلي" في مطلع سنة 1965[2].

واستمرت حركة فتح تمارس نشاطها العسكري من خلال قوات العاصفة ونشاطها السياسي من خلال تنظيمها السري بين الجماهير حتى استقطبت تأييد الشعب الفلسطيني على اختلاف اتجاهاته وقواه الوطنية ونتيجة لتصاعد العمليات العسكرية التي قامت بها قوات العاصفة وتطورها وأصبح اليوم الأول كانون الثاني عام 1965، هو اليوم الوطني الفلسطيني الذي يعتبره الفلسطينيون بداية انطلاقة ثورتهم الفلسطينية على طريق تحرير فلسطين. وهكذا أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية هي الشكل الرسمي لتمثيل الشعب الفلسطيني، وحركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح" وباقي فصائل المقاومة التي تشكلت على الساحة الفلسطينية هي الإطار الشعبي للنضال الفلسطيني[3].

يمكن القول أنه رغم النكبة التي تعرض لها الشعب العربي الفلسطيني وتهجيره عن أرضه ووطنه، إلا أنه لم يستسلم، ولم تنكسر لديه إرادة المقاومة، بل استمر يقاوم المشروع الصهيوني حسب الظروف الجديدة، فبعد عام 1948، دخلت المقاومة مرحلة جديدة، حيث ترتب على الشعب العربي الفلسطيني أن يقاوم "دولة" ذات مؤسسات أمنية وعسكرية، بعد أن كان يقاوم عصابات صهيونية مدعومة من الاحتلال البريطاني، لذلك كان لابد من مقاومة أكثر تنظيماً، فكان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه، وظهرت حركة "فتح" لتتحمل مسؤولية الكفاح المسلح.

---

[1] شاكر النتشة، واخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، ص127-128.

[2] المدهون، **الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية**، ص104.

[3] النتشة، وآخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، ص129.

الفصل الرابع
التهجير (الطرد المنظم) لأبناء الشعب العربي الفلسطيني من 1882- 1967

أولاً: تهجير "طرد" الفلسطينيين في الفكر والتخطيط الصهيوني.

1. تهجير "طرد" الفلسطينيين في الفكر الصهيوني قبل عام 1948.
2. أفكار وخطط قادة الصهيونية لتهجير الفلسطينيين خلال فترة الانتداب البريطاني

ثانياً: المؤتمرات الصهيونية لتهجير وطرد الفلسطينيين.

1. مؤتمر عمال صهيون 1937
2. المؤتمر الصهيوني العشرين 1937
3. مؤتمر بلتيمور 1942

ثالثاً: خطط لجان الترحيل الصهيونية لتهجير الفلسطينيين بين عامي 1936-1948

1. خطط اللجنة الأولى للتهجير والترحيل (الطرد المنظم)1937-1938
2. خطط اللجنة الثانية للتهجير والترحيل (الطرد المنظم) 1939-1948
3. خطط اللجنة الثالثة للتهجير والترحيل (الطرد المنظم) 1948

رابعاً: مراحل التهجير لأبناء الشعب العربي الفلسطيني بين عامي 1947-1949

1. الخطوات الأولى لتهجير وطرد الفلسطينيين
2. الإرهاب الصهيوني كاستراتيجية لتهجير وطرد الفلسطينيين
3. مراحل تهجير وطرد الشعب العربي الفلسطيني بين عامي 1947-1949

خامساً: تهجير الفلسطينيين منذ إقرار معاهدات الهدنة 1949 حتى عام 1967

1. القوانين والإجراءات الصهيونية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين
2. المشاريع الصهيونية لتهجير الفلسطينيين بعد قيام الكيان الصهيوني وحتى 1967
3. عمليات تهجير الفلسطينيين بعد إقرار اتفاقات الهدنة 1949 حتى عام 1967

الفصل الرابع

التهجير (الطرد المنظم) لأبناء الشعب العربي الفلسطيني من 1882 ـ1967

بعد أن تم تنفيذ الركيزة الرئيسية للمشروع الصهيوني، والتي تمثلت بالهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، وبعد توطين المهاجرين اليهود واحتلال الأرض تسنى لليهود تنفيذ الركيزة الثانية والمتمثلة في الاستيطان، مما تتطلب تنفيذ الركيزة الثالثة من ركائز المشروع الصهيوني، وهي عمليات التهجير "الترحيل" للسكان العرب الفلسطينيين من أرضهم، حتى يتسنى تحقيق الهدف الأساسي للمشروع الصهيوني وهو إنشاء "دولة اليهود".

إن تاريخ المشروع الصهيوني هو تاريخ إجلاء العرب من أراضيهم وبلادهم[1]. لقد كان استهداف تهجير وطرد العرب الفلسطينيين، وانتزاعهم من جذورهم، جزء أساسي من آلية المشروع الصهيوني في فلسطين. إن انتزاع الأرض العربية (استيطانها بمهاجرين من الخارج)، هو جوهر المشروع الصهيوني في حركية تحقيقه في فلسطين، على مستوى المستوطنة الواحدة، وعلى مستوى فلسطين كلها[2]. فالصهيونية تعتبر "الترحيل" ترحيل أو طرد عرب فلسطين المرتكز الأساسي لإقامة دولة نقية لليهود[3]. وهذا ما تقتضيه طبيعة المشروع الصهيوني الذي هو عبارة عن مشروع استعماري استيطاني. وغني عن البيان أن كل استيطان هو، بنسبة أو أخرى إجلائي يستهدف سكان الإقليم الأصليين، وإحلالي لناحية الكتلة البشرية المستوطنة في ذلك الإقليم[4].

أولاً: تهجير الفلسطينيين (الطرد المنظم) في الفكر والتخطيط الصهيوني

ينتمي إخلاء فلسطين من سكانها العرب "أي تهجيرهم" إلى دائرتين في نمط التفكير الصهيوني التقليدي عملياً، إحداهما تتمثل بالإخلاء المادي عبر الحصول على أراضي المواطنين العرب لإقامة المستوطنات عليها، وتهجير هؤلاء المواطنين إلى أماكن أخرى. والثانية تتمثل بالإخلاء الذهني، أي بالنظر إلى فلسطين على أنها بلاد خاوية ديمغرافياً وحضارياً. وتُظهر مراحل الاستيطان الصهيوني المتعاقبة هذه الثنائية في اعتماد الاخلاء. فكان يتم الحصول على الأراضي بمختلف الطرق العادية والمبتكرة، وفي الوقت ذاته كان عرب فلسطين، في المنظور الصهيوني، مجرد أناس يقيمون على أرض تعود ملكيتها للشعب اليهودي الغائب الذي بدأ بالعودة المنظمة إليها. أما في الرؤية النهائية، فكان العربي الفلسطيني غائباً وغير موجود، لأنه لا يحق له أن يمتلك أرضاً

---

(1) إبراهيم عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، مجلة الأرض، العدد 6، 1992، ص6.

(2) قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص87 . 88.

(3) حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**، ص 33.

(4) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص 185.

في فلسطين التي يعتبرونها أرضاً يهودية. وحين تتحطم هذه السذاجة برؤية العربي، كانت ميكانيزماً أخرى تأتي متضمنة الاعتراف بأن البلاد مأهولة، ولكن ليس ببشر أو أناس عاديين، وإنما بكائنات متوحشة تعيش في الأرض المقدسة. لقد سيطر تغييب العرب في فلسطين، ديمغرافياً وحضارياً، على الذهنية الصهيونية في بحثها عن الاتساق والانسجام بين المخطط الصهيوني وبين تطبيقه عملياً بالاستيطان وبناء الكيان. وكان ذلك التغييب بمثابة مسوغ لإعفاء الصهيونية من التفكير بأي ظلم أو إجحاف يقع على أولئك العرب[1].

1. تهجير "طرد" الفلسطينيين في الفكر الصهيوني قبل عام 1948:

انبثقت فكرة تهجير أو طرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه من الحركة الصهيونية، ورافقت هذه الفكرة تطور المشروع الصهيوني في فلسطين، منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. وقد دأبت الحركة الصهيونية على تنفيذ أهدافها في فلسطين ضمن رؤية تتجاهل وجود الفلسطينيين ذهنياً، وتسعى عملياً وبصورة غير رسمية إلى طرد هذا الشعب[2]. كان تغييب العرب من فلسطين، ذهنياً، يمثل اللبنة الأولى لعملية إجلاء العرب المتصورة، وقد شكلت الصهيونية غير اليهودية "صهيونية الأغيار" دفعاً مهماً لتعاظم عملية الإجلاء الصهيوني لعرب فلسطين في منحييها النظري ـ على الورق وفي الأذهان، والعملي ـ ممثلا في الحصول على الأرض واستيطانها[3]. خاصة وأن الملامح والموضوعات الأساسية للفكر الصهيوني، بوصفه فكراً استعمارياً استيطانياً، موجودة في كتابات الصهاينة غير اليهود، وأن الصهاينة اليهود قد استفادوا منها في كتاباتهم، فأشاروا إليها، واقتبسوا منها، وخلعوا عليها لوناً يهودياً[4].

أن فكرة تهجير العرب من فلسطين نبتت في أذهان الصهاينة غير اليهود منذ اللحظات الأولى التي فكروا فيها بما يسمى "إعادة فلسطين لأصحابها العبريين". ومن المعروف أن التفكير بهذا الأمر كان شائعاً في إنجلترا منذ أربعينيات القرن السابع عشر، واستمر خلال العقود المديدة اللاحقة[5]. كان **اللورد انتوني آشلي كوبر(شافتسبري)**، قد ساهم في رعاية فكرة إعادة بناء الكيان اليهودي في الأرض المقدسة، وإقامة دولة خاصة بهم، محذراً بريطانيا من التقاعس في تنفيذ المشروع؛ لأن ذلك يعني إمكانية تنفيذ المشروع على يد دولة أخرى مثل روسيا[6]، وقد تخيل شافتسبري فلسطين بلداً

---

(1) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص5-6.

(2) مركز الزيتونة للدراسات، **الترانسفير في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2019، ص6.

(3) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص6.

(4) المسيري: **الأيدلوجية الصهيونية**، ج1، ص109.

(5) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص7.

(6) Israel Cohen ،**The Zionist Movement** ،P.3.9

مهجوراً، آخذة في الإقحال؛ بسبب التناقص في الأيدي العاملة، لذا فهي تتطلب رأس مال وعمالة، ولكن رأس المال لن يأتي إلا بعد توفير الأمن؛ لذلك لابد أن يتم اتخاذ هذه الخطوة[1]، وكان شافتسبري أول من صاغ عبارة "وطن بدون شعب لشعب بدون أرض"[2]، ليكون هذا الشعار إحدى الخدمات النظرية الكبرى التي أسدتها الصهيونية غير اليهودية إلى الصهيونية اليهودية. ومن الواضح أن القفز فوق وجود الشعب العربي في فلسطين كان عملية مقصودة بمعنين، أحدهما التقليل من شأن هؤلاء العرب إلى حد تجاهلهم، والثاني تحديد الأفق الذي ينتظرهم أي أفق إجلائهم عن وطنهم لدى تحويل البلاد إلى مستوطن يهودي[3].

ومن الصهاينة غير اليهود الذين أسهموا في بلورة الفكر الصهيوني أيضاً، **لورنس أوليفانت (Laurence Oliphant)**[*]، ويعُدّ من أبرز الشخصيات الداعمة للصهيونية، وهو صاحب فكرة إعادة إحياء الدولة العثمانية لمواجهة الإمبراطورية الروسية[4]. وذلك عن طريق توطين اليهود في فلسطين. لذلك جعل شعاره العلني: "تجديد شباب تركية بواسطة اليهود وتحت اشراف بريطانيا"[5]. وقد أصدر كتاباً بعنوان "أرض جلعاد" عرض فيه أفكاره بخصوص مسألة توطين اليهود في فلسطين ونوعية العلاقة التي سيقيمها هؤلاء المستوطنين مع العرب[6]، كما بين أوليفانت موقفه من العرب. فالعرب في نظره غير جديرين بأي معاملة إنسانية فهم يتحملون مسؤولية الخراب والدمار الذي لحق بفلسطين، وهم السبب في تدني مستواها وانحطاطه إلى وضعه الحالي. لذلك نرى أوليفانت يدعو إلى طرد العرب ليعودوا رعاة كما كانوا في الواحات الصحراوية وهم ليسوا بحاجة إلى أكثر من إبلهم ومواشيهم لتسد أودهم[7].

---

(1) Nahum Sokolow ،**History of Zionism** ،VoL 1 ،P.126.

(2) مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر عوامل القوة والمقاومة – والضعف والخضوع**، رام الله، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، 2015، ص49.

(3) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص7.

(*) لورنس اوليفانت (1829–1888): ولد في جنوب أفريقيا، كان اوليفانت من كبار الداعين "لعودة " اليهود إلى لفلسطين، سافر إلى شرق أوروبا حيث اتصل بزعماء اليهود فيها ونشر فكرته بخصوص الاستيطان اليهودي في فلسطين. زار فلسطين عام 1882، ليساعد المستوطنين الصهاينة وليكتب مقالات عن المستوطنات اليهودية، لكن ما لبث ان هاجر منها إلى الولايات المتحدة. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص90.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص13.

(5) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1968، ص63.

(6) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص7.

(7) محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي**، ص28.

بينما يرسم **كلود كوندر** "الضابط البريطاني الذي عمل في صندوق استكشاف فلسطين" صورة لأوجه السلوك المتصورة مع العرب لدى تحويل فلسطين إلى وطن للمستوطنين اليهود[1]. وبين في مقالة له على صفحات الجولسين كرونيكل في أواخر العام 1879، أن طرد العرب وتهجيرهم من مناطق الاستيطان، يتم بعد استخدامهم في المراحل الأولى للمشروع، وإن اللجوء إلى العنف والقوة في هذا الطرد، سيكون ضرورياً، ولن يتم بواسطة الإحلال السلمي لمالك الأرض القديم، بمالك جديد لها عن طريق الشراء الطوعي. ويحدد كوندر أيضاً أسلوب العنف الذي سيستخدم: حرب عصابات شاملة، بالإضافة إلى شراء الأراضي والرشوة[2].

اذاً كان للبنى الفكرية والمقولات السياسية التي اعتمدها الصهاينة غير اليهود، الأثر الكبير في توجيه انظار الصهاينة اليهود نحو البدائل التي يبحثون عنها في معالجتهم للمشكلات التي تعترض بناء المشروع الصهيوني. وكما كان وجود العرب في فلسطين يعتبر مشكلة كبيرة وليس من السهل التغلب عليها، فإن الحل الجذري الذي تتصوره الصهيونية لها، عبر التطلع إلى إجلاء العرب عن البلاد، وهو حل يمكن اعتباره نتاجاً مشتركاً للصهاينة الأغيار والصهاينة اليهود. ففي الوقت الذي يبدو فيه الإجلاء سمة حتمية لصيقة بطريقة تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، فإن هذا الإجراء بحد ذاته ينبعث من تصور تم وضعه مسبقا لدى الصهاينة الأغيار والصهاينة اليهود[3].

هنا وفي سياق الحديث عن الأصول التي استمد منها الفكر الصهيوني أسسه لابد من الإشارة إلى الاستعمار الاستيطاني الأوروبي هذا الاستعمار الذي كان له تجربة في تهجير وإبادة شعوب عدة في العالم الجديد (الامريكيتين وأستراليا) هذا يقودنا إلى التأكيد أن تهجير الشعب العربي الفلسطيني من قبل الصهيونية لم يكن حادثة قدرية بمعنى إنها جاءت نتيجة ظروف الحرب ومقتضياتها، بل إن التهجير مشروع خطط له خلال تحالف الحركة الصهيونية مع الاستعمار الأوروبي. والأسلوب نفسه هو نفسه الذي اتبع مع الهنود الحمر في أمريكا.

مهدت مشاريع الاستيطان الأوروبية الطريق للأفكار الصهيونية في دعوتها لتوطين اليهود في فلسطين. هكذا انتقلت الفكرة الصهيونية من البيئة الأوروبية غير اليهودية، إلى البيئة اليهودية، وبدأ أولئك المنتفعون من المشروع الصهيوني العمل من أجل الدعوة لتوطين اليهود في فلسطين، وبلورة مشاريع وبرامج عمل شاملة لإقامة "وطن قومي لليهود في فلسطين"[4]. فبدأت تظهر في الأوساط اليهودية الدعوة إلى إقامة "دولة يهودية" في فلسطين، كان من المؤكد أن هذه الدعوة تحمل في طياتها

---

(1) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص8.

(2) قهوجي: **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص88.

(3) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص9.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص19.

فكرة تهجير العرب من البلاد، ذلك أن دولة كتلك لن تقوم دون سيطرة على الأراضي التي سيتم انتزاعها من أصحابها[1].

فالحاخام **زفي هيرش كاليشر** يعتبر من أوائل الذين أسسوا جمعيات غايتها الاستعمار اليهودي في فلسطين داعياً إلى ضرورة الاهتمام بإنشاء الاستيطان الزراعي والحصول على الأراضي هناك[2]. أشار كاليشر إلى الوجود العربي في فلسطين، فصور فلسطين بأنها أرض خربة مقفرة، وأن العناية الإلهية اختارت اليهود، ليقوموا بزراعتها وتحسينها ونقل الحضارة إليها، ووصف العرب الفلسطينيين (بالعصابات العربية)، وأنهم يشكلون خطراً على المستوطنين الصهاينة، وتوقع حدوث الاصطدام بين العرب الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة، واقترح إنشاء جماعات حراسة تجمع بين العمل الزراعي والعسكري؛ لحماية المستوطنات اليهودية من أي خطر يتهددها، دعا إلى استعمال السلاح دفاعاً عن المستوطنات، حتى لو اقتضى إرسال فرق يهودية مسلحة لملاحقة "اللصوص العرب" في العمق العربي خارج فلسطين[3].

أن تطهير الأرض من سكانها الأصليين كان خياراً "شرعياً" في الفكر الصهيوني منذ ما قبل تيودور هرتزل، وصولاً إلى بن غوريون[4]. فقد جعل بناء "الوطن القومي اليهودي" مسألة إقصاء عرب فلسطين عن أراضيهم أمراً ضمنياً على صعيد النظرية وصريحاً على الصعيد العملي[5]. لذلك لم تكن فكرة طرد العرب من فلسطين غائبة عن ذهن مؤسس الصهيونية السياسية **تيودور هرتزل**، لدى بحثه عن سبل إقامة دولة لليهود في فلسطين[6]. حيث يوضح هرتزل خطته في هذا المجال فهو يرى أنه من الضروري الاستيلاء التدريجي على البلاد، من خلال شراء الأرض، وطرد العمالة العربية من الأراضي التي يملكها اليهود ـ حسب زعمه[7]، ففي المرحلة المبكرة من تنفيذ المخطط الصهيوني يعتقد هرتزل أنه "يمكن الاستفادة منهم بتشغيلهم في التخلص من الافاعي الخطيرة وفي الأعمال الأخرى الممجوجة أو الخطرة في المستوطنات التي ينوي الصهيونيين تطويرها"[8]. كل ذلك قبل المرحلة النهائية المتمثلة بطرد السكان المعدمين بلا أرض، والذين تم إفقارهم[9].

---

(1) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص11.

(2) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص12.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص24.

(4) عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر**، ص63.

(5) قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، ص89.

(6) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص16.

(7) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص71-72.

(8) شريف كناعنه، **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير**، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني(شمل)،2000، ص64.

(9) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص72.

فقد كتب هرتزل في يومياته بتاريخ (1895/6/12) قائلاً: "عندما نحتل البلاد، سنعمل سريعا على إفادة الدولة التي تأخذنا، ويجب أن نستخلص ملكية الأرض التي ستعطى لنا، ولكن باللطف والتدريج، سنحاول تشجيع فقراء السكان على النزوح إلى البلاد المجاورة، وذلك بتأمين لهم أشغال (فرص عمل) لهم هناك، ورفض إعطائهم أي عمل في بلدنا، على أننا يجب أن نقوم بكلا العمليتين، استخلاص الأرض وإبعاد الفقراء بتعقل وحذر"[1]. بذلك يتضح أن في كلام هرتزل إشارة مبكرة إلى ضرورة طرد العرب الفلسطينيين، في الوقت الذي يجري فيه استملاك الأرض والاستيطان فيها. فالاستيطان الصهيوني يقوم على فكرتين أساسيتين هما: طرد الشعب العربي الفلسطيني من أرضه. والاستيلاء على الأرض الفلسطينية بهدف إحلال اليهود الصهاينة في الأرض الفلسطينية.

وقد تجاهل هرتزل وجود عرب فلسطين، وبالطبع لم يأتي هذا مصادفة. لأنه دون تجاهل العربي تتعرض المقولات الصهيونية للاهتزاز بعنف، وربما للسقوط مبكراً. ويشار هنا إلى أن هذا التجاهل تلازم مع لجوء الصهاينة إلى ترويج مقولة (تعمير الصحراء)، ليبدو للآخرين أن المشروع الصهيوني لا يلحق الظلم بأحد، طالما أن الأرض فارغة. وحول الأسلوب الذي يتصوره هرتزل لتطبيق خطته في إنشاء "الدولة اليهودية" نراه يعرض طريقة لتفريغ المكان قلَ أن نجد مثيلاً لوحشيته في كل تجارب الاستعمار الاستيطاني، أذ يقول: "لا يتم تأسيس دولة الآن (1896) بالأسلوب ذاته الذي كان يستعمل قبل ألف سنة. فمن الغباء العودة بمستوى الحضارة إلى الوراء كما يقترح الكثير من الصهيونيين، فلنفترض على سبيل المثال بأننا أجبرنا أن خلي بلدا ما من الوحوش يجب علينا إلا نقوم بهذا العمل وفق أسلوب الأوروبيين في القرن الخامس، كأن نأخذ الرمح ونذهب كل على حدة للبحث عن الدببة، يجب علينا تأليف حملة صيد كبيرة، ومن ثم نجمع الحيوانات كلها معاً ونلقي في وسطها القنابل المميتة. هذه هي الطريقة "الحضارية" التي يختارها هرتزل ليؤسس (الدولة اليهودية) في فلسطين[2]. إن إفراغ فلسطين من كل سكانها أو معظمهم (أي تغيبهم) هو أحد ثوابت الفكر الصهيوني، وهو عنصر متضمن بشكل صامت في الصيغة الصهيونية الأساسية[3].

هكذا يتضح أن خطة هرتزل لإقامة "الدولة اليهودية" لا يمكن أن تقوم، إلا من خلال الاستيلاء على الأرض، بعد طرد سكانها الأصليين وشن حرب إبادة ضدهم. لقد دأب هرتزل وغيره من القادة الصهاينة على تجاهل وجود الشعب العربي الفلسطيني وهذا التجاهل، كان الخطوة الأولى في سياق السعي إلى طردهم وتهجيرهم خارج وطنهم فلسطين.

---

[1] أنيس صايغ(إعداد)، **يوميات هرتزل**، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1968، ص76.

[2] عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص17.

[3] المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ص98.

ما كتبه هرتزل، في يومياته، بهدوء وتروّ، دون ذكر كلمة العرب، أو الفلسطينيين، عبر عنه، بحماس **يسرائيل زانغويل (Israel Zangwill)** [*]، أحد مساعديه الأوائل. ففي عام1897، زار زانغويل فلسطين واطلع، عن كثب على الأوضاع فيها[1]. ولمس أن فلسطين مأهولة بالمواطنين العرب، وقد ترك ذلك في نفسه انطباعاً قوياً حول العقبة الرئيسية التي تعترض المشروع الصهيوني[2]. وروج إسرائيل زانغويل في عام 1901، للشعار الذي طرحه اللورد البريطاني شافتسبري، والقائل إن فلسطين "**أرض بلا شعب لشعب بلا أرض**"[3]، وذلك على الرغم من أنه يعرف بأن فلسطين ليست خالية من السكان، إلا أنه أراد تقديم صورة مشوهة عن فلسطين بأنها بلد شبه فارغة، يعمه الخراب، وشعبه متخلف، ومبعثر السكان، وبذلك تصبح مسألة استيطانه، وتأهيله بالسكان أمراً مطلوباً، فالأرض الفارغة، يجب إعمارها، وإسكانها، وذلك لتبرير احتلال الصهاينة فلسطين[4].

بعد صدور تصريح بلفور عام 1917، اعتبر زانغويل طرد العرب عن فلسطين، شرط مسبق لتحقيق المشروع الصهيوني، ودعا إلى اقناع العرب بلطف بالرحيل إلى جزيرة العرب، مدعيا أنه لا يوجد مبرر لهم في التمسك ببضعة كليو مترات، وأن في جزيرة العرب متسعاً لهم، وطالب زانغويل العرب بأن يجسدوا ما وصفه العادة الشائعة لديهم وهي طي خيامهم والرحيل. وهو بذلك يكون قد دعا أهل فلسطين إلى حزم أمتعتهم والخروج منها، لصالح الحركة الصهيونية، تحت حجة أتساع أرض الجزيرة العربية، وحركية البدو بشكل عام[5].

إذاً من الواضح أن الشعار الصهيوني "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" نابع من إدراك مفكرو وقادة العمل الصهيوني أن لا مجال لتحقيق هدفهم في إنشاء "دولة يهودية" بوجود الشعب العربي الفلسطيني على أرضه، لذلك عمدوا إلى تغييب هذا الشعب، وإنكار الوجود المادي له. ومن هنا كان الترويج الصهيوني لهذا الشعار، على يد زانغويل الذي ساهم بشكل كبير في تعزيز فكرة تهجير وطرد الفلسطينيين، فقد اعتبر طرد الفلسطينيين شرطاً مسبقاً لتحقيق المشروع الصهيوني.

---

[*] يسرائيل زانغويل (1864–1926): روائي انجليزي زعيم الصهيونية الإقليمية ولد في لندن عام 1864، انشق عن المنظمة الصهيونية العالمية عام 1905، حينما لم يوافق المؤتمر الصهيوني الخامس على مشروع شرق افريقيا. لكنه بعد صدور وعد بلفور كان من المتحمسين له وطالب بتفريغ الأرض المقدسة من سكانها، وجه النقد للزعامات الصهيونية لتخاذلها في الضغط من اجل انشاء دولة صهيونية. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، ص205.

[1] محمود محارب، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، شؤون فلسطينية، العدد 194، أيار1989، ص27.

[2] Walter Laqueur ،**A History of Zionism**. p 377.

[3] نويهض الحوت، **فلسطين: القضية – الشعب – الحضارة**، ص295.

[4] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص75.

[5] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص77.

ثمة أدلة وفيرة توحي بأن فكرة ترحيل أي طرد الفلسطينيين كحل صهيوني لمشكلة بلد آهل بالسكان وأراض مزروعة، كانت أكثر من مجرد فكرة خطرت ببال الأعضاء المؤسسين للنخبة السياسية الصهيونية. وذلك بأن هذه النخبة إذ عبرت عن خططها للعمل المستقبلي وبرامجها العملية للاستيطان في نطاق المجالس الداخلية للحركة الصهيونية. فقد كانت تخطط هذه النخبة من السياسيين لاقتلاع وطرد الفلسطينيين بصورة منتظمة وتوطينهم في البلاد المجاورة، تمهيداً لتنفيذ المشروع الصهيوني. فقد ظهر العديد من الشخصيات الصهيونية والتي كانت تنتمي إلى العديد من التنظيمات الصهيونية السياسية على اختلاف أنواعها[1].

فمن جهة الحركة الصهيونية العمالية "الصهيونية الاشتراكية" نجد عدداً من الشخصيات التي دعت إلى طرد وترحيل العرب الفلسطينيين منهم: **نحمان سيركين (Nachman Syrkin)**[*] الطبيب الصهيوني الروسي، من أبرز ممثلي التيار "الاشتراكي" في الصهيونية، فقد كان هذا التيار بدوره من دعاة الطرد والترحيل أيضاً[2]. فبعد عام على تأسيس الحركة الصهيونية، نشر نحمان سيركين، في العام 1898، كتيباً عنوانه "المسألة اليهودية ودولة اليهود الاشتراكية". الذي أرسى حجر الأساس لبلورة ما يطلق عليه "الصهيونية الاشتراكية". بحث في هذا الكتيب الوسائل التي ينبغي على الصهيونيين اتباعها للحصول على فلسطين وإقامة دولة لهم فيها، ويقترح ضمنه "الاتصال مع الشعوب المضطهدة الخاضعة لحكم الاتراك والتعاون معها للتحرر من نيرهم". وبعد أن يتم ذلك، "يجري تبادل للسكان بطرق سلمية، من خلال تقسيم الأرض على أسس قومية. وأرض ـ إسرائيل، غير المكتظة بالسكان، التي يشكل اليهود الآن نحو 10% من سكانها، ينبغي أن تفرغ لهم، وخصوصاً وأن الدول الغربية معنية بتوطين سكانها اليهود هناك لكي تتخلص منهم"[3].

وقد شاطر **بير بروخوف (Ber Borochov)**[*]، القطب الاخر الذي بلور التيار الصهيوني الاشتراكي، سيركين الرأي في استهتاره بالفلسطينيين العرب وإنكار حقوقهم القومية في فلسطين. ففي

---

[1] نور الدين مصالحه، **التصور الصهيوني "للترحيل" نظرة تاريخية عامة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد7، 1991، ص25.

[*] نحمان سيركين (1867–1924): صحافي ومنظر يهودي، أحد واضعي أسس الصهيونية الاشتراكية. ولد في روسيا، كان نشيطاً في جمعيات (احباء صهيون)، وأصبح عضواً في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897، برئاسة هرتزل. تزعم حركة عمال صهيون (بوعالي تسيون) في الولايات المتحدة الامريكية، تركت أفكاره اثرا على بلورة الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين، توفي في نيويورك. انظر: جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، ص271.

[2] عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، ص21.

[3] جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج1، ص227.

[*] بير بروخوف (1881–1917): صهيوني اشتراكي، مؤسس حركة عمال صهيون وزعيمها، ولد أوكرانيا، حاول بروخوف الجمع بين الاشتراكية والصهيونية منذ صباه ونشأته الأولى. استطاع في عام 1906، إنشاء حركة عمال صهيون الروسية (بوعالي صهيون) ووضع برنامجها بالاشتراك مع اسحق بن زفي أجبر على مغادرة روسيا عام 1907، تجول في سائر انحاء أوروبا،

العام 1906، نشر بروخوف أربعة مقالات بعنوان "منهاجنا" ساهمت في تطوير الأسس النظرية لما يطلق عليه "الصهيونية الاشتراكية"[1]. فقد رأى بروخوف ضرورة الاستيلاء على الأرض بدون سكانها، واستيطانها؛ لأنها تشكل قاعدة للإنتاج، وضرورة وجود قوى تنظم وتسهل حركة الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين، وتوجيهها، وإزالة أي شيء من شأنه أن يعيق الهجرة، حيث ستتحول الهجرة إلى استيطان، وهو أمر ملقى على عاتق العمال اليهود[2].

يعد بروخوف أول من طرح سياسة الفصل العنصري، التي اعتمدتها الصهيونية الاشتراكية، فهو واضع مبادئ العمل الصهيوني الأولى مثل: "احتلال العمل" أو "العمل العبري"، وهدفت تلك المبادئ التي انتشرت في أوساط المهاجرين من أبناء الموجة الثانية للهجرة الصهيونية (1904–1914)، واقتصرت تقريباً على المهاجرين اليهود الروس ممن شكلوا طليعة الصهيونية الاشتراكية، إلى مقاطعة عنصرية منظمة لليد العربية، عن طريق سد كل مجالات الاستخدام أمامهم في المستوطنات الصهيونية، وحرمانهم من مصادر رزقهم، وإلى التفريق بين المستوطنين الصهاينة، والمواطنين العرب، وبناء منطقة اقتصادية صهيونية متكاملة، ومغلقة، ومنفردة، لا توجد بها منافسة قومية، ولا قوانين تحرمهم من الحصول على أماكن العمل، وبدأت تطبق في مستوطنة تلو الأخرى؛ مما جعلها في موقع التناقض المباشر مع مصالح المواطنين العرب، وتعتبر عملية إقصاء العرب من العمل في المستوطنة، نموذجاً لعملية إقصاء العرب من فلسطين، باعتبار المستوطنة كياناً صهيونياً مصغراً، وشكلاً من أشكال الطرد الداخلي[3]. إذاً لقد شكلت هذه الأفكار التي طرحها بروخوف، التي قامت على أساس طرد العمال العرب من المستوطنات الصهيونية، وإطلاق شعارات "احتلال العمل" و"العمل العبري"، مقدمات في طريق طرد وترحيل السكان العرب الفلسطينيين من وطنهم.

وخلال تلك الفترة كتب الصهيوني **اهرون اهرونسون (Aharon Ahronson)**[*]، والذي كان يعمل لصالح المخابرات البريطانية، مقالاً في مجلة "Arab Bulletin" التي كان يصدرها المكتب العربي في القاهرة، وهو من أجهزة المخابرات البريطانية، مؤكداً في هذا المقال ضرورة تطبيق الترحيل

كان داعية للحركة العمالية الصهيونية. عاد إلى روسيا بعد اندلاع ثورة أكتوبر عام 1917، حيث توفي في مدينة كييف وله من العمر 36 عام. انظر: أنيس صايغ، **الفكرة الصهيونية**، ص 239.

[1] محارب، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، ص28.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص83.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص83.

[*] اهرون اهرونسون (1876–1919): عالم متخصص في العلوم الزراعية وأحد قادة التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ولد في رومانيا وهاجر إلى فلسطين عام 1882، وقد عمل اثناء الحرب العالمية الأولى كمستشار زراعي للقائد التركي جمال باشا، ولكنه في الوقت ذاته نظم جهاز مخابرات سري سمي النيلي يعمل لصالح الحلفاء في محاولة من جانبه لكسب عطفهم على المخطط الصهيوني ولإنهاء الحكم التركي. انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص67.

الإجباري للمزارعين العرب[1]، وقدم فيه الاقتراح التالي: "في حين أنه يجب أن تصبح فلسطين دولة يهودية، فإن وادي العراق الواسع الذي يرويه دجلة والفرات قد يصبح جنة العالم، لذلك يجب أن يُعطى عرب فلسطين أرضاً هناك، ويجب إقناع أكبر عدد ممكن من العرب بالهجرة إلى تلك الأراضي"[2].

إضافة إلى ذلك انخرط **آرثر روبين**، في التيار الصهيوني الداعي إلى ترحيل العرب من فلسطين إلى الدول العربية المجاورة، وقد وصف آرثر روبين باسم (أبو الاستيطان الصهيوني)، وذلك لارتباط العمل الاستيطاني الصهيوني به لسنوات، وتحويله السمات الأساسية للمشروع الصهيوني إلى ثوابت على الأرض[3]، ففي العام 1907، قدم آرثر روبين، إثر زيارته إلى فلسطين، خطة إلى اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية، اقترح فيها تشكيل أغلبية يهودية في مناطق متعددة من فلسطين، ثم ربطها ببعضها بواسطة الاستيطان[4]. وفي 1908، تم في يافا افتتاح "مكتب فلسطين" التابع للمنظمة الصهيونية، وأصبح روبين رئيساً له، وكانت مهمة هذا المكتب شراء الأرض، والمساعدة في توطين اليهود[5]. واقترح روبين في مذكرة رفعها إلى الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في أيار 1911، اجراء ترحيل محدود للسكان العرب إلى أراض يشتريها الصهاينة قرب حلب وحمص شمالي سورية، بذريعة إعادة توطين الفلاحين العرب الذين يتم انتزاع أراضيهم[6].

وفي 12 أيار 1914، كرر روبين اقتراحه السابق، ضمن رسالة بعث بها إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية، وأكد على أن اقتلاع المزارعين العرب، ونقلهم أمران مهمان وحتميان، ذلك أن الأرض هي الشرط الذي لابد منه للاستيطان في فلسطين، وقال: "إنه نظراً لعدم وجود أراض خالية من السكان في هذه البلاد، ينبغي علينا في جميع الأحوال أن نطرد الفلاحين من الأراضي التي نحصل عليها ونستوطنها، بصرف النظر عما اذا كان أولئك الفلاحين ملاكاً أو مستأجرين، وأنه كلما اشترينا أرضاً واستوطناها فان مزارعيها الحاليين ينفكون عنها بالضرورة"[7]. بذلك ربط روبين، بين ضرورة السيطرة على الأرض وبين تهجير الفلاحين الفلسطينيين، من أجل توسيع الاستيطان، وهذا هو جوهر المشروع الصهيوني القائم على إحلال اليهود في فلسطين مقابل إجلاء وتهجير العرب الفلسطينيين عنها.

---

(1) أديب صالح عبد اللهيبي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الموصل، 2010، ص58.

(2) حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**، ص43.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص84.

(4) محارب، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، ص28.

(5) Israel Cohen، **The Zionist Movement** ،P 95.

(6) Walter Laqueur ،**A History of Zionism** ،p231.

(7) مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992، ص15.

بعد عرض أفكار عدد من المؤسسين الأوائل للصهيونية والفكر الصهيوني، والذين ينتمون إلى قطاع عريض من المدارس الصهيونية، تبين أنهم أكدوا في تصريحاتهم على ضرورة طرد وترحيل العرب عن فلسطين إذا أرادوا إنشاء "دولة يهودية" في فلسطين. ففكرة تهجير الفلسطينيين لم تكن مجرد فكرة ثانوية لدى مفكري وقادة الحركة الصهيونية، بل إنها كانت تحتل مكانة بارزة في مشاريعهم وخططهم بصدد تحقيق المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية، هذا يوضح مدى اهتمام الفكر الصهيوني بقضية التهجير، مما انعكس على سياسة الحركة الصهيونية في تجسيدها للمشروع الصهيوني في فلسطين.

2. استراتيجيات قادة الصهيونية لتهجير الفلسطينيين خلال فترة الانتداب البريطاني:

سعت القيادة الصهيونية طوال فترة الانتداب البريطاني إلى بلورة مواقفها السياسية من العرب الفلسطينيين، وحقوقهم، والعلاقات معهم، وارتبطت تلك المواقف بمسألة أخرى هي كيفية تحقيق أغلبية يهودية في فلسطين، والسيادة عليها، واعتبروا أن بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه سيحول دون تحقيق ذلك، وطرح عدد من القادة الصهاينة تصورات وخطط حول عملية تهجير وطرد الفلسطينيين من أرضهم ووطنهم في إطار التغيير الديمغرافي في فلسطين لصالح اليهود الصهاينة[1].

أ- استراتيجية حاييم وايزمن حول تهجير وطرد الفلسطينيين:

كرس حاييم وايزمن حياته خلال النصف الأول من القرن العشرين لإنجاز هدف بناء "الدولة اليهودية" في فلسطين، وعمل على تهجير العرب الفلسطينيين منها إلى الدول العربية المجاورة تحت عناوين مختلفة وفي مساعيه هذه كان وايزمن يعكس مواقف الحركة الصهيونية ومخططاتها، على امتداد سنوات تزعمه لها[2]. فقد ساد الاعتقاد لدى قادة الحركة الصهيونية بوجوب ترحيل العرب من فلسطين ونقل اليهود إليها واستيطانهم فيها وجعلها يهودية بقدر ما هي إنجلترا إنجليزية وهذا الاعتقاد عبر عنه حاييم وايزمن رئيس المنظمة الصهيونية العالمية أمام الاتحاد الصهيوني الإنجليزي عام 1919، وقال: "عندما أقول وطناً قومياً يهودياً فإنني أعني خلق أوضاع تسمح لنا بأن يدخل إليه العدد الوفير من المهاجرين وأن نقيم في نهاية الأمر مجتمعا في فلسطين بحيث تصبح فلسطين يهودية كما هي إنجلترا إنجليزية أو أميركا أمريكية"[3].

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص161.

[2] عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، مجلة الأرض، العدد 6، ص25-26.

[3] حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**، ص43.

وفي سنة 1930، خطا وايزمن خطوة أخرى على طريق البحث الصهيوني عن حل جذري لـ "مسألة الأرض" و "والمسالة السكانية" العربية معاً، وذلك من خلال اقتراح يدعو إلى ترحيل العرب، قدمه أثناء محادثات خاصة مع مسؤولين ووزراء بريطانيين[1]. وقد كان اقتراح وايزمن يقوم على ترحيل العرب الفلسطينيين من فلسطين، وتوطينهم في شرقي الأردن، وأصبحت فكرة الترحيل إلى شرق الأردن والعراق تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال وايزمن، لاعتقاده بأن شرق الأردن جزء من أرض (إسرائيل الكبرى)، وبفصلها مُنع اليهود من استيطانها، إلا أنه من الممكن أن يفعل العرب ذلك، والأمر ذاته ينطبق على العراق. وقد عمل وايزمن مع زعماء آخرين في الحركة الصهيونية، ومع مسؤولين ووزراء بريطانيين، على تحديد ملامح لاستراتيجية الترحيل (الطرد)[2]. ففي 6 آذار 1930، وأثناء اجتماعه مع اللورد باسفيلد (وزير المستعمرات البريطاني آنذاك)، أكد وايزمن للوزير بأن حل مشكلة العرب مثيري الشغب في فلسطين يمكن أن يكون في ترحيلهم إلى شرق الأردن [3]، وبحسب ما جاء في رواية وايزمن، أضاف باسفيلد: "من الواجب أن تستقر الأوضاع في البلد (فلسطين)، وقال: "ولعل شرق الأردن هو يمثل حلاً"[4].

وفي 23 حزيران/ 1930، بعث وايزمن برسالة إلى أحد المسؤولين في الوكالة اليهودية ويدعى فليكس غرين طالبا منه أن يوافيه فوراً بتفاصيل عن أراض يمكن شراؤها في شرق الأردن لإعادة توطين من يتم ترحيله من فلسطين، والأكثر أهمية من ذلك هو أنه لأول مرة في تاريخ الصهيونية تتقدم زعامة اليشوف رسمياً، وإن كان سراً باقتراح إلى البريطانيين لدراسته، يتضمن مشروعا مفصلاً لترحيل الفلسطينيين إلى شرق الأردن [5]. قدم وايزمن هذا الاقتراح رسمياً، وترك لبنحاس روتنبرج[*] مهمة إعداد خطة مفصلة للمشروع، تقوم هذه الخطة على أساس جمع قرض بمبلغ مليون جنيه فلسطيني لتمويل توطين الفلسطينيين في شرق الأردن[6].

---

[1] مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص32.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص163-164.

[3] بيني مورس، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ترجمة عماد عواد، عالم المعرفة، العدد 406، 2013، ج1، ص77.

[4] مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص33.

[5] مفيد عمر أسعد صلاح، الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني 1917-1948، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1998، ص100.

[*] بنحاس روتنبرج (1879-1942): زعيم صهيوني، مؤسس شركة الكهرباء في فلسطين، صاحب الشخصية المركزية الأكثر تأثيرا في اليشوف اليهودي خلال مرحلة الانتداب البريطاني، ارتقى في الحركة الصهيونية مواقع كثيرة، وتنقل بين بلدان عدة لترويج الأفكار الصهيونية، وجلب الدعم للمشروع الصهيوني. انظر: عيلام يغآل، **ألف يهودي في التاريخ**، ترجمة عدنان أبو عامر، دمشق، مؤسسة فلسطين للثقافة، 2006، ص200.

[6] Flapan Simha, **Zionism and the Palestinian 1917-1947**, London, Croom Helm, 1979, P.93.

لم يكن من السهل على وايزمن إقناع المسؤولين البريطانيين باقتراحه، وبالتالي واجه صعوبة تنفيذه؛ بسبب رفض بريطانيا بحجة التكاليف المالية للمشروع، والرفض العربي لفكرة الترحيل والتوطين، إلا أنه بعد نشر تقرير لجنة بيل في 8 تموز 1937، سعى وايزمن مجدداً للاستفادة من توصيات اللجنة ليروج لشعار "الدولة اليهودية"، والبحث عن تأييد دولي لمشاريع الترحيل دولياً، ففي اجتماع مع وزير المستعمرات البريطاني أورمسبي غور (Ormsby Gore) في 17/ تموز 1937، أكد وايزمن أن نقل السكان العرب، يعتمد على صدق رغبة الحكومة البريطانية في تنفيذ تلك التوصية، فالنقل لا يمكن تنفيذه إلا بواسطة الحكومة البريطانية وحدها، وليس اليهود، وقد أبدى استعداد الحركة الصهيونية المساهمة في ذلك، وأنهم سوف يساعدون في إخراج العرب من الجليل إلى شرق الأردن، وإلى أماكن مثل وادي نهر الزرقاء[1].

وفي 25 أيار 1941، صرح وايزمن أمام مؤتمر للقادة الصهيونيين الأمريكيين بأن الحركة الصهيونية تسعى لشراء أراضي في البلدان العربية المجاورة وعندها يصبح باستطاعة الصهيونيين القول للفلسطينيين: سوف نراكم مستعمرين (مستوطنين) وستأخذون خمسة دونمات من الأرض مقابل كل دونم تتركونه لنا في فلسطين[2]. وبعد مؤتمر بالتيمور عام 1942، كتب وايزمن مقالاً لمجلة (الشؤون الخارجية) قال فيه: بعد أن وعد العرب بحقوق مدنية كاملة في ظل دولة يهودية، إلا أنه إذا كان أحد من العرب لا يرغب في البقاء داخل (الدولة اليهودية)، فسوف تعطى لهم كل التسهيلات الممكنة للانتقال إلى إحدى البلدان العربية الكثيرة والمترامية الأطراف"[3].

من الواضح أن اقتراح وايزمن بترحيل الفلسطينيين إلى شرق الأردن والعراق قد انتهى بالفشل، نتيجة رفضه من قبل الحكومة البريطانية. لكن اقتراح وايزمن وأفكاره حول ترحيل وطرد الفلسطينيين من أرضهم، وإنكار وايزمن لوجود الشعب العربي الفلسطيني، وإنكار هويته الوطنية وحقوقه السياسية، واعتبار وجود الفلسطينيين أمر ثانوي يمكن معالجته في النطاق العربي الأوسع. شكلت تلك الأفكار حجر الزاوية في الاستراتيجية الصهيونية، في تعاملها مع ما سمي في الأدبيات الصهيونية "بالمسألة العربية" حيث ساد في فترة الثلاثينيات والأربعينيات الرأي القائل بضرورة إخراج العرب الفلسطينيين من أراضي "الدولة اليهودية" المزمع إنشاؤها، واستيعابهم في البلاد العربية المجاورة[4].

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص165.

[2] ميخائيل بالومبو، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، بيروت، درا الحمرا، 1990. ص35.

[3] ارسكين ب. تشيلدرز، **الرغبة الخرساء من مواطنين إلى لاجئين**، في كتاب: تهويد فلسطين، بيروت، مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1972، ص195.

[4] Flapan, Simha, **Zionism and the Palestinian 1917-1947**,P.82.

ب- استراتيجية دافيد بن غوريون حول تهجير وطرد الفلسطينيين:

قاد دافيد بن غوريون (Ben Gurion)[*] الحركة الصهيونية منذ أواسط العشرينيات من القرن العشرين حتى أواسط الستينيات منه[1]. وكان بن غوريون قد بدأ نشاطه الصهيوني في وقت مبكر، إذ اقتنع بضرورة الهجرة إلى فلسطين، فقرر القيام بذلك عام 1906، وأدى دوراً رئيسياً في بلورة الفكر الصهيوني في فلسطين، وكان صاحب مدرسة لها أسلوبها ومنهجها، اعتبر بن غوريون أن الهجرة والاستيطان أمراً حيوياً لإقامة دولة يهودية، ورغم اهتمامه بالاستيطان اليهودي في تلك الفترة، إلا أنه كان مهتماً بشكل عميق ومستمر بمستقبل العرب الفلسطينيين في فلسطين، وكانت هناك فجوة واسعة بين تصريحاته العامة عن المشكلة العربية وقناعته الخاصة[2].

ظل بن غوريون طيلة سنوات حياته يعمل لإنجاز هدف طرد العرب من فلسطين. وقد كان بن غوريون يتجنب الإفصاح عن نواياه الحقيقية (أي وجوب اقتلاع الفلسطينيين) في لقاءاته العامة، بينما كان يبوح بها في اجتماعاته الخاصة. وعلى سبيل المثال، خلال اجتماع سري عام 1933، في منزل موشي شرتوك في القدس، ضم بن غوريون المنتخب حديثاً آنذاك في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية وموسى العلمي (الذي يعمل نائباً في الإدارة البريطانية)، عرض بن غوريون مصير فلسطين بعد خروج البريطانيين منها. حيث شدد بن غوريون على أنه لا يوجد سوى فلسطين حيث باستطاعة اليهود التوجه إليها، وعلى أنه باستطاعة الفلسطينيين الذهاب إلى البلدان المجاورة[3]. لم يكن الفلسطينيين في نظر بن غوريون، شعب ذا حقوق وطنية في فلسطين، بل مجرد "عرب" أو "سكان عرب" أو "جماعة"، اتفق أنهم يقطنون البلد، فقد كان من رأيه أن "الفلسطينيين ليسوا شعباً"، لذلك يمكن إجلاءهم ونقلهم إلى أرض عربية أخرى[4]. من الواضح إنكار الصهاينة لوجود أية هوية سياسية قومية للعرب عامة وللفلسطينيين على وجه الخصوص.

---

[*] دافيد بن غوريون (1886-1973): قيادي في الحركة الصهيونية، وحركة العمال اليهودية، ولد بن غوريون في مدينة بلونسك في بولندا، وكان بن غورين نشطاً منذ شبابه في الحركة الصهيونية، وقد هاجر إلى فلسطين عام 1906، كان من أحد مؤسسي نقابة العمال الصهيونية (الهستدروت)، في عام 1923، أصبح عضو في الإدارة الصهيونية ومنذ عام 1925، عين رئيساً للوكالة اليهودية في فلسطين. وفي يوم 1948/5/14، أعلن بن غوريون قيام "دولة إسرائيل" وقيام الحكومة المؤقتة، وعين بن غوريون أول رئيس للحكومة ووزير للدفاع. انظر: افرايم ومناحيم تلمي، **معجم المصطلحات الصهيونية**، ص72.

[1] إيلان بابه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007، ص32.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص168.

[3] إبراهيم عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، مجلة الأرض، العدد 7، تموز 1992، ص3-4.

[4] مصالحة، **التصور الصهيوني للترحيل نظرة تاريخية عامة**، ص28-29.

كانت القيادة الصهيونية تحرص على مناقشة فكرة الترحيل (تهجير الفلسطينيين) ضمن نطاق المحادثات الداخلية والخاصة مع المسؤولين البريطانيين. وحتى سنة 1937، قلما كشفت هذه القيادة عن هذه القضية الحساسة علانية، مع أن فكرة الترحيل كانت تحتل موقعاً مركزياً في تفكير هذه القيادة. لكن تحولاً مهماً قد طرأ مع تنامي المقاومة العربية في فلسطين وتزايد هجرة اليهود ووصول اللجنة الملكية (بيل) لتقصي أسباب الاضطرابات المتصاعدة. وفي هذه المرحلة كانت القيادة الصهيونية قد تزايد اعتقادها بأرجحية تحقيق أغلبية يهودية و"دولة يهودية" في فلسطين، وأخذت تزداد ثقة وتصميماً وتشعر بأن الزمن قد بات مؤاتياً إلى تحويل مقترحات الترحيل إلى خطط متكاملة[1]. وكانت لجنة بيل قد أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وتضم حوالي 20% من مساحة فلسطين، وعربية تقام على المساحة المتبقية من فلسطين ومنطقة شرقي الأردن. وعلى الرغم من ان توصيات لجنة بيل كان مصيرها الفشل، إلا إنها، في الوقت عينه، احتلت أهمية خاصة[2]، لأنها أعطت مشروعية لمفهومين أساسيين: الأول: صادقت على التفسير الصهيوني لوعد بلفور القاضي بأن "الوطن القومي لليهود" يعني "الدولة اليهودية"، والأمر الثاني: إباحة حلم طالما طارد الصهاينة بترحيل الفلسطينيين من تلك الدولة[3]. فقد ذكرت لجنة بيل أن هناك داخل المساحة التي خصصتها للدولة اليهودية أكثر من 225 ألف عربي، بينما يوجد داخل الدولة العربية المقترحة 1250 يهودياً. واعتبرت اللجنة أن وجود هذا العدد من العرب داخل المساحة المخصصة للدولة اليهودية من شأنه أن يعرقل إنشاء الدولة اليهودية، وبالتالي يفشل التقسيم. واقترحت اللجنة حلاً لإنجاح التقسيم تمثل في ان تُطرد غالبية العرب بالقوة تحت غطاء "تبادل السكان"[4].

وقد أولى بن غوريون أهمية قصوى لتوصية لجنة بيل بتبادل السكان التي تحقق ترحيل العرب من "الدولة اليهودية" المقترحة، وأكد أن على الحركة الصهيونية التمسك بالتوصية كما تمسكت بوعد بلفور، لأن تلك التوصية، من مجمل التوصيات، تعويضاً ما عن سلخ بقية أجزاء (البلاد)[5]. والأمر الهام الذي أضافه بن غوريون تحديداً هو ليس ترحيل فقط بل أضاف الإكراه على الترحيل (الطرد)، حيث ظهر ذلك بوضوح في مذكراته الخاصة يوم 12 تموز 1937، "أن مبدأ الترحيل القسري للعرب من المناطق المقترحة للدولة اليهودية قد يمنحنا شيئاً لم يسبق أن كان لنا، حتى عندما كنا نملك زمام أنفسنا، ولا حتى في عهد الهيكل الأول ولا في عهد الهيكل الثاني" وأضاف "جليل بدون عرب، تتوفر

---

[1] مصالحة، **التصور الصهيوني للترحيل نظرة تاريخية عامة**، ص30.

[2] محارب، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، ص30.

[3] زهير المصري، **سياسية التهجير الصهيونية للعرب الفلسطينيين 1937-1948**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 37-38، 2013. ص29.

[4] محارب، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، ص30.

[5] محارب، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، ص31.

لنا الآن إمكانية لم نكن نحلم بها ولا كانت لدينا الجرأة لمجرد الحلم بها في خيالنا، هذا شيء أكثر من دولة ومن حكم ومن استقلال، أنه وحدة وطنية في وطن حر، هل تجرؤ بريطانيا على مثل هذا؟ أكيد أنها لن تفعل هذا إذا لم نرد نحن ذلك، وإذا لم ندفعها إلى التنفيذ بكل ما أوتينا من قوة ضغط[1].

نلمس من خلال مواقف وتصريحات بن غوريون حضوراً كبيراً لفكرة طرد العرب من فلسطين بالقوة. فبعد عدة أشهر من صدور تقرير لجنة بيل، كتب بن غوريون رسالة إلى ابنه عاموس في 5 تشرين الأول 1937، مؤكداً أن دولة يهودية محدودة لن تكون هي النهاية، بل تشكل البداية. وقال: "نحن عندما نحصل على ألف أو على عشرة آلاف دونم نكون سعداء، لأن الحصول على الأرض مهم، ليس في حد ذاته فقط، بل لأننا من خلاله نقوي أنفسنا، وكل زيادة في قوتنا الذاتية تساعدنا في الاستيلاء على البلاد بأكملها" وأضاف "سوف نجلب إلى هذه الدولة جميع اليهود الذين نستطيع استيعابهم"، وكتب أيضاً: " لابد من أن نطرد العرب إذا اضطررنا إلى ذلك – لا لتجريد عرب النقب وشرق الأردن من ممتلكاتهم بل لضمان حقنا في الاستيطان في هذه الأماكن – وذلك عندما تتوفر لدينا القوة". وبعد أن تحدث بن غوريون عما أسماه "خلو البلاد النسبي من السكان وهذا يمنحها إمكانيات كبيرة للاستيطان لا يحتاجها العرب وغير قادرين على استغلالها". وقال بصريح العبارة "سوف نكون أشد بأسا في مواجهة العرب، وكلما ازدادت القوة اليهودية في البلاد، كلما أدرك العرب أنه يستحيل عليهم التصدي لنا، وأن لا جدوى من وراء ذلك"[2].

بهذا الكلام يعبر بن غوريون ـ بدقة ـ عن جوهر الصهيونية وأهدافها والتي تتمثل في الطرد على مراحل وبالتدريج، تلافياً للنقمة الكبرى من جانب، ولأن حلم الاستيطان. لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة أو عبر هجرة يهودية كاملة من جانب آخر[3]. إذاً كان بن غوريون مقتنعاً بأنه قلّ من كان من العرب الفلسطينيين مستعداً للانتقال "طوعاً" إلى شرق الأردن هذا إن وجد أصلاً، ومع ذلك كان لابد من وضع البنود القسرية" موضع التنفيذ في المستقبل.

وقد نوقشت فكرة الطرد في مناسبات عديدة ومختلفة حتى عام 1947، وكان ميل بن غوريون دائماً نحو تأييد الفكرة، وأوضح في تلك المناسبات أن: "الترانسفير ضد العرب أسهل بكثير من أي ترانسفير آخر، ثمة دول عربية في المنطقة، ومن الواضح أنه إذا تم إرسال العرب من فلسطين إلى تلك الدول، سيحسن أوضاعهم، وليس العكس"[4].

---

[1] المصري، **سياسية التهجير الصهيونية للعرب الفلسطينيين 1937-1948**، ص29.

[2] إبراهيم عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، مجلة الأرض، العدد 7، ص4.

[3] محمد حسن عبد الحافظ، **جدلية الترانسفير والاستيطان في مخطط صهينة فلسطين**، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 4، 1999، ص26-27.

[4] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص177.

يعد بن غوريون مهندس عملية تهجير وترحيل العرب الفلسطينيين من أراضيهم، حيث كانت فكرة طرد العرب من فلسطين تشغل حيزاً كبيرا من تفكيره حول كيفية إنشاء "الدولة اليهودية" في فلسطين، وتلخصت استراتيجية بن غوريون حول تهجير العرب الفلسطينيين بضرورة الاستيلاء على الأرض وجلب المزيد من المهاجرين وبالتالي توسيع الاستيطان، وعندما تتوفر القوة اللازمة للمشروع الصهيوني، عندها يتم طرد وترحيل الفلسطينيين. ومثله مثل بقية قادة الحركة الصهيونية فقد عمل على تغييب الشعب العربي الفلسطيني حضارياً، معتبراً أن الفلسطينيين مجرد سكان عرب لفلسطين وهم ليسوا شعب، بالتالي يمكن إجلائهم إلى أراض عربية أخرى. وكان إصدار توصيات لجنة بيل التي أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، كما أوصت بترحيل السكان، قد أعطى لفكرة الطرد أهمية أكبر لدى بن غوريون، وبدأ بوضع المقترحات لترحيل عرب فلسطين إلى العراق.

ت- استراتيجية فلاديمير جابوتنسكي حول تهجير وطرد الفلسطينيين:

اتسمت دعوة جابوتنسكي لترحيل العرب من فلسطين بطابع خاص، تم فيه الربط بين الفكرة والوسيلة. فمنذ السنوات الأولى لانخراطه في العمل الصهيوني، كان جابوتنسكي يرى أن "الدولة اليهودية" لن تقوم إلا بالقوة[1]. ويعتبر جابوتنسكي مؤسس وقائد التيار التصحيحي في الحركة الصهيونية ـ ذلك التيار الذي ناوأ التيار العمالي وانشق عن المنظمة الصهيونية الأم وأسس منظمة صهيونية موازية، لفترة من الزمن[2]. والخلافات بين التيار الرئيسي المتمثل في التيار العمالي وبين حركة التصحيحيين بزعامة جابوتنسكي لم تكن سوى خلافات في التكتيك والبلاغة والأسلوب[3]. فقد رغب معظم الصهيونيين في إنشاء دولة محصورة باليهود في فلسطين والاختلاف كان فقط حول الوسيلة الأفضل لتحقيق الهدف[4].

فقد دعا جابوتنسكي إلى قيام "دولة يهودية" ذات أغلبية يهودية، على ضفتي نهر الأردن، من خلال ترحيل مئات آلاف من اليهود من مختلف أنحاء العالم، وإسكانهم في فلسطين وشرق الأردن، بحيث يصبحون أكثرية سكانية في تلك المناطق، وعندها يعلن رسمياً عن إقامة "الدولة اليهودية"، التي تتولى نقل بقية اليهود في العالم، وقد وضع قاعدتين أساسيتين من أجل إقامة الدولة اليهودية شكلتا أيديولوجية الصهيونية التصحيحية، وبرنامجها السياسي، القاعدة الأولى: تتمثل في تكامل "أرض إسرائيل" على ضفتي نهر الأردن، وأما القاعدة الثانية: هي الإعلان الفوري عن الحق اليهودي في السيادة على المنطقة ككل. فاجابوتنسكي كان واعياً، إلى أن إيجاد أغلبية يهودية لابد أن يتم ضد

---

(1) إبراهيم عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، العدد 6، ص27-28.

(2) محارب، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، ص29.

(3) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص30.

(4) بالومبو، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، ص27.

رغبات الأغلبية العربية في فلسطين[1] "فالدولة اليهودية" كانت على الدوام تعني فرض الإرادة الصهيونية على عرب فلسطين بالقوة، وأن مقاومة هؤلاء للصهيونية نتيجة طبيعية ومنطقية للأهداف الصهيونية[2]. وحتى تتمكن الصهيونية من تحقيق برامجها، طالب بانتهاج سياسة انعزال عن الفلسطينيين إلى أن تتحقق الأغلبية اليهودية، وانتهاج سياسة علنية الأهداف النهائية للصهيونية، وبناء "الجدار الحديدي" الذي يعني القوة العسكرية اليهودية الرسمية لحماية "الييشوف" اليهودي من المقاومة الفلسطينية[3].

استبعد جابوتنسكي التفكير باتفاق بين الصهيونيين وبين عرب فلسطين حتى في المستقبل المنظور، مبيناً أنه "من غير الممكن الحصول على موافقة طوعية لعرب (أرض إسرائيل) لتحويل فلسطين إلى بلاد تسكنها غالبية يهودية". وكانت النتيجة التي استخلصها من هذا هي أنه "يمكن أن تكون غالبية يهودية، وبعدها دولة يهودية، فقط برعاية القوة، ومن وراء جدار حديدي لا يقوى السكان المحليون على تحطيمه"، ولغة الحديد بلغته هي السلاح، والجدار الحديدي هو الجيش[4].

بدأ جابوتنسكي يفكر جدياً بالترحيل من خلال لجنة بيل عام 1937، التي أوصت بتبادل السكان بين الدولة اليهودية المقترحة والدولة العربية، ففي أواخر العام 1937، اجتمع جابوتنسكي مع إدوارد نورمان صاحب فكرة ترحيل الفلسطينيين إلى العراق، بل وأجرى مفاوضات حول هذا الموضوع مع الحكومة العراقية في حينه، وقد ذكر نورمان أن جابوتنسكي عبر عن تأييده لفكرة الترحيل إلى العراق، بل واقترح تكتيكا الحركة الصهيونية إلى إتباعه من أجل تشجيع هجرة ورحيل العرب من فلسطين. ووفقا لهذا التكتيك فإن على الحركة الصهيونية من جهة أن تعارض علنا هجرة العرب من البلاد، وأن تحرص في الوقت ذاته على أن تفسر معارضتها هذه على النحو الآتي: "أن اليهود يريدون أن يبقى هؤلاء (الفلسطينيون) في البلاد فقط من أجل استغلالهم "، فهذا الأمر سيشيع الخوف في صفوف الفلسطينيين فيما يتعلق بوضعهم في الدولة اليهودية، ويدفعهم للخروج من البلاد[5].

بذلك يتضح أن جابوتنسكي أكد على إقامة "الدولة يهودية" وهو هدف المشروع الصهيوني، وبين أن هذه الدولة يجب أن تقام على ضفتي نهر الأردن، اختلف جابوتنسكي عن غيره من قادة الصهيونية بعدم اخفائه لطبيعة المشرع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، حيث أكد أن قيام اليهود بالاستيطان في فلسطين وانتزاع الأراضي من أيدي أصحابها سيؤدي الى الصدام مع العرب الفلسطينيين السكان

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص184-185.

[2] مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص30.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص185.

[4] عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، العدد 6، ص28.

[5] محمد أبو سمرة، **زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 37-38، 2010، ص27.

الأصليين. لذلك جاءت استراتيجيته حول تهجير الفلسطينيين مؤكدة على ضرورة استخدام القوة حيث دعا إلى بناء "جدار حديدي" للتصدي للمقاومة الفلسطينية، وفي سياق تأكيده على ضرورة إقامة الدولة اليهودية على ضفتي نهر الأردن، فإنه اقترح تهجير العرب الفلسطينيين إلى العراق.

من الواضح أن تهجير وطرد العرب الفلسطينيين كان الهدف الذي التقت عنده تيارات الحركة الصهيونية كافة، وإن اختلفت بشأن التكتيكات وترتيب الأولويات، فالأحزاب العمالية ممثلة بأهم قادتها حاييم وايزمن تبنوا الطرد "الطوعي"، بينما تبنت أحزاب اليمين ممثلة باجابوتنسكي الطرد القسري. لا شك إن أفكار التهجير قد لازمت المشروع الصهيوني منذ انطلاقه، إلا أن هذه الأفكار لم تأخذ شكل برنامج معلن بل كانت خططاً تظهر وتختفي حسب ما يسمح به المناخ السياسي السائد، لكن أهمية هذه الأفكار والخطط تتمثل في تبنيها من قبل الحركة الصهيونية وحكومة "إسرائيل" فيما بعد.

ثانياً: المؤتمرات الصهيونية لتهجير وطرد الفلسطينيين

ظل تهجير الشعب الفلسطيني، والعمل على تغييبه بالقوة، هدفاً مركزياً للعمل الصهيوني، ونهجاً مستمراً لدى قيادته، وقد تم تكريس التهجير القسري للفلسطينيين في ذهن القيادة الصهيونية إثر ثورة 1936 ومشروع التقسيم الذي قدمته لجنة بيل (1937)، فإلى جانب طرح فكرة إقامة "دولة يهودية" في ذلك المشروع، طرحت أيضاً فكرة ترحيل السكان العرب الفلسطينيين من المنطقة المخصصة "للدولة اليهودية"، بالقوة إذا لزم الأمر[1]. فقد أخذ التفكير الصهيوني بتهجير العرب من فلسطين يتسع ويتبلور جماعياً لدى مناقشة مشروع لجنة بيل ضمن المؤسسات والأطر الصهيونية. ففي العام 1937، نوقش موضوع التهجير ضمن مؤتمرين صهيونيين؛ مؤتمر عمال صهيون، والثاني المؤتمر العشرين للمنظمة الصهيونية العالمية، بالإضافة إلى مؤتمر بلتيمور في عام 1942[2].

1. مؤتمر عمال صهيون (بوعالي تسيون) 1937:

عقد هذا المؤتمر في زيورخ، مع تنامي المقاومة الفلسطينية للهجرة والاستيطان الصهيوني، ووصولها إلى ذروتها في الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي 1936-1939، وفي ضوء اتساع رقعة الاستيطان الصهيوني ليشمل نواح ومساحات كبيرة من فلسطين، وازدياد عدد اليهود، وبناء قاعدة الدولة، ازدادت مواقف الأحزاب الصهيونية تبلوراً ووضوحاً، في كيفية بناء "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين، وكان لذلك أثر كبير ساهم في تجذر ورسوخ فكرة تهجير وطرد العرب، وإعطاء الشرعية المطلقة للطرد كوسيلة في غاية الأهمية لتحقيق الهدف الصهيوني، وقد عقدت الكوادر الأساسية

---

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص171-172.

[2] عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، مجلة الأرض، العدد 8، 1992، ص3.

للأحزاب الاشتراكية والعمالية الصهيونية مؤتمر "الاتحاد العالمي للأحزاب العمالية الصهيونية"، في زيورخ بين 29 تموز ـ7 آب 1937، وتركزت مداولاته على الاقتراح الذي قدمته اللجنة الملكية لفلسطين (لجنة بيل) المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين (يهودية وعربية)، وتبادل السكان بينهما[1].

لوحظ أن فكرة تهجير العرب من فلسطين كانت تستقطب تأييد الغالبية العظمى من الزعماء الصهيونيين الذين تحدثوا في المؤتمر. الأمر الذي جعل فكرة التهجير في صدارة القناعات والمواقف التي توصل إليها المؤتمرون، وذلك بالرغم من ظهور تباينات في الرأي حول مشروع التقسيم. لعب بن غوريون واليعاز كابلان وسواهما من الزعماء الصهيونيين دوراً كبيراً في استقطاب معظم أعضاء المؤتمر لصالح فكرة التهجير[2]. تمحور النقاش داخل المؤتمر حول مسألة حدود "الدولة اليهودية"، وليس حول مسألة طابع الدولة أو صيغتها، فلا شك في أنهم تطلعوا أن تكون الدولة المزمعة "دولة يهودية" مئة بالمئة من دون سكان عرب؛ الأمر الذي جعل فكرة تهجير وطرد الفلسطينيين في صدارة القناعات والمواقف التي توصل إليها المؤتمرون لتحقيق أغلبية يهودية مطلقة في الدولة المرتقبة، وذلك بالرغم من ظهور تباينات في الرأي حول مشروع التقسيم، "فقد عكست الخطابات والمداخلات التي ألقيت في المؤتمر إصرار الحركة الصهيونية على تنفيذ الفكرة، وكان هناك تركيز على وصف عملية تهجير العرب بأنها عملية "مبررة" من الناحية الأخلاقية"[3].

ساهم بن غوريون بشكل كبير في استقطاب معظم أعضاء المؤتمر لصالح فكرة الترحيل، وربط الموافقة على اقتراح التقسيم بشرطين؛ الأول: السيادة اليهودية، والثاني: الترحيل القسري للفلسطينيين، ففي كلمته أمام المؤتمر، تحدث عن الدولة، قائلاً: للمرة الأولى سنحت لنا الفرصة لنسمع من فم اللجنة الملكية (لجنة بيل) الآتية من إنجلترا أن الوعد الذي أعطي (للشعب اليهودي)، أي وعد بلفور 1917 تضمن إمكانية تحولنا إلى أكثرية، وإنشاء (دولة يهودية) مستقلة ليس في جزء من فلسطين، بل على أرض فلسطين التاريخية [4].

وقد دافع بن غوريون سياسياً وخلقياً ومعنوياً، عن فكرة تهجير الفلسطينيين بوصفها تمثل الاستقرار الطبيعي والمنطقي للاستيطان الصهيوني في فلسطين، بقوله: "من خلال اقتراح ترحيل السكان العرب عن أراضي (الدولة اليهودية) طوعاً، إذا أمكن، وقسرا إذا استحال ذلك، يصبح بالإمكان

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص195.

[2] عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، العدد 8، ص4.

[3] تمراز، **مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة طرد الفلسطينيين، وخطط لجان الترحيل (1918–1948)**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 44، 2015، ص68.

[4] Chaim Simons ،**Transfer Arabs from Palestine 1895-1947**، Ulaan Baator ،Gengis Khan Publishers،2004،P.206.

توسيع رقعة الاستيطان اليهودي، أن اللجنة لا تقترح نزع الملكية من العرب، بل تقترح ترحيلهم وإعادة توطينهم في الدول العربية. ويبدو لي من غير الضروري أن نفسر الفارق الجذري والعميق بين نزع الملكية والترحيل. وحتى الآن، قمنا بالاستيطان من خلال ترحيل السكان من مكان إلى آخر، وفي بعض الأماكن القليلة فقط، في رقعة استعمارنا الجديد، لم نكن مضطرين إلى ترحيل السكان السابقين، بصورة عامة، لم يكن ثمة حاجة إلى الترحيل القسري سوى في أماكن قليلة"[1].

بهذا يتضح أن النوايا الداعية إلى تهجير وطرد الفلسطينيين تكشفت بشكل جلي وواضح في مؤتمر عمال صهيون (بوعالي تسيون)، فالمشروع الصهيوني منذ بداية تطبيقه على أرض فلسطين عمل على تهجير الفلاحين الفلسطينيين، مع بداية إنشاء المستوطنات الأولى. وهذا ما يوضح طبيعة المشروع الاستيطاني الصهيوني القائمة على إجلاء العرب الفلسطينيين وإحلال مكانهم اليهود الصهاينة. وهذا يؤكد الطبيعة الاستعمارية الاحلالية للصهيونية في فلسطين. فالحركة الصهيونية في جوهرها تقوم على التهجير، تهجير اليهود من الشتات إلى فلسطين، وتهجير العرب من فلسطين.

بينما وصف بيرل كاتزنلسون (Pearl Katznelson)[*]، الطريقة التي يتعين اعتمادها، وهي إخراج العرب من فلسطين وشرقي الأردن، وقال: لقد أثارت مسألة نقل السكان نقاشاً بيننا حول ما إذا كان يجوز هذا أم لا؟ أن ضميري مرتاح كليا حول هذه النقطة لأن الجار البعيد أفضل من العدو القريب. لن يخسر العرب من عملية نقلهم، وفي التحليل الأخير، هذه العملية بمثابة اصلاح سياسي في ميدان الاستيطان يأتي لصالح الطرفين، كنت دائماً أحمل الرأي القائل بأن هذا الحل هو أفضل الحلول، وفي أيام الاضطرابات (ثورة 1936) ازداد اقتناعي بأن هذا الحل لابد من أن يأتي في يوم من الأيام. لكنني ما ظننت قط أن الترحيل "إلى خارج أرض إسرائيل" يعني مجرد الترحيل إلى ضواحي نابلس. كنت ولا أزال اعتقد أن قدرهم هو الترحيل إلى سورية والعراق"[2].

هكذا عمل زعماء الحركة الصهيونية العمالية على تبرير فكرة تهجير الفلسطينيين وطردهم من وطنهم، حتى وصل بهم الأمر إلى جعل عملية التهجير القسري مبررة أخلاقيا، كما أكد معظم الخطباء في هذا المؤتمر من زعماء الحركة الصهيونية العمالية على ضرورة تهجير العرب من فلسطين بالقوة. هذا ما يؤكد النية المبيتة لدى الصهاينة في طرد وتهجير أبناء الشعب العربي الفلسطيني من أرضه.

---

[1] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص56.

[*] بيرل كاتزنلسون (1887–1944): مفكر وزعيم حركة العمل الصهيوني في فلسطين، تركت شخصيته بصماتها على حياة الاستيطان الصهيوني في فلسطين على مدى 35 عاماً، ولد بيرل كاتزنلسون في مدينة بوبرويسك في روسيا البيضاء، وفد إلى فلسطين عام 1909، ساعد كاتزنلسون عام 1930، في تأسيس حزب ماباي، ولعب دوراً مهماً في تشجيع الهجرة والاستيطان خلال الثلاثينيات. انظر: حسن عبد الله أبو حلبية، **تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين**، ص161.

[2] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص58.

2. المؤتمر الصهيوني العشرين 1937:

افتتح المؤتمر الصهيوني العشرون، قبل انتهاء المناقشات في المؤتمر العمالي، ولم تغب مسألة إجلاء وتهجير العرب الفلسطينيين عن جلسات هذا المؤتمر الذي عقد في زيوريخ خلال المدة من 3 -21 آب 1937، والذي جمع خمسمائة مندوب يمثلون مختلف التيارات الصهيونية[1]، وقد عكست نقاشات المؤتمر الصهيوني العشرين وقرارته التوجهات التي سادت فيه حول موضوعي تقسيم فلسطين وتبادل السكان اللذين وردا في تقرير لجنة بيل. قبل هذا المؤتمر، كانت فكرة تهجير العرب من فلسطين حاضرة في أذهان الصهيونيين، ويعبرون عنها باستمرار في تصريحاتهم ومقالاتهم ومناقشاتهم، بيد أن هذه الفكرة لم تأخذ صيغة المشروع أو البرنامج الذي يطرح على جدول أعمال المؤسسات والهيئات الصهيونية، لذلك يعد المؤتمر الصهيوني العشرين أول مؤتمر للمنظمة الصهيونية العالمية يبحث فكرة التهجير[2].

وقد ظهر في المؤتمر تياران؛ التيار الأول تزعمه رئيس المؤتمر أوسشكين وكاتسنلسون اللذان رفضا التقسيم بحزم؛ لأن "الشعب اليهودي" لا يستطيع أن يتخلى عن حقه في أي جزء من "وطنه"، ورأوا في هكذا دولة في حدود مقلصة، أن المشروع الصهيوني قد تقزم ليصبح "غيتو" يهودياً جديداً[3]، وفي الواقع فإن أوسشكين وكاتسنلسون كانا يريدان إقامة "دولة يهودية" في فلسطين بأسرها وفي شرقي الأردن[4]. كما مثل هذا التيار جابوتنسكي والتصحيحيين (بالرغم من وجودهم خارج المنظمة الصهيونية)، واتفق معهم أيضاً المندوبون الصهاينة الأميركيون الذين شاطروا التصحيحيين الاعتقاد بأن صك الانتداب البريطاني سلخ شرقي الأردن من فلسطين، وأن خطة بيل تقسم الجزء الباقي وتعطي قسماً كبيراً منها للعرب. واعتبر أولئك المندوبون أن البريطانيون خانوا الأمانة ولم يلتزموا بوعد بلفور في تحويل فلسطين بكاملها إلى "وطن قومي يهودي"[5].

التيار الثاني؛ تزعمه رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن، ودافيد بن غوريون، وقيادة حزب ماباي عموماً، وركزوا على أهمية ترحيل العرب تحت عنوان "تبادل السكان"، وكانا مع استغلال الفرصة المتاحة لإقامة "دولة يهودية"، ولو على جزء من فلسطين، باعتبارها إنجازاً سياسياً تفوق مزاياه عيوبه، ولكنهما أكدا على أن ذلك القبول ليس شريعة للأجيال، بمعنى قبوله المرحلي فقط، وادعيا أن الوضع السياسي لملايين اليهود في "المنفى" يتطلب إقامة "دولة يهودية" فوراً. لقد كان تيار دعاة

---

(1) عبد اللهيبي، **موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ص59.

(2) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، العدد 8، ص11.

(3) Chaim Simons ،**Transfer Arabs from Palestine 1895-1947**، P .221.

(4) مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين، ص65.**

(5) عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، العدد 8، ص12.

تهجير العرب من فلسطين تياراً طاغياً في المؤتمر، ولعبت زعامة حزب ماباي دوراً كبيراً في ذلك. وكان لدافيد بن غوريون الدور الأكبر في تبني المؤتمر سياسة الترحيل، إذ استغل بن غوريون ومؤيديه أحداث ثورة عام 1936، والأحداث التي شهدتها بعض الدول الأوروبية خلال صعود النازية والفاشية وعمليات "الاضطهاد" التي تعرض لها اليهود في تلك البلدان، للدفاع عن فكرة ترحيل العرب الفلسطينيين إلى شرق الأردن[1].

وقد بذل بن غوريون الجهود في المؤتمر لإقناع أعضاء المؤتمر بقبول فكرة الترحيل، ففي خطابه في المؤتمر، قال: "لماذا لا نستطيع شراء الأراضي في شرق الأردن من أجل العرب الذين يريدون العيش هناك؟ وإذا كان بالإمكان نقل عرب الجليل إلى يهودا (الخليل)، لماذا لا يجوز نقل العرب من ضواحي الخليل على الأردن القريبة جداً. لا أرى أي فارق بين شرق الأردن وغرب الأردن". وقد أكد بن غوريون على ضرورة ترحيل العرب من فلسطين من أجل إقامة استيطان شامل؛ حيث قال: إن نقل السكان حدث من قبل، في مرج ابن عامر وفي (سهل سارونا) في السهل الساحلي وأماكن أخرى، إنكم تعلمون الدور الذي يقوم به الصندوق القومي اليهودي بهذا الخصوص، والآن يجب القيام بتنفيذ الترحيل على جميع المستويات، ففي مناطق كثيرة لا يمكن قيام مستوطنات يهودية جديدة، مالم يتم ترحيل الفلاحين العرب، وأهمية الموضوع ترجع إلى أن هذا المشروع جاء من اللجنة ولم يأت منا، فترحيل السكان العرب هو الأمر الذي يمكن أن يجعل من تنفيذ برنامج استيطان شامل أمراً ممكناً، ولحسن الحظ أن الدول العربية لديها مساحات شاسعة مهجورة، وتنامي القوة اليهودية في فلسطين سوف يزيد من مقدرتنا على القيام بتنفيذ الترحيل على نطاق واسع[2].

كشفت المناقشات في أثناء المؤتمر عن تبنٍ عام للتبرير "الخلقي" لفكرة الترحيل؛ أما الاختلافات فكانت تدور حول مسألة "الترحيل القسري"، وبشأن ما إذا كان هذا الأمر ممكناً وقابلاً للتنفيذ في تلك الأعوام، وما إذا كان الترحيل الجماعي القسري يمثل تعويضاً كافيا للقبول بخطة التقسيم[3]. انتهى المؤتمر إلى أن مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول، لكنه خول "اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في المفاوضات للتحقق من الشروط التي عرضتها حكومة جلالته لإنشاء "الدولة اليهودية" المقترحة[4]. بذلك تكرست فكرة التهجير القسري للفلسطينيين في ذهن القيادة الصهيونية بعد مشروع التقسيم الذي قدمته لجنة بيل عام 1937، وإذ لم تقبل القيادة الصهيونية بالحصة المخصصة لها في مشروع التقسيم، لكنها التقطت منه بندين أساسيين واعتمدتهما وهما: إقامة الدولة اليهودية على

---

(1) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص199.

(2) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص 199-200.

(3) مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص58.

(4) مقدادي، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948**، ص46.

أوسع رقعة جغرافية ممكنة من فلسطين، كحل مرحلي، وحسم مشكلة الوجود العربي عليها بالقوة العسكرية[1].

هكذا فإن قادة الحركة الصهيونية في المؤتمر العشرين اختلفوا حول مسألة التقسيم التي طرحتها لجنة بيل لكنهم اتفقوا بكافة تياراتهم على ضرورة تهجير وترحيل العرب الفلسطينيين، كما شكل المؤتمر نقلة نوعية في مسألة طرح فكرة تهجير العرب الفلسطينيين، من الأروقة الضيقة للحركة الصهيونية إلى المجال الواسع، حيث تم مناقشة الفكرة لأول مرة في أحد أهم المؤسسات الصهيونية ممثلاً بالمؤتمر الصهيوني. من هنا تتضح أهمية تقرير "لجنة بيل" الذي مهد الطريق أمام الحركة الصهيونية للحديث بشكل علني عن تهجير وترحيل الفلسطينيين لذلك فإن غالبية أفكار وخطط التهجير والتي جاءت بعد عام 1937، استمدت أسسها من تقرير هذه اللجنة.

3. مؤتمر بلتيمور 1942:

استطاعت الحركة الصهيونية التكيف مع الظروف التي فرضتها الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، والاستفادة من هذه الظروف، للسير قدما في مخططاتها الهادفة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتحدي سلطات الانتداب فيها، والوقوف بحزم ضد الكتاب الأبيض عام 1939[2]، وقد أزمعت قيادة الحركة الصهيونية أن تعلن أهدافها على المستويين المحلي والعالمي. فعلى المستوى المحلي خطب الزعيم الصهيوني بن غوريون في تل أبيب في آذار 1942، معلناً "أن الصهيونية قد انتهت من وضع خطتها النهائية في أن تصبح فلسطين (دولة يهودية)". وعلى المستوى العالمي عقد الصهيونيين مؤتمرهم الشهير في فندق بلتيمور بمدينة نيويورك في الفترة من 9 إلى 11 أيار 1942، تحت إشراف مجلس الطوارئ الأمريكي للشؤون الصهيونية وحضر المؤتمر حوالي 600 يهودي أميركي بينهم بعض اليهود غير الصهيونيين، و67 من الصهاينة القادمين من الخارج[3]، ومن القادة الصهاينة الذين حضروا المؤتمر، وايزمن، بن غوريون، وناحوم غولدمان[4].

من أهم القرارات التي دعا إليها المؤتمر، إنشاء كومنولث يهودي في فلسطين، كما يؤكد المؤتمر رفضه الأكيد للكتاب الأبيض لعام 1939، وينبغي الاعتراف بحق يهود فلسطين في القيام بدورهم الكامل في المجهود الحربي وفي الدفاع عن بلادهم بواسطة قوة يهودية عسكرية تحارب تحت علمها

---

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص171-172.

[2] تمراز، **مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة طرد الفلسطينيين**، ص75.

[3] عادل حسن غنيم، **الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 4، 1981، ص114-115.

[4] تمراز، **مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة طرد الفلسطينيين**، ص75.

الخاص وتحت القيادة العليا للأمم الحليفة، ويؤكد المؤتمر على ضرورة فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، وأن تعطى الوكالة اليهودية سلطة الإشراف على الهجرة إلى فلسطين والسلطة اللازمة لبناء البلاد"[1].

إن قرار المؤتمر "بجعل فلسطين كومنولثاً يهودياً، علماً بأن عبارة كومنولث (Commonwealth) تتصرف إلى معان متعددة هي: دولة، جمهورية، هيئة سياسية، مجتمع مستقل ـ وهي ليست متعادلة، ولكنها تعني إيجاد دولة يهودية فقط[2]. ويلاحظ أن العمل الصهيوني بعد مؤتمر بلتيمور قد أختلف عما قبله، فبعد مؤتمر بلتيمور أخذ العمل الصهيوني خطاً سياسياً يتلخص في سرعة العمل من أجل قيام الدولة اليهودية[3]. ويتضح ذلك من خطاب بن غوريون في المؤتمر، حيث أعلن: "إن إنشاء حكومة ثنائية في فلسطين، أو إقامة أي حكم يضم العرب واليهود أمر غير ممكن وليس هناك إلا حل واحد هو إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، واقترح أن تعمل الوكالة اليهودية على تطوير المجتمع اليهودي، وأن تعتبر نفسها حكومة مؤقتة غير معلنة ترعى وتنظم مسألة الهجرة والاستيطان، وتشرف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[4].

بذلك حدد بن غوريون السياسة المراد اتباعها بهدفين استراتيجيين: الأول: عدم القبول بدولة ثنائية القومية ومجتمع يتمتع فيه العرب واليهود بحقوق كاملة متساوية. والثاني، استبعاد كل خطط المصالحة، والتصميم على إنجاز برنامج بازل كاملاً، "بمعنى إقامة كومنولث يهودي مرتبط عضوياً بالعالم الديمقراطي الجديد". وبهذا يكون بن غوريون قد أرسى أسس التهجير القسري المعتمد تنفيذه ما أن تنفجر الحرب الحاسمة التي بدأ يضع خططها[5].

بذلك يتضح من برنامج بلتيمور، أنه أكد على الركائز الأساسية للمشروع الصهيوني، والمتمثلة بالهجرة، فالهجرة كانت أهم عامل في سبيل تحقيق الأغلبية اليهودية، والسيطرة على الأرض بالاستيطان، بينما كان تشكيل الجيش اليهودي، بهدف إيجاد قوة مسلحة للاستيلاء على الأرض في فلسطين، حيث ستكون القوة المسلحة اليهودية الأداة الرئيسية في تنفيذ خطط تهجير وطرد أبناء الشعب العربي الفلسطيني من ديارهم.

---

(1) غنيم، **الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية**، ص116.

(2) تمراز، **مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة طرد الفلسطينيين**، ص75.

(3) غنيم، **الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية**، ص117.

(4) تمراز، **مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة طرد الفلسطينيين**، ص76.

(5) فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني**، ص883.

ثالثاً: خطط لجان الترحيل الصهيونية لتهجير وطرد الفلسطينيين (1936-1948)

فور انتهاء أعمال المؤتمر الصهيوني العشرين، شرعت الوكالة اليهودية باتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى رفع مستوى الاستعدادات الصهيونية للتعامل مع التحرك البريطاني المنتظر لدراسة الإمكانات المتاحة لتنفيذ مشروع لجنة بيل[1]. وألفت ثلاث لجان ترحيل، أُنيطت بها مهمة مناقشة وتصميم الطرق العملية لترويج خطط الترحيل: اللجنتان الأوليان ألفتهما الوكالة اليهودية (1937-1948)، أما اللجنة الثالثة فقد ألفتها الحكومة "الإسرائيلية" سنة 1948[2].

1. خطط اللجنة الأولى للتهجير والترحيل (الطرد المنظم)1937:

كان من بين هذه الإجراءات التي اتخذتها الحركة الصهيونية تشكيل عدد من اللجان الفنية للعمل على النطاقين العملي والاستشاري، كان أبرزها "لجنة ترحيل السكان" التي أسست في أوائل تشرين الثاني 1937، بإشراف موشيه شاريت "شرتوك"("Shertok" Moshe sharett)[*]، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية[3]. علاوة على مجموعة من الصهيونيين الذين قادوا أو نشطوا في الأجهزة المختصة بالشؤون العربية كجهاز المخابرات، والمؤسسات التي لها خبرة في الاستيلاء على الأراضي العربية مثل الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت) وشركة تطوير أراضي فلسطين. وقد أنيطت بهذه اللجنة مهام عديدة، تتمحور حول إيجاد أفضل الطرق لترحيل الفلسطينيين، وفي هذا السياق قامت اللجنة بإجراء دراسات حول أوضاع الفلسطينيين وعدد قراهم ومدنهم ومستوى معيشتهم والعلاقات الداخلية الفلسطينية. كذلك أجرت دراسات حول تكلفة نقل الفلسطينيين إلى كل من شرق الأردن وسورية، وقدم العديد من أعضاء "لجنة ترحيل السكان" الخطط لترحيل الفلسطينيين كان أبرزها خطة يوسف فايتس[4]. هذا أن دل على شيء فهو يدل على المخطط المسبق للتهجير القسري للفلسطينيين بحيث تم جمع كل هذه المعلومات عن القرى الفلسطينية.

---

[1] عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، العدد 8، ص19.

[2] مصالحة، **التصور الصهيوني للترحيل: نظرة تاريخية عامة**، ص16-17.

[*] موشيه شاريت(1894-1965): ولد في أوكرانيا، ووفد إلى فلسطين مع عائلته عام 1906، نشط شاريت في بوعالي تسيون (عمال صهيون)، انخرط في الهستدروت عام 1920، تولى منصب رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية عام 1931، وشغل ذلك المنصب حتى عام 1948، دون انقطاع، وكان لشاريت تأثير في الحركة الصهيونية، حيث كان كبير المفاوضين أمام سلطات الانتداب البريطاني، وعمل على تعزيز قوات الهاغاناه، كان أحد الموقعين على اعلان قيام (إسرائيل). عن، حسن عبد الله أبو حلبية، **تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين**، ص162.

[3] عبد الكريم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، العدد 8، ص19.

[4] محارب، **ستون عاما على النكبة**، موقع عرب 48: http// www. Arab48.com

أ- خطة يوسف فايتس للترحيل سنة 1937-1938:

باتت أفكار الإبعاد والترحيل والطرد بشكل دائم من الأمور التي شغلت تفكير يوسف فايتس (Yosef Weitz)[*][1]، فقد كان يحلم باليوم الذي يرى فيه "إسرائيل" خالية تماماً من الفلسطينيين. وقد أدى يوسف فايتس دوراً بارزاً في لجان الترحيل التي شكلت لوضع خطط تهجير وترحيل العرب من فلسطين، ووضع حل أساسي جذري لمشكلة الأرض والسكان العرب معاً، وضمان الأسس العملية اللازمة لها، عبر دراسة للمكان، أو تصور الخطوات التنفيذية، وقام بمجهودات كبيرة؛ من أجل تفريغ القرى والبلدات العربية من خلال شرائها، وترحيل سكانها إلى خارج حدود فلسطين، ومحوها من الوجود[2]، وخلال الاجتماع الثاني الذي عقدته لجنة "ترحيل السكان" عرض يوسف فايتس خطته لترحيل العرب من فلسطين وقال أن هذه الخطة تقوم على افتراضين رئيسيين: الأول هو أن تهجير السكان العرب عن أراضي "الدولة اليهودية" لا يخدم هدفا وحيدا فحسب ـ أي إنقاص عدد السكان العرب ـ بل أنه يخدم غرضاً آخر لا يقل أهمية، ألا وهو تفريغ الأرض المملوكة والمزروعة حالياً من قبل العرب، وتحريرها لسكن اليهود(الاستيطان اليهودي)[3].

هذا ما يؤكد طبيعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني القائمة على السيطرة على أرض وإحلال اليهود فيها مقابل إجلاء العرب الفلسطينيين عنها. هذه الطبيعة تفرد فيها المشروع الصهيوني عن غيره من المشاريع الاستعمارية الأخرى الهادفة فقط إلى استغلال الأرض دون تهجير أو طرد أصحابها الأصليين.

وقد طالب فايتس بتكثيف الهجرة والاستيطان، لخلق وقائع ديمغرافية جديدة، يصبح الخيار الأول والأساس، من وجهة نظر الصهيونية، للمشروع في تنفيذ مخطط التهجير، أو الطرد الجماعي للفلسطينيين، فالإنسان العربي في نظر فايتس كان حجر عثرة أمام تحقيق المشروع الصهيوني، وأن عمليات وصفقات شراء الأراضي قد اصطدمت عشرات المرات بمعارضة عددٍ من أبناء فلسطين، الذين رأوا في تلك الصفقات خطراً على مستقبلهم، خاصة وأن الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم عن

---

[*] يوسف فايتس(1890-1972): ولد في روسيا في بلدة بورمل، مع قيام ثورة عام 1905، هاجر إلى فلسطين عام 1908، انضم في عام 1912 إلى حزب هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب)، تم تعينه في عام 1930 مديراً لدائرة الأراضي التابعة للصندوق القومي اليهودي، كان له دور كبير في الحصول على الأراضي لصالح الصندوق القومي اليهودي، اختير بعد إقامة دولة (إسرائيل) لعضوية إدارة مجلس الصندوق القومي. انظر: جوني منصور، **منقذ الأرض وداعية ترانسفير للفلسطينيين: قراءة خاطفة في يوميات ومذكرات يوسف فايتس**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 11-12، 2003، ص160-161.

[1] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص109.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص204.

[3] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص71.

بيوتهم والأراضي التي اعتاشوا منها لم يكونوا مالكيها، بل عملوا لدى إقطاعيين وملاكين من لبنان وسورية، ولدى بعض الملاكين الفلسطينيين[1].

الافتراض الثاني: أن تهجير الفلاحين العرب وسكان الريف يجب أن يعطى في المرحلة الأولى الأفضلية على ترحيل سكان المدن. حتى لوكان ترحيلهم أصعب من ترحيل سكان المدن[2]، ومن ثم يأتي دور عرب المدن (زاعماً أن أبناء المدن العرب الذين لا يتمسكون بأراضيهم، يكونون مرشحين مريحين أكثر)، عبر استخدام القوة بل يجب أن يتم من خلال توفير بعض الأوضاع مثل عقد اتفاقيات سياسية ودولية بين الجهات المعنية، وتقديم حوافز مالية واقتصادية للمرحَلين العرب[3].

أبدت خطة فايتس المبدئية اهتماماً خاصاً بـ "ثلاثة أصناف" من سكان الريف العرب الذين يتم اقتلاعهم وتهجيرهم في المرحلة الأولى: أ –المزارعون، ب –القرويون الذين لا أرض لهم والعاملون في الزراعة أو في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ ج –المزارعون الذين يملك الواحد منهم أقل من ثلاثة دونمات وكان تخمينه أن 300، 87 عربي من هذه الأصناف الثلاثة الموجودة في "الدولة اليهودية" المقترحة ينتمون إلى:

1– سكان المناطق الساحلية، ومنها يافا والرملة وطولكرم وغزة – 18 ألف يتم ترحيلهم إلى منطقة غزة في مصر الدولة العربية.
2– منطقة الحولة وجبال الجليل الأعلى، ويتم ترحيل 13,000 إلى سورية.
3– مناطق أخرى من جبال الجليل و في عكا وطبرية والناصرة وحيفا وصفد، يتم نقل 53,000 إلى جبال وتلال شرق الأردن في مناطق عجلون والبلقاء.
4– وادي بيسان، ويعاد توطين 3500 شخص في وادي الأردن على الضفة الشرقية[4].

قدر فايتس مساحة الأراضي اللازمة لإعادة توطين هؤلاء العرب المرحلين بـ 1,150,000 دونم يتم شراؤها في المناطق المقترحة سابقاً. ثم قدم فايتس شرحاً إلى لجنة ترحيل السكان للأسباب التي دفعته إلى تقسيم خطته إلى مرحلتين، رغبة منه في تحقيق المنفعة القصوى من هذا المشروع وهو "تخفيض عدد السكان العرب بنسبة الثلث، في غضون عامين أو ثلاثة أعوام[5].

---

[1] منصور، **منقذ الأرض وداعية ترانسفير للفلسطينيين**، ص163.
[2] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص71–72.
[3] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص110.
[4] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص72.
[5] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص110.

وفي مناقشات لجنة الترحيل لخطة يوسف فايتس؛ درس الزعماء الصهاينة مشروع فايتس الجزئي بعناية فائقة، ولم تكن هذه المناقشات التي تلت الخطة التي طرحها فايتس بأقل أهمية وكشفاً للحقائق عن تفاصيل الخطة ذاتها. وفي هذه المرحلة طلب من ألفرد بونيه عضو لجنة ترحيل السكان أن يقدم دراسة شاملة للنواحي المالية والإجرائية لعملية الترحيل، وأعلن أنه "يجب ترحيل العرب كافة في مدة عشرة أعوام". واقترح بونيه ربط الترحيل بسن تشريعات زراعية جديدة من جانب "الدولة اليهودية"، وأن من المرغوب فيه تنفيذ ترحيل أكبر عدد ممكن من العرب لأنه لم يكن مقتنعاً بالحل الجزئي. وأكد أعضاء اللجنة مجتمعين على أنه بدون ترحيل العرب لا يمكن "للدولة اليهودية" أن تستوعب تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود، وباختصار "لن يكون هناك هجرة يهودية بدون تهجير العرب". ومما جاء في رواية فايتس في أثناء اجتماعه بلجنة ترحيل السكان، بأن بونيه وغيره من الأعضاء كانوا يريدون استخدام الوسائل القسرية لتحقيق الترحيل الكامل للسكان العرب[1].

بناءً على ذلك يعتبر يوسف فايتس من أهم الشخصيات الصهيونية التي مارست عملية الاستيلاء على الأرض الفلسطينية لتهجير وطرد الشعب العربي الفلسطيني من أرضه وديارة. كما وتعتبر خطة فايتس من أخطر الوثائق الصهيونية الداعية إلى تهجير وطرد الفلسطينيين، حيث اعتبر فايتس وجود العربي الفلسطيني حجر عثرة أمام السيطرة على الأراضي، بعدما لمسه من مقاومة ومعارضة أبناء الشعب العربي الفلسطيني؛ لذلك نجده يطالب بضرورة تكثيف الهجرة اليهودية من أجل خلق واقع ديمغرافي جديد. فالهجرة الصهيونية والاستيطان وتهجير السكان الأصليين من أبناء الشعب العربي الفلسطيني، هي ركائز المشروع الصهيوني.

- تشكيل اللجان الفرعية:

وقررت لجنة ترحيل السكان في اجتماعاتها بتاريخ 21 تشرين الثاني 1937، تأليف لجنتين فرعيتين: تعالج الأولى الموضوعات الإجرائية والمالية وتشكلت من (تون، ومندلسون، غرانوفسكي)، والثانية تجمع المواد المتعلقة بالسكان العرب وملكيات الأرض، وتشكلت من (فايتس، ونحماني، وإشبال، وابشتاين)[2]. وتفرع عن هاتين اللجنتين فروع أخرى مهمتها البحث في تطوير مسألة إلى أين ستكون وجهة المرحلين العرب، وترأس هذه اللجنة الجزئية كل من بونيه وليفنش، وكذلك أوكلت مهمة البحث في كيفية إجراء الترحيل إلى كابلان وبونيه وسايمون، وذلك بعد اقتناعهم باستبعاد بريطانيا لمسألة الترحيل القسري، فكان لابد من البحث عن طرق أخرى بديلة[3].

---

(1) أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص111.

(2) مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص74.

(3) أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص111.

وفي المناقشات اللاحقة التي عقدتها اللجان الفرعية للترحيل، ضم مندلسون صوته إلى صوت المشددين على الحاجة الملحة إلى قيام حكومة "الدولة اليهودية" باتخاذ الخطوات الإدارية والقانونية، كالتشريع الزراعي، لتسريع هجرة العرب. وكرر يعكوف تون (المدير الإداري لشركة تطوير أراضي فلسطين) الحاجة إلى ترحيل الفلاحين العرب، إذ من دون ذلك لا يمكن "للدولة اليهودية" أن تستوعب عدداً كبيراً من المهاجرين الجدد[1]. وفي 5 كانون الأول 1937، عقدت لجنة فايتس الفرعية اجتماعاً لها بحث إمكانية إرسال بعض أعضائها إلى منطقة الجزيرة في شمال شرقي سورية كمرحلة من مراحل تحقيقاتها بشأن وجهة المرَّحلين العرب المقترحين وإمكان إعادة توطينهم. وفي 27 أيار 1938، عقدت لجنة ترحيل السكان اجتماعاً برئاسة موشيه شاريت (شرتوك) صرح فيه: "أنه فيما يتعلق بالترحيل إلى شرق الأردن فان الوكالة اليهودية كان لديها قبل ذلك التاريخ مذكرة وضعها خبير، لكن علينا أن نقدم للجنة آفاقاً أوسع بشأن الترحيل إلى سورية والعراق"[2].

- التكلفة المادية للخطة:

طلبت اللجنة الفرعية للترحيل والمتعلقة بالأمور المالية من ألفرد بونيه عضو لجنة ترحيل السكان أن يقدم دراسة شاملة للنواحي المالية والإجرائية لعملية الترحيل، وقدم خطته تحت عنوان "ترحيل السكان العرب"، في تموز 1938، دعا فيها إلى ترحيل أكبر عدد ممكن من العرب كافة في مدة عشرة أعوام، ركزت خطة بونيه على الوضع المالي لتنفيذ مشروع ترحيل السكان، حيث تضمنت بعض الأرقام التقريبية لترحيل 26,000 عائلة عربية، وإعادة توطينهم خارج حدود "الدولة اليهودية" بحوالي 5,980,000 جنيه فلسطيني، وأن هذا المبلغ قابل للتغيير في حال كان هناك زيادة بنسبة 20% أخرى على عدد العائلات المُرحلة، فتصبح التكلفة 7,176,000 جنيه فلسطيني، وأن هذه النسبة غير ثابتة أيضاً[3].

وخلص بونيه للقول إن الأرقام في خطته لا تراعي الدقة بل ترمي إلى الإشارة إلى المدى الكبير للمعاملات المالية المتعلقة بالموضوع، وقد خلصت خطة اللجنة الأولى لترحيل السكان إلى ما يلي:

1- إن هدف الترحيل هو استخلاص الأرض المملوكة من مزارعيها السابقين.
2- تخفيض عدد السكان العرب بنسبة الثلث تقريباً.
3- زيادة ملكية الأرض لليهود بمعدل 670,000 دونم، منها 80,000 دونم من الأراضي المروية[4].

---

[1] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص75.

[2] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص112.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص206.

[4] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص113.

2. خطط اللجنة الثانية للتهجير والترحيل (الطرد المنظم) 1939-1948:

في نهاية الثلاثينيات، وفي ذروة اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 آنذاك، تشكل إجماع، بين الأحزاب الصهيونية في فلسطين ينادي بطرد وتهجير الفلسطينيين إلى الدول العربية وخاصة إلى سورية والعراق وقد تزعم هذا الإجماع حزب الماباي الصهيوني. وقد راهنت قيادة الحركة الصهيونية على أن تمهد الحرب العالمية الثانية ونتائجها، الطريق أمام قيام "الدولة اليهودية" في فلسطين، واعتقدوا أن الوضع في المنطقة العربية ـ ولاسيما فلسطين ـ ستشهد تغيرات جذرية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى حدٍ يصبح معه ترحيل العرب فكرة يمكن تحقيقها، وفي تلك الأثناء باشرت الحركة الصهيونية بتشكيل لجنة جديدة خاصة بترحيل السكان الفلسطينيين أطلق عليها اسم (اللجنة الثانية للترحيل)، وضمت اللجنة الثانية للترحيل ثلاث خطط متتالية قام على صياغتها وإعدادها كبار سياسي الحركة الصهيونية كـ يوسف فايتس، وإدوارد نورمان، واليا هو بن حورين[1].

أ- خطة يوسف فايتس للترحيل إلى الجزيرة السورية:

جاءت خطة فايتس هذه المرة خلافاً لخطته السابقة التي قدمها إلى لجنة الترحيل الأولى، فخطته الجديدة كانت تهدف لترحيل العرب إلى منطقة الجزيرة، وهي منطقة تقع وراء سهول الصحراء الشمالية الشرقية في سورية وعلى جانبي الحدود السورية العراقية[2]، كان فايتس مشدوداً إلى فكرة الترحيل كحل أساسي وجذري لمشكلة الأرض والديمغرافيا العربية معاً. وفي كانون الأول 1940 وضع فايتس تصوره للترحيل أمام زميله زلمان ليفتش أحد أعضاء لجنة الترحيل الأولى والذي كلف بمهمة تجميع المواد الوثائقية المتعلقة بترحيل الفلسطينيين إلى سورية وشرق الأردن والعراق، وقال: "يجب أن يكون من الجلي بيننا أنه لا مكان لشعبين في هذا البلد. لكن بعد ترحيل العرب سيصبح البلد مفتوحاً أمامنا، وإذا بقي العرب فالبلد سيبقى ضيقاً محصوراً، فليس من مجال للحلول الوسط في هذا الصدد والسبيل الوحيد هو ترحيل العرب من هنا إلى البلاد المجاورة، العرب كلهم، كما يجب ألا تبقى هنا أية قرية أو أية قبيلة ويجب أن يتم الترحيل من خلال استيعابهم في العراق وسورية وحتى في شرق الأردن، ولهذا الهدف، سيتم توفير الأموال: بل الأموال الطائلة عندئذ فقط، يمكن أن يستوعب ملايين اليهود، ويوجد الحل "للمسألة اليهودية" ليس ثمة أي حل آخر"[3].

---

[1] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص114.

[2] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص114.

[3] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص 95-96.

وأكد فايتس على ذلك مرة أخرى، فكتب في 22 حزيران 1941، في يومياته: "إن (أرض إسرائيل) ليست صغيرة أبدا، إذا رحل العرب عنها، وإذا تم توسيع حدودها بعض الشيء فإلى الشمال حتى نهر الليطاني (في لبنان) وإلى الشرق لتشمل مرتفعات الجولان في حين ينبغي ترحيل العرب إلى سورية الشمالية والعراق"[1]. وفي 26 حزيران 1941، دون فايتس في يومياته بعد زيارة قام بها لقرية قباب العربية إلى الشرق من يافا: "لكن الخلاص لن يأتي إلا بهذه الطريقة، أي بترحيل السكان، ليس من مكان هنا لنا ولجيراننا وأن عدد العرب كبير جداً، وهم متجذرون تماماً في هذا البلد، أنا أشعر بأن هذه الحقيقة تتطلب مضاعفة الجهد للتغلب على الصعوبات، والعثور على الآذان المصغية في أمريكا، فهذا هو الأمر الأهم، ثم في بريطانيا ثم في البلاد المجاورة، وهناك سيحل المال المشكلة. إلى هناك سيرحل الناس وسينقل المال". واعتقد فايتس أن جميع الجهود الصهيونية يجب أن تصب في هذا الهدف[2].

لتحقيق مشروعه لترحيل العرب الفلسطينيين إلى شمال سورية، قام في العاشر من أيلول 1941، بزيارة إلى سورية، من أجل استكشاف المناطق التي يريد توطين الفلسطينيين فيها تحديداً منطقة الجزيرة الفراتية، وجمع تفاصيل عن ملكية الأرض فيها، وعن سكانها، دوّن في يومياته: "إذا أرادت الحكومات حل المسألة اليهودية فيمكن الوصول إلى أي حل من خلال ترحيل جزء من السكان العرب في (أراض إسرائيل) إلى الجزير السورية، ولاريب في أن البحث المستفيض سيكشف أن في إمكان الجزيرة، في حدودها الطبيعية بين الفرات ودجلة، أن تستوعب مليون فلاح، وعدداً مماثلاً من سكان المدن، وخلق دولة منفصلة فيها[3].

بذلك يتضح أن فايتس تشكلت لديه قناعة، بعد عمله لفترة طويلة في الصندوق القومي اليهودي، المسؤول الأول عن عملية الاستيلاء على الأرض في فلسطين، تمثلت هذه القناعة أنه لا يمكن بلوغ الهدف الصهيوني بإنشاء "دولة يهودية" عن طريق شراء الأراضي، إنما السبيل الوحيد لبلوغ ذلك الهدف هو بتهجير وطرد الفلسطينيين، فالاستنتاج النهائي الذي توصل إليه فايتس تمثل في أنه لابد أن يكون واضحاً أن لا مجال لوجود اليهود الصهاينة، والشعب العربي الفلسطيني على أرض فلسطين، من هنا كانت خطته التي اقترح فيها ضرورة ترحيل العرب الفلسطينيين إلى منطقة الجزيرة الفراتية في سورية والعراق.

---

(1) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص207.

(2) أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص115.

(3) Chaim Simons ،**Transfer Arabs from Palestine 1895-1947**، P. 138-139.

ب- خطة إدوارد نورمان للترحيل:

تعتبر خطة إدوارد نورمان (Edward Norman)[*]، واحدة من أبرز خطط اللجنة الثانية للترحيل، والتي بذل فيها الكثير من الجهود لتنفيذ ترحيل العرب الفلسطينيين إلى العراق[1]، بدأ نورمان محاولاته الحثيثة لتنفيذ خطته حول ترحيل الفلسطينيين إلى العراق بين سنتي 1934-1948، بمعاونة أهم قادة الييشوف والصهيونية، لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ. وقد رسمت الخطوط العريضة لخطته أول مرة في شباط 1934، فقد ضمنها في مذكرة بعنوان "موقف تجاه المسألة العربية في فلسطين"[2].

حيث تظهر أسس وركائز المشروع الصهيوني واضحة لدى نورمان فهو يرى: "أن الهجرة وامتلاك الأرض هما في الجوهر أساس إعادة بناء الوطن القومي اليهودي. ومن الطبيعي ليس إلا، أن يصار إلى المضي قدما بهذين الأمرين بالسرعة الممكنة وبأية وسيلة تؤدي إلى تلك الغاية". ويعترف نورمان نفسه، بإن الاستيطان الصهيوني "أثار القلق المبرر" في صفوف العرب الفلسطينيين، فالاستيطان الذي "شرع فيه حتى الآن، يرمي بوضوح إلى الاستيلاء على فلسطين من دون رضى سكانها الأصليين". ويذكر نورمان بأن العربي الفلسطيني لا يمكن أن يترك أرضه بهذه السهولة حيث يقول: "الفلاح ومالك الأرض معاً" يرفض "الهجرة" و "التجوال بعيداً"، بل أنه عاجز عن "تخيل نفسه شخصاً غير مرغوب فيه على الأرض التي ولد فيها والتي سكنها شعبه على امتداد أجيال"، أن خطة نورمان تهدف إلى ضمان "امتلاء فلسطين باليهود بالتدرج (في الوقت الذي) يجب إيجاد مكان ما ليذهب السكان العرب إليه، إذ لا يمكن إبادتهم، ولن يموتوا عن بكرة أبيهم"[3].

بذلك فان نورمان يوضح الركائز التي يجب إقامة المشروع الصهيوني على أساسها وهي الهجرة وامتلاك الأرض والاستيطان، كما يذكر نورمان أن الاستيطان الصهيوني سيثير قلق الفلسطينيين السكان الأصليين، وهذا أمر طبيعي فالاستيطان الصهيوني يهدف إلى الاستيلاء على الأرض من دون سكانها الأصليين. أي أن تهجير الفلسطينيين هو ركيزة أساسية في التفكير والعمل الصهيوني من أجل تحقيق الهدف الأساسي من المشروع الصهيوني وهو إنشاء "الدولة اليهودية".

---

[*] إدوارد نورمان (1900-1955): مليونير يهودي كان مقره في نيويورك. بذل الكثير من أمواله ونشاطه السياسي في دعم الييشوف. أسس الصندوق الأميركي للمؤسسات الفلسطينية والذي أصبح يعرف فيما بعد بالصندوق الثقافي الأميركي – الإسرائيلي، وكان عضواً في مجلس أمناء الجامعة العبرية، وشغل بين عامي 1935-1943، منصب رئيس اللجنة الاقتصادية الأميركية لفلسطين. انظر: نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص109.

[1] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص118.

[2] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص110.

[3] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص110.

وانطلق نورمان في مشروعه من منطلقين: الأول ضرورة تهجير العرب الفلسطينيين من أجل إفساح المجال للهجرة اليهودية. الثاني، إن العراق هو أكثر الأقطار ملائمة لاستيعاب العرب الفلسطينيين. المنطلق الأول: أتى حلاً لوجود الشعب العربي الفلسطيني، وخلق أغلبية يهودية بالطرق السياسية، بهدف تهجير العرب الفلسطينيين من فلسطين، إذ وضع خطته على أساس ضمان "امتلاك فلسطين باليهود بالتدريج" واعتبر أنه: "إذا كان لابد لليهود من الحصول على فلسطين، ولا يمكنهم ذلك، في الوقت الحالي حيث يقطنها (800,000 عربي) فيجب حمل العرب على التخلي عنها، وإيجاد مكان آخر يذهبون إليه، إذ لا يمكن إبادتهم، ولن يموتوا عن بكرة أبيهم"[1].

وكما بين نورمان "أن المشروع الصهيوني الذي شُرع بتنفيذه يهدف بوضوح إلى الاستيلاء على فلسطين دون موافقة أهلها الأصليين، وأوضح "أن زعم القيادة الصهيونية العلني من أن البيشوف لا ينوي الهيمنة على العرب، هو ضرب من النفاق، فزعم اليهود هذا حيال نياتهم المعلنة يبدو إما تجاهلاً غير منطقي للحقائق، وإما كذباً متعمداً"، وينبغي التذكير "بأنهم يتكلمون عن فلسطين بالعبرية فيسمونها (إرتس يسرائيل)، "أرض إسرائيل"، ولا يفتئون يعطون الدليل على رغبتهم الجامحة في إعادة "تكوين فلسطين العربية كوطن قومي يهودي"، ويصرون على استخدام اليهود حصراً، كذلك فانهم يستقدمون أعداد هائلة من يهود أوروبا، ومن هنا فان المخاوف العربية من التحول إلى أقلية لها ما يبررها[2].

المنطلق الثاني: المتمثل في اقتراح نورمان لترحيل الفلسطينيين إلى العراق لأنه واحد من بين الدول العربية المجاورة والتي تصلح لتوطينهم فيها خصوصاً العرب الذين يمارسون أعمال الزراعة، وأضاف أن حلاً كهذا يعتبر الحل الأمثل والأكثر عدلاً، ويؤدي في نهاية المطاف إلى نمو علاقات جوار طيبة بين اليهود والعرب، معتبراً "أن الطبيعة الجوهرية للمشكلة الفلسطينية ليست سياسية، بل اقتصادية، وأن الترحيل إلى العراق سيسمح للهجرة الصهيونية بأن تمضي قدماً "على أساس طاقة الاستيعاب الاقتصادية من دون إثارة الاعتراضات من جانب العرب"[3]. واعتبر نورمان انتقال العرب من فلسطين إلى العراق بالشكل الذي اقترحه، لا يعني الترحيل إلى بلد أجنبي، فليس ثمة فارق بين فلسطين والعراق، أو أي جزء آخر من العالم العربي، لأن الحدود التي أقيمت منذ الحرب العالمية الأولى، تكاد تكون غير معروفة لكثيرين من العرب، واللغة والعادات والدين كلها واحدة، صحيح أن

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص112.

[2] Chaim Simons ،**Transfer Arabs from Palestine 1895-1947**، P. 86.

[3] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص114.

الانتقال، أياً كان نوعه، يعني ترك الأماكن المألوفة، لكن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب[1]. يمكن إيجاز الحجج التبريرية التي ساقها نورمان لاختياره العراق بما يلي:

1- العراق بلد عربي يتمتع بمساحات شاسعة وخصبة، وهو قليل السكان، ومن شأنها أن تستوعب أكبر عدد من الفلسطينيين، خاصة العرب الذين تمرسوا على الزراعة؛ لذا فالعراق قد يكون الحقل الأخصب كوطن ممكن في المستقبل لجزء كبير من (السكان القاطنين) في فلسطين.
2- العراق يتمتع بخيرات وثروات كبيرة، وسرعة تطويره مرهونة بزيادة عدد سكانه، فهناك أعمال تطويرية، وتوسعاً كبيراً في فرص العمل، الأمر الذي يجعله بحاجة إلى استقدام العمالة الخارجية لدعم قوته الداخلية والسياسية، وبالتالي فإن ترحيل الفلسطينيين إليه، لتوطينهم فيه سيشكل حلاً لأحد أهم عوائق التنمية، وفي الوقت نفسه سيسمح للهجرة اليهودية والاستيطان بالمضي قدماً، فالطبيعة البدوية للفلسطينيين تجعلهم غير متمسكين بالأرض لأنه ليس ثمة فارق بين فلسطين، والعراق، أو أي بلد عربي آخر.
3- اختيار العراق جاء بديلاً لفكرة النقل القريب للفلسطينيين؛ خشية ظهور مشكلات جديدة تعترض الاستيطان الصهيوني، فالعراق بعيدة نسبياً عن فلسطين بؤرة الصراع والاحتكاك[2].

وقد وضع نورمان مراحل من أجل تنفيذ خطته وتقوم على:

- المرحلة الأولى المناقشة:

يجب مناقشة مبدأ الترحيل مطولاً من جانب أناس جادين ممن اعتادوا النظر في الشؤون الفلسطينية بمنظار اقتصادي، والذين لهم تأثير في الأوساط النافذة في التجمع اليهودي، ويجب أن يجري هذا النقاش بصورة سرية. فإذا علم العالم العربي بصورة غير مباشرة أن اليهود يناقشون خطة كهذه، فإن عوائق لا يمكن تخطيها، ومن شتى الأنواع ستبرز حتماً أمام تنفيذ هذا المشروع[3].

- المرحلة الثانية إقامة صندوق مالي:

تأسيس "منظمة" من الخبراء، لديهم ما يكفي من المال، لتحري الإمكانات الاقتصادية للمشروع، بما في ذلك تكاليف نقل عرب فلسطين إلى العراق.

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص212.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص113.

[3] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص112.

- المرحلة الأخيرة مفاوضات سرية:

إجراء مفاوضات بين ممثلي المنظمة ووزارة المستعمرات في الإمبراطورية البريطانية، بغية الحصول على قبول الحكومة البريطانية تنفيذ المشروع. كما ينبغي إجراء المفاوضات مع حكومة العراق بشأن العملية بكاملها. وإذا نجحت هذه المراحل بأكملها، يحين الوقت لتأسيس الشركة التي قد تعرف باسم "شركة استعمار فلسطين والعراق"[1]. يبين نورمان كيفية تنفيذ الخطة، وذلك من خلال:

- الترويج لفكرة الترحيل بين الفلسطينيين:

فقد طالب نورمان بتنفيذ (حملة تربوية) صهيونية في صفوف الفلسطينيين، لإعدادهم لقبول فكرة ترحيلهم إلى العراق، والعيش في مملكة عربية مستقلة، ورأى أن خطته قد تطلق، أولاً، من خلال العثور على صاحب أرض واحد يقتنع بالمزايا المادية لتوطينه في العراق، وبذلك يبدأ نقل مزارعيه قرية، دون المساس بنظام القرية، ويتطلب ذلك التعامل مع الوكلاء، أو مع المخاتير الذين يقفون على رأس القرية، وطالب نورمان بالتنفيذ التدريجي للترحيل، واكتفى بترحيل "دزينة" من القرى في العام الأول، ومن ثم سيزداد عدد الفلسطينيين المرحلين مع الأعوام التالية[2].

- الاتصال مع الحكومة البريطانية:

سعى نورمان إلى الاتصال مع الحكومة البريطانية للتعاون معها للعمل على تنفيذ الخطة، بحجة أن "بريطانيا العظمى تحتاج إلى سكان أوفياء لها في فلسطين، تتماثل مصالحهم مع مصالح الإمبراطورية البريطانية، ويكونون على استعداد للدفاع عن تلك المصالح، وعن الطريق إلى الهند والشرق، ولليهود مصلحة كبرى في قوة الإمبراطورية، وسيكونون ملزمين بالدفاع عنها[3].

- الاتصال مع الحكومة العراقية:

اقترح نورمان إرسال خبراء إلى العراق لدراسة إمكانيات العراق في مجالي الزراعة والري، والاستعلام بصورة مبدئية عن تكاليف النقل، وإمكانية تطوير العراق، وسيتم التوجه إلى الحكومة العراقية لإقناعهم بفكرة الطرد، وحضهم على قبول الذين يزمع طردهم مقابل مبالغ مالية، والطلب في حال موافقتها على المشروع منها "أن تمنح شركة تطوير العراق منطقة شط الغراف" كلها، ومنح

---

[1] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص113.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص115.

[3] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص117.

الأراضي للمرحلين الفلسطينيين مجاناً، ونقل ملكيتها إليهم، وتسهيل دخولهم دون جوازات سفر، أو تأشيرات دخول، أو رسوم، ومنحهم الجنسية العراقية خلال عام واحد من السكن في العراق[1].

- الاتصال مع الحكومة الأميركية:

بذل نورمان الكثير من النشاط خلال الحرب العالمية الثانية، لإقناع الحكومة الأميركية بتبني خطته بترحيل الشعب الفلسطيني إلى العراق، وربط نورمان المشروع بخدمة الأهداف الحربية الأميركية من خلال حجته بأن ترحيل اليد العاملة الزراعية الفلسطينية إلى العراق، أمر بالغ الأهمية لكليهما، خاصة بالنسبة لمسألة الإنتاج المحلي للغذاء، والذي تحتاج إليه القوات الأميركية، وغيرها من قوات الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط، وناشد نورمان في تشرين الأول عام 1945، الرئيس الأميركي هاري ترومان بإجراء الاتصالات مع الحكومة العراقية للوصول إلى اتفاق حول نقل عرب فلسطين إلى العراق، لغرض استقرارهم بشكل دائم هناك[2].

وفي تشرين الأول عام 1945، ناشد نورمان برسالة وجهها إلى الرئيس الأمريكي الجديد هاري ترومان يزعم فيها: "أن حل المسألة السياسية من خلال الترحيل قد أصبح وسيلة معترف بها، وأن الصعوبات القائمة في فلسطين ناجمة عن وجود العرب الذين كان بالإمكان ترحيلهم إلى أماكن خارج فلسطين"، ثم أضاف بعد ذلك برسالة أخرى أرسلها إلى الرئيس الأميركي يعلمه عن وجود مكان له مستقبل جيد لترحيل السكان العرب إليه، حيث قال: "أجريت قبل عدة أعوام دراسة مستفيضة عن إمكان استيعاب العراق لنسبة عالية من عرب فلسطين. وأفادت النتائج التي توصلت إليها، أن إعادة توطين 750,000 فلاح فلسطيني عربي في العراق لا تتضمن بأي شكل من الأشكال أية صعوبات عملية[3].

مما سبق يلاحظ أن خطة نورمان تحتوي الركائز الأساسية للمشروع الصهيوني المتمثلة في التأكيد على الهجرة اليهودية الصهيونية وامتلاكهم للأرض واستيطانهم فيها، هذا ما يؤدي إلى ضرورة تهجير وطرد العرب الفلسطينيين من أرضهم، فالمشروع الصهيوني يقوم أساساً على الاستيلاء أرض فلسطين دون رضى أصحابها، وأن لا مكان على أرض فلسطين لليهود والعرب الفلسطينيين معاً، فالدولة اليهودية تعني دولة لليهود فقط، وهذا ما كثر الحديث عنه في الكيان الصهيوني في الآونة الأخيرة من مطالبة قادة الكيان الصهيوني من العرب الفلسطينيين الاعتراف "بيهودية دولة إسرائيل".

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص115.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص116.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص116.

ت- خطة إلياهو بن حورين 1943-1948:

يعد الياهو بن حورين (Eliahu Ben Horin)[*]، منظر التصحيحيين، ومقرباً من جابوتنسكي ومحرر صحيفة البيشوف العبرية (دوأر هايوم)، وفي سنة 1935، وعندما انشق التصحيحيين عن المنظمة الصهيونية العالمية وأقاموا منظمة صهيونية جديدة مستقلة، انتخب بن ـ حورين عضواً في الهيئة التنفيذية العالمية لهذه المنظمة الجديدة. وعلى غرار ادوارد نورمان، بدأ بن حورين في سنة 1943، الدعاية لمشروعه المتعلق بترحيل العرب الفلسطينيين إلى العراق أو إلى دولة عراقية ـ سورية موحدة. وذلك في كتابه:" The Middle East Crossroads of History" الشرق الأوسط: مفترق طرق تاريخي. وتقوم خطته على الأسس التالية:

أ- ترحيل العرب من فلسطين وشرق الأردن إلى العراق:

ويسوق بن حورين في كتابه التبريرات حول مشروعه الهادف إلى ترحيل الفلسطينيين، وتبدو هذه التبريرات مستمدة من كتابات جابوتنسكي، فبوصف بن حورين صهيونياً تصحيحياً يؤمن بإقامة "دولة يهودية خالصة" على ضفتي نهر الأردن، فكتب بن حورين قائلاً: "أقترح ترحيل عرب فلسطين وشرق الأردن إلى العراق أو إلى دولة عراقية ـ سورية موحدة. وهذا يعني نقل 000، 1,200 نسمة تقريباً. لن يرحل عرب فلسطين إلى بلد أجنبي بل أرض عربية أخرى، والمسافة بين وطنهم الجديد ووطنهم القديم قصيرة (وهذا اعتراف من قبل إلياهو بأن فلسطين هي والوطن الأصلي للعرب الفلسطينيين)، ولا تتطلب عبور المحيطات والبحور. والأحوال المناخية هي هي. وإذا خطط لمشروع الترحيل والاستعمار جيداً ونفذ بانتظام، يحصل الفلاح الفلسطيني على تربة أفضل وشروط عيش أحسن مستقبلاً من تلك التي يمكن له أن يتوقعها يوماً في فلسطين. كما أن العربي من سكان المدن سيجد مجالاً أوسع كثيراً لنشاطاته وطموحاته ضمن إطار دولة عربية خالصة أوسع[1].

- فكرة تبادل السكان:

شدد بن حورين على ضرورة تزامن نقل سكان فلسطين إلى العراق، مع نقل يهود العراق واليمن، وسورية إلى فلسطين، ويمكن أن ينفذا خلال 18 شهراً، إذا اعتمد ذلك الحل، وستُقدم فلسطين الغربية

---

[*] الياهو بن حورين(1902-1966): ناشط صهيوني وصحافي وكاتب، ولد في أوكرانيا، درس في جامعة أوديسا حيث كان رئيس اتحاد الطلاب الصهيوني، وكان ناشطاً في المنظمات الصهيونية السرية "للدفاع عن النفس" خلال السنوات الأولى من النظام السوفياتي، هاجر إلى فلسطين عام 1921، وانضم إلى الهستدروت، انشق عن الحركة العمالية في عام 1928، للانضمام إلى الحركة التصحيحية. عن، سعيد جميل تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص117.

[1] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص134.

(أي غرب نهر الأردن) وحدها إلى المهاجرين اليهود جميع الأراضي التي يحرثها العرب الآن، وبعدها هناك شرق الأردن بمساحات مهمة من تربة خصبة، وإمكانات ري جيدة، ويمكن التوصل إلى تحويل فلسطين الغربية إلى "دولة يهودية"، بعد إجلاء سكانها العرب إلى العراق بمساعدة دولية فعالة، ويجب تحقيق مشروع الإجلاء بحزم[1].

– التأييد الأميركي للخطة:

كان بن حورين يناشد الإدارة الأميركية لدعم أسس هذه الحملة الصهيونية وفرض تهجير العرب. ويبدو أن بن حورين قد سعى لاستجداء دعم الرئيس الأميركي الأسبق هربرت هوفر لهذا المشروع. ويظهر أن هوفر وافق على المشاركة في تنفيذ خطة بن حورين[2]، وبشر بها على صفحات صحيفة "نيويورك تايمز"، في إطار مقابلة أجرتها معه الصحيفة، وبعد نشر تلك المقابلة عرفت هذه الخطة المطالبة بطرد الفلسطينيين إلى العراق بـ "مشروع هوفر". وقد أثار هذا المشروع اهتماماً ملحوظاً في الأوساط الأميركية، ونال موافقة العديد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وأدباء وصحافيين وفئات أخرى لها تأثيرها في المجتمع الأميركي[3].

بذلك يتضح بإن بن حورين لم يخرج عن خط الصهيونية التصحيحية التي يقوم تصورها على إقامة دولة يهودية خالصة على ضفتي نهر الأردن، لذلك اختار العراق لتهجير وطرد الفلسطينيين إليه، وساق ذرائع بأن الفلسطينيين لن يرحلوا إلى بلد أجنبي إنما إلى بلد عربي آخر، إضافة إلى تأكيده على ضرورة فكرة تبادل السكان كغطاء لتبرير عملية التهجير، ولم ينسى بن حورين كغيره من الصهاينة أصحاب خطط التهجير والترحيل؛ ضرورة الحصول على الدعم الأميركي لهذه الخطة.

3. خطط اللجنة الثالثة للتهجير والترحيل (الطرد المنظم) 1948:

تركزت استراتيجية القيادة الصهيونية قبيل إصدار الأمم المتحدة قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947، على تحقيق هدفين أساسيين ارتبط الواحد بالآخر ارتباطاً وثيقاً لا ينفصما، هما إقامة "دولة يهودية" في أكبر مساحة ممكنة من فلسطين، تهجير وطرد الفلسطينيين من المنطقة الفلسطينية التي تقام عليها "الدولة اليهودية"، أو من المناطق الإضافية التي قدرت الزعامة الصهيونية احتلالها، وسلبها من المنطقة المخصصة للدولة العربية[4].

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص118.

[2] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص135.

[3] محارب، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، ص32–33.

[4] محارب، **ستون عاما على النكبة**، موقع عرب 48: http// www. Arab48.com

وبعد أيام قليلة من إعلان قيام "إسرائيل" ظهرت أصوات تطالب علانية، بطرد البقية المتبقية من الفلسطينيين من "إسرائيل" حديثة التأسيس، فشكلت "الحكومة الإسرائيلية" خلال حرب عام 1948، لجنة خاصة بترحيل السكان الفلسطينيين، وأطلق عليها اسم "لجنة الترحيل الثالثة"، وجاء تشكيلها نتيجة اقتراح قدمه عزرا دانين[*] (Ezra Danin) إلى يوسف فايتس في 18 أيار 1948، وقد حاول فايتس استغلال علاقاته مع القيادة الصهيونية لإقناعهم بإصدار قرار لإنشاء لجنة لتنفيذ مخطط طرد العرب الفلسطينيين، وفي 28 أيار 1948، قابل فايتس موشيه شرتوك، المعين حديثاً وزيراً للخارجية والذي كان عضواً في لجنتي الييشوف للترحيل الأولى والثانية، وسأله "عما إذا كان يمكن القيام بعمل يهدف إلى جعل فرار العرب من البلد ومنع عودتهم حقيقة واقعة"، وإذا كان الأمر كذلك، اقترح أن يُعهد إلى شخصين أو ثلاثة "معالجة هذا الأمر بموجب خطة مصممة سلفا" واقترح أيضاً "لجنة من ثلاثة أشخاص" مؤلفة منه ومن عزرا دانين والياهو ساسون "الذي تعاطى الشؤون العربية نيابة عن مؤسسات الييشوف" وتكون مهمة اللجنة "وضع خطة عمل تهدف (إلى إنجاز) هدف الترحيل"[1].

قدمت اللجنة في 5 حزيران 1948، مذكرة إلى بن غوريون من أجل حل المسألة الفلسطينية في "دولة إسرائيل" بعنوان "ترحيل قبل فوات الأوان"، جاء فيها: ضمان قطاع حدودي طويل يبلغ عشرة كيلومترات يمنع فيه توطين العرب؛ إطلاق على العرب في "إسرائيل" صفة أعداء، وهدم قرى بأكملها حتى لا يعود أصحابها إليها، وإسكان اليهود في القرى والمدن العربية من أجل ملء "الفراغ" الذي خلفته الحرب، والحيلولة دون عودة أصحابها بعد انتهاء الحرب[2]. وإقرار التشريعات التي تمنع العودة، والشروع في حملة لإعادة توطين المهجرين في أماكن أخرى[3].

يفيد فايتس أن بن غوريون وافق على سياسة التهجير والترحيل كلها، "لكنه قال: أن الأولوية القصوى يجب أن تمنح للقسم الأول من المشروع، أي للخطوات العملية المتخذة في البلد، وأن المفاوضات مع الدول العربية المجاورة لاستيعاب اللاجئين ينبغي ألا يشرع فيها إلا في زمن لاحق". وفيما راحت الهيئات المعنية بطرد العرب ومصادرة أملاكهم تطور عملها بالتنسيق فيما بينها، استمرت لجنة الترحيل الثلاثية في نشاطها "تشرف على عمليات تدمير القرى بصورة منتظمة

---

[*] عزرا دانين (1903-1984): ولد في يافا، والده من أصل بولندي، هاجر إلى فلسطين مع موجة الهجرة الصهيونية الأولى، ترأس دانين القسم العربي في "شاي" وهي وحدة الاستخبارات للهاغاناه، وقاد شبكة تجسس للهاغاناه أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى، ثم عمل كمدير لإدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية في عهد غولدا مائير. كما كان عضوا في مختلف لجان الترحيل التي شكلت عام 1948. انظر: **موسوعة ويكيبيديا:** http// ar .M . Wikipedia.org

[1] مصالحة، **طرد الفلسطينيين؛ مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص188.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص220.

[3] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص231.

فـي الأرجـاء المختلفـة، كجـزء مـن سياسـة خطـط لهـا بدقـة بهـدف زيـادة الهجـرة العربيـة، ومنـع عودة المهجرين"[1].

أ- خطة جوزيف شختمان لترحيل الفلسطينيين 1948:

كانت مهمة القيادة الصهيونية خلال هذه الفترة (بعد إنشاء دولة إسرائيل) تقضي بضمان عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين ومواصلة تهجير وطرد الفلسطينيين الباقين، لذلك دعت لجنة الترحيل، المعينة من قبل الحكومة "الإسرائيلية"، جوزيف شختمان (Joseph Schechtman)[*] الصهيوني اليميني، الذي يوصف بأنه خبير ترحيل السكان، وهو مؤلف كتاب "عمليات نقل السكان الأوروبيين 1939-1945"، إلى المساهمة في عملها، وقضت مهمة شختمان الأساسية بدراسة النواحي العملية لعمليات نقل اللاجئين الفلسطينيين والفلسطينيين العرب الباقين إلى العراق[2].

وقد اعتبر شختمان وجود أغلبية عربية كبيرة في فلسطين على الدوام كابوساً، والهدف الأساسي للحركة الصهيونية هو إقامة "دولة يهودية" تضم أكثرية يهودية من السكان، وعرض حلاً على أساس القيام بعمليات لتبادل السكان بين الطرفين المتنازعين: (العرب واليهود)، مستنداً في ذلك إلى خطة إلياهو بن حورين لترحيل العرب الفلسطينيين إلى العراق، كما استعان بمثال تبادل السكان اليونان والأتراك، وتبادل السكان الهنود الباكستانيين، لتبين إمكانية الترحيل[3]، بدأ مشروع جوزيف شختمان يتبلور، عندما أجتمع بأعضاء لجنة الترحيل الثالثة أثناء زيارته "لإسرائيل" في أيلول 1948، عندما كان الغزو الصهيوني في أوجه، وبعد أن طرد وهُجر أكثر من نصف اللاجئين كافة، وأوكلوا له مهمة القيام بإعداد خطة، في مسألة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية[4].

وأعد خطته الخاصة بعنوان: (قضية التبادل السكاني العربي ـ اليهودي)، وقدم شختمان خطته لإ ليـاهو إبشـتاين، سـفير "إسـرائيل" فـي واشـنطن، الـذي قـدم الخطـة بـدوره إلـى سـكرتير الحكومـة "الإسرائيلية"، زئيف شارف، ويوسف فايتس رئيس لجنة الترحيل، ويعتمد مشروع شختمان على النقاط التالية:

---

(1) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص231-232.

(*) جوزيف شختمان (1891-1970): ولد في روسيا، وانخرط في النشاط الصهيوني في روسيا، وقد غادر روسيا في عام 1920، وعمل محرراً في أسبوعية الصهيونية الروسية في برلين ما بين عامي 1922-1924، كان مقرباً من فلاديمير جابوتنسكي، عمل في اللجنة التنفيذية التصحيحية في باريس ولندن ووارسو، وكان عضواً في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ما بين 1963-1968. انظر: سعيد جميل تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص221.

(2) جيف سيمونز، **التطهير الاثني لفلسطين**، ترجمة مركز العودة الفلسطيني، لندن، مركز العودة الفلسطيني، 2012، ص74.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص221.

(4) ماجد سعيد المدهون، الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية 1948-1977، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية -غزة، فلسطين، 2005، ص41-42.

1- ترحيل إجباري للفلسطينيين، سواء أكانوا لاجئين أم مواطنين، وإعادة توطينهم في العراق.
2- ترحيل الجاليات اليهودية في البلاد العربية إلى "إسرائيل".
3- التوطين لابد من تعزيزه بمعاهدة بين حكومتي "إسرائيل" والعراق، ربما دول عربية أخرى.
4- تقدم "إسرائيل" تعويضات كاملة للفلسطينيين عن ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم[1].

أراد شختمان حصر المشكلة وحلها بين عرب فلسطين، واليهود في الدول العربية وحدها، وأدرك شختمان أن العرب الفلسطينيين لن يقبلوا طوعاً بالترحيل، ولكن ما أن يجدوا أنفسهم في العراق مثلاً كأمر واقع، مع تعويض كامل للأملاك التي تركوها، فلابد أنهم سيستسلمون لهذا الأمر الواقع[2].

مما سبق يتضح أن قيادة الحركة الصهيونية عكفت على إنشاء لجان مختصة لوضع خطط لتهجير وترحيل الفلسطينيين عن أراضيهم. فقد تشكل إجماع صهيوني منذ عام 1937، يطالب بتهجير العرب الفلسطينيين، وقد نوقشت فكرة التهجير في هيئات الحركة الصهيونية بدءاً من المؤتمر العالمي لحزب بوعالي تسيون (عمال صهيون)، وفي المؤتمر الصهيوني العشرين. وسعياً من الحركة الصهيونية من أجل تنفيذ تهجير الفلسطينيين، شُكلت لجان الترحيل والتي ضمت عدداً من قادة الحركة الصهيونية. لقد كانت مهمة لجان الترحيل إجراء دراسات ووضع الخطط العملياتية الشاملة من أجل تهجير وترحيل الفلسطينيين، وطردهم من فلسطين عندما تحين الفرصة المناسبة. وأن دل على شيء فهو يدل على التخطيط المسبق لعملية الطرد وليس كما تدعي الرواية الصهيونية أن الطرد كان نتيجة أوامر ملوك ورؤساء العرب للفلسطينيين بالنزوح كما أنه ليس كما يدعي بعض المؤرخين الإسرائيليين أن الطرد كان نتيجة لتطورات المعارك الحربية أو لضرورات حربية.

رابعاً: مراحل التهجير لأبناء الشعب العربي الفلسطيني بين 1947-1949

إن مسؤولية الحركة الصهيونية عن تهجير واقتلاع الشعب الفلسطيني هي جزء لا يتجزأ من قيام "دولة إسرائيل"[3]. فقد استدعى الاستيلاء على الأرض فكرة تهجير وطرد الشعب الفلسطيني، حيث شكل امتلاك الأرض والاستيطان عليها، الهدف الأول للحركة الصهيونية، فامتلاك الأراضي هو العنصر الحاسم لإقامة "الدولة اليهودية"، فبدون الأرض، لا "وطن قومي يهودي"، ولا "دولة يهودية"[4].

---

[1] المدهون، **الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية**، ص41-42.

[2] سلمان أبوستة، **التوطين: تكريس التنظيف العرقي**، موقع هيئة أراضي فلسطين: http//www.plands.org

[3] وليد الخالدي، **الخطة دالت مجدداً**، ترجمة إلياس شوفاني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 96، 2013، ص304.

[4] خالد أبو شرخ، **التطهير العرقي 47-48-49**، موقع الحوار المتمدن: http//www.ahewar.org

1. الخطوات الأولى لتهجير وطرد الفلسطينيين:

لقد ترافق المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين منذ بدايته مع اقتلاع وتهجير السكان المحليين الفلاحين والبدو، الذين كانوا يعيشون على الأرض. فالمستوطنات الأولى التي أقيمت في فلسطين (حتى قبل المؤتمر الصهيوني الأول) كانت كلها تقريباً مقامة على أراض يزرعها، أو كان يزرعها، سكان عرب. فقطة الأرض التي اشتراها كارل نيطر (المحسن اليهودي الفرنسي الجنسية) لإقامة المدرسة الزراعية في مكفية يسرائيل 1870، كان يملكها أو يزرعها فلاحون من قرية يازور، وقد تسبب ذلك في نزاع دام سنين طويلة مع الفلاحين الذين لم ينسوا أن نيطر أخذ أرضهم، ومستوطنة بتاح تكفا طردت قبيلة الستيرية، وفي زخرون يعكوف طردت قبيلة الزمارين، كما أجلي سكان المطلة عنها لدى استيطانها[1].

إن الاستعمار الاستيطاني الذي انتهجه المشروع الصهيوني في فلسطين كان يهدف إلى قيام "دولة عنصرية يهودية"، يحل فيها يهود العالم مكان أهل فلسطين، وقد وضع نصب عينه أهمية امتلاك الأراضي في فلسطين وانتزاعها من أهلها ومنحها للمهاجرين المستوطنين اليهود. ولقد عمدت الوكالة اليهودية إلى إقصاء الفلاح العربي عن الأرض التي تريد امتلاكها بأية وسيلة، وعدم السماح له بمزاولة مهنة الزراعة وتشغيل عمالاً يهود بدلاً منه[2]. فقد كان النمط السائد في الصفقات المعقودة بين المشترين الصهاينة وعدد من كبار الملاكين العرب، تضمين العقود على الدوام تعهد يتقدم به بائع الأرض بتسليمها خالية من أي ساكن، وبذلك الأسلوب ضمنت الحركة الصهيونية أن تكون الأرض بلا مزارعين، وقد استندت الصهيونية إلى تلك العقود؛ لتبرير طرد الفلاحين من أراضيهم، بدعوى أن كل الصفقات كانت قانونية[3].

فمن المعروف أن الإقطاعيين العرب، وفي الحالات الغائبين (لبنان)، هم الذين باعوا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كان يفلحها المزارعون العرب عبر أجيال عديدة، وكان الملاك العرب الكبار يسيطرون على نحو 29,1% من الأراضي الزراعية الخصبة لفلسطين عام 1929، وكان الفلاحون يزرعون الأراضي وكانت الأرباح تصب في خزانات الملاكين. وكان عملاء الحركة الصهيونية ووسطائها يتصلون بهم ويعرضون عيلهم مبالغ كبيرة من المال لقاء بيع أراضيهم. وما كان يسعهم إلا الترحيب بالعرض. فهم لم يكونوا مهتمين بمستقبل المستأجرين، الذين أقاموا على هذه

---

[1] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص224.

[2] مجاهد علي شراب، **الأرض الفلسطينية في ظل الإدارة العسكرية والانتداب البريطاني 1918-1948**، شؤون عربية، العدد 44، 1985، ص108.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص57.

الأراضي أجيالاً عديدة[1]. وقد فوجئ هؤلاء المنتفعون بالأرض من الفلاحين العرب بممارسة الضغط عليهم لإخراجهم من قراهم ومنعهم من استغلال أراضيهم. واحتجت القيادة العربية على ذلك، وعارضت بشدة سياسة نزع الملكية من الفلاحين، لأن ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى خسارة العرب لحقوقهم الطبيعية وإلى اقتلاعهم فعليا من وطنهم، وهذا ما حصل بالفعل، فأمام الضغط المتواصل من قبل الصهاينة على سكان القرى بوساطة جيش الانتداب، أرغم هؤلاء السكان الواقعة قراهم ضمن الأراضي المبيعة للوكالة اليهودية على إخلاء قراهم مكرهين[2].

وأهم المناطق التي شهدت طرد سكانها الفلسطينيين وتهجيرهم خلال مرحلة الانتداب البريطاني، هي مناطق سهل مرج ابن عامر، وسهل الحولة وسهل عكا، والجزء الشمالي من السهل الساحلي الفلسطيني، حيث سهلت سلطات الانتداب البريطاني للصهاينة شراء أكثر من (400) ألف دونم، من أراضي مرج ابن عامر من عائلة آل سرسق اللبنانية، والتي كانت تشمل على أثني وعشرين قرية، نتج عن ذلك تهجير نحو تسعمئة عائلة عربية من المزارعين المستأجرين من غير أن تفكر في حمايتهم، أما في منطقة سهل عكا فقد حصل اليهود على مساحة واسعة من أراضي القرى الفلسطينية التي باعتهم إياها أسرتا الصباغ وتويني اللبنانيتان، والواقعة ما بين عكا وحيفا مما نتج عن ذلك طرد سكان القرى العربية: "من الانشراح، وحانوتا، والدار البيضاء، والهريج، وتشريدهم منها"، وتتابعت مظاهر استخدام القوة ضد الفلاحين في إخراجهم من الأراضي التي تم نقل ملكيتها لليهود مثل "وادي الحوارث"، الذي تبلغ مساحته (140) ألف دونم. هذا بالإضافة إلى طرد ألوف الفلسطينيين العرب من أراضي مناطق "الساخنة وغور بيسان، وطبعون، والزبيدات، والمنسي، وغيرها"، ومن الأراضي التي بيعت أيضاً بالطريقة نفسها "أراضي جبل كنعان في صفد، وقصص، وأراضي قرية شطا التي أخرج أهل القرية منها وسلمت لليهود"[3].

بذلك يتضح أن الاستيلاء على الأرض من قبل اليهود الصهاينة وطرد الفلاحين الفلسطينيين منها، كانت الخطوة الأولى في عملية تهجير وطرد الفلسطينيين خارج وطنهم، إلى البلدان المجاورة. فالمشروع الصهيوني الاستيطاني لم يكن يهدف إلى مجرد إقصاء الفلسطينيين عن العمل بالأرض وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال تطبيق التهجير القسري.

إضافة إلى الاستيلاء على الأرض الذي اعتبر المبدأ الأول في سياسة الحركة الصهيونية تجاه عرب فلسطين وتجاه الأرض الفلسطينية، كان هناك مبدأ آخر وهو مبدأ العمل العبري[4]، وقد اتخذت

---

[1] فوزي الأسمر، **الغزو الصهيوني لأرض فلسطين**، شؤون فلسطينية، العدد 50-51، 1975، ص307.

[2] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص35.

[3] أسعد صلاح، **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني**، ص36.

[4] شراب، **الأرض الفلسطينية في ظل الإدارة العسكرية والانتداب البريطاني**، ص112.

الحركة الصهيونية شعار العمل العبري من أجل حرمان أهل البلاد الأصليين من أي فرصة للاستمرار في الصمود والتمسك بالأرض من أجل التضييق عليهم وطردهم[1]. وهذا ما كان قد أكد عليه هرتزل حين قال: "يجب تسريب السكان المعدمين عبر الحدود ...وسد كل مجالات العمل والاستخدام في البدء في وجوههم"[2]. بناء على ذلك فإن الاستيلاء على الأراضي وعلى فرص العمل، وما يمثله ذلك من تهجير وطرد منظم، جزءا لا يتجزأ من الصهيونية منذ نشأتها.

ويعتبر شعار العمل العبري هو أحدث الشعارات العنصرية التي تهدف إلى نقاء سوق العمل من الأجانب، حيث أن العنصرية سبقت إقامة "الدولة اليهودية" فقد بدأ اليهود بالعزلة في الجيتو في أوروبا ولدى هجرتهم إلى فلسطين عزلوا نفسهم في المجتمع العربي الفلسطيني من خلال إقامة نقابات صهيونية مستقلة وتطبيقهم لقانون العمل العبري ومقاطعتهم للبضائع غير اليهودية وللأيدي العاملة العربية، من أجل التضييق على السكان ودفعهم إلى خارج الحدود، بالوسائل المباشرة التي اتبعتها الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. وكان حرمانهم من العمل كجزء رئيسي في العقيدة الصهيونية وكافة مؤسساتها كوسيلة لتحقيق أهدافها في الاستيلاء على الأرض[3].

هكذا كانت سياسة العمل العبري الخطوة الثانية كمقدمة لتهجير وطرد الشعب الفلسطيني، لتأتي الخطوة الثالثة والمتمثلة في العنف والإرهاب واستخدام القوة العسكرية في حرب 1948. بذلك يتضح أن عملية تهجير وطرد الفلسطينيين من أراضيهم وديارهم، لم تكن فكرة صهيونية جديدة تم ابتداعها خلال حرب عام 1948، بل كان تطبيقاً لنهج صهيوني واكب موجات الهجرة الصهيونية وعملية الاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية وطرد الفلاحين منها.

2. الإرهاب الصهيوني كاستراتيجية لتهجير وطرد الفلسطينيين:

يُعد الإرهاب الصهيوني أحد أهم ركائز الفكر الصهيوني، وقد أشاد زعماء الحركة الصهيونية بفكرة الإرهاب، وطالبوا بممارسته من أجل تحقيق المشروع الصهيوني، فهرتزل دعا إلى استخدام السلاح، وممارسة العنف الجماعي المنظم من أجل إقامة "دولة اليهود"، وحاييم وايزمن رأى ضرورة اللجوء إلى العنف والإرهاب "كقوة لها فوائدها في تحقيق الوطن (القومي) اليهودي"، وشدد بن غوريون

---

[1] نعمان عاطف عمرو، **العنف في الفكر الصهيوني قبل إقامة إسرائيل عام 1948**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 24، 2009، ص240.

[2] شراب، **الأرض الفلسطينية في ظل الإدارة العسكرية والانتداب البريطاني**، ص112.

[3] عمرو، **العنف في الفكر الصهيوني قبل إقامة إسرائيل عام 1948**، ص241.

على ضرورة بناء "القوة اليهودية"؛ لأنها العامل الذي سوف يقرر مصير اليهود، وتحدد نتيجة الصراع في فلسطين[1].

لذلك ارتبطت الحركة الصهيونية منذ نشأتها بالإرهاب، وبلغ الإرهاب الصهيوني ذروته عشية اغتصاب العصابات الإرهابية الصهيونية لجزء من فلسطين العربية وتأسيس الكيان الصهيوني. ويعتبر الإرهاب من أهم المرتكزات الأساسية لتنفيذ المشروع الصهيوني، فهو ليس مجرد رد فعل عشوائي على أضرار لحقت بالمشروع الصهيوني، وإنما هو عقيدة ومخطط ورسالة أبدية ودائمة ومستمرة[2]. كما أن الإرهاب ليس حدثاً عابراً عرضياً وإنما هو أمر كامن في المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي. والإرهاب الصهيوني هو الآلية التي تمّ بها تفريغ جزء من فلسطين من سكانها وفرض المستوطنين الصهاينة ودولتهم الصهيونية على شعب فلسطين وأرضها[3].

لقد أدى الإرهاب والعنف الصهيوني دوراً وظيفياً في الاستيلاء على فلسطين باستعمار استيطاني إحلالي. ولقد أدرك أقطاب الصهيونية العملية أنّ تطبيق شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" لن يتم بشكل سلمي، وإنما سيتم عبر استخدام القوة، لإحداث التغيرات الديمغرافية في ذهنية هؤلاء الأقطاب[4].

وتطبيقاً للأسس الأيديولوجية المتعلقة بإنجاز المشروع الصهيوني، جرى تطبيق استراتيجية عدوانية إرهابية في المعركة الدائرة والمتصاعدة في فلسطين، على امتداد نحو خمسة عقود بعد تأسيس الصهيونية، عبر هجرة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم فيها، وبناء القوة الذاتية البشرية والعسكرية والاقتصادية. وقد زجت الصهيونية بهذه القوة واستغلتها إلى حدها الأقصى، إثر صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (1947/11/29)، فقبل نحو ستة أشهر من إعلان قيام الكيان الصهيوني دعا بن غوريون، رئيس اللجنة التنفيذية في الوكالة اليهودية، إلى تهجير العرب، قائلاً: "كل هجوم يجب أن يكون ضربة قاضية تؤدي إلى تدمير البيوت وطرد سكانها"[5].

وقد لجأت العصابات الصهيونية في حرب عام 1948 إلى عدة أساليب في تنفيذها لعملياتها الإرهابية منها المجازر، أن حرب عام 1948، في فلسطين تختلف عن كثير من الحروب الأخرى في

---

(1) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص229.

(2) فهد خليل كريشان، إرهاب الدولة دراسة في الأفكار والممارسات الصهيونية الإسرائيلية داخل فلسطين 1948-2015، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص45-46.

(3) المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ص244.

(4) عبد الكريم، **في فلسفة العنف العنصري الصهيوني الموجه ضد العرب**، ص126.

(5) إبراهيم عبد الكريم، **سقوط الانكار الصهيوني للمسؤولية عن النكبة الفلسطينية**، مجلة الفكر السياسي، العدد 58، 2016، ص93.

خصوصيتين: أولها في كونها حرب غير متكافئة تم التخطيط لها وفرضها طرف واحد، وهو الطرف الصهيوني المتفوق في قوى إنتاجية وتدعمه قوى امبريالية، وثانياً أن هدف هذا العدوان لم يكن فقط إنزال الهزيمة بالخصم تحقيقاً لمقاصد سياسية ولا تدمير الكيان السياسي الفلسطيني (الدولة الفلسطينية المقترحة وفق قرار التقسيم لعام 1947) وإنما تدمير الفلسطينيين كمجتمع قائم بهدف اقتلاعه عن وطنه ومن أرضه وإلى "الأبد" بهدف حلول المجتمع اليهودي الصهيوني محله ضمن سياسة صهيونية تهدف إلى التدمير الشامل للمجتمع العربي الفلسطيني[1].

أ- أسلوب المجازر والمذابح:

لجأت العصابات الصهيونية إلى ارتكاب المجازر ومختلف الأعمال الإرهابية لتفريغ فلسطين من مواطنيها العرب الفلسطينيين[2]، إن ما جرى للفلسطينيين من نكبة عام 1948، (وما زال يجري) هو في الحقيقة مشروع تدمير شامل للمجتمع الفلسطيني نُفذ عام 1948، من خلال حرب شاملة كانت المجازر والمذابح أداة رئيسية في تنفيذها، والمجازر والمذابح بطبيعتها وتعريفها تتضمن غالباً عنصر اللاتكافؤ المطلق لموازين القوى، وهو ما يسمح للطرف الأقوى بالإجهاز على الضحية دون تعرضه نفسه لأي خطر جسماني[3].

بحسب المؤرخ الإسرائيلي أرييه يتسحاقي، اقترفت حوالي عشر مجازر كبرى (معرفة على أساس سقوط أكثر من 50 ضحية في كل مجزرة) وحوالي 100 مجزة صغرى (سقط فيها أفراد أو مجموعات صغيرة) على أيدي القوات الصهيونية في 1948-1949، وكان للمجازر، بحسب يتسحاقي، تأثير عارم في السكان الفلسطينيين، مما تسبب في الهجرة وعجل بها. وذهب يتسحاقي إلى أبعد من ذلك ليقول إن جرائم ارتكبت في كل قرية تقريباً[4].

لقد كانت المذابح والمجازر ظاهرة عامة تعرضت لها معظم المدن والقرى والتجمعات البدوية التي لم يقم أهلها بالفرار منها قبل احتلالها. لا شك في أن المجازر والمذابح كانت أكثر من مجرد دعاية وأسطورة وأن دير ياسين كانت القاعدة وليس الاستثناء[5].

دير ياسين: 9 نيسان 1948؛ كانت دير ياسين موقع أشهر مجزرة اقترفت ضد مدنيين في سنة 1948؛ شكلت أهم عامل ساهم في تهجير الفلسطينيين سنة 1948. ففي 9 نيسان قتل أكثر من 250

---

(1) صالح عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948) وخلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، موقع المجموعة 194: http://www.group194.net

(2) عبد الكريم، **سقوط الانكار الصهيوني للمسؤولية عن النكبة الفلسطينية**، ص94.

(3) عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948)**، موقع المجموعة 194: http://www.group194.net

(4) مصالحة، **الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين**، موقع المجموعة 194:http://www.group194. net

(5) عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948)**، موقع المجموعة 194:http://www.group194. net

قروياً غير مسلح، وكان منهم نساء وشيوخ وأطفال. وكان هناك أيضاً حالات اغتصاب وتمثيل بالجثث. ولا يجد كتاب محدثون أي صعوبة في الاعتراف بمجزرة دير ياسين وأثرها، وإن لم يكن هدفها، هو التعجيل في تهجير وطرد الفلسطينيين. إلا أن معظم هؤلاء الكتاب يلوذون بواقع أن فظائع دير ياسين ارتكبها "منشقون" الأرغون، (التي كانت آنذاك بقيادة مناحيم بيغن) مبرئين بذلك هاغاناه بن غوريون، القوات العسكرية للتيار الصهيوني السائد، غير أن معلومات عبرية نشرت حديثاً تبين أن:

1. في كانون الثاني 1948، توصل مختار القرية ووجهائها إلى اتفاق عدم اعتداء مع الهاغاناه والمستعمرتين اليهوديتين المجاورتين غفعات شاؤول ومونتفيوري.
2. كان هجوم الأرغون على القرية في 9 نيسان يحظى بدعم كامل من قائد الهاغاناه في القدس، دافيد شلتيئيل. لم يختر هذا الأخير نقض اتفاقه مع القرى فحسب، بل قام أيضاً بتزويد أعضاء الارغون ببنادق وذخائر.
3. شاركت الهاغاناه في الهجوم على القرية تحت غطاء مدفعي من إحدى سرايا البلماخ.
4. أرسل مائير باعيل، وهو من ضباط استخبارات الهاغاناه، إلى دير ياسين لتقدير فعالية قوات الأرغون وأدواتها. ومع أن الأرغون وليحي هما اللتان اقترفتا جرائم القتل الفعلية، فإنه يجب تحميل الهاغاناه والأرغون وليحي مسؤولية ذبح القرويين[1].

والأخطر من هذا هو أن معلومات "إسرائيلية" نُشرت حديثاً تظهر أن مجزرة دير ياسين كانت فقط من بين مجازر عدة نفذتها القوات الصهيونية (الهاغاناه والجيش "الإسرائيلي" بصورة رئيسية) سنة 1948، وتثبت أبحاث حديثة أن إخلاء الفلسطينيين لبلداتهم وقراهم في النصف الثاني من الحرب كان أقل احتمالاً ولهذا السبب كانت المجازر الكثيرة التي ارتكبت من تموز 1948، فصاعداً، مثل مجازر اللد وخربة ناصر الدين وعين الزيتون وعيلبون وسعسع والجش والدوايمة والطيرة (قرب حيفا) وصفصاف، مرسومة كلها لفرض عمليات إخلاء بالقوة[2]. بالنسبة للصهاينة فإن نجاح أسلوب مجزرة دير ياسين حولها إلى نموذج تكرر تطبيقه في مجازر عديدة أخرى منذ ذلك الوقت. لقد كان أسلوب استعمال المجازر من أنجع أساليب التهجير والطرد وأكثرها استعمالاً من قبل القوات الصهيونية، مع التأكد من انتشار أخبار هذه المجازر بين السكان الفلسطينيين في المناطق الأخرى[3].

هناك أنماط عدة للمجازر التي قامت القوات "الإسرائيلية" بارتكابها؛ أنماط المذابح الرئيسية: النمط الأول: بعد احتلال قرية ما، تقوم القوة الغازية باختيار بضع أشخاص، من الرجال والشبان المدنيين الذين تصفهم الوثائق الإسرائيلية بأنهم في "سن القتال" (من 15 إلى 55عاما)، يصطفونهم

---

[1] مصالحة، **الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين**، موقع المجموعة http://www.group194. net:194

[2] مصالحة، **الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين**، موقع المجموعة http://www.group194. net:194

[3] كناعنة، **الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير**، ص81-154.

مقابل جدار ثم تطلق عليهم النار. وفي معظم الحالات كان الإعدام يتم أمام أنظار بقية القرويين أو أبناء المدن حتى يؤتي الإعدام وقعه النفسي المطلوب ومثال ذلك ما حدث في قرية مجد الكروم في 5 تشرين الثاني 1948[1].

النمط الثاني: مذابح الأسرى، ضد المقاتلين بعد استسلامهم حيث كان هناك في واقع الأمر نوعين من المجازر الموجهة ضد الأسرى؛ النوع الأول يحدث بعد احتلال أو استسلام موقع ما. وبعد تجميع المدافعين، يتم توثيقهم ومن ثم إطلاق النار عليهم. مثال: ما حدث مع مقاتلي قرية العباسية في 10 تموز 1948. النوع الثاني: كان يتم داخل جدران مراكز التوقيف والاعتقال العسكرية. فبعد تحقيق صوري سريع ومستعجل أحياناً مع استعمال التعذيب، تصدر محكمة عسكرية الأمر بالإعدام، هؤلاء القتلى تعتبرهم المحكمة العسكرية مرتكبي جرائم قتل ضد اليهود[2].

النمط الثالث: القتل العشوائي الواسع؛ لهذا النوع من المجازر سمتان: الأولى إنه لا يميز بين رجل وامرأة أو بين الراشدين والأطفال وكبار السن. أما الثانية كانت تهدف إلى التخلص من أعداد كبيرة من الناس أو من نسبة كبيرة ممن بقي منهم في أرضه. ومثل هذا النوع من القتل ـ والذي يذهب ضحيته عدد غير قليل من الناس، وتغتصب فيه النساء وتقتل الحوامل والأطفال ـ عادة ما خلق مناخاً من الإرهاب والرعب خارج حدود القرية التي وقع فيها. وإن وقعه يفضي إلى هروب جماعي ليس في حدود القرية فقط بل وعلى نطاق منطقة، مثل مجزرة قرية الدوايمة 29 تشرين الأول 1948[3].

النمط الرابع: عمليات إرهابية؛ في هذا النوع تزرع المتفجرات في مواقع مختلفة من المدن، في الأبنية العامة ووسائط النقل. وهذا النوع من العمليات كانت تنفذه مجموعات صغيرة متنكرة من "المستعربين" والتي ألف أعضاؤها مكان العملية أو استكشفوه مسبقاً، ويتحدثون العربية بطلاقة، ويتنكرون جيداً على هيئة العرب أو الجنود البريطانيين. وعادة ما كانوا يدخلون المناطق المأهولة بالعرب في سيارات عربية أو بريطانية مسروقة. حيث كان التنكر سمة ملازمة لهذه العمليات في الفترة ما قبل انسحاب القوات البريطانية. مثال قتل معظم أبناء عائلة أبو حجير في قرية طيرة حيفا التي تعرضت لهجمة إرهابية ليلية في الحادي والثاني عشر من كانون الأول 1947[4].

النمط الخامس: القصف الجوي للمدنيين؛ في بداية الحرب لم يمتلك الصهاينة تقريباً أية قوة جوية وقد تم الإبلاغ عن هجمات جوية قليلة حتى نيسان 1948، ولكن هذا تغير بحصول الجيش

---

[1] عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948)**، موقع المجموعة http://www.group194. net:194

[2] صالح عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948)**، موقع المجموعة http://www.group194. net:194

[3] صالح عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948)**، موقع المجموعة http://www.group194. net:194

[4] صالح عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948)**، موقع المجموعة http://www.group194. net:194

الإسرائيلي على طائرات مقاتلة وقاذفات (بما فيها قاذفات أمريكية ثقيلة من طراز B – 18) خلال الهدنة الأولى في شهري حزيران و تموز 1948، أما القصف المدفعي فقد سبب خسائر فادحة في الأرواح وتدميرا واسعاً للروح المعنوية بسبب طبيعته العشوائية وبسبب أن الفلسطينيين الذين لم يعهدوا قصفا كهذا من قبل، ولم يمتلكوا أي وسيلة دفاع ضده، مهما كانت بسيطة. وقد جلبت الغارات الجوية معها "مكننة" المجازر والمذابح في المنطقة ـ قتل بالجملة على نطاق واسع وسريع ومن على بعد ـ فذهب ضحيتها الكثيرون في جنوب فلسطين وقرب غزة مثل قرى الفالوجة وبيت جبرين واسدود وجورة عسقلان وبيت دراس، وفي قرى الجليل والشمال مثل ترشيحا والصفصاف وسمحاتا وإجزم وعين غزال وطيرة حيفا ولوبيا والعشرات من القرى الأخرى[1].

بعد عرض هذه المعلومات المفصلة والموثقة التي لا تقبل في جوهرها النقض، يتوصل البحث إلى أن المجازر والمذابح نجمت عن خطة مركزية لتهجير وطرد أبناء الشعب العربي الفلسطيني، حيث إن العدد الضخم من الفظائع التي ارتكبت خلال "حرب" 1948، عكس تصميم القادة" الإسرائيليون" على خلق "دولة يهودية" نقية وتوسعية (حسب رأيهم) من خلال استخدام المجازر والمذابح، فالمستوطنين الصهاينة ومن خلال منظماتهم العسكرية ولا حقاً جيشهم المسمى وبالسخرية الاقدار بـ "جيش الدفاع الإسرائيلي"، حولوا فلسطين عام 1948، إلى مسرح تطهير عرقي ارتكبت فيها آلاف وآلاف من جرائم الحرب التي تشكل بمجموعها جريمة حرب ضد الإنسانية[2].

ب- أسلوب الحرب النفسية:

لقد اتبعت الحركة الصهيونية أسلوب الحرب النفسية في عملية مقصودة ومخطط لها لتدمير المعنويات عند الشعب الفلسطيني، من أجل تسريع عملية التهجير التي بدئ بها، بهدف زرع الخوف والرعب في نفوس أبنائه، وكان لهذا الأسلوب تأثيره على الشيوخ والنساء والأطفال الذين لا حول ولا قوة لهم على الحرب[3]. والسؤال الذي يطرح نفسه كيف كانت الحرب النفسية عاملاً مساعداً في تهجير الفلسطينيين؟

كانت الحرب النفسية واحدة من الأساليب التي اتبعها الصهاينة في سياق إخلاء الأرض من سكانها الأصليين، والتي أتقن الصهاينة استخدامها، بل برعوا فيها إلى حد كبير وذلك من أجل زيادة

---

(1) صالح عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948)**، موقع المجموعة http://www.group194. net:194

(2) صالح عبد الجواد، **المذابح الصهيونية خلال حرب (1948)**، موقع المجموعة http://www.group194. net:194

(3) عبد الرحيم بدر الدين المدور، التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948: النوايا، التخطيط، التنفيذ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2000، ص104-105.

الضغط على السكان العرب وإجبارهم على الرحيل والفرار من مدنهم وقراهم[1]. لقد كان التخويف ـ أي الإرهاب النفسي ـ سلاحاً فتاكاً من أسلحة التطهير العرقي. فكانت "التسجيلات المرعبة" تدوي من مكبرات الصوت مطلقة إنذارات تحذيرية للباقين من أنهم سيلاقون مصير دير ياسين، وكانت الإشاعات عن الأوبئة أمور تصدق في ضوء تسميم الهاغاناه للآبار[2].

- إصدار البيانات الاذاعية المضللة:

استخدمت إذاعة الهاغاناه السرية والناطقة بالعربية مختلف أنواع الأساليب لتحطيم معنويات الفلسطينيين فحاولت أن تقنعهم بأنهم ليسوا في مأمن إذا ما ظلوا في بيوتهم. ومما يسترعي الانتباه أن جهاز إرسال الهاغاناه لبرامجها في اللغة العربية كان أقوى من الجهاز الذي يبث في اللغة العبرية. لقد أعطت محطة الإذاعة "الإسرائيلية" أهمية أكبر لحملات الحرب النفسية ضد العرب الفلسطينيين من تلك التي أعطتها لمهمتها الأساسية التي يفترض فيها تزويد شعبها بالمعلومات والانباء، وحذرت تلك البرامج الناطقة باللغة العربية الفلسطينيين من وجود عملاء بين ظهرانيهم[3].

كما عملت إذاعة الهاغاناه على بث الإشاعات عن تفشي الأمراض الوبائية، كما حدث في حيفا عندما أذاع راديو الهاغاناه بتاريخ 1948/3/26، تحذيراً لعرب المدينة من مرض الجدري الذي بدأ ينتشر فيها، وأن حالة اكتشفت بين رجال جيش الإنقاذ الذين حملوا الوباء معهم من سورية والعراق[4]. لقد كان الصهاينة ينشرون الرعب والفوضى بين السكان العرب الفلسطينيين في أحياء حيفا، حيث كانت سيارات الهاغاناه المزودة بمكبرات الصوت وإذاعة الهاغاناه كانت تذيع استعداد الهاغاناه لإيصالهم إلى "المناطق العربية" و "تلمح إلى النتائج الوخيمة التي ستحل بالذين يهملون هذه التحذيرات"[5].

- أسلوب الهمس والدعاية:

كان هذا الأسلوب أحد الأوجه الأخرى للحرب النفسية، حيث استخدمت الحركة الصهيونية دعاية الهمس والتحذيرات الصادرة من اليهود القريبين من العرب الفلسطينيين، والتي كانت تربطهم

---

(1) عبد الله محمود حسين، الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية 1948-1973، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة دمشق، دمشق،1983، ص118.

(2) توماس سواريز، **دولة الإرهاب كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب**، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، عدد460، 2018، ص460.

(3) بالمبو، **كيف طرد الفلسطينيين من ديارهم عام 1948**، ص67.

(4) عدنان أبو عامر، **الترحيل في الفكر الصهيوني**، موقع عدنان أبو عامر: http://www.adnanabuamer.com

(5) المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص105.

معهم علاقات صداقة أو تجارة أو معاملات أخرى[1]. وكشفت ذكريات يغال آلون أن الهجرة من الجليل الشرقي كانت بصورة أساسية، نتيجة حملة متعمدة ومتناسقة من "الدعاية الهامسة"، والتي كان هو بالتأكيد قد خطط لها، وعمل على تنفيذ التهجير من خلالها[2].

- نشر أخبار المذابح والمجازر:

عمدت المنظمات الصهيونية إلى استخدام النتائج القذرة لعملياتها الإرهابية كما في دير ياسين والدوايمة وناصر الدين والطنطورة وغيرها في الحرب النفسية ضد المدنيين العرب الفلسطينيين، لحفزهم على الرحيل[3]، لقد تم توظيف نتائج المذابح والمجازر في مجال التهجير، فقد كان الصهاينة قبل الشروع في تنفيذ هجوم على مدينة أو قرية عربية فلسطينية، يقوموا بتسريب أخبار المجازر على نطاق محلي كي تصل أنباء القتل الجماعي والاغتصاب والهدم إلى آذان السكان الفلسطينيين وخاصة الريف الفلسطيني المحافظ[4].

لقد كان الغرض الأساسي من المجازر والمذابح التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية نشر الرعب في قلوب السكان الفلسطينيين كي يلجؤوا إلى الفرار قبل وصول القوات الصهيونية وليس مجرد الاستيلاء على الموقع وإنهاء المقاومة فيه[5]. فمذبحة دير ياسين جاءت لتجسد المخطط الصهيوني لإرهاب الشعب الفلسطيني وتهجيره من وطنه، وقد ساهمت بصورة غير مباشرة في التسبب بالفرار المشوب بالذعر من حيفا، ويافا، وطبريا، ومن قرى جميع أرجاء البلد[6].

- إلقاء بيانات تدعو الناس إلى الرحيل:

نُشرِت بيانات تهديد تدعوا العرب الفلسطينيين إلى الرحيل، وإلا سوف يذبحون وبعض البيانات كانت تدعوا القرى قبل البدء بالهجوم أن تستسلم وأن تسلم المسلحين الذين سموهم في غالب الأحيان بالغرباء، حيث أغلب البيانات تمتدح أهالي القرية وتصف المناضلين الذين يدافعون عنها (بالغرباء). وكانت هناك بيانات تلقى من الطائرات وتدعوا العرب الفلسطينيين للتسليم وترك قراهم وفي هذا يقول

---

(1) المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص105-106.

(2) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص170-171.

(3) إلياس شوفاني، **مجزرة الطنطورة في السياق التاريخي لتهويد فلسطين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 43، 2000، ص106.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص257.

(5) كناعنة، **الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير**، ص38.

(6) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص181.

الدكتور جبر المحسن في مقابلة ميدانية معه: "كانت طائرات العدو تحلق فوق القرى والمدن في منطقة يافا وتلقي بيانات تدعوا العرب فيها إلى الاستسلام والرحيل"[1].

وأوردت جريدة الحياة اللبنانية في عددها الصادر في 16 أيار 1948، نصاً لمنشور أسقطته الطائرات الإسرائيلية في منطقة شمال الجليل وموقع من قبل الهاغاناه في الجليل جاء فيه: "ليس لدينا أية نية لمحاربة الناس العاديين الذين يرغبون في العيش بسلام، بل نريد مقاتلة الجيوش والقوات التي تحضر إلى فلسطين. لذا فإنني أعلن في هذا البيان أن جميع السكان الذين لا يرغبون بالاشتراك بالقتال، عليهم أن يغادروا البلد مع نسائهم وأطفالهم آمنين، هذه ستكون حربا قاسية دون رحمة أو شفقة، لا داعي أن تعرضوا أنفسكم للخطر"[2].

كل ذلك يثبت بطلان الرواية الإسرائيلية التي تقول: إن هروب الفلسطينيين من البلاد، قد جاء نتيجة لطلب من القيادات العربية، وذلك بصورة مؤقتة ريثما يتم الهجوم العربي في الحقيقة لقد تم الهروب بناء على مخطط سياسي وعسكري إسرائيلي، حيث اعتقد هؤلاء أن الاستيطان الصهيوني وكذلك إقامة "الدولة اليهودية" يحتمان تهجير وترحيل العرب الفلسطينيين إلى الدول العربية[3].

ت- أدوات الإرهاب الصهيونية التنفيذية:

عملت الحركة الصهيونية، على تحقيق مشروعها الاستيطاني، بطرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه من خلال تكوين قوة عسكرية مؤسسة وفق كل معايير المنظمات العسكرية بل الجيوش النظامية[4]. فالواقع أن قادة العمل الصهيوني قد وعوا أبعاد مشروعهم الاستيطاني مبكراً، وأدركوا ألا مجال لتحقيق أهدافهم إلا بالقهر العنصري والتهجير القسري للشعب العربي الفلسطيني. وعرفوا، انطلاقاً من وعيهم متطلبات تجسيد مشروعهم، ألا مكان لهم في فلسطين إلا بتشريد شعبها الأصلي، ومن ثم بناء كيانهم السياسي، فعمدوا إلى إنجاز المهمة بشتى الطرق وبالسرعة القصوى المتاحة؛ لذلك سعت قوى الاستيطان جدياً لبناء أداة العدوان الأساسية فيه ـ آلته العسكرية الإرهابية[5].

فمن المعلوم أن احتلال فلسطين وتشريد شعبها و"اخضاعه للظروف التي يعيشها"، كان بفعل الآلة العسكرية الصهيونية، أصلاً، وليس نتاجاً لنشاط المؤسسات الاستيطانية الأخرى ونجاحها في تهويد فلسطين من خلال الاستيطان اليهودي. فالشعب العربي الفلسطيني لم يرحل عن أرضه بسبب

---

[1] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص107.

[2] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص107.

[3] Simha Flapan, **The Birth of Israel**, New York, Pantheon Books, 1987, P.9.

[4] تمراز، **دور المنظمات العسكرية الصهيونية في تنفيذ طرد الفلسطينيين من مدينة القدس**، ص8.

[5] شوفاني، **إسرائيل والتسوية – المحطة**، ص26-27.

نجاح "الوكالة اليهودية" في إغراق البلد بالمهاجرين، بحيث لم يبق فيه متسع لأهله الأصليين؛ ولا نتيجة لنشاط "الصندوق القومي اليهودي" (الكيرن كايمت) في شراء الأراضي واستيطان البلد بكثافة لا تترك لأصحابه مجالاً للبقاء فيه؛ ولا بسبب هيمنة المؤسسات الصهيونية على اقتصاد فلسطين، بحيث اضطر شعبها بحثاً عن لقمة العيش خارجها. لقد حصل ذلك كنتيجة مباشرة للعنف الفاشي العنصري الذي مارسته الآلة العسكرية الصهيونية على الشعب الفلسطيني[1].

وقد استعانت الحركة الصهيونية الناشطة بكل الإمكانيات لتكوين وبناء القوة العسكرية التي أصبحت الأدوات التنفيذية لممارسة الإرهاب، وقامت ببناء قوتها خلال فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين (1917–1948) لتعمل في مواجهة الفلسطينيين وبسط سيطرتها العسكرية والأمنية على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، تمهيداً للإعلان عن إقامة "الدولة اليهودية". أهمها:

– منظمة الهاغاناه: (منظمة الدفاع):

منظمة عسكرية صهيونية استيطانية، أسست في القدس عام 1920، لتحل محل منظمة الحارس(هاشومير). وجاء تشكيلها ثمرة نقاشات طويلة بين قيادة التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين[2]، فقد أخذت فكرة إقامة تنظيم عسكري صهيوني، تناط به مهام حماية المستوطنات اليهودية، تطرح نفسها في الوسط الحزبي الصهيوني، خصوصاً أن منظمة الحارس (هاشومير) العسكرية لم تثبت نفسها في حراسة المستوطنات[3]. وساد الاعتقاد والشعور في أوساط مؤسسي الهاغاناه بوجوب إقامة تنظيم عسكري يحمل في طياته مضامين قومية أساسها الدفاع العام والجماعي. وانسجم هذا التوجه مع تطلعات الحركة الصهيونية في السيطرة العامة على فلسطين وإنشاء المستوطنات فيها على الأرض[4].

وقد اتخذ قرار تشكيل الهاغاناه عام 1920، في مؤتمر حزب "اتحاد العمل" (احدوت هاعفوداه)، والمؤتمر العام التأسيسي للهستدروت[5]، تعتبر الهاغاناه القوة العسكرية الرئيسية لليشوف اليهودي في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني وبالتحديد بين عامي 1921 و1948، وأشرف على تسيير أمور هذه القوة كل من مؤسسات اليشوف والحركة الصهيونية العالمية[6]. وتألفت الهاغاناه من

---

(1) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص35.

(2) أبو شرخ، **الصهيونية (21) التخطيط للتطهير العرقي**، الحوار المتمدن: http //www.ahewar.org

(3) تمراز، **دور المنظمات العسكرية الصهيونية في تنفيذ طرد الفلسطينيين من مدينة القدس**، ص8.

(4) جوني منصور وفادي نحاس، **المؤسسة العسكرية الإسرائيلية**، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009، ص30.

(5) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص230.

(6) منصور ونحاس، **المؤسسة العسكرية الإسرائيلية**، ص29.

البالماخ وهي القوة الضاربة المؤسسة على شاكلة ألوية مستقلة متكاملة، والقسم الثاني من الهاغاناه هو مجموعة ألوية ميدانية، والقسم الثالث هو تنظيمات حراسة وحماية المستوطنات، تكونت وحداتها من الضباط والجنود الصهاينة الذين خدموا في الجيش البريطاني أثناء مواجهة الإنجليز للثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939)، وفي الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، فأكسبت ضباط وعناصر الهاغاناه بذلك تدريباً عالياً، وظفته في الاعتداء على أهل فلسطين بقسوة بالغة[1].

وقبيل إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني كان عدد أعضاء الهاغاناه يبلغ نحو 36,000 بالإضافة إلى 3000 من البالماخ، وقد اكتمل بناؤها التنظيمي، الأمر الذي سهل عملية تحويلها إلى جيش موحد ومحترف للدولة الصهيونية، حيث أصدر بن غوريون في 31 أيار 1948، قراراً بحل الإطار التنظيمي القديم للهاغاناه وتحويلها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي[2].

– منظمة إتسل (إرغون) (1931):

"إتسل" اختصار للعبارة العبرية (إرغون تسفاي ليومي بإرتس إسرائيل) أي (المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل) وتعرف أيضاً باسم "الأرجون"، وهي منظمة عسكرية صهيونية تأسست في القدس عام 1931، من اتحاد أعضاء الهاغاناه الذين انشقوا عن المنظمة الأم، وجماعة مسلحة من بيتار، وقد بنيت المنظمة على أفكار فلاديمير جابوتنسكي عن ضرورة القوة اليهودية المسلحة لإقامة الدولة، وعن حق كل يهودي في دخول فلسطين، وكان شعار المنظمة عبارة عن يد تمسك بندقية مكتوب عليها "هكذا فقط"[3].

وأما البناء التنظيمي لإتسل، فيتألف من قيادة عليا، وأركان عامة مقسمة إلى مصالح متخصصة وفقاً لضرورات العمل السري، وجيش مقسم إلى فرق تختلف أهميتها باختلاف ضرورات المعركة، وإدارة مخفضة، وكانت صلاحيات القيادة العليا مراقبة جميع نشاطات "إتسل" العسكرية والسياسية، والاهتمام بالشؤون الإعلامية وشؤون التدريب، وتأمين التواصل مع سائر التنظيمات وإعطاء الأوامر اللازمة للوحدات العسكرية[4]. وحتى عام 1939، كانت أنشطة إتسل موجهة بالأساس ضد الفلسطينيين، وبعد صدور الكتاب الأبيض، ثم أصبحت القوات البريطانية في فلسطين هدفاً لعمليات مسلحة من جانب المنظمة، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية توقفت أنشطة إتسل ضد القوات

---

(1) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص230.

(2) أبو شرخ، **الصهيونية (21) .. التخطيط للتطهير العرقي**، الحوار المتمدن: http //www.ahewar.org

(3) المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى**، ص270–271.

(4) ياسين سويد، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج6، ص484.

البريطانية لئلا تكون عاملاً مساعداً للنازية ضد بريطانيا[1]. وقد بلغ عدد عناصر إتسل عام 1945، حوالي 3000 عنصر، ارتفع إلى 5000 عنصر عام1948 [2].

- منظمة ليحي "شتيرون" (1940):

منظمة عسكرية صهيونية سرية أسسها أبراهام شتيرون عام 1940، بعد انشقاقه هو وعدد من أنصاره عن إتسل ليؤسس عصابة أطلقت على نفسها اسم "لوحامي حيروت إسرائيل" أي "المحاربون من أجل حرية إسرائيل" وتسمى اختصاراً "ليحي"، ومنذ عام 1942، عرفت المنظمة تعرف باسم مؤسسها شتيرون بعد مقتله على أيدي سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين[3]. وهي مكونة من اليهود المتعصبين والمتطرفين ولم يتعد عددهم حتى عام 1948، بضع مئات، إلا أنهم كانوا مسلحين ومنظمين جداً[4]. شاركت ليحي مع كل من الهاغاناه وإتسل في الهجوم على القرى العربية، وبعد إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني، حلت ليحي مع غيرها من المنظمات العسكرية وأدمجت في جيش الدفاع الإسرائيلي[5].

هكذا يتضح أن الحركة الصهيونية عملت على بناء قوة عسكرية كبيرة، على اعتبار أن القوة العسكرية تشكل الأداة العملية لتنفيذ المشروع الصهيوني. وتم بناء هذه الأداة على امتداد خمسة عقود بعد قيام الحركة الصهيونية، عبر الهجرة اليهودية التي وفرت القوى البشرية لهذه الأداة العسكرية، وقد وظفت الصهيونية هذه الأداة العسكرية في سبيل تهجير وطرد الفلسطينيون من أرضهم، إذ من غير الممكن أن يتخلى الفلسطينيين عن أرضهم وتسليمها لليهود عن طيب خاطر مقابل مزاعم دينية، من هنا جاء الاهتمام ببناء القوة العسكرية الصهيونية.

3. مراحل تهجير وطرد الشعب الفلسطيني بين عامي 1947-1949:

لقد وظفت الحركة الصهيونية سياسات تهجير أبناء الشعب العربي الفلسطيني في سياق تنفيذ مشروعها الاستعماري الاستيطاني؛ فعملت على جذب المهاجرين اليهود، والاستيلاء على الأراضي وإقامة المستوطنات فيها، بكافة الوسائل المتاحة، وطرد الفلسطينيين من ديارهم واستئصالهم منها، تمهيداً لكي يحل المستعمرين الجدد مكانهم. وتخلل ما سبق تدمير البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسكان الأصليين المستهدفين، ورافقه إنشاء سلطة سياسية تحوز على السيادة في المنطقة

---

[1] المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى**، ص271.

[2] تمراز، **دور المنظمات العسكرية الصهيونية في تنفيذ طرد الفلسطينيين من مدينة القدس**، ص10.

[3] المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى**، ص272.

[4] سويد، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج6، ص485.

[5] المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى**، ص274.

المستهدفة[1]. والواقع أن قادة العمل الصهيوني قد أدركوا أبعاد مشروعهم الاستيطاني مبكراً، وأنه لا مجال لتحقيق أهدافهم إلا بالقهر العنصري والتهجير القسري لأبناء الشعب العربي الفلسطيني[2]. وقد تم ذلك على مراحل بين عامي 1947-1949.

أ- المرحلة الأولى: منذ صدور قرار التقسيم 29 تشرين الثاني 1947 حتى 31 آذار 1948:

شكل صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947، إشارة لبدء حرب 1948، التي تعد التطبيق العملي لفكرة تهجير وطرد الفلسطينيين. وقد أعطى ذلك القرار "الدولة اليهودية"، وقد بلغ عددهم فيها (407) آلاف، مقابل (498) ألفا من اليهود، بنسبة يهودية 55,03%، وأما في الدولة العربية، بلغ عدد العرب الفلسطينيين(735) ألفا، مقابل (10) آلاف من اليهود، بنسبة عربية 98,64%[3]. تظهر الوثائق الصهيونية التي تم الكشف عنها مؤخراً والتي عمدت "دولة اسرائيل" إلى إخفائها وحظر نشرها لفترة طويلة، مدى التظليل التي مارسته "إسرائيل" حول عمليات تهجير الفلسطينيين حيث تفند الوثائق المزاعم الإسرائيلية حول أسباب اقتلاع العرب ونزوحهم خلال الأشهر الأولى من الحرب، ووفقاً للوثيقة فإن "معظم عمليات تهجير وطرد وتشريد العرب الفلسطينيين نتجت عن العمليات العسكرية للمقاتلين اليهود"، دون أن تذكر بالاسم هذه المنظمات العسكرية التي أشرفت على تنفيذ خطة التهجير، علما بأن مليشيات وعصابات "الهاغاناه" وإتسل" وليحي" كان لها الدور الأبرز في ترويع الفلسطينيين ودفعهم للرحيل[4].

بدأت عمليات التهجير هذه بعد صدور قرار التقسيم، حيث شنت المنظمات العسكرية الصهيونية هجماتها المسلحة في مناطق التماس بين الأحياء المختلطة في المدن الفلسطينية الرئيسية القدس، يافا، وحيفا، وصفد، وطبريا، وفي القرى العربية المجاورة للمستوطنات الصهيونية، أو القريبة من طرق مواصلات المستوطنات، وكانت العمليات العسكرية جزءاً من محاولة أولية للربط بين فكرة تأمين حركة المواصلات الصهيونية في الطرق الرئيسية، وبين احتلال القرى القريبة منها، وتهجير وطرد أهلها[5]. وقد استهدفت هذه العمليات الإجرامية إيقاع أكبر خسائر ممكنة بين المدنيين الفلسطينيين. وفي هذا السياق ارتكبت القوات الصهيونية عشرات المجازر الصغيرة في المدن والقرى الفلسطينية على طول فلسطين. جاءت هذه المجازر على شكل عمليات تفجير في الأسواق والأماكن العامة المكتظة

---

(1) ولاء ثابت، **الكيان الصهيوني والتطهير العرقي**، موقع باب الواد: http//www.babelwad.com

(2) شوفاني، **إسرائيل والتسوية – المحطة**، ص26-27.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص229.

(4) محمد محسن وتد، **فلسطين خلال النكبة.. وثيقة تكشف جرائم صهيونية لتطهير فلسطين من العرب**، موقع الجزيرة نت: http//www .Aljazeera.net

(5) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص236.

بالمدنيين وعمليات ضد الحافلات ووسائل النقل وتدمير منازل وقتل من فيها. وكان هدف هذه العمليات الصهيونية إرهاب العرب الفلسطينيين المدنيين وترويعهم لحملهم على الرحيل[1].

ومن أبرز تلك العمليات الإرهابية التي شنتها المنظمات العسكرية الصهيونية قيام عصابة "الارغون" بتنفيذ مجزرة العباسية، في 13 كانون الأول 1947، حيث تسلل أراد عصابة "الارغون" إلى القرية متنكرين في زي جنود بريطانيين، حيث ألقوا قنابل يدوية داخل مقهى القرية وفي داخل البيوت، مما أدى إلى مقتل (7) من أهالي القرية على الفور، وجرح 34 منهم[2]، تعد تلك المجزة أولى المجازر التي نفذتها المنظمات العسكرية الصهيونية في تلك المرحلة[3]. بينما قامت الهاغاناه بنسف فندق "سميرا ميس" في حي القطمون في القدس في 5 كانون الثاني 1948، مما أدى إلى تدمير الفندق[4]، وبلغ عدد الذين قتلوا في الحادث 22 شخصاً، وجرح حوالي عشرين، وكان لذلك الحادث الوقع الذي هدف إليه الصهاينة، فقد دب الرعب في قلوب سكان الحي، وأخليت منازل كثيرة ورحل النساء والأطفال والمسنون، وبقي الشباب وحدهم[5].

وقد تميزت الاعتداءات والهجمات الصهيونية على القرى العربية المجاورة للمستوطنات الصهيونية بأنها أعنف من مثيلاتها التي سبقت قرار التقسيم. لم تقتصر هذه الهجمات على منطقة محددة فقط، بل كانت متفرقة في جميع المناطق المتاخمة للاستيطان اليهودي الصهيوني، وشملت أيضاً المدن المختلطة مثل القدس، ويافا، وحيفا، وطبريا[6]. ومن أهمها حسب المدن والقرى التي شهدتها؛ ففي القدس والتي لم تتبع لأي من الدولتين؛ العربية أو "اليهودية"، وفقاً لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، بل نص المشروع على تدويلها، لكن الوكالة اليهودية بالرغم من قبولها قرار التقسيم؛ إلا أنها لم تتخلى عن المطالبة بالمدينة، لذلك كانت الرغبة الصهيونية في تهجير وطرد أكبر عدد ممكن من أهلها العرب خارج القدس، وخاصة الذين كانوا يعيشون في أحياء مختلطة مع اليهود أو في أحياء عربية قريبة من المستوطنات الصهيونية حول القدس، من أولويات القيادة الصهيونية من أجل توسيع دولتهم[7].

---

(1) محارب، **ستون عاما على النكبة**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

(2) **جريدة فلسطين**، يافا، العدد (6790 ـ 243) الصادر في 14 كانون الأول 1947، ص1.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص239.

(4) **جريدة فلسطين**، يافا، العدد (6804 ـ 257) الصادر في 6 كانون الثاني 1948، ص.

(5) عزت طنوس، **الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، 1982، ج1، ص371–372.

(6) المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص65–66.

(7) بالومبو، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، ص98.

ومنذ مطلع شهر كانون الأول 1947، سعت المنظمات الصهيونية للسيطرة على المناطق والأحياء في القدس، فقد شنت هذه المنظمات هجمات عسكرية ضد القرى العربية القريبة من المستوطنات الصهيونية؛ من أجل احتلالها، وتهجير وطرد أهلها، وكانت قرية بيت صفافا الواقعة إلى الجنوب الغربي من القدس أول قرية هاجموها. وكان ذلك في 25 كانون الأول 1947، أرغم أهل القرية على الرحيل عن أراضيهم في القرية، وحرموا من مصدر رزقهم، ولكنهم بقوا في منازلهم[1]. كما شنت الهاغاناه سلسلة من الغارات على قرية لفتا، من أجل تهجير سكانها، ومن أشد الغارات التي حدثت يوم 28 كانون الأول 1947[2]، حيث تمكن الصهاينة من تهجير وطرد سكان قرية لفتا البالغ عددهم (2958) نسمة، وكانت لفتا أول قرية عربية تُخلى بشكل كلي[3].

كما خططت الهاغاناه منذ كانون الأول 1947، لاحتلال قرية دير أيوب الواقعة على الطريق العام بين القدس ويافا، وتهجير وطرد أهلها، وتمكنت من احتلالها في 6 آذار 1948، وتدميرها وتهجير وطرد أهلها البالغ عددهم عام 1948 (371) نسمة، بذلك تمكنت الهاغاناه حتى نهاية آذار 1948، من احتلال قرية لفتا، وتلة الشيخ بدر المجاورة لها، وطرد أهلها البالغ عددهم (2958) نسمة، واحتلال قرية دير أيوب وطرد أهلها البالغ عددهم (371) نسمة[4].

أما في مدينة يافا نفذت المنظمات العسكرية الصهيونية النمط نفسه من العمليات العسكرية التي اتبعتها في المدن والقرى الفلسطينية الأخرى، فبدأت منظمة إتسل عملياتها الإرهابية بتنفيذ هجوم ضد حي أبو كبير في يافا بتاريخ 2 كانون الأول 1947، بثلاث سيارات من سيارات الجيش البريطاني تحمل ثلاثين ارهابياً، فقتلوا ثلاثة فلسطينيين، وجرحوا تسعة، وضمن نطاق عملية احتلال القرى الفلسطينية المجاورة لمدينة يافا، وتهجير أهلها، كانت قرية "المر" وتعرف باسم "المحمودية"، أول قرية تم احتلالها، وتدميرها، وطرد أهلها؛ بسبب وقوعها وسط مستوطنات صهيونية إلى الشمال الشرقي من مدينة يافا، ففي الأول من شباط 1948، شنت مجموعة من الهاغاناه وإتسل هجوماً على القرية، وتمكنت من احتلالها، وطرد أهلها. كما احتلت في 3 شباط 1948، قرية الحرم التي تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة يافا، وتعرف باسم (سيدنا على)، وقامت المنظمات العسكرية الصهيونية بهدم القرية، وطرد أهلها، وحتى نهاية آذار 1948، تمكنت الهاغاناه من احتلال قرى المر، الجماسين الشرقي،

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص237.

[2] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص70.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص237.

[4] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص238.

والجماسين الغربي، الشيخ مؤنس، وعرب السوالمة، وعرب أبو كشك، وبذلك تمكنت الهاغاناه من احتلال (7) قرى من قضاء يافا، وتهجير وطرد أهلها البالغ عددهم (8271) نسمة[1].

بينما تعرضت مدينة حيفا لحملة ممنهجة من المنظمات العسكرية الصهيونية لإرهاب الأهالي، وقتل أكبر عدد منهم، وبدأت الحملة بمهاجمة الأحياء العربية، والشوارع الرئيسة في حيفا في مساء 8 كانون الأول 1947، استمر الهجوم أربعة أيام متتالية، وتسبب بمقتل 29 شخصاً عربياً، ركزت الهاغاناه حملة تدمير القرى والضواحي المحيطة بحيفا، وطرد سكانها، ففي 15 شباط 1948، هاجمت قرية "قيسارية" بهدف احتلالها، وطرد أهلها البالغ عددهم عام 1948، (1114) نسمة، وفي الوقت نفسه شنت مجموعة أخرى من الهاغاناه هجوماً على خربة البرج القريبة من قرية قيسارية، وتمكنت من احتلالها وتدميرها. وفي 27 شباط 1948، احتلت قوات الهاغاناه قرية "وادي عارة" التي تقع إلى الجنوب من مدينة حيفا، وقامت بهدم القرية وطردت أهلها، وفي الأول من آذار 1948، احتلت قرية دالية الروحاء التي تقع إلى الجنوب من مدينة حيفا، قامت الهاغاناه بهدم القرية، وطرد أهلها، وبذلك تمكنت الهاغاناه من احتلال (7 قرى) من قضاء حيفا، وطرد أهلها البالغ عددهم (2182) نسمة. وبهدف تأمين الطريق الواصل بين المستوطنات الصهيونية بين يافا وحيفا، نظمت الهاغاناه سلسلة من العمليات العسكرية بهدف احتلال القرى العربية القائمة على هذا الطريق الساحلي، وطرد أهلها، وضمن تلك العمليات، شنت الهاغاناه هجوماً على القرى العربية الساحلية المحيطة بطولكرم، ففي الأول من آذار 1948، شنت الهاغاناه هجوماً على قرية وادي قباني، واحتلتها وطردت أهلها، وفي الوقت نفسه، احتلت بلدة الجلمة ودمرتها بالكامل، وطردت أهلها البالغ عددهم (81) نسمة، وتمكنت الهاغاناه حتى نهاية آذار 1948، من احتلال (7) قرى من قضاء طولكرم، وطرد أهلها البالغ عددهم (4291) نسمة[2].

كما خططت المنظمات العسكرية الصهيونية لاحتلال القرى القريبة من طرق المواصلات التي تربط الحي اليهودي في صفد بالمستوطنات الصهيونية في الجليل، وطرد أهلها[3]، ففي 18 كانون الأول 1947، شنت قوة من البالماخ هجوماً على قرية الخصاص، حيث دخلت قوة مكونة من سيارتين مملوءتين بالجنود، حصلت المذبحة عندما فتح الجنود النار من بنادق رشاشة، وألقوا قنابل يدوية خلال سيرهم مما أدى إلى مقتل عشرة وجرح خمسة من العرب كان من بينهم امرأة وخمسة أطفال[4].

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص239.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص240-241.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص241.

[4] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص70.

في الأول من شباط 1948، قامت كتيبة من لواء جولاني، بمهاجمة قرية الفراضية التي تقع جنوب غرب صفد، واحتلتها، وهدمت منازلها، وطردت أهلها البالغ عددهم (777) نسمة، وقد هاجمت عناصر الهاغاناه قرية "منصورة الخيط" التي تقع إلى الشرق من صفد، ولكنها فشلت في احتلالها، هاجمتها مرة أخرى في ليل 6 – 7 شباط 1948، تمكنت من احتلالها وتدميرها، وطرد أهلها البالغ عددهم (222) نسمة[1]. وفي ليل 14 – 15 شباط 1948، دخلت قوة كبيرة من البالماخ قرية سعسع العربية، قضاء صفد على حدود لبنان، ووضعت متفجرات شديدة الانفجار في المنازل العربية أدى إلى حدوث مجزرة[2]. كانت هذه المجزرة من أبشع المجازر إذا استشهد فيها 60 عربياً غالبيتهم من الأطفال دون سن 13 صنفوا حسب الأرقام التالية: تسعة أطفال دون العاشرة، خمسة أطفال دون الخامسة عشرة، وأصيب تسعة أطفال آخرون بجراح[3]. وفي آذار 1948، هاجمت الكتيبة الثالثة من البالماخ قرية الحسينية، وهي قرية في الجليل الأعلى قرب بحيرة الحولة. وتمكنت من احتلالها وتهجير سكانها، الذين غادروا القرية إلى سورية[4]. تمكنت الهاغاناه حتى نهاية آذار 1948، احتلال قريتين من قضاء صفد، وطرد أهلها البالغ عددهم (1009) نسمة[5].

كما تعرضت القرى العربية في الجليل الشرقي لعمليات عسكرية عدة شنتها منظمة الهاغاناه بهدف احتلالها، وطرد أهلها؛ فقد شنت هجوماً بتاريخ 2 آذار، على قرية المنارة إلى الجنوب من طبريا، واحتلها وطردت أهلها البالغ عددهم (568) نسمة، ودمروا منازلها، وسويت القرية بالأرض وتركوا وريقات حذروا السكان من العودة إلى القرية؛ لأنها لغمت، كما تعرضت قرية العبيدية الواقعة جنوب مدينة طبريا، إلى هجوم قامت به الهاغاناه في اليوم التالي 3 آذار 1948، ودمرت القرية بالكامل، وطردت أهلها البالغ عددهم (1009) نسمة عام 1948، واستولت على أراضيهم[6].

بذلك انتهت المرحلة الأولى من الحرب الممتدة من 29 تشرين الثاني 1947، حتى 31 آذار 1948، وما رافقها من عمليات تهجير وطرد للفلسطينيين، لاسيما في مناطق التماس بين الأحياء المتجاورة، وشنت المنظمات العسكرية الصهيونية عمليات عسكرية إرهابية ضد الفلسطينيين في المدن الرئيسية مثل: القدس ويافا وحيفا وصفد واللد والرملة، وضد عشرات القرى الفلسطينية القريبة من المستوطنات الصهيونية، أو طرق المواصلات، بهدف احتلالها، وتدميرها، وطرد أهلها، هو بمهاجمة

---

(1) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص242.

(2) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص153.

(3) المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص77.

(4) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص156.

(5) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص243.

(6) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص243.

كل قرية بمفردها. وقد استهدفت العمليات العسكرية الصهيونية إيقاع أكبر خسائر ممكنة بين المواطنين الفلسطينيين وترويعهم لحملهم على الرحيل[1].

إن مسلسل الأعمال الإرهابية التي قامت بها (الهاغاناه – إتسل – وليحي)، منذ بداية الحرب من غارات ليلية وعمليات تفجير عشوائية وتدمير للمنازل إلى ارتكاب المجازر البشعة الهادفة إلى ترويع السكان العرب الفلسطينيين وإرغامهم على الهرب، يشير بكل وضوح إلى مخطط التهجير القسري الذي اعتمدته القيادة الصهيونية. فعملت إلى الضربات الهجومية المنظمة ضد المدنيين العرب في الريف، كما في المدن الرئيسية الثلاث ـ حيفا ـ القدس ـ يافا ـ حيث كانت المنظمات الصهيونية المسلحة تتمتع بتفوق عددي وتسليحي وذلك لإرغام الفلسطينيين على الرحيل الفوضوي[2].

تمكنت المنظمات العسكرية الصهيونية من احتلال (28) قرية، منها (20) قرية تقع قرب المستوطنات اليهودية في السهل الساحلي الممتد ما بين يافا وحيفا، و(5) قرى في الجليل الشرقي، وقرية واحدة في قضاء القدس، وأخرى في قضاء الرملة، بالقرب من الطريق الواصل بين القدس ويافا، ولم تحتل أية مدينة، وبلغ عدد الفلسطينيين الذين طردوا من قراهم (20,657) شخص، جميعهم من الفلاحين، وبعد شهر آذار 1948، نقطة تحول في تاريخ احتلال القرى العربية، وطرد أهلها، حيث تم احتلال (20) قرية في ذلك الشهر[3]. قدرت المصادر اليهودية عدد الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من فلسطين بـ 30 ألف شخص غادروا إلى البلدان العربية المجاورة بين كانون الثاني وآذار من العام 1948، وهؤلاء من الأسر الميسورة في القدس وحيفا، وسكان بعض القرى في السهل الساحلي الذين تأثروا كثيراً نتيجة المضايقات وأعمال الشغب[4].

بذلك يتضح أن عمليات تهجير وطرد الفلسطينيين قد بدأت في الأشهر الأخيرة من عام 1947، عقب صدور قرار التقسيم، عندما نشبت حرب فعلية وغير متكافئة بين أبناء الشعب العربي الفلسطيني الأعزل من جانب، وعصابات وقوات صهيونية مجهزة بأسلحة حديثة، ومنظمة بشكل كبير وقد صمد أبناء الشعب العربي الفلسطيني، بمساعدة جيش الإنقاذ غير النظامي، خلال هذه الفترة من نهاية تشرين الثاني عقب صدور قرار التقسيم، ولغاية آخر أذار، وأوقعوا بالعدو الصهيوني خسائر جسيمة، وخصوصاً في حرب المواصلات. وحاول الفلسطينيون الدفاع عن أرضهم والتشبث بها، ومنع العصابات الصهيونية من طردهم، ومحاصرة التوسع الصهيوني، الذي يعمل ضمن خطط مسبقة هدفها تهجير وطرد السكان العرب من القرى والمدن الفلسطينية.

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص244.

[2] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاما**، ج1، ص173.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص244.

[4] بالومبو، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، ص49.

ب- المرحلة الثانية: منذ 1 نيسان 1948 حتى قيام الكيان الصهيوني 15 أيار 1948:

بدأت القيادة الصهيونية تعد نفسها لمرحلة جديدة من الحرب بتنفيذ الخطة "دالت"، التي أقرتها القيادة العليا للهاغاناه في 10 آذار 1948، بهدف احتلال كامل رقعة "الدولة اليهودية" التي حددها قرار التقسيم، وطرد أهلها العرب[1]، كما هدفت الخطة ليس الدفاع عن حدود "الدولة اليهودية" المقترحة من قبل قرار التقسيم، بل التوسع إلى خارج حدود هذه الدولة لتضم المستوطنات الواقعة ضمن الدولة العربية المقترحة أيضاً، بالإضافة إلى مواجهة الجيوش العربية المتوقع تشكيلها، والتي دعت لإنشائها جامعة الدول العربية[2].

وحسب الخطة كان لابد من الاستيلاء على النقاط الرئيسية في البلد وعلى الطرق قبل رحيل البريطانيين، و"نسف وحرق وتدمير" القرى العربية، وطرد السكان العرب المحليين إلى خارج الحدود فيما إذا واجهت هجماتنا "مقاومة". وكانت الخطة تحوي أيضاً نصوصاً تفصيلية للاستيلاء على المدن العربية و "طرد السكان" من الضواحي الواقعة على جانبي طرق المواصلات[3]. لم تترك الخطة "دالت" جانباً من الجوانب إلا وقد غطته وناقشته بدقة[4].

مع اعتماد الهاغاناه للخطة "دالت" اتخذت عملية التهجير القسري لأبناء الشعب العربي الفلسطيني شكلها المبرمج والمنهجي[5]، وقد جاء الانتقال المبكر لتطبيق الخطة "دالت"، والتحول من الدفاع إلى الهجوم الإقليمي، بهدف السيطرة على مناطق متصلة جغرافياً، قبل الانسحاب البريطاني، بكل ما ينجم عن ذلك من تغييرات في هيكلية الهاغاناه، وزيادة أعدادها وتسليحها، لسببين رئيسيين ـ الأول سياسي والثاني عسكري. فعلى الصعيد السياسي، وقع تحول مفاجئ في موقف الدول الكبرى من التقسيم، بعد أن تأكدت من استحالة تنفيذه سلماً، وعدم استعدادها لفرضه بالقوة. أما عسكرياً، فقد أدى دخول جيش الإنقاذ المعركة (آذار 1948) إلى إيجاد وضع صعب جداً بالنسبة إلى الهاغاناه والاستيطان عامة. فعمدت القيادة الصهيونية إلى تقديم شكوى في مجلس الأمن ضد الدول العربية، مطالبة تنفيذ التقسيم بالقوة على يد الدول الكبرى، من جهة، وإلى إيجاد واقع عسكري على الأرض، إزاء انسحاب القوات البريطانية، واحتلال مواقعها، استباقاً لدخول الجيوش العربية، من جهة أخرى[6].

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص245.

[2] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص55.

[3] مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص166-167.

[4] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص56.

[5] شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص174.

[6] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص521.

وخشية من عدم الاستجابة لمطلبهم وضعت الخطة "دالت" موضع التنفيذ في بداية نيسان 1948، وبدأ فصل جديد من خطة تهجير الفلسطينيين وهو إجراء هجوم على القرى والمدن الواقعة في مناطق "الدولة اليهودية" المقترحة، تعمدت العصابات تنفيذ مذابح كبيرة في مناطق مختلفة في فلسطين وتهجير القرية بعد توجيه ضربة قوية وصاعقة لها، وكانت مذبحة دير ياسين هي المفصل التاريخي للحرب[1]. قسم الجيش المشكل من الهاغانا ومن باقي الميلشيات الصهيونية إلى عشرة ألوية[2]، وبدأت هذه الألوية تنفيذ أهداف الخطة "دالت" بصورة تدريجية، وشملت الخطة على 30 عملية، لكل منها اسم خاص، وحددت في كل منها أهداف معينة لكل لواء من ألوية الهاغاناه[3]، وقد تركزت هذه الألوية في المناطق التالية:

أ- الجبهة الشمالية:

- لواء يفتاح أحد ألوية البالماخ تركزت عملياته في السهول والجليل.
- لواء جولاني وهو اللواء الأول من ألوية الهاغاناه وأنيط به السيطرة على طبريا ووادي الأردن.
- لواء كارميلي وهو اللواء الثاني من ألوية الهاغاناه، أنيط به السيطرة على حيفا والجليل الغربي.

ب- الجبهة الوسطى:

- لواء "الكسندروني"، في السهل الساحلي، واللطرون وجبل الخليل ومرج ابن عامر.
- لواء "كيدياني" وهو رابع ألوية الهاغاناه، وكان يسيطر على تل أبيب ويافا، ومحيطهما.

ت- الجبهة الجنوبية تولتها الألوية التالية:

- لواء جفعاتي وهو اللواء الخامس للهاغاناه، وسيطر على المنطقة الواقعة ما بين تل أبيب حتى أسدود.
- لواء هاينجف أو لواء النقب اللواء الثاني عشر في البالماخ وسيطر على أقصى الجنوب حتى أم الرشراش.

ث- الجبهة المركزية (القدس) دعمت بالألوية التالية:

- لواء عتصيوني في القدس وجوارها.
- لواء هارئيل في القدس والساحل.
- لواء الهاغانا السابع الذي تم تشكيله فيما بعد[4].

---

[1] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص82.

[2] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص56.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص246.

[4] المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص57.

كانت القدس، والهضاب الريفية الواقعة على المنحدرات الغربية لجبال القدس، أول منطقة اختيرت لوضع الخطة "دالت" موضع التطبيق، في منتصف الطريق المفضي إلى تل أبيب. واتخذ القرار بتنفيذ عملية "نخشون"، التي ستشكل نموذجاً للحملات التالية: الطرد الجماعي المفاجئ الذي جرى تطبيقه سيبرهن أنه الوسيلة الأكثر فعالية للمحافظة على المستعمرات المعزولة، أو فتح الطرقات الواقعة تحت تهديد العدو، كالطريق المؤدي إلى القدس[1].

وقد قامت القوات العسكرية التابعة للمنظمات الصهيونية في الفترة الفاصلة بين كانون الأول 1947، وفترة الانسحاب البريطاني في 15 أيار 1948، بتنفيذ سبع عمليات عسكرية في القدس، وهي: براك، ونحشون، ومكابي، وبيوسي، وشفيفون، وكلشون (المذراة)، وكان هدف العمليات: فتح طريق القدس ـ يافا، واحتلال القرى العربية الواقعة في نواحي القدس الغربية، وطرد أهلها الفلسطينيين منها؛ لتوفير عمق ديمغرافي، وتواصل جغرافي بين "الدولة اليهودية" المقترحة، وبين مدينة القدس[2]. وهذا ما يعكس دقة التخطيط للاستيلاء على القدس، (التي أعلنت عاصمة لإسرائيل، وكان عام 1995، بداية للبدء بالإقرار بذلك إلى أن أعلن ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل 2017).

في إطار عملية "نحشون" الهادفة إلى احتلال القرى العربية التي تقع على المرتفعات التي تتحكم في الطريق عند مدخل وادي علي من ناحية الغرب، وطرد أهلها، وهي قرى بيت محسير وساريس، ودير محيسن، وخلدة، والقسطل ودير ياسين من جهة الشرق[3]. هاجمت قوات البالماخ في 3 نيسان 1948، قرية القسطل، احتلتها وأجبر اهلها على الرحيل، ثم استعادتها القوات العربية، وفي 6 نيسان قام الصهاينة بهجوم معاكس بقوات كبيرة تدعمها طائرة تقصف المناضلين، واحتلالها ثانية في 8 نيسان 1948[4]، وقد استشهد عبد القادر الحسيني في اثناء محاولته استعادة القسطل، كان استشهاده بمثابة ضربة كبيرة للروح المعنوية العربية[5]، وسبب ذلك ذعراً بين أهالي القرية، بدأت على أثره هجرة الأهالي البالغ عددهم (109) نسمة[6].

---

(1) بابه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ص 98-99.

(2) سليم تماري، **القدس 1948؛ الاحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**، ترجمة أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص98.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص247.

(4) فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني**، ص922-923.

(5) تماري، **القدس 1948؛ الاحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**، ص127.

(6) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص247.

كما خططت الأرغون وليحي، مساهمة منهما في عملية "نحشون"، لمهاجمة قرية دير ياسين، الواقعة في مكان استراتيجي على مسافة ميل واحد إلى الغرب من ضواحي القدس، بالقرب من الطريق الرئيسي المؤدي إلى ممر القدس، وكان أهالي دير ياسين قد توصلوا إلى معاهدة عدم اعتداء مع الهاغاناه في القدس[1]، وفي 9 نيسان شنت وحدات من المنظمتين تتكون من 130 مقاتلاً الهجوم على دير ياسين باستخدام مدافع هاون ومصفحات. ولم تستطع المصفحات اختراق الحواجز التي أقامها الأهالي على مدخل بلدتهم، كما ارتد الهجوم الأول أمام مقاومتهم الصلبة. وبعد أن أعاد المهاجمون تنظيم صفوفهم شنوا هجومهم الثاني، الذي تحول إلى قتال شوارع مع الأهالي المتحصنين في منازلهم، وأوقعوا بالعدو خسائر فادحة، اضطرته إلى التراجع للمرة الثانية[2]، أعاد الصهاينة تنظيم أنفسهم، وأخذوا بالتقدم، وتمكنوا من احتلال القرية بيتاً بيتاً، وذبحوا عدداً كبيراً من أهلها، أطفالاً ونساء وشيوخاً، بوحشية فظيعة[3]، لقد عمل الصهاينة على نشر أخبار مذبحة دير ياسين، كان الهدف من ذلك إفزاع الناس وإرهابهم، والحقيقة أن العصابات الصهيونية استغلت وسائل الإعلام وعمدت إلى تهويل أعمال المذابح من أجل بث الرعب في القرى التي لم تهاجم بعد، من أجل تهجيرها بالرعب قبل مهاجمتها[4].

كان الهدف التالي قرية قالونيا، وساريس، ففي 12 نيسان تم الهجوم على قرية قالونيا، من قبل الهاغاناه، حيث تم استعمال مختلف أنواع الأسلحة؛ مدافع رشاشة، وقنابل يدوية، لم تدم المعركة طويلاً[5]. احتلت القرية، وقتل 14 من سكانها، ونسف العديد من منازلها[6]. أما قرية ساريس فقد هوجمت في الساعات الأولى من يوم 16 نيسان، وتم تدمير 25 منزلاً، وقتلت في هذا الهجوم ثلاث نساء عربيات تتراوح أعمارهن بين 75 عاماً و80 عاماً[7].

وابتداءً من 26 نيسان 1948، بدأ الصهاينة بتنفيذ خطة يبوسي التي وضعت لاحتلال مدينة القدس بأكملها. وقاموا بهجمات مركزة على أحياء المصرارة، والشيخ جراح، النبي صموئيل، وقرية شعفاط، وبيت اكسا، دون أن ينجحوا في احتلالها[8]، وفي 27 نيسان 1947، شرع الصهاينة بشن هجوم مركز على حي القطمون جنوبي القدس، وقد مهدت القوات الصهيونية لهجومها على القطمون

---

(1) تماري، **القدس 1948؛ الاحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**، ص127.

(2) فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني**، ص928.

(3) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص221.

(4) المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص84-85.

(5) بالومبو، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، ص53.

(6) المدور، **التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948**، ص87.

(7) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص172.

(8) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص233-234.

بقصف مدفعي عنيف. وبدأت المعركة على القطمون في 30 نيسان واستمرت ثلاثة أيام، ونجم عنها مقتل 150 عربياً. ورافق عملية الاحتلال طرد سكانه، ومعظمهم من المسيحيين، وبعض المسلمين، واعتبرت المنظمات العسكرية الصهيونية حي القطمون، أحد المواقع الاستراتيجية المهمة لتأمين السيطرة الكاملة على الجزء الغربي من القدس[1].

أطلق الصهاينة على خطة الهاغاناه لاحتلال القدس الواقعة خارج الاسوار بأسرها، اسم "كلشون" (المذراة). وبدأ تنفيذها في 13 أيار 1948، وكان هدفها التقدم في المناطق العربية المختلطة على ثلاثة محاور في اتجاه جنوبي القدس وشماليها ومركزها، لإيجاد منطقة يهودية متماسكة تضم القدس الغربية حتى أسوار البلدة القديمة، وأيضاً احتلال حي الشيخ جراح للربط بينهما وبين الموقع اليهودي الحصين المعزول في جبل المشارف[2]. مع نهاية انسحاب القوات البريطانية تمكنت الهاغاناه من احتلال كافة الأحياء الفلسطينية في الجزء الغربي من القدس وهي أحياء (القطمون، والبقعة، والطالبية، وماميلا، والمصرارة) وطرد أهلها الفلسطينيين. خلال تلك الفترة تم احتلال القرى الواقعة على جانبي طريق القدس ـ تل أبيب، وعددها ثمانية قرى، وكما تم احتلال الاحياء الفلسطينية في القدس الغربية، وطرد أهلها البالغ عددهم (75621) نسمة[3].

بينما بدأ تهجير وطرد أهالي طبريا بقيام قوات البالماخ (لواء يفتاح) بقيادة يغئال ألون بتنفيذ عملية يفتاح في سياق الخطة "دالت"، وتم التمهيد للعملية بقيام قوات "الهاغاناه، واتسل وليحي" باحتلال قرية ناصر الدين في 12 نيسان 1948، حيث دخلت قوة من العصابات الصهيونية القرية وقد تنكروا بالزي العربي، وحين استقبلهم أهالي القرية قتلوا أغلبية سكان القرية، ودمروا بيوتها[4].

بالنسبة لمدينة طبريا، تمكنت القوات الصهيونية من احتلال المدينة في 18 نيسان 1948، بعد أن سيطرت على الحي العربي ونسفت منازله، وتدخل الإنجليز فنصحوا العرب بالرحيل، بل أمروهم بذلك، ووفروا لهم بعض السيارات لتنقلهم إلى شرق الأردن، وتعتبر مدينة طبريا أولى المدن الفلسطينية التي احتلتها المنظمات العسكرية الصهيونية وفق الخطة "دالت" وجرى طرد أهلها البالغ عددهم (6160) نسمة. وفي الوقت نفسه، احتلت القوات الصهيونية قرية الوعرة السوداء، وطردت أهلها البالغ عددهم (2169) نسمة، وفي 28 نيسان، تمكن لواء جفعاتي من احتلال قرية سمخ، كبرى قرى طبريا، وطرد أهلها البالغ عددهم (4014) نسمة، وفي 28 نيسان تمكنت من احتلال قرية الشجرة، وطرد

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص249.

[2] تماري، **القدس 1948؛ الاحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**، ص136.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص249.

[4] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص249.

أهلها البالغ عددهم (893) نسمة[1]. بذلك تمكنت قوات البالماخ قبل نهاية الاحتلال البريطاني في إطار عملية "يفتاح" من احتلال مدينة طبريا، واحتلال 19 قرية من قرى قضائها، وتدمير الكثير منها، وطرد أهلها البالغ عددهم (22481) نسمة.

في صفد ومع بدأ البريطانيين في الانسحاب منها، بدأت معه عملية "يفتاح"، التي كُلف قائد البالماخ، يغآل ألون، بقيادتها[2]. بدأت المعركة بالتوجه نحو القرى المجاورة لصفد: عين الزيتون، وبيريا، بدأ الهجوم على عين الزيتون في الصباح الباكر[3]. وبعد قتال أهالي القرية، ونفاذ ذخيرتهم، اقتحمت القوة المهاجمة القرية، كانت كل قرية تشكل سابقة وتصبح جزءاً من نمط أو نموذج من شأنه تسهيل عمليات الطرد الجماعي الممنهج. في عين الزيتون، أخذ القرويون إلى طرف القرية، ومن ثم أخذ الجنود يطلقون النار فوق رؤوسهم بعدما أمروهم بالفرار. هنا جُرد الناس من جميع أمتعتهم قبل أن يتم نفيهم من وطنهم. في وقت لاحق احتل البالماخ القرية المجاورة بيريا[4]، وقد قتلت القوات الصهيونية أكثر من مائة مواطن من مواطني القريتين، كما قتلوا 50 من رجال المقاومة أغلبهم من المتطوعين العراقيين، تم طرد ما تبقى من سكان القريتين البالغ عددهم (1229) نسمة، نسفوا كل البيوت بما فيها المساجد والمدارس[5].

مع سقوط قرى الجاعونة وبرعم والطباعة والمنارة والمنصورة والقديرية، باتت صفد مطوقة من الجنوب والشرق، ومع فجر 11 أيار 1948، وتمكنوا من احتلال مدينة صفد، فطردت قوات البالماخ بالقوة والقتل، والإبادة أهالي صفد[6]. بذلك تمكنت قوات البالماخ قبل نهاية الاحتلال البريطاني في إطار عملية "يفتاح" من احتلال مدينة صفد، واحتلال (42) قرية من قراها، وتدمير الكثير منها، وطرد أهلها من منازلهم والبالغ عددهم (31444) نسمة[7].

ثم امتدت عمليات لواء غولاني في تنفيذه الخطة "دالت" إلى بيسان، ضمن عملية "جدعون" التي انطوت على مهمات وعمليات تطهيرية، في وادي بيسان إلى الجنوب من طبريا. ففي 11 أيار أقدم لواء غولاني على قصف بيسان، وسرعان ما استولى اليهود على مرتفعات بالقرب من بيسان، فسيطروا منها على الطرق المؤدية إلى البلدة، في 12 أيار تم احتلال بلدة بيسان، وبقي عدد من الأهالي في

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص250.

[2] شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص524.

[3] مورس، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ج1، ص296.

[4] بابه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ص125.

[5] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص250.

[6] عارف العارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، بيروت، دار الهدى، 1956، ج1، ص309

[7] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص252.

البلدة طيلة شهر وفي منتصف حزيران أمرهم اليهود بالرحيل، فجرى تحميل السكان العرب في شاحنات واقتيدوا إلى النهر، حيث اجبروا على العبور إلى شرق الأردن[1]. وحمل البعض في سيارات إلى الحدود السورية، والبعض نقل إلى الناصرة[2]. تمكنت البالماخ قبل نهاية الاحتلال البريطاني في إطار عملية "جدعون" من احتلال مدينة بيسان، واحتلال (11) قرية من قراها، وتدمير الكثير منها، وطرد أهلها من منازلهم البالغ عددهم (9617) نسمة[3].

ولاحتلال حيفا، وطرد أهلها العرب الفلسطينيين، بدأت عملية "مسبارايم" بمهاجمة القرى الواقعة بجوارها، ففي 12 نيسان 1948، هاجمت البالماخ قرية أبو زريق، واحتلتها، كما احتل لواء غفعاتي قرية أبو شوشة ضمن عملية "مسبارايم" بتاريخ 14 أيار 1948، وطُرد أهلها، ونسفت منازلها بالديناميت[4]. وقد شنت الهاغاناه هجومها في 21–22 نيسان على حيفا، فحملت معظم سكان المدينة على الفرار هلعين. وقصة خروج أهل حيفا في 22 – 30 نيسان قصة معقدة، ويجب أن ننظر إليها من خلال خلفية شهور من حملة قصف عشوائي من جانب الهاغاناه والأرغون وليحي، وكذلك خلفية مجزرة دير ياسين في 9 نيسان[5]. لذلك فمع بدء الهاغاناه الهجوم على الأحياء العربية في حيفا من ثلاثة محاور، بدأت موجة من الرحيل عن المدينة، وغادرها معظم سكانها[6]، وسقطت المدينة في 22 نيسان 1948، بيد القوات الصهيونية وطردت حوالي 50000 من سكانها[7].

أما يافا فقد صدرت الأوامر بتنفيذ عملية "حاميتس"، 22 نيسان 1948، لاحتلال المدينة وجوارها، وكلفت بالعملية ثلاثة ألوية؛ الكسندروني؛ وكرياتي؛ وغفعاتي، بقيادة دان إيشتاين، قائد الكسندروني[8]. وتضمنت العملية هجوم الهاغاناه خلال الفترة من 28–30 نيسان على سلسلة من قرى شرقي يافا بهدف السيطرة على كفر عانة، ساقية الخيرية، سلمة، يازور، بيت دجن، فضلاً عن قرية تل الريش[9]. وفي 23 نيسان بدأ اليهود الصهاينة شن هجماتهم الحاسمة، في 25 نيسان شنوا هجوماً كبيراً اشترك فيه نحو 1000 مقاتل من الهاغاناه والأرغون وشتيرون،

---

(1) بالومبو، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، ص114–115.

(2) العارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، ص312.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص252.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص252–253.

(5) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص173.

(6) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص523.

(7) طنوس، **الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر**، ج1، ص396.

(8) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص523.

(9) مورس، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ج1، ص288–289.

واستمر حتى 27 – 28 نيسان في خمس موجات متلاحقة معتمدين على قصف المدينة بمدافع المورتر بشكل كثيف ومتواصل، وزحف اليهود من جميع الجهات ووصلوا شاطئ البحر فعزلوا حي المنشية، وذبح اليهود جميع من وجدوه في الحي من محاربين ومدنيين نساء ورجالا واطفالا ومثلوا بجثثهم. وسقطت أيضاً القرى المجاورة ليافا، مثل الخيرية وساقية وكفرعانه وطوقت قرية سلمة وسقطت في 30 نيسان[1]. كما في حيفا، التي حاصرتها الهاغاناه لأشهر عده إلى جانب القصف العشوائي العنيف، ومجزرة دير ياسين التي تماشت تماماً مع استراتيجية الهاغاناه الرامية إلى الضغط على السكان وتهجيرهم بشكل فوضوي يملئهم الهلع، وذلك وفق الخطة "دالت"[2].

تعد مدينة يافا أول مدينة عربية احتلها الصهاينة من القسم الخاص بالدولة العربية، وبعد احتلالها تم تهجير سكانها عنها، وهُجروا على القوارب إلى غزة ومصر، ولبنان، وبعضهم غادر إلى مدن اللد والرملة طولكرم، ونابلس ورام الله، ولم يبق من سكان يافا البالغين ثمانين ألف غير أربعة آلاف. وقد تمكنت القوات الصهيونية قبل نهاية الاحتلال البريطاني في إطار عملية "حاميتس" من احتلال مدينة يافا، واحتلال (14) قرية من قرى قضائها، وتدمير الكثير منها، وطرد أهلها البالغ عددهم (109306) نسمة[3].

انتهت المرحلة الثانية من تهجير الفلسطينيين ومن العمليات العسكرية في 15 أيار 1948، بإعلان قيام "دولة إسرائيل" وقد احتلت المناطق المحددة "للدولة اليهودية" وفق قرار التقسيم، وبعض المناطق المخصصة للدولة العربية في ذلك القرار، فاحتلت مدن حيفا ويافا وطبريا وصفد وبيسان، والقطمون في القدس، واستولت على الساحل الفلسطيني بكامله، ليكون قاعدة واسعة وآمنة مفتوحة على البحر، وحماية المستوطنات الواقعة خارج تلك الحدود، لتكون الوسيلة لتوسيع الأرض المحتلة للدولة المقبلة، واحتلت (179) قرية، وتمكنت من طرد أكثر من 300 ألف فلسطيني، وقد تم ذلك قبل دخول الجيوش العربية، وفي ظل وجود الاحتلال البريطاني[4]. شكلت هذه المرحلة أعلى نسبة للنزوح فخلال مدة قصيرة نزح ما يزيد على 300 ألف نسمة أي بمعدل 10 آلاف شخص في اليوم الواحد. تزايد ظاهرة النزوح الجماعي خلال هذه المرحلة نتيجة للأساليب التي مارستها المنظمات الصهيونية في المدن والقرى العربية[5].

---

(1) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص255–256.

(2) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص177.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص254–255.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص257.

(5) الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص59.

هكذا فإن هذه المرحلة من مراحل التهجير تميزت بتنفيذ القيادة الصهيونية للخطة "دالت" والتي كانت تقضي بتوسيع "الدولة اليهودية" إلى أبعد من الحدود التي خصصت لها بقرار التقسيم. لقد هدفت الخطة "دالت" إلى تهجير وطرد الشعب العربي الفلسطيني من أرضه، وكانت قد نصت الخطة "دالت" على حرق ونسف وتدمير القرى العربية، كانت الخطة دالت هي الخطة الرئيسية لاحتلال فلسطين. وذلك من خلال عدداً من العمليات العسكرية الواسعة النطاق من قبل الهاغاناه، واستهدفت المدن الفلسطينية الرئيسية حيفا ويافا.

ت- المرحلة الثالثة: منذ قيام الكيان الصهيوني 15 أيار 1948 حتى 18 تموز 1948:

استغلت القيادة الصهيونية إعلان بريطانيا عن نيتها إنهاء انتدابها على فلسطين في الخامس عشر من أيار 1948، لتعلن عن قيام كيانها الصهيوني ما يسمى "دولة إسرائيل" في اجتماع عقد في تل أبيب، يوم 14 أيار 1948، أي قبل انتهاء الانتداب بيوم واحد. كما أُعلن عن إقامة جيش الدفاع الإسرائيلي.

- عمليات تهجير وطرد الفلسطينيين بين 15 أيار 1948 حتى 11 حزيران 1948:

استكمل الكيان الصهيوني سياسة "الامر الواقع" في تنفيذ خطته التوسعية على حساب العرب، والاستيلاء على أجزاء مهمة من فلسطين، النقب الأوسط والجنوبي، والجليل الأعلى وإيلات، والاستمرار في تنفيذ "الخطة دالت"، وفي تهجير وطرد أبناء الشعب العربي الفلسطيني بقوة السلاح. فخلال هذه المرحلة احتلت عكا والتي من المفترض أن تكون حسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ضمن الدولة العربية[1]، لكن قوات من لواء "الكرملي" قامت بالهجوم على مدينة عكا في 9 أيار 1948، واستطاعت احتلال المدينة في 18 أيار 1948[2]، ولم يراع الصهاينة القوانين الدولية فأقدموا على قتل واحد وتسعين عربياً من الشيوخ والأطفال والنساء، واعتقلوا الشباب[3]. بعد احتلال عكا تمكنت قوات الاحتلال في 21 أيار 1948، من احتلال أربع قرى من قضاء عكا، وهي: أم الفرج، والتل، والنهر، والكابري. كما احتلت قرية البروة، وقد تمكنت القوات الإسرائيلية حتى إعلان الهدنة بتاريخ 11 حزيران 1948، من احتلال مدينة عكا و(5) قرى من قضائها، وطرد أهلها البالغ عددهم (124176) نسمة[4].

---

[1] بالومبو، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، ص117.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص267.

[3] حسني أدهم جرار، **نكبة فلسطين 1947-1948**، عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع،2008، ص401.

[4] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص267.

في الجليل الأعلى وفي إطار الاستمرار في عملية "يفتاح" تم التوجه للسيطرة على قرية المالكية وقدس ومركز شرطة النبي "يوشع"، كما تقرر تخريب وتدمير الجسور الواقعة عند مداخل البلد كلها، حتى تلك الموجودة في عمق الأراضي اللبنانية، وذلك بهدف عرقلة حركة القوات اللبنانية[1]، وقد بدأت العملية في 16 أيار 1948، بشن هجوم على قرية النبي يوشع الواقعة جنوب المالكية، واحتلتها، واستطاعت القوات الإسرائيلية السيطرة على المالكية[2].

سارعت قوات الجيش اللبناني في اليوم نفسه إلى اجتياز الحدود وتمكنت من استرداد المالكية. وفي 28 أيار 1948، شنت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" هجوماً على حامية قرية المالكية المؤلفة من الجيش اللبناني، فيما تسلل رتل "إسرائيلي" داخل الأراضي اللبنانية مستخدماً طريقاً مجاورة، وباغتها بهجوم، وكانت نتيجة العملية احتلال المنطقة وطرد أهلها بالقوة بعد ارتكاب المجازر الجماعية ضدهم، ثم استعادتها قوة مشتركة لبنانية ـ سورية في 6 حزيران، ولكن، قوات الاحتلال "الإسرائيلي" تمكنت من احتلالها مرة أخرى في أواخر تشرين الأول 1948، ضمن عملية حيرام. كما شنت الهاغاناه هجوماً على قرية الخصاص التي كانت هدفاً لهجمات عدة شنتها الهاغاناه خلال الأشهر الخمسة الأولى من الحرب، تمكنت من احتلالها في 25 أيار وطردت أهلها[3]. وقد تمكنت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" حتى إعلان الهدنة الأولى بتاريخ 11 حزيران 1948، من احتلال (23) قرية من قرى قضاء صفد في الجليل، وطردت أهلها البالغ عددهم (12424) نسمة[4].

في إطار عملية استكمال السيطرة على قرى وادي بيسان وتهجير أهلها، شنت القوات الصهيونية هجوماً على قرية كوكب الهوى، كانت قرية كوكب الهوى تشرف على غور الأردن كله، وتشكل منطقة استراتيجية حربية لمن يريد السيطرة على المنطقة، حيث قامت الكتيبة الثالثة من غولاني بمهاجمة القرية في 13 أيار 1948، وقد سقطت القرية بالرغم من مقاومة مناضليها القلائل، أمام قوة عسكرية نظامية مدربة جيداً ومجهزة بأحسن العتاد، وقامت القوات "الإسرائيلية" بطرد أهلها، في الخامس عشر من أيار 1948[5]، وقد استمر لواء جولاني في احتلال القرى العربية، فتمكنت حتى إعلان الهدنة

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية**، ترجمة أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986، ص011.

(2) حسن البدري، **الحرب في أرض السلام الجولة العربية الإسرائيلية الأولى 1947-1949**، الرياض، دار المريخ، 1987، ص279.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص260-266.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص266.

(5) يزيد سليمان، **معارك الجيش العراقي في حرب 1948**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

الأولى بتاريخ 11 حزيران 1948، من احتلال (19) قرية من قرى قضاء بيسان، وطرد أهلها البالغ عددهم (9644) نسمة[1].

وفي إطار عملية "براك" استكملت القوات "الإسرائيلية" السيطرة على القرى الواقعة جنوب مدينة الرملة وغربها، وشارك في العملية قوات من لواء "جفعاتي"، وقوات من لواء "هنيغف" (النقب)، إذ زحف نحو الرملة من الجنوب، بينما تقدمت قوات "جفعاتي" إليها من الشمال، وكانت قرية قطرة أولى القرى التي احتلت في تلك المرحلة، حيث قامت وحدات من الهاغاناه بالهجوم على القرية في 17 أيار تمكنت القوات "الإسرائيلية" من احتلال القرية، وطرد أهلها، كما تمكنت من احتلال قرى المغار، وصرفند العمار، وزرنوقة والقبيبة، والنبي روبين، وفي 4 حزيران 1948، تمكنت من احتلال قرية يبنة، وطردت أهلها. لقد تمكنت القوات "الإسرائيلية" حتى إعلان الهدنة الأولى 11 في حزيران 1948، من احتلال (10) قرى من قضاء الرملة، وطرد أهلها البالغ عددهم (19685) نسمة[2].

بينما استكمل لواء "الكسندروني" عملية احتلال القرى الواقعة في السهل الساحلي بين يافا وحيفا، وطرد أهلها، وكان أبرزها السافرية في 20 أيار 1948[3]، كما قررت القوات الإسرائيلية احتلال قرية الطنطورة التي بلغ عدد سكانها 1500 نسمة، كونها الخاصرة الأضعف ضمن المنطقة الجنوبية لحيفا، بسبب موقعها على ساحل البحر المتوسط ولكونها سهلة الاحتلال بعكس سائر القرى المجاورة على قمم جبل الكرمل. حيث بدأ الجيش الإسرائيلي استهداف القرية في ليلة 22 أيار بقصفها من البحر قبل مداهمتها من جهة الشرق في نفس الليلة، وفي 23 أيار اقترفت وحدة الكسندروني من القوات الإسرائيلية المجزرة بحق أهالي القرية، وقامت بتهجير السكان للضفة الغربية والأردن وسورية والعراق. أن مجزرة الطنطورة التي وقعت بعد نحو شهر من مجزرة دير ياسين استهدفت تحقيق الهدف الصهيوني المركزي المتمثل بتطهير البلاد عرقياً بقوة السلاح وترهيب المدنيين وتهجيرهم. لقد تركت مجزرة الطنطورة أثراً بالغاً على الفلسطينيين في القرى المجاورة ومهدت لتهجيرهم. وكانت أبشع المجازر التي ارتكبتها الصهيونية في فلسطين[4]. تمكنت القوات الإسرائيلية حتى اعلان الهدنة الأولى في 11 حزيران 1948، من احتلال قرية واحدة من قضاء يافا، وطردت أهلها البالغ عددهم (3561) نسمة، كما احتلت (3) قرى من قضاء حيفا[5].

---

(1) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص266.

(2) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص265.

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص267.

(4) وديع عواودة، **الطنطورة أبشع المجازر الصهيونية في فلسطين، الجزيرة نت:** http//www .Aljazeera.net

(5) جميل تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص268.

في إطار تنفيذ المخطط الهادف للزحف إلى جنين ومنها إلى نابلس وطولكرم، بدأت القوات الإسرائيلية منذ السادس عشر من أيار في هجومها، وأخذت طائراتهم تشن الغارات الجوية يومياً وتلقي قنابلها وقذائفها على السكان[1]. وفي ليلة 28–29 أيار 1948، هاجمت الكتيبة الرابعة من لواء "جولاني" قرية زرعين، واحتلتها بعد مقاومة ضعيفة، ثم فجرت بيوتها بعد أن هجرها أهلها كي لا يعودوا إليها، ثم قامت في الليلة التالية باحتلال قرى نورس والمزار، وفي نفس الليلة قامت الكتيبة الثالثة من "جولاني" باحتلال قرية اللجون ومفرق اللجون ومركز الشرطة الذي يقع عند المفرق[2].

وقد تمكنت القوات الإسرائيلية حتى إعلان الهدنة الأولى بتاريخ 11 حزيران 1948، من احتلال (4) قرى من قضاء جنين، وطرد أهلها البالغ عددهم (3900) نسمة. وفي إطار الحملة "الإسرائيلية" ضد الجيش المصري، والسعي للتضيق عليه، عمدت وحدات لواء جفعاتي إلى مهاجمة القرى العربية القريبة من طريق المواصلات المؤدية إلى غزة، فهاجمت مركز شرطة عراق سويدان في 17 أيار 1948، وفشلت في انتزاعه من القوة المدافعة عنه، كما هاجمت في 18 أيار، قرى السوافير الثلاث؛ الشرقية والغربية، والشمالية، وتمكنّت من احتلالها وطرد أهلها[3]. وفي ليلة 27–28 أيار، أغارت وحدات لواء النقب على قريتي المحرقة وكوفخة وطردت سكانهما، وفي 31 أيار طردت سكان قرية هوج إلى قطاع غزة[4].

ومع اقتراب موعد بدء الهدنة، اتسع انتشار القوات "الإسرائيلية" وتمكن لواء جفعاتي في 9 حزيران، من احتلال قرية ياصور وطرد أهلها، وفي 10 – 11 حزيران، واحتلال قرية جولس، وطرد أهلها، وقد تمكنت القوات الإسرائيلية حتى اعلان الهدنة الأولى في 11 حزيران 1948، من احتلال (9) قرى من قضاء غزة، وطرد أهلها البالغ عددهم (8190) نسمة، كما تمكنت من احتلال قرية واحدة من قضاء بئر السبع، وطرد أهلها البالغ عددهم (46) نسمة. هكذا خلال الفترة الأولى من هذه المرحلة من عمليات تهجير وطرد الفلسطينيين، ومع بداية الهدنة الأولى في 11 حزيران 1948، التي نظمها الوسيط الدولي الكونت برنادوت، بموافقة "إسرائيل" والدول العربية[5]، فخلال 27 يوماً فقط بعد 15 أيار 1948، أي لغاية إعلان الهدنة الأولى بتاريخ 11 حزيران 1948، احتلت الميليشيات الإسرائيلية المسلحة مساحات أكبر من الأراضي وطردت المزيد من اللاجئين رغم تدخل الجيوش

---

(1) جرار، **نكبة فلسطين 1947–1948**، ص358.

(2) يزيد سليمان، **معارك الجيش العراقي في حرب 1948**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

(3) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص268–269.

(4) مورس، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ج1، ص348.

(5) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص269.

العربية النظامية التي دخلت فلسطين في 15 أيار 1948، أصبح الإسرائيليين أفضل تنظيماً بكثير، وأكثر عدداً من الجيوش العربية النظامية[1].

ما يميز هذه المرحلة تمكن الجيش "الإسرائيلي" من الاستيلاء على مدينة عكا، إضافة إلى (37) قرية في الجليل. كما ارتكبت مجزرة الخصاص، وكانت هذه المجزرة الثانية لتلك القرية في ذلك العام، كما ارتكبت مجزرة الطنطورة[2]. بذلك يكون عدد القرى العربية التي احتلت (79) قرية، وبلغ عدد أهلها الذين تم طردهم من قراهم التي خضعت للاحتلال الصهيوني خلال المرحلة الثالثة (83,516) نسمة.

- الهدنة الأولى والنزوح ما بين 8 تموز حتى 18 تموز 1948.

فشل الوسيط الدولي في دفع "إسرائيل" والعرب نحو القبول باقتراحاته، ولم يتمكن من تمديد الهدنة شهراً آخر[3]، كان رفض الطرفين لمقترحات الوسيط الدولي هو الفاتحة للمعركة القادمة لا محالة، المعركة التي يدخلها طرف صهيوني أحدث تغييرات جمة في قدراته العسكرية اللوجستية، وتعاظمت قوته بما لا يقارن بما كان قبل الهدنة، وطرف عربي لم يستفد من الهدنة بشكل فعلي، إذ لم يحصل على ذخائر وأسلحة جديدة، ولم يغير في خططه العسكرية والتنسيق بين الجيوش من الدول المشاركة في الحرب[4].

تجدد القتال في فلسطين، في التاسع من تموز 1948، واستمرت عشرة أيام متتالية، حتى التاسع عشر منه، وهو موعد بدء الهدنة الثانية، وقد تمكنت القوات الإسرائيلية خلال تلك الفترة، من احتلال مزيد من الأراضي في فلسطين، في الوقت الذي بدأت تظهر فيه بوادر التراجع من جانب الجيوش العربية على جميع الجهات تقريباً[5]. وقد استأنف الصهاينة خلال هذه الفترة من القتال عمليات تهجير الفلسطينيين، حيث تابعت العصابات الصهيونية مخططها الرامي إلى تهجير وطرد الفلسطينيين من قراهم وبلداتهم ومدنهم[6].

---

[1] سلمان أبو ستة، **أطلس فلسطين 1917-1966**، لندن، هيئة أرض فلسطين لندن، 2011، ص116.

[2] أبو ستة، **أطلس فلسطين 1917-1966**، ص89.

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص271.

[4] يزيد سليمان، **الهدنة الأولى عام 1948**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

[5] حنة شاهين، **المواجهة الإسرائيلية – العربية الأولى (1948) وأثرها على الشعب الفلسطيني**، شؤون فلسطينية، عدد109، 1980، ص79.

[6] بابه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ص185.

- احتلال مدينتي اللد والرملة:

بدأت القيادة العسكرية "الإسرائيلية" بالتفكير باحتلال اللد والرملة منذ الأيام الأولى للهدنة الأولى، حيث وضعت خطة عسكرية من أجل فتح الطريق إلى القدس، عبر احتلال المدينتين، حيث سميت الحملة بـ "داني"، وتعبر عملية "داني" من أكبر العمليات العسكرية التي شنت في فترة الأيام العشرة بين هدنتي الحرب، وهدفت إلى احتلال مدينة ومطار اللد، واحتلال مدينة الرملة، والهجوم واحتلال اللطرون، واحتلال تلة الرادار والنبي صموئيل ويبد، واحتلال بيتونيا رام الله[1]. حشدت القيادة الاسرائيلية من أجل عملية "داني" أربعة ألوية وهي: لواء بلماح ـ لواء "هارئيل"؛ ولواء "يفتاح"؛ واللواء المدرع 8، وعين قائد البلماح (يغآل ألون) قائداً للعملية، وفي ليل 9 – 10 تموز بدأ التنفيذ[2].

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجومين على اللد: أحدهما بدأ من خلدا فقرية القباب القائمة على طريق القدس ـ يافا، واتجه شمالاً نحو قرى عنابة وجمزو ودانيال وير أبو سلامة والضهيرية. والثاني بدأ من ملبس إلى رأس العين فمجدل صادق فقولة فالمزرعة فدير طريف فبيت نبالا من الشمال. تمكنت القوات "الإسرائيلية" من احتلال هذه القرى وطرد أهلها، والتقت القوتين الاسرائيليتين عند قرية (بيت طريف) شرقي اللد، وعلى بعد أربعة كيلوا مترات منها، بذلك طوقت المدينتين، كما احتلت مطار اللد[3].

في 11 تموز 1948، اسقطت الطائرات نشرات تدعوا أهالي اللد والرملة للاستسلام وإلى إرسال وفد إلى قيادة الهاغاناه في قرية البرية شرقي البلد. عند الظهر شن اليهود على مدينة اللد هجوماً مركزاً من جهة الشرق فقصفوا المدينة بمدافع المورتر ومدافع الميدان والطائرات قصفاً شديداً مركزاً. ومع ذلك صمدت المدينة وظل مقاتلوها في مواقعهم يحولون دون تقدم المشاة، وبعد الظهر تقدمت اعداد كبيرة من المصفحات والدبابات وخلفها المشاة فاستولوا على المدينة بكاملها ولجأ السكان إلى بيوتهم. بينما بدأ الهجوم على مدينة الرملة بعد ساعتين من دخول القوات الإسرائيلية إلى اللد، حيث تقدم المشاة ومعهم المدرعات إلى مدينة الرملة. مع انسحاب الجنود الأردنيون مساء ذلك اليوم من الرملة، وبسبب القصف الشديد عليها، ومحاصرتها من جهة الشرق، أصبحت في وضع حرج، وبخاصة حين سقوط اللد، سُلمت المدينة صباح يوم 12 تموز 1948، واتفق عند التسليم أن يسمح لسكانها بالبقاء فيها إلا أن الصهاينة رحلوهم ما عدا بعض الأفراد[4].

---

[1] يزيد سليمان، **سقوط توأمي فلسطين (اللد والرملة) 1948**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

[2] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية**، ص585.

[3] العارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، ج3، ص603.

[4] أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني**، ص329.

وفي اللد بذات اليوم ارتكبت القوات "الإسرائيلية" مجزرة بإطلاق جنود الاحتلال الرصاص دون تمييز، فضلاً عن إلقاء قنابل متفجرة داخل الدور، ووصل عدد القتلى من أهالي اللد إلى أكثر من 426 شخصاً، قتلوا جميعاً بدم بارد، وخلال سويعات، مما أرهب الناس وأرعبهم، وجعلهم يفكرون في مصيرهم إذا بقوا في ظل هذا الاحتلال الشرس، وهذا بالضبط ما خطط له قادة الكيان الصهيوني للتخلص من سكان مدينتي اللد والرملة[1]. تعد هذه الحالة من نموذجاً عن "أعمال الطرد الكاملة"، والموثقة بشكل واسع، وتعادل تقريباً 10 بالمئة من الهجرة الإجمالية، حيث تم تهجير وطرد أكثر من 60 ألف فلسطيني، وكان بن غوريون وثلاثة من كبار قادة الجيش، يغآل ألون ويتساق رابين وموشيه دايان، متورطين بصورة مباشرة وكان آلون قائد العملية[2]. وكان قد تم الاتفاق بين يتسحاق رابين وبن غوريون على طرد سكان اللد والرملة ونفذ في 12 تموز 1948 [3]. فقد سأل آلون بن غوريون:" ماذا نفعل بالسكان، فأشار إليه بن غوريون بيديه: اطردهم ... إن سكان مدينتي اللد والرملة لم يتركوا بيوتهم طوعا، وإنما تركوها بالقوة بعد أن أجبروا على السير على الأقدام مسافة 15 ميلا، وذلك بعد قتل العشرات منهم"[4]. إلى جانب هذا تمكن الإسرائيليون من احتلال (32) قرية، وطرد أهلها البالغ عددهم حوالي (53930) نسمة خلال الفترة ما بين 8 – 18 تموز 1948[5].

بذلك تعتبر عملية تهجير أهالي مدينتي اللد والرملة والقرى الأخرى من أكثر الأدلة القاطعة على ارتباط هذا التهجير بسياسة وخطة مسبقة، ومن أكثر الأدلة توثيقاً حيث كانت أوامر الطرد صادرة عن القيادة الصهيونية العليا (بن غوريون، وآلون، ورابين، ودايان). وهذا ما يدحض الرواية "الإسرائيلية" حول مسألة نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. والتي تدعي فيها إسرائيل أن نزوح العرب الفلسطينيين كانت نتيجة أوامر القيادة العربية.

باحتلال اللد والرملة اكتمل الجزء الأول من عملية "داني". وشُرع في الإعداد لتنفيذ الجزء الثاني، والمتمثل بتوسيع الممر إلى القدس[6]، واحتلال المزيد من الأراضي في القدس من أجل الوصول إلى الحي اليهودي المحاصر في البلدة القديمة، بدأ الجزء الثاني بتركيز القوات الصهيونية عملياتها في القرى الواقعة في الناحية الجنوبية الغربية للقدس، ونفذت عدة عمليات عسكرية، وتمكنت من احتلال

---

[1] يزيد سليمان، **سقوط توأمي فلسطين (اللد والرملة) 1948** ، موقع عرب 48: http// www.arab48.com

[2] مصالحة، **الجذور التاريخية لمسالة اللاجئين الفلسطينيين**، موقع المجموعة 194: http://www.group194.net

[3] بابه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ص197.

[4] Flapan, Simha, **The Birth of Israel**, p.81.

[5] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص273.

[6] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية**، ص589.

قرية الجورة في 11 تموز، بعد قصف القرية ثم احتلالها، وقامت القوات الصهيونية بهدم جميع الأبنية فيها، وطرد أهلها منها[1].

وعملت وحدات من لواء "هارئيل" على توسيع ممر القدس باتجاه الجنوب، ففي 13-14 تموز، فاحتلت قرية صوبا؛ وصطا؛ ودير عمر؛ وعقور وصرعة، تم تهجير أهل هذه القرى مع بدء القصف "الإسرائيلي" عليها، أما من بقي بعد احتلالها فقد طرد أيضاً[2]. ثم احتلت قرية المالحة في 15 تموز بعد معركة ضارية استمرت بضعة أيام؛ وبعد احتلال تلك القرى، نشطت القوات "الإسرائيلية" لتعزيز موقفهم جنوبي شرقي القدس. فشنت قوات الاحتلال هجوماً على قرية عين كارم في 18 تموز، وطوقتها على يد وحدة عسكرية، وفي فجر 18 تموز، بدأ الهجوم على القرية وتمكنت قوات الاحتلال من السيطرة على القرية التي تعد من كبرى قرى القدس، وطرد أهلها البالغ عددهم (3689) نسمة. كما سقطت عدد من القرى الفلسطينية على يد القوات الإسرائيلية المتفوقة عدداً وعدة في 18 تموز وطرد أهلها مما مكنهم من السيطرة على خط سكة حديد يافا القدس، وحماية طريق بورما. بذلك تمكنت قوات الاحتلال الإسرائيلي من احتلال 15 قرية من قضاء القدس، وطرد أهلها البالغ عددهم (11025) نسمة خلال الفترة ما بين 15 أيار – 18 تموز 1948[3].

- احتلال الناصرة:

وضعت القيادة الصهيونية خلال فترة الهدنة الأولى، خطة لاحتلال الجليل الغربي والجليل الأدنى، ومهاجمة جيش الإنقاذ في عقر داره، أي الناصرة، والقضاء عليه، على أن يتم التنفيذ مباشرة عند بدء المعارك، من خلال حملة عسكرية واسعة، سميت بحملة "ديكل"، أي النخلة في اللغة العربية[4]. ولتنفيذ المخطط تم تعيين "حاييم لاسكوف" لقيادة العملية، وكانت قواته تتألف من كتيبة واحدة من لواء "كرملي"، وثلاث كتائب من اللواء السابع واحدة منها مدرعة، وبدأت القوات عملياتها باحتلال قريتي معلول والمجيدل في 15 تموز 1948، بعد ذلك توجهت القوة الرئيسية، إلى قرية صفورية ووصلتها في الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس 15 تموز، وسيطرت على المنطقة الغربية لتلال صفورية، ثم سارت في اتجاه القرية على عدة محاور، وهاجمتها، وقصفتها بنيران المدفعية

---

[1] تمراز، **دور المنظمات العسكرية الصهيونية في تنفيذ طرد الفلسطينيين من مدينة القدس وقراها في الحرب العربية "الإسرائيلية" الأولى 1947-1949**، غزة، مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات، 2017، ص26.

[2] مورس، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ج2، ص156.

[3] تمراز، **دور المنظمات العسكرية الصهيونية في تنفيذ طرد الفلسطينيين**، ص26-27-28.

[4] يزيد سليمان، **قصة سقوط الناصرة والجليل الأدنى 1948** ، موقع عرب 48: http// www.arab48.com

والرشاشات، فقتلت عدداً كبيراً من الرجال والنساء والأطفال، ودمرت أكثر من خمسين منزلاً على ما حوته، وطردوا أهلها إلى الناصرة والقرى القريبة[1].

وفي ليلة الهجوم ذاتها على صفورية، في 16 تموز 1948، هاجمت الكتيبة 13 من لواء "جولاني" قرية عليوط واستطاعت احتلالها بعد معركة قصيرة، بسبب ضعف إمكانات المدافعين، وبعد احتلالها بعدة أيام قامت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" بتنفيذ مجزرة في هذه القرية، راح ضحيتها أكثر من ثلاثين شخصاً، أطلق عليهم الجنود النار بعد تجميعهم وسط القرية قرب الجامع، مما دفع الأهالي إلى ترك القرية واللجوء إلى الناصرة، بعد احتلال صفورية وعليوط، توجهت القوة الاسرائيلية باتجاه مدينة الناصرة، من الجهة الشمالية الغربية، بعد معركة قصيرة مع قوات جيش الإنقاذ، وقد وصلت القوات الإسرائيلية إلى مدينة الناصرة في الساعة 17/30 من يوم الجمعة الموافق 16 تموز 1948، وبدأت بأطلاق نيران مدافعها بقوة وبشكل عشوائي على كل حدب وصوب، وخلال ساعة واحدة كانت المدينة كلها في يد قوات الاحتلال "الإسرائيلي". وقتل ما يزيد عن 80 شخصاً من المناضلين وسكان المدينة[2].

بعد احتلال الناصرة، تم احتلال قرى؛ الرينة، كفر كنا، المشهد، طرعان، دبورية، عين ماهل، اكسال، سولم، نين، وغيرها من القرى التي لم يطرد أهلها، وأما القرى التي طُرد الأهالي منها هي: المجيدل، معلول، وصفورية، بعضهم استقر في الناصرة حتى هذا اليوم، وبعضهم استقر في يافة الناصرة، والبعض الآخر هاجر إلى صور في لبنان، وبلغ عددهم (8027) نسمة[3].

وفي إطار حملة "ديكل" الهادفة إلى احتلال الجليل الغربي والجليل الأدنى، كانت العملية الهجومية الأولى لحملة "ديكل" انطلقت في ليلة 8–9 تموز 1948، باتجاه قرية كويكات، في الجليل الغربي. وتمكنت قوات الاحتلال الإسرائيلي من السيطرة على القرية خلال فترة قصيرة، ودخلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي وفي مساء 9 تموز انطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي من قرية كويكات، وهاجمت قرية عمقة وتمكنت من احتلالها رغم مقاومة أهلها عنها[4]، وفي 15 تموز احتلت القوات الإسرائيلية قرى الدامون، والرويس، ومعار، وجميعها تقع إلى الجنوب من عكا، وتم تدميرها تدميراً تاماً، وطرد أهلها إلى لبنان، وبلغ عدد الفلسطينيين المطرودون من تلك القرى (5452) نسمة[5].

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص273.

[2] يزيد سليمان، **قصة سقوط الناصرة والجليل الأدنى 1948**، موقع عرب 48: http// www.arab48.com

[3] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص274.

[4] يزيد سليمان، **قصة سقوط الناصرة والجليل الأدنى 1948**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

[5] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص274.

استولت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" في 11 تموز على عدد من القرى العربية المجاورة لمدينة حيفا، فاستقر خط دفاعها على مسافة متقدمة نحو الشرق. وركز حاييم لاسكوف هجومه باتجاه شفا عمرو، وهي الباب المؤدي إلى الناصرة، فسقطت في صباح 14 تموز، كما هاجمت قرى صرفند، وكفرلام، وتمكنت من احتلالهما، وفي اليوم نفسه، هاجمت تلك القوات قرية الطيرة من الشمال والغرب، وتمكنت من احتلالها، وطردت أهلها، وجمع جنودها من تبقى من أهلها، وأركبوهم في شاحنة، وأخذوهم إلى اللجون، وأنزلوهم فيها، ليتوجهوا بعدها إلى الأردن، وسورية، وخرج قسم مع الجيش العراقي إلى العراق، وبقي آخرون في نابلس. وقد تمكنت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" من احتلال (6) قرى من قضاء حيفا، وطردت أهلها البالغ عددهم (12052) نسمة[1].

أما في قضاء صفد شنت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" في ليل 8 – 9 تموز، هجوماً فاشلاً على قرية عراق سويدان بوحدات من لوائي النقب وجفعاتي، وفي الوقت نفسه، شنت وحدات من الكتيبة (3) جفعاتي هجوماً على قرية عبدس واحتلتها، كما تمكنت من احتلال المسمية الكبيرة والصغيرة، وتل الترمس، وصميل، وطرد أهلها، واستغلت قيادة لواء جفعاتي ذلك النجاح، وعملت للسيطرة على الطريق الرئيس (المجيدل ـ الفالوجة ـ بيت جبرين ـ الخليل)، فدفعت وحدة من الكتيبة (4) نحو قرى حتا، وجسير، وكرتيا، وتمكنت من احتلالها في 17 تموز 1948، وطرد أهلها. وقد تمكنت قوات الاحتلال الإسرائيلي من احتلال (11) قرية من قضاء غزة، وطردت أهلها البالغ عددهم (11890) نسمة في الفترة ما بين 8 – 18 تموز 1948[2].

بذلك انتهت هذه المرحلة، التي عرفت بحرب الأيام العشرة (8 – 18 تموز) بإعلان الهدنة الثانية، والتي بدأت بتاريخ 19 تموز 1948، بناءً على قرار مجلس الأمن "رقم 54" الصادر في 15 تموز من السنة نفسها، الذي فرض على الفرقاء المتحاربين في فلسطين وقف العمل العسكري بشكل كامل، إلى حين إيجاد حل سلمي للقضية[3].

وقد عملت القوات "الإسرائيلية" على استغلال الهدنة الثانية، من أجل تنفيذ عملية عسكرية ضد القرى العربية الموجودة في منطقة "المثلث الصغير" (إجزم وعين غزال وجبع) وكانت هذه القرى تطل على الطريق الحيوي حيفا ـ تل أبيب. ادعت القيادة الصهيونية أن هذه القرى جزء من "الدولة اليهودية" ولكنها متمردة على القيادة المركزية، ولذلك وجب أن تخضعها بواسطة حملة جهاز الشرطة، فهذا أمر داخلي وليس من شأن الأمم المتحدة، لذلك جهزت قيادة الجيش "الإسرائيلي" حملة عسكرية، وأسمتها

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص274.

[2] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص275.

[3] شاهين، **المواجهة الإسرائيلية – العربية الأولى (1948)**، ص81.

"الشرطي" تمويهاً وتحايلاً على قرارات الأمم المتحدة[1]. ففي 18 تموز 1948، شنت وحدات من ألوية "الكسندروني" و"كرملي" و"جولاني" هجوماً على منطقة "المثلث الصغير"، وتعرضت القرى الثلاث لقصف عنيف من المدفعية والطائرات "الإسرائيلية"، وفي 22 تموز، دخلت القوات الإسرائيلية إلى القرى الثلاث، واحتلتها، وطردت أهلها البالغ عددهم (7284) نسمة. وخلال ذلك الهجوم، قتل عدد كبير من أهل القرى الثلاث، ودمرت بيوتها بشكل كامل[2].

تمكنت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" خلال هذه الفترة التي أعقبت الهدنة الأولى من احتلال (82) مدينة وقرية، تهجيراً وطرداً (116,580) شخصاً. وارتُكبت مجازر عديدة أيضاً في هذه الفترة. فإلى جانب مجزرة مسجد اللد، ارتُكبت مجازر في الطيرة (قضاء حيفا) وقزازة. في الطيرة أُحرق المسنون والرجال والنساء أحياء بعد صب البنزين عليهم[3]. وقد أبرزت نتائج المعارك خلال هذه الفترة، القوة العسكرية "الإسرائيلية"، فخلال عشرة أيام، سقطت مدينة الناصرة، وأجزاء من الجليل الغربي والجليل الأدنى برمته، وسقطت مدينتا اللد والرملة وعدد كبير من القرى في منطقة القدس، وعزز "الإسرائيليون" موقفهم العسكري، أمام الجيش المصري في الجنوب، والجيش السوري في الشمال، وأصبح العرب في موقف عسكري لا يحسدون عليه، خاصة بسبب قلة الذخيرة الحية لأن الحصار الأمريكي ـ البريطاني على تصدير الأسلحة للأطراف المتحاربة في فلسطين، أُحسن تطبيقه على العرب، وعمل عكسه لصالح الكيان الإسرائيلي[4]. هكذا فإن الموجة الثالثة من موجات النزوح الفلسطيني ترافقت مع سقوط مدينتي اللد والرملة بالإضافة إلى النازحين الذين تجمعوا من مدينة يافا والقرى المحيطة بها، بلغ عدد النازحين 160 ألف نسمة[5].

ث- المرحلة الرابعة: منذ 15 تشرين الأول 1948 حتى إقرار معاهدات الهدنة 1949

وضعت القيادة العسكرية الإسرائيلية خططاً مفصلة لاقتحام النقب واحتلاله، بعد أن استكملت تنظيم قواتها عدداً وعدة خلال الهدنة الثانية التي دامت حوالي ثلاثة أشهر متتالية. فقد تمكنت إسرائيل، خلال هذه الهدنة، من حشد قوات كبيرة بلغت، وفق المصادر الإسرائيلية، حوالي (99) ألف جندي، مقابل سبعين ألف بلغتها عدد الجيوش العربية مجتمعة[6]. هذا بالإضافة إلى كل التجهيزات العسكرية والتزود الصهيوني بكافة أنواع الأسلحة خلال فترة الهدنة الثانية. كما تم تعيين قائد للجبهة الجنوبية

---

(1) يزيد سليمان، **قصة سقوط الناصرة والجليل الأدنى 1948**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

(2) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص276.

(3) أبو ستة، **أطلس فلسطين 1917-1966**، ص89.

(4) يزيد سليمان، **الهدنة الثانية 1948**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

(5) الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص59-60.

(6) شاهين، **المواجهة الإسرائيلية – العربية الأولى (1948)**، ص83.

وهو يغال ألون الذي كان يهتم في كل منطقة يحتلها بتهجير وطرد السكان العرب منها عنوة. بدون أن يصدر أوامر واضحة بهذا الشأن، ولكن جنوده كانوا يعرفون ما عليهم فعله[1].

- الهجوم على قضاء غزة وبئر السبع:

أُطلق على الحملة التي أعدت من أجل احتلال المنطقة الجنوبية اسم "يوآف" وقد بدأت الحملة بقصف جوي، حيث قصفت غزة والمجدل وبيت حانون والفالوجة وأسدود، وخلال ستين طلعة جوية في اليومين الأوليين للحملة ألقت الطائرات "الإسرائيلية" أكثر من 34 طناً من المتفجرات[2]. بينما انطلقت العملية البرية في 15 تشرين الأول 1948، قاتلت القوات المصرية في معارك دفاعية ضارية، وصدت الهجوم الكبير على عراق المنشية في 16 تشرين الأول[3]، واستمرت الاشتباكات بين الفريقين حتى 10 تشرين الثاني 1948، خلال الأسابيع الثلاثة، تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال المناطق الساحلية: أسدود، وحمامة، والمجدل، وعشرات القرى الصغيرة مثل: بيت طيما، وكوكبة، وقد أدى ذلك الاحتلال الصهيوني إلى طرد عشرات آلاف من الفلسطينيين إلى غزة وإلى الخليل، وبيت لحم[4].

وفي 22 تشرين الأول 1948، بدأت عملية "حوريف"، وكان هدفها تصفية الوجود المصري في الجنوب، وقد حشد للعملية خمسة ألوية، وشارك فيها سلاحا الجو والبحرية، وقد استطاعت احتلال عراق سويدان في 9 تشرين الثاني، وتم تطويق لواءً مصرياً في الفالوجة. واستمر الحصار حتى وقُعت اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل في 24 شباط 1949، وانسحبت القوات المصرية[5]، بعد احتلال (17) قرية من قرى قضاء غزة وطرد أهلها البالغ عددهم (47079) نسمة[6].

ضمن "حملة يوآف"، قرر الصهاينة مهاجمة بئر السبع، كونها مركزاً هاماً يربط بين الخليل والنقب، وهي المعبر إلى أم الرشراش على البحر الأحمر، واحتلالها سيؤدي إلى حصار الجيش المصري المتواجد في الخليل وجنوب القدس، وفصله عن باقي وحدات الجيش المصري في الغرب. بدأ الهجوم "الإسرائيلي" على بئر السبع في 20 تشرين الأول بقصف من الطيران، واستمر هذا القصف حتى موعد انطلاق الهجوم البري في صباح 21 تشرين الأول 1948[7]. حيث تقدمت قوات الاحتلال نحو المدينة، وبعد مقاومة عنيفة من قبل حامية المدينة، تمكنت القوات المهاجمة من احتلال المدينة،

---

(1) يزيد سليمان، **الحملات الصهيونية الأخيرة لكسب الحرب**، موقع عرب 48: http// www.arab48.com

(2) يزيد سليمان، **الحملات الصهيونية الأخيرة لكسب الحرب**، موقع عرب 48: http// www.arab48.com

(3) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص537.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص277.

(5) فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني**، ص979.

(6) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص278.

(7) يزيد سليمان، **الحملات الصهيونية الأخيرة لكسب الحرب**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

وهدم عدد كبير من منازلها، وفي صباح اليوم التالي تم جمع أهل المدينة من رجال ونساء في ساحة السرايا، وأسروا (535) رجلاً، منهم (350) من الجنود المصريين، و(185) من أهالي المدينة، وحمل الصهاينة الشيوخ والنساء والأطفال الذين بقوا في المدينة في شاحنات خاصة، ونقلوهم إلى مستوطنة (بئروت يتسحاق) القريبة من غزة، وهناك تركوهم، فجاء المصريون وأخذوهم إلى غزة. بذلك تمكنت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" من احتلال مدينة بئر السبع، واحتلال (44) قرية، وطرد أهلها البالغ عددهم (50476) نسمة[1].

في 7 كانون الثاني 1949، تم وقف القتال على الجبهة، تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة رقم 61 الصادر في 4 تشرين الثاني 1948، والقاضي بوقف القتال بين مصر و"إسرائيل"، وبدأت المفاوضات في جزيرة رودس اليونانية بتوسط الأمم المتحدة بين "إسرائيل" ومصر في الفترة من 12 كانون الثاني حتى 24 شباط 1949[2]، وقد تضمنت الاتفاقية تعهد الطرفين بإقامة خطوط للهدنة وإنهاء الصدامات المسلحة بينهما وعدم السماح لقواتهما باجتياز المياه الإقليمية المحاذية لشواطئ الطرف الآخر وعدم اعتداء أي من الطرفين على حدود الطرف الآخر المعترف بها دولياً[3].

- مجزرة الدوايمة:

وضعت القيادة العسكرية "الإسرائيلية" خططاً مفصلة لتنفيذ هجوم ضد القوات المصرية الموجودة جنوبي ممر القدس وفي جبل الخليل، بهدف توسيع الطريق الفرعي الموصل إلى القدس[4]. وقد أوكل إلى لواء جفعاتي، خلال عملية يوآف، مهمة التقدم شمالاً وشرقاً صوب الخليل، وفي 22 تشرين الأول 1948، احتل بعض القرى، مثل: بيت نتيف، وزكرين، دير الربان، عجور، وفي الطور الأخير من عملية يوآف تم احتلال بيت جبرين والدوايمة في 29 تشرين الأول 1948[5].

في قرية الدوايمة ارتكبت القوات "الإسرائيلية"، مجزرة، أبشع من مجزرة دير ياسين، كان ذلك في 29 تشرين الأول 1948، وقد وصل عدد القتلى إلى حوالي (455) شخص[6]. أن ما جرى لقرية الدوايمة ربما كان أسوأ ما حدث في تاريخ الأعمال الوحشية التي ارتكبت خلال النكبة[7]، فقد قتل الأطفال بتكسير رؤوسهم بالعصي، اغتصبت عدد من النساء ثم قتلت من قبل الجنود، حدث هذا جراء

---

(1) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص278-280.

(2) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص279.

(3) بهلوان وحبيب صالح، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، ص343.

(4) شاهين، **المواجهة الإسرائيلية – العربية الأولى (1948)**، ص83 -84.

(5) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص280-281.

(6) يزيد سليمان، **الحملات الصهيونية الأخيرة لكسب الحرب**، موقع عرب 48: https// www.arab48.com

(7) بابه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ص223.

نظام للطرد والتدمير؛ إذ كلما تناقص عدد العرب الباقين كان هذا من الأفضل. وهذا المبدأ هو المحرك السياسي لعمليات الطرد والمجازر[1]. وقد تمكنت قوات الاحتلال الإسرائيلي من احتلال (11) قرية من قرى قضاء الخليل، وطرد أهلها البالغ عددهم (18735) نسمة[2].

- استكمال احتلال الجليل وتهجير الفلسطينيين:

ما إن انتهت العملية يوآف، حتى تم خلال أسبوع حشد القوات اللازمة من أجل تنفيذ عملية "حيرام" بهدف تدمير قوات جيش الإنقاذ في تلك المنطقة واحتلالها، وإقامة خط دفاع ثابت على امتداد الحدود الشمالية لفلسطين[3]. وقد خصص لهذه العملية أربعة ألوية هي: اللواء السابع هاغاناه وعوديد وجولاني وكارميلي، كما وضعت في معاونة العملية قوة جوية كبيرة[4]. وقد بدأت العملية ليلة 28 – 29 تشرين الأول 1948، واستطاعت القوات التقدم على المحور الشرقي نحو سعسع، بعد معركة عنيفة في منطقة الصفصاف ــ الجش، حيث كانت قد وصلت لتوها كتيبة سورية جديدة، لم تتح لها فرصة الانتشار واتخاذ مواقعها، وفوجئت بالهجوم في قرية الجش[5]. في 29 تشرين الأول 1948، تمكنت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" من احتلال سعسع، واستمرت عملية حيرام حتى 4 تشرين الثاني 1948، حيث تم احتلال (12) قرية من قرى قضاء صفد وطرد أهلها البالغ عددهم (7899) نسمة[6].

في أواخر تشرين الأول، ومطلع تشرين الثاني 1948، قرر قائد الجبهة الشمالية "موشيه كرمل" بالتشاور مع هيئة الأركان العامة للجيش، إخلاء قطاع بعرض 5–15 كيلو متر، على الجانب الفلسطيني من الحدود اللبنانية من كافة القرى العربية الموجودة فيه، وشرع بإزالة القرى العربية القريبة من الحدود، وكانت قرية النبي روبين من جملة القرى الواقعة قرب الحدود اللبنانية التي أفرغت من سكانها في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني 1948، فبعد انتهاء العمليات العسكرية لجيش الاحتلال الصهيوني لسكان القرية بعبور الحدود إلى لبنان[7].

كما شنت قوات الاحتلال هجوماً عسكرياً في أواخر تشرين الأول 1948، مستخدمة وحدات من أربعة ألوية على عدد من القرى قرب الحدود اللبنانية، بهدف احتلالها، وطرد أهلها، وكانت قرية تربيخا من أوائل القرى التي احتلت، وفي الأسبوع الثاني من تشرين الثاني، دخل لواء عوديد القرية، وأمر

---

(1) مصالحة، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين**، ص182.

(2) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص281.

(3) شاهين، **المواجهة الإسرائيلية – العربية الأولى (1948)**، ص84.

(4) البدري، **الحرب في أرض السلام الجولة العربية الإسرائيلية الأولى 1947–1949**، ص485–486.

(5) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، ص538.

(6) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص281.

(7) مورس، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ج2، ص220.

سكانها بعبور الحدود إلى لبنان. وفي 30 تشرين الأول 1948، احتلت قوات الاحتلال الصهيوني قرية مجد الكروم، واستمر لواء غولاني في التقدم واحتلال الجزء الغربي من الجليل الشمالي حتى خط الحدود الدولية مع لبنان، والقضاء على جيوب المقاومة التي صادفها، وتمكن لوائي "شفيع" و "عوديد" من الانتشار على الحدود اللبنانية من المالكية حتى رأس الناقورة، في حين انسحبت قوات جيش الإنقاذ إلى جنوب لبنان، وانتهت عملية حيرام باحتلال قرية المنصورة تشرين الثاني 1948[1].

وعقب صدور قرار مجلس الأمن في 16 تشرين الثاني 1948، القاضي بتوقيع هدنة شاملة لجميع جبهات فلسطين، ابتدأت مفاوضات لبنان مع الكيان الصهيوني في رأس الناقورة جنوب لبنان، وتم توقيع اتفاق الهدنة بين الجانبين بإشراف الأمم المتحدة في 23 آذار 1949، وتضمن الاتفاق عدداً من المواد التي تحدد عدد القوات العسكرية للجانبين وراء خط الهدنة، وآلية تبادل الأسرى، ثم تلتها المفاوضات مع سورية، وتم التوصل لاتفاق هدنة في 20 تموز 1949، وقد نص الاتفاق على قيام منطقة مجردة من السلاح بين خط الهدنة وخط الحدود، وحدد ترتيبات خاصة بتبادل الأسرى[2]. بذلك انتهت الموجة الرابعة من موجات تهجير ونزوح الفلسطينيين والتي امتدت بين تشرين الأول 1948، وشباط 1949، توقيع اتفاقيات رودس حيث نزح في هذه الموجة عدد كبير من سكان قضاء غزة نتيجة الهجوم الإسرائيلي الواسع على القرى الجنوبية ولاحتلالها النقب بلغ عدد النازحين 175 ألف لجأوا إلى قطاع غزة الذي بقي في أيدي القوات العربية[3].

بانتهاء حرب عام 1947–1949، التي أسفرت عن احتلال 78% من أراضي فلسطين، وطرد (791,415) فلسطينياً من 477 محلة، مكونة من (13) مدينة، و(464) قرية[4]. إن عملية طرد الفلسطينيين وتهجيرهم تمت بآلية محكمة حيث واكبت عملية التهجير عمليات احتلال المدن والقرى[5]. فقد بدأت أحداث تهجير وطرد أبناء الشعب العربي الفلسطيني من فلسطين بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية و الأخرى يهودية، ونفذت عملية الطرد، على مراحل متعددة، تسببت كل مرحلة بطرد جزء من أبناء الشعب العربي الفلسطيني من أراضيهم وقراهم ومدنهم، ومنذ صدور قرار التقسيم وحتى إعلان قيام الكيان الصهيوني في 15 أيار 1948، تم طرد (412,039) فلسطيني، أي ما يعادل (52%) من عدد اللاجئين الفلسطينيين، وكان هذا قبل انسحاب قوات الاحتلال البريطاني في 15 أيار 1948، وتم طرد (327,376) فلسطيني في

---

(1) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص282.

(2) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص282.

(3) الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص60.

(4) تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص282.

(5) Sami Hadawi, **Bitter Harvest; Palestine between1914-1967**, New York, New World Press, 1967, P.176.

الفترة الممتدة ما بين إعلان قيام الكيان الصهيوني وتوقيع اتفاقية الهدنة، ما نسبته (41,5%) من عدد اللاجئين. وبعد توقيع الهدنة تم طرد (52) ألف فلسطيني، ما نسبته (6,5%) من عدد اللاجئين[1].

لقد أدت سياسة المجازر والفظائع التي ارتكبتها القوات "الإسرائيلية"، بعد استيلائهم على قسم كبير من فلسطين بمساندة الدول الامبريالية، إلى تهجير ما يقارب مليون عربي فلسطيني عن موطنهم مساكنهم وأموالهم، إن الأعمال الإرهابية التي قامت بها المنظمات الصهيونية المسلحة، منذ بداية الحرب، ثم على يد الجيش الإسرائيلي، من عمليات تفجيرية، وارتكاب المجازر الهادفة إلى ترهيب وترويع السكان العرب وإرغامهم على الهروب، يشير بكل وضوح إلى مخطط التهجير القسري الذي اعتمدته القيادة الصهيونية. هذا ما أكدته مؤخراً الوثائق الصهيونية التي تم الكشف عنها رغم تعمد الكيان الصهيوني إخفائها لفترة طويلة من الزمن، فتظهر هذه الوثائق أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين نزحوا وشردوا من قراهم ومدنهم بسبب العمليات العسكرية للعصابات الصهيونية، إلى جانب عمليات انتقامية نفذتها مليشيات تعمدت ترهيب وترويع الفلسطينيين بتفجير القرى والمدن لدفع السكان إلى النزوح والهجرة[2].

خامساً: تهجير الفلسطينيين منذ إقرار معاهدات الهدنة 1949 حتى1967

بعد إقامة الدولة المزعومة على الجزء الأكبر من فلسطين، وبمساحة تزيد عما حدده لها قرار التقسيم، شُرع في سن القوانين واتخاذ الإجراءات بهدف منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة لأماكن إقامتهم التي هُجروا منها نتيجة المجازر وإرهاب القوة المسلحة، والتضييق على من تبقى من العرب الفلسطينيين في أراضيهم بهدف تهجيرهم وطردهم، وهنا بدأت مرحلة تعين معها على "الدولة اليهودية" الحفاظ على الوضع الناشئ عن تفريغ فلسطين من سكانها الأصليين، فقامت بعدد من الإجراءات لملء الفراغ الذي خلفه تهجير الفلسطينيين، كما رفضت الاقتراحات والحلول المقدمة لإعادة اللاجئين، أو حتى قسم منهم إلى ديارهم[3].

ومازالت سياسة الكيان الصهيوني والمتمثلة في تهجير وطرد الشعب العربي الفلسطيني من أرضه تبرز منذ 1948، وحتى اليوم (تهجير سكان قرى أم الحيران والخان الأحمر)، بأوضح أشكالها من خلال المصادرات التي تقوم بها سلطات الكيان الصهيوني، والتوسع في احتلال الأراضي العربية، إضافة إلى تلك التشريعات العنصرية التي تطبقها سلطات الكيان الصهيوني إزاء السكان العرب

---

[1] تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، ص282.

[2] محمد محسن وتد، **فلسطين خلال النكبة.. وثيقة تكشف جرائم صهيونية لتطهير فلسطين من العرب**، موقع الجزيرة نت: http//www .Aljazeera.net. **انظر الملحق رقم (7)**.

[3] عدنان أبو عامر، **الترحيل في الفكر الصهيوني**، موقع عدنان أبو عامر: http //www.adnanabamer.com

الأصليين. بناء على ذلك يمكن القول إن الكيان الصهيوني عمل على تهجير الفلسطينيين عبر أسلوبين رئيسين هما: سن القوانين العنصرية بهدف تضييق الخناق على الفلسطينيين ودفعهم إلى الهجرة والرحيل. التهجير الجماعي للفلسطينيين عن طريق العنف، كما حدث ويحدث مع بدو النقب.

1. القوانين والإجراءات الإسرائيلية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين:

دأبت "إسرائيل" منذ أنشائها في 1948، على استعمال القانون والقضاء لبسط سيطرتها على الأرض ومنع أهلها من الرجوع إليها أو حتى استخدامها. ويشمل ذلك الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم مواطنين فيها بعد عام 1948[1]، لذلك أصدرت مجموعة من القوانين التي تهدف لتهجير وطرد ما تبقى من السكان العرب، وتجريدهم من أراضيهم، وفي الوقت نفسه تعمل على تحقيق مزيد من الهجرة واستيعاب وتوطين المهاجرين اليهود، ومن أهم هذه القوانين[2]:

- قانون أملاك الغائبين لعام 1950، وقد نص على وضع أملاك العرب تحت الحراسة ويحق للحارس أو القيم على هذه الأملاك بيعها لقاء ثمن تحدده السلطات الرسمية[3]. وتتركز الصلاحيات الواسعة في الإعلان عن الأملاك كأملاك الغائبين من البلد، التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، البيوت، والأراضي، وحسابات البنوك، وأسهم الشركات. وعرف الغائب الذي بالإمكان السيطرة على أملاكه، بأنه من ترك فلسطين إبان حرب عام 1948، إلى إحدى البلدان المجاورة لإسرائيل إضافة إلى السعودية والعراق واليمن[4].
- قانون استملاك الأراضي لعام 1952، الذي يعطي الحق لحكومة "إسرائيل" لاستملاك الأراضي العربية، بحجة استخدامها لأغراض التعمير والإنماء الاقتصادي[5]. وخلال نصف عام على صدور هذا القانون، تمت مصادرة أراضي حوالي 250 قرية عربية مهجورة، ومساحات أخرى يملكها أفراد، اعتبروا "غائبين"، بصورة أو بأخرى. مع الاخذ بالاعتبار تضارب الأرقام حول المساحات المصادرة، التي تقدر بحوالي (1,250,000) دونم من الأراضي الزراعية[6].
- أنظمة الطوارئ 1945، الذي أصدرته بريطانيا وأبقته في فلسطين عام 1945، الذي خولت المادة 125 منه الحاكم العسكري إعلان مناطق معينة مغلقة لا يجوز دخولها. واستعملت هذه الصلاحية في حالة قريتي أقرت وكفر برعم في الجليل. وتم إخلاء القريتين بناء على أمر عسكري أعلن أن

---

(1) مروان دلال، **الترحيل في القانون الإسرائيلي**، موقع الجزيرة نت: http //www.aljazeera.net

(2) نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص99.

(3) الخالدي، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني**، ص53.

(4) مروان دلال، **الترحيل في القانون الإسرائيلي**، موقع الجزيرة نت: http //www.aljazeera.net

(5) بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص100.

(6) شوفاني، **إسرائيل في خمسين عاماً**، ج1، ص236.

القريتين منطقة مغلقة لأسباب أمنية، ثم ألغت المحكمة العليا في بداية الخمسينيات الأمر العسكري لسبب تقني وهو عدم نشر الأمر العسكري كما يجب، ورغم ذلك لم يسمح لأهل القريتين بالعودة إلى بيوتهم التي هدم جيش الكيان الصهيوني معظمها[1].

- قانون المناطق المغلقة 1949، أو مناطق الأمن، الذي يعطي الحق لوزير الدفاع أو رئيس الأركان للسيطرة على أي أراضٍ يراها مناسبة للأغراض العسكرية والأمنية.
- قانون التصرف العام 1953، وينص على إعطاء الحرية لوزير المالية للسيطرة على أي أراضي لازمة للدفاع أو الاستيطان إذا لم يستخدمها مالكها بصورة فعلية مباشرة.
- قانون التقادم لعام 1957، الذي تعدُ بموجبه تعد جميع الأراضي ملكاً للدولة، إلا إذا استطاع صاحبها أن يثبت بأنه متصرف بها منذ 25 عاما[2].

بالإضافة إلى هذه القوانين كان هناك قانون العودة لعام 1950، والذي يعطي لكل يهودي مهما كانت جنسيته الحق بالعودة إلى فلسطين المحتلة والإقامة فيها كمواطن. من الواضح أن هذا القانون يتماشى مع جوهر المشروع الصهيوني القائم على ركائز الهجرة والاستيطان والتهجير، فقانون العودة يحقق مزيد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين مما يزود "إسرائيل" بالطاقة البشرية اللازمة للاحتلال الأرض العربية واستيطانها، مقابل تهجير وطرد العرب الفلسطينيين، سكان فلسطين الأصليين.

هذا إلى جانب العديد من القوانين والتشريعات، التي أسهمت في الاستيلاء على الأراضي التي مازال يسكنها بعض المواطنين الفلسطينيين ولم يهاجروا عنها، بذريعة الأمن أو التطوير، حيث جرد أولئك من 80% من الأراضي المملوكة لهم، ولم يبق تحت أيديهم سوى 200 ألف دونم تقريباً أي ما نسبته أقل من 1% من الأراضي المملوكة لهم. إن السياسة الصهيونية في هذه المرحلة كانت واضحة جداً، فهي في سبيل اتخاذ كل الإجراءات السياسية، والاقتصادية والقانونية، التي تضمن عدم عودة لاجئي فلسطين إلى ديارهم، عمدت إلى اتخاذ هذه الإجراءات لإعطاء انطباع أن لا رجعة فيما قررته بخصوص هذه القضية على الأقل في هذه المرحلة[3].

بذلك يتضح أن "دولة إسرائيل" بعد إنشائها لجأت إلى جانب استخدامها القوة العسكرية في تهجير وطرد العرب الفلسطينيين، إلى سن سلسلة من القوانين الظالمة كقوانين العودة والجنسية والغائبين واستملاك الأراضي. بهدف طرد من تبقى من العرب الفلسطينيين من أراضيهم، وتضييق الخناق عليهم وأخيراً تهجيرهم أو أبادتهم إذ أمكن.

---

(1) مروان دلال، **الترحيل في القانون الإسرائيلي**، موقع الجزيرة نت: http //www.aljazeera.net

(2) بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص100.

(3) أكرم محمد عدوان، **الموقف الإسرائيلي من قضية حق العودة الفلسطيني 1948-1967**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 16، 2009، ص383.

2. المشاريع الصهيونية لتهجير الفلسطينيين بين عامي 1948-1967:

التزم قادة الكيان الصهيوني في مرحلة ما بعد عام 1948، بالأصول الصهيونية الأساسية وبخاصة (مبدأ دولة اسرائيل المتجانسة ديمغرافياً، ذات الأرض الأكثر تحت السيطرة اليهودية والعدد الأقل من العرب) وساد شعور بأن ثمة عرباً كثيرين بقوا في الدولة الناشئة، حيث عكست مواقف وتصريحات بن غوريون وشاريت ولافون وشابيرا الموقف "الإسرائيلي" العام تجاه "الأقلية العربية" التي اعتبر عناصرها "أجانب" و "طابوراً خامساً" وقال شاريت (وزير الخارجية) من الأفضل ألا يكون لدينا عرب وعلينا تشجيع من هم على استعداد للهجرة، أو اتخاذ وسائل مضايقة تدفع العرب للهجرة[1].

فدأبت الحكومات المتعاقبة منذ إنشاء الكيان عام 1948، وما زالت، على اقتراح مشاريع مختلفة لتهجير الفلسطينيين وتوطينهم خارج فلسطين[2]. من المشاريع التي طرحت في مجال تهجير الفلسطينيين: **مشروع الأرجنتين:** فخلال فترة الخمسينيات عمل رئيس الوزراء بن غوريون، ووزير الخارجية موشيه شرتوك، ويوسف فايتس من الصندوق القومي اليهودي، على مناقشة وإقرار مشروع "ترحيل العرب المسيحيين من الجليل إلى أميركا الجنوبية"[3]، ففي شتاء 1951، سافر فايتس إلى الأرجنتين واستطاع إيجاد قطعة أرض كبيرة مساحتها (600) ألف دونم يملكها يهودي صهيوني أبدى استعداده لوضعها تحت تصرف حكومة الكيان الصهيوني مقابل مبلغ من المال تمهيداً لتنفيذ الترحيل. وبعد دراسته للأوضاع في الأرجنتين ونجاحه في إيجاد قطعة أرض كبيرة هناك، لم يبق أمام فايتس لتنفيذ الترحيل سوى مقابلة الضحايا ومحاولة إقناعهم بقبول التهجير، بتقديمه إليهم شتى المغريات، وفي آذار 1950، زار فايتس وبعض الرسميين الصهاينة قرية الجش الجليلية واجتمع مع بعض سكانها العرب، محاولاً إقناعهم بالقبول بمشروعه والهجرة إلى الارجنتين ووصفها بأنها جنة الله على الأرض، رد عليه أحد الفلسطينيين قائلاً: "لكن لا توجد بلاد أفضل من بلادنا هذه، إن جبالنا أروع من سهولهم؛ فكل صخرة تخرج نبتاً، وكل حجراً يؤتي ثمراً". وقد وصف فايتس شعوره، لدى سماعه حديث الفلسطيني الذي لم يعارضه أي من الحاضرين، بأنه أصيب بالقشعريرة والغثيان، بعد أن تيقن استحالة تهجير الفلسطينيين[4]. بذلك أخفق هذا المشروع لأن فايتس أخفق في إقناع الفلسطينيين المسيحيين بالهجرة إلى الأرجنتين.

---

[1] محمد مباركة، **أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996**، شؤون عربية، العدد 96، 1998، ص231.

[2] نعيم ناصر، **اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة ومشاريع التوطين**، موقع مركز الأبحاث: https//www .prc.ps

[3] مصالحة، **التصور الصهيوني للترحيل نظرة تاريخية عامة**، ص38.

[4] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، ص20.

مشروع ليبيا: في أواسط الخمسينيات وضعت السلطات في دولة الكيان الصهيوني خطة تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا. وقد نوقشت الخطة في اجتماعات غير رسمية للجنة رفيعة المستوى، شارك فيها بن غوريون، وشاريت وليفي إشكول (وزير المالية يومها)، وغولدا مئير، وتيدي كوليك (رئيس بلدية القدس)، فايتس، وعزرا دانين، ويعقوب بالمون[1]. وتضمن هذا المشروع البنود التالية:

- جمع الأموال لغرض شراء أراضي زراعية في ليبيا من المستعمرين الإيطاليين، وإسكان اللاجئين الفلسطينيين فيها لزراعتها.
- تبادل ممتلكات العرب في "إسرائيل" مع ممتلكات اليهود في ليبيا.
- ترحيل 300 خبير زراعي فلسطيني مع عائلاتهم إلى ليبيا، والمرشحون يجب أن يكونوا لاجئين تخلوا عن ممتلكاتهم في "إسرائيل" كخطوة أولى عند بداية التنفيذ[2]. ويبدو أن لجنة الترحيل الرابعة هذه قد توصلت إلى ترحيل بضع مئات من الفلسطينيين عن دولة الكيان الصهيوني إلى ليبيا، ولاسيما من بعض القبائل الفقيرة التي رشت السلطات شيوخها[3].

بذلك يتضح أن هذه المشاريع التي طرحها قادة الكيان الصهيوني قبل عام 1967، كانت موجهة بشكل أساسي إلى ما أصطلح عليه بعرب إسرائيل وهم الأقلية التي بقيت في أرضها عند قيام الكيان الإسرائيلي سنة 1948)، بهدف التخلص منهم والاستيلاء على أراضيهم وتوطين المهاجرين اليهود.

كما جرت محاولات طرد وترحيل للاجئين الفلسطينيين أثناء احتلال قطاع غزة 1956-1957، فقد طرحت خطط ومشاريع لإعادة توطينهم. بهدف السيطرة وضم القطاع، وكانت الخطوة الأساسية في هذا الاتجاه إقدام بن غوريون على تشكيل لجنة "سرية" للنظر في مشروعات لإعادة توطين مئات آلاف اللاجئين من قطاع غزة في أي مكان خارجه. وعهد برئاسة هذه اللجنة إلى عزرا دانين أحد كبار المسؤولين في وزارة خارجية الكيان الصهيوني. وقد كثرت المراسلات ما بين أعضاء هذه اللجنة ومسؤولين آخرين في وزارة الخارجية، وأيضاً مع دبلوماسيين صهاينة في الخارج، في شأن فكرة الترحيل وضرورتها وشروطها والمشاريع المقترحة في شأنها[4].

---

[1] مصالحة، **التصور الصهيوني للترحيل نظرة تاريخية عامة**، ص39.

[2] المدهون، **الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية**، ص76.

[3] مصالحة، **التصور الصهيوني للترحيل نظرة تاريخية عامة**، ص39.

[4] سخنيني، **الجريمة المقدسة الإبادة الجماعية**، ص118.

وتنطلق جميع هذه الأفكار من مسلمة إبقاء قطاع غزة تحت سيطرة إسرائيل، وضرورة "حل مشكلة اللاجئين" بتهجير النسبة الأعظم منهم إلى بلدان أخرى، ظهرت منها الولايات المتحدة وبلدان أميركا اللاتينية. كما تبين بعض هذه الأفكار الاستعداد لمنح اللاجئين "تعويضات" مقابل ترحيلهم من ديارهم وإعادة توطينهم في الخارج. كذلك طرح بعض المسؤولين في مراسلاتهم ضرورة إشراك الولايات المتحدة الامريكية ومنظمة الأمم المتحدة والأونروا في "الحل". أكدت بعض هذه المراسلات أن الضرورة تقتضي، مع تهجير الفلسطينيين من القطاع، إنشاء مستوطنات يهودية فيه. وفقاً لما جاء في إحداها، فإن حل مشكلة اللاجئين ليس ضرورياً فقط لأسباب سياسية وإنسانية، بل أيضاً لأغراض الاستيطان اليهودي في هذه المنطقة. وكيف يمكن أن نقوم بالاستيطان في المنطقة إن كانت مليئة بمخيمات اللاجئين؟ إلا أن أمد الاحتلال "الإسرائيلي" لقطاع غزة قصيراً، إذ أجبرته الضغوط الدولية على الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة (الإسرائيلية – المصرية). وبذلك لم يتح لدولة الكيان الصهيوني أن تنفذ أياً من مشاريعها لتشتيت فلسطينيي القطاع إلى جهات المعمورة الأربعة كما كانت النتائج التي ترتبت على نكبة 1948، إلى جانب قُصر مدة الاحتلال، اصطدمت مشاريع تهجير الفلسطينيين من القطاع بمواقف دولية رافضة بخلاف ما كان عليه الوضع في حرب 1948، عندما كان التواطؤ الدولي واضحاً على تقبل مبدأ التهجير لإقامة دولة يهودية على الأرض التي تنزع منها عربيتها، واتخاذ مواقف محايدة تجاه الجرائم التي قامت بها القوات الصهيونية لطرد وتهجير الفلسطينيين من ديارهم[1].

كان تهجير الفلسطينيين أحد الركائز الأساسية التي قام عليها المشروع الصهيوني، فبالإضافة إلى الهجرة اليهودية الصهيونية التي ارتبطت بالفكر الاستيطاني الإحلالي، فقد جرى منذ البداية الترويج لشعار "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض". ومن هنا جاءت الهجرات الصهيونية إلى فلسطين على حساب الوجود الطبيعي لأصحاب الأرض الأصليين، فارتبط تهجير وطرد الفلسطينيين منذ التواجد اليهودي في فلسطين بالهجرة والاستيطان، وفي خلق الأجواء للهجرة اليهودية الصهيونية الاستيطانية حتى وصلت إلى (650) ألف يهودي عام 1948. بينما استمرت الهجرة عند قيام "الدولة اليهودية" وتضاعفت الجهود لحمل يهود العالم على الهجرة والاستيطان في فلسطين، حتى أصبحت الهجرة إحدى الركائز الأساسية لتدعيم الوجود الصهيوني، واستطاعت دولة إسرائيل جلب حوالي (1,300,000) مهاجر خلال الفترة 1948–1967. ومازالت سياسة الهجرة والتهجير، تشكل نقطة الارتكاز بالنسبة للمشروع الصهيوني في الوطن العربي وفلسطين.

---

[1] سخنيني، **الجريمة المقدسة الإبادة الجماعية**، ص 119–120.

3. عمليات تهجير الفلسطينيين بعد إقرار اتفاقات الهدنة 1949 حتى عام 1967:

استمرت عمليات التهجير والطرد الجماعية للفلسطينيين بعد إقرار اتفاقيات الهدنة حيث طرد جيش الاحتلال "الإسرائيلي" أكثر من عشرة آلاف من (فلسطينيي 48) في السنوات الأولى من عمر دولة الكيان الصهيوني، يضاف إليهم عدة آلاف أخرى من اللاجئين الفلسطينيين الذين استطاعوا العودة متسللين عبر الحدود عائدين إلى قراهم ومدنهم[1].

وكان الحديث عن تهجير الأقلية العربية في دولة الكيان الصهيوني شائعاً نسبياً خلال فترة ما بعد 1948، مباشرة وقد أيد رئيس أركان الجيش، يغآل يادين بصورة مضمرة تهجير العرب الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم بالتشاور مع بن غوريون في 8 شباط 1950، والذي وصف العرب في دولة "إسرائيل" بـ "خطر في زمن الحرب مثلما هم في زمن السلم". ففي صيف عام 1950، تلقى من بقي من سكان المدينة العربية الجنوبية المجدل، وكان عددهم (2700) نسمة، أوامر بطردهم ونقلهم إلى حدود قطاع غزة في غضون أسابيع قليلة. وكان جيش الاحتلال الصهيوني قد احتل المدينة في 4 تشرين الثاني 1948، وكان فيها عشية الحرب (10,000) نسمة، ومنذ ذلك الحين، وطوال سنة 1949، طالب قائد المنطقة الجنوبية الجنرال إيغآل آلون، بـ "إفراغ المدينة من عربها". وفي شباط 1949، اتخذت "لجنة ترحيل العرب" التابعة للحكومة قراراً مبدئياً بنقل سكان المجدل الباقين (2700) نسمة. وبعد عام، في ربيع عام 1950، قرر موشيه دايان، الذي خلف آلون في القيادة الجنوبية، إدارة عملية نقل سكان المجدل إلى غزة. وجاء التفويض بذلك العمل من بن غوريون في 19 حزيران 1950، وكان نحو (700,000) يهودي قد وصلوا إلى الكيان الصهيوني في الفترة الواقعة بين إعلانها في أيار 1948، ونهاية سنة 1951، ورأى قادة الكيان الصهيوني أن المجدل وأراضيها ضرورية لإعادة إسكانهم وتوطينهم[2].

وفي آذار عام 1950، طرد سكان قرية بطاط من بيوتهم، وفي 7 تموز 1950، ونقل مئة من سكان قرية أبو غوش إلى جهة غير معروفة. وفي أوائل شباط عام 1951، طرد سكان 13 قرية عربية في وادي عارة، وأرغموا على اجتياز الحدود خارج وطنهم[3]. وفي 2 أيلول 1950، اعتقل الجيش "الإسرائيلي" المئات من قبيلة العزازمة من النقب، وطردوهم إلى الأراضي المصرية، وتحدثت لجنة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة عن طرد أربعة آلاف آخرين. وفي أيلول 1952، تم

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، ص18.

[2] نور الدين مصالحة، **الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين**، موقع المجموعة 194: http://www.group194.net

[3] المدهون، **الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية**، ص56.

طرد نحو 850 عنصراً من قبيلة الصانع من النقب الشمالي إلى الضفة الغربية، وبضعة آلاف آخرين من قبيلة العزازمة وغيرهم من رجال القبائل إلى أرض سيناء[1].

وفي 17 تشرين الثاني 1951، طوقت كتيبة عسكرية قرية البويشات (قرب أم الفحم المثلث) وأخليت القرية من سكانها ونسفت بيوتها، وفي أيلول عام 1953، طرد سكان أم الفرج، وفي تشرين الأول طردت سبع عائلات من قرية الريحانية، وفي 29 تشرين الأول 1956، قامت قوات الاحتلال الصهيوني بمذبحة كفر قاسم، وذلك أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وذهب ضحية هذه المذبحة في حينها 49 فلسطينياً، وسبب هذه المذبحة كما أعلنت دولة الكيان الصهيوني، هو مخالفة هؤلاء الأشخاص لتعليمات منع التجوال الذي فرضته "إسرائيل"، علماً بأنهم لم يكونوا يعلمون بهذه التعليمات[2]. أن مذابح دير ياسين (1948) وكفر قاسم (1956)، كانت تستهدف إضافة إلى التصفية الجسدية اتجاه الشعب الفلسطيني، تهجير من لم تطلهم المذابح عن طريق بث الرعب في نفوسهم ودفعهم إلى مغادرة البلاد[3].

وفي 30 تشرين الأول 1956، بعد يوم واحد فقط من مجزرة كفر قاسم، استغل الجنرال إسحاق رابين، قائد القيادة الشمالية آنذاك، الهجوم الثلاثي على مصر في الجنوب لتنفيذ عملية طرد جماعية للعرب الفلسطينيين عبر الحدود الشمالية إلى سورية. وتضمنت هذه العملية طرد (2000 – 5000) من سكان قريتي كراد الغنامة وكراد البقارة جنوبي بحيرة طبرية[4].

هكذا لجأت دولة الكيان الصهيوني بعد قيامها إلى الاعتماد على أسلوب المجازر والمذابح الذي كانت تمارسه العصابات الصهيونية على عمل إرهابي منظم ومدروس ضمن استراتيجية شاملة تهدف لإرهاب الفلسطينيين وتهجيرهم وطردهم. فالمجازر وتدمير القرى والمدن هو جزء من المخطط الصهيوني الهادف إلى إجلاء الفلسطينيين عن أراضيهم وبلادهم.

كما استمرت دولة الاحتلال الاسرائيلي بتصعيد عدوانيتها بهدف تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، فبعد نحو ثماني سنوات من نكبة 1948، تمدد المشروع الصهيوني خارج الحدود التي صنعتها تلك النكبة في اتجاه قطاع غزة ومعه كل أدواته التي استخدمها قبلاً في الإبادة الجماعية في حرب 1948، في محاولة لاستنساخ ما حصل آنذاك. وقد وقع قطاع غزة تحت الاحتلال "الإسرائيلي" أثناء العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الصهيوني) على مصر. وقد ابتدأ العدوان في التاسع

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، ص19.

(2) المدهون، **الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية**، ص56.

(3) حمدان بدر، **الإرهاب الصهيوني مذبحة كفر قاسم 1956**، شؤون عربية، العدد 48، 1986، ص155.

(4) مصالحة، **الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين**، موقع المجموعة 194: http://www.group194.net

والعشرين من تشرين الأول 1956، وقد اجتاحت القوات "الإسرائيلية" شبه جزيرة سيناء منذ الأيام الأولى من الحرب، أما قطاع غزة فقد سقطت مدنه تباعاً كما يلي: في الأول من تشرين الثاني سقطت رفح، وفي الثاني منه أُحتلت مدينة غزة، وفي اليوم الثالث خان يونس، كما سيطرت القوات "الإسرائيلية" على القطاع كله[1].

وقد دام احتلال سيناء حتى منتصف شباط 1957، عندما انسحبت القوات "الإسرائيلية" منها، أما قطاع غزة فقد انسحب منه في السادس من آذار من العام نفسه. بعد أربعة أشهر وبضعة أيام، وارتكبت القوات "الإسرائيلية" عدداً من المذابح بهدف تهجير سكان قطاع غزة. وقد ذهب ضحية هذه المذابح الجماعية المئات من السكان المدنيين. ويتراوح تقدير عدد من حصدتهم آلة القتل الصهيونية نحو ألف ومئتي شخص وفق تباين المصادر[2].

وقد قدر مراقبو الهدنة التابعون للأمم المتحدة في القطاع أن عدد من قتلوا في مجزرة خان يونس تراوح بين 400 و500، وبلغ العدد في رفح 700، بينما قتل ما بين ثلاثين وخمسين شخصاً في مدينة غزة. أي بلغ العدد وفق هذه التقديرات ما بين 1130 و1250 شهيداً. ولم تختلف تلك المجازر بوحشيتها عما قامت به تصفيات إثارة الفزع في صفوف الفلسطينيين، وحملهم على الرحيل من ديارهم، غير أنه من الملاحظ أن النتائج لم تكن متماثلة في الحالتين. فقد كان عدد الفلسطينيين الذين فروا من القطاع، وفقاً لتقارير صحفية متزامنة مع الحدث، نحو ألف شخص اتجهوا إما إلى مصر أو إلى الأردن. من المؤكد أن عدد من هربوا من العدوان الاسرائيلي كان أدنى بكثير مما كان عليه الوضع في نكبة 1948، فاجأت هذه الحقيقة (بقاء الغالبية العظمى من السكان في ديارهم) بن غوريون نفسه. فعلى الرغم من نشوته بالانتصار الباهر الذي تحقق في الحرب، إلا أنه عندما زار مخيمات غزة واجهته حقيقة أن الفلسطينيين لم يهربوا أمام الجيش كما فعلوا في حرب1948[3].

بذلك يتضح أن تهجير أبناء الشعب الفلسطيني من أراضيهم بقي ركيزة وهدفاً أساسياً بالنسبة للمشروع الصهيوني، قبل قيام الدولة وأثناءه وبعده، لتحقيق المخطط الصهيوني بإقامة دولة يهودية خالصة، كما بقي أسلوب المجازر هو المعتمد لدى الصهاينة من أجل إرغام الشعب الفلسطيني على ترك أرضه. أن المشروع الصهيوني شأنه شأن أي مشروع استيطاني إحلالي، يهدف إلى إحلال مهاجرين جدد وطرد وتهجير السكان الأصليين الذين يشغلون الأرض التي سيقام عليها الكيان الاستيطاني. فتهجير وطرد الفلسطينيين، هو أمر حتمي بالنسبة للمشروع الصهيوني، فمنذ البداية طرح

---

[1] سخنيني، **الجريمة المقدسة الإبادة الجماعية**، ص113.

[2] سخنيني، **الجريمة المقدسة الإبادة الجماعية**، ص115.

[3] سخنيني، **الجريمة المقدسة الإبادة الجماعية**، ص117-118.

شعار "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض". ولم يكتف الصهاينة بتهجير الفلسطينيين من قراهم بل عمل الصهاينة على إلغاء وطمس الذاكرة، وذلك من خلال شطب أسماء القرى الفلسطينية وتواريخها، حيث أعطيت هذه القرى والمواقع الفلسطينية أسماء عبرية.

الخاتمة

نتيجة للدراسة حول موضوع ركائز المشروع الصهيوني (الهجرة والاستيطان والتهجير) في فلسطين خلال الفترة 1882–1967، واستيضاح ترابط هذه الركائز مع بعضها البعض، للوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي من المشروع الصهيوني، وهو إقامة دولة يهودية في فلسطين، خلص الباحث إلى نتائج عدة من أهمها:

1. أثبتت الأحداث أن الصهيونية جزء لا يتجزأ عن الامبريالية العالمية، إذ أن تمكن المشروع الصهيوني من إنشاء كيانه المصطنع على أرض فلسطين العربية، لم يأتي الإنجاز كنتيجة لقدرات الحركة الصهيونية الذاتية، إنما كنتاج للمصالح الامبريالية العالمية.

2. شكلت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وماتزال ركيزة أساسية للمشروع الصهيوني، لأنها مصدر رئيسي من مصادر إمداد هذا المشروع بالقوة البشرية، إذ كانت الهجرة طوق النجاة الوحيد للمشروع الصهيوني، للحفاظ على استمراريته. فهي تهدف إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية من خلال طرد الشعب الفلسطيني من وطنه وإحلال اليهود مكانهم.

3. تعدّ الهجرة مصدر أساسي من مصادرة قوة المشروع الصهيوني، ليس من أجل بقاء الكيان الصهيوني، بل من أجل استكمال المشروع الصهيوني بمختلف مراحله. فالكيان الصهيوني الذي انبثق عن هذا المشروع لا يمكنه الاستمرار في الوجود، إلا باستمرار الهجرة الصهيونية.

4. كان إصدار بريطانيا لوعد بلفور، جزء من المخطط الاستعماري البريطاني إزاء المشرق العربي، أكثر من كونه استجابة لضغوط مارستها الحركة الصهيونية، أو كمقابل لخدمات قدمتها الحركة الصهيونية لبريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى.

5. يُعدّ الاستعمار الاستيطاني أخطر وأقسى أشكال الاستعمار، لأنه يهدف إلى الحصول على الأرض على حساب سكانها الأصليين، ولذا شكل الاستيطان الأداة الرئيسية للمشروع الصهيوني في تحقيق هدفه الأساسي بفرض سيطرته السياسية على فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكانت حدود الاستيطان تقرر الحدود المقترحة "للدولة اليهودية".

6. تمكنت الحركة الصهيونية عبر تجسيد مشروعها الاستيطاني من بناء شبكة متكاملة من المؤسسات الاستيطانية، بدءاً من سنة 1898، حيث تم تأسيس "لجنة الاستعمار" وإنشاء المصرف "الاستعماري اليهودي" ثم أسس في سنة 1901، "الصندوق القومي اليهودي"، ثم توالى تأسيس المؤسسات الاستيطانية من "شركة تطوير الأراضي" إلى "الصندوق التأسيسي" إلى "الهستدروت"، إلى جانب إنشاء المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية لحماية الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

7. لأن عملية تهجير الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم تعد جزءً عضوي من الرؤية الاستيطانية الصهيونية الاحلالية. اقتضت عملية تهجير وطرد الفلسطينيين بناء القوة العسكرية على اعتبار أن القوة العسكرية تشكل الأداة العملية لتنفيذ المشروع الصهيوني، وقد تم استخدام القوة العسكرية في تهجير الفلسطينيين، إذ أنه من غير الممكن أن يتخلى الفلسطينيون عن أرضهم وتسليمها لليهود عن طيب خاطر من هنا جاء اهتمام الحركة الصهيونية ببناء القوة العسكرية، التي نفذت العديد من المجازر، بغية ترهيب السكان الفلسطينيين ودفعهم إلى الرحيل فكانت مجزرة دير ياسين وناصر الدين وغيرها...إلخ.

8. على اعتبار أن الحركة الصهيونية حركة استعمارية استيطانية إحلاليه فلا يمكن أن تحقق أهدافها إلا من خلال القوة العسكرية والعنف والإرهاب. وهذا ما قامت به الحركة الصهيونية خلال حرب عام 1948، حيث استخدمت العنف ضد الفلسطينيين وارتكبت المجازر ضد الأطفال والشيوخ والنساء من أبناء الشعب العربي الفلسطيني.

9. تنبه الشعب العربي الفلسطيني، للمشروع الصهيوني، منذ أن زرعت بذوره الأولى في فلسطين، وعمل على مواجهته بكافة الطرق والوسائل السلمية وغير السلمية، بالاعتماد على قواه الذاتية، ولايزال الشعب العربي الفلسطيني يواصل نضاله الوطني ضد المشروع الصهيوني، الذي يمتلك قدرات مالية وعلمية كبيرة، تؤازره القوى العظمى بالعالم.

10. يلاحظ من خلال مسار حركة التحرر الوطنية مدى معاناتها (لاسيما قياداتها) من قضايا عده، وفي مقدمتها قصور وعيها الوطني (نسبياً) الناتج عن ظروف نشأتها في ظل السيطرة العثمانية من جهة ونجاح الاستعمار في تحقيق مصالحه في الوطن العربي.

11. ما يزال المشروع الصهيوني متصدياً لأية مقاومة عربية أو فلسطينية ولهذا ما تزال الصراعات العربية ـ العربية قائمة غير قادرة على مواجهة المشروع الصهيوني الذي استطاع انتزاع الاعتراف بالكيان الصهيوني (رغم عدم شرعية القانونية الدولية) بل تمكن من تحقيق أهدافه في تزوير التاريخ وقدسية الأرض واتخذ من القدس عاصمة له.

بالرغم من مرور أكثر من مائة عام على المشروع الصهيوني، بالرغم من اختلاف المراحل التي مر بها وتنوعها، بقيت ركائزه دون تغيير أساسي: استقدام المهاجرين اليهود، الاستيطان من خلال الاستيلاء على الأرض بشتى الطرق، تهجير وطرد العرب الفلسطينيين من أرضهم بمختلف وسائل الإرهاب.

الـمـلاحـق

الملحق رقم (1) ولايات وسناجق بلاد الشام إبان الحكم العثماني[1]

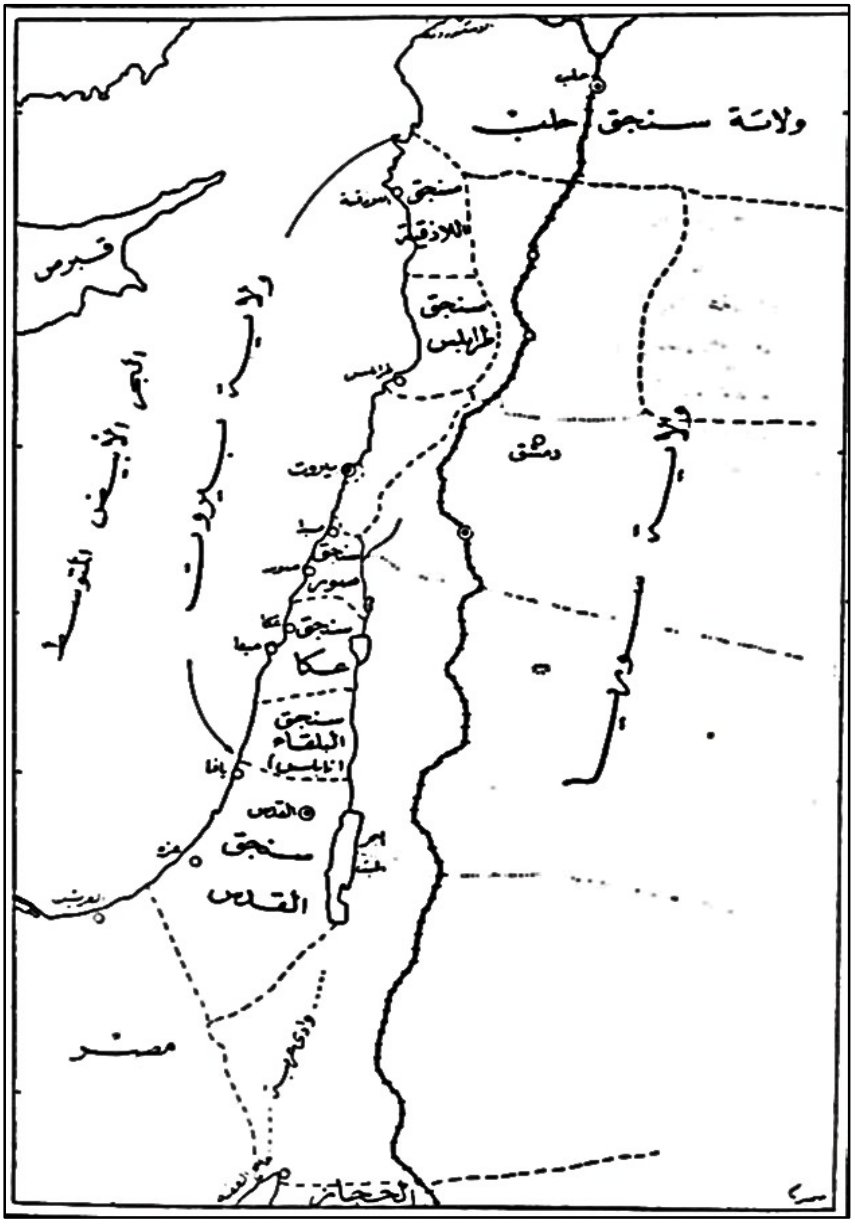

[1] معهد البحوث والدراسات العربية، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، ج1، ص77.

الملحق رقم (2) المستعمرات اليهودية

المستعمرات اليهودية

(باللغة الألمانية)

جهة النشر: مجلة "آلت نوي لاند" Altneuland

لسان حال اللجنة الصهيونية لاستكشاف فلسطين

صدرت المجلة شهرياً خلال السنوات 1904 . 1906، عن "دار النشر اليهودية" في برلين

العدد الأول، ص 26 . 27 ـ التاريخ: يناير 1904

المستعمرات اليهودية

أولا – فلسطين

شركة أنغلو فلسطين. توجه مدير شركة أنغلو فلسطين إلى مجلس إدارة شركة صندوق المستعمرة اليهودية (Jewish Colonial Trust) في لندن وإلى لجنة العمل الفيينا وية (Wiener Aktionskomitee) باقتراح بضمان ائتمانات المستعمرات طويلة الأجل لمدة 28 عاما. وكتأمين للاقتراض يتم رهن عقاري لقطع أراضي ومباني.

وبعد مفاوضات سابقة مع المستعمرين قررت شركة أنغلو فلسطين أن تشرع في العمل التجاري (الاقتصادي) فقط مع تعاونيات المستعمرين. التعاونية الأولى والتي تتكون من 25 شريكا، تم تأسيسها في بتاح تكفا. والتعاونية مسؤولة عن أعضائها.

ثمانية أصحاب بساتين البرتقال في بتاح تكفا حصلوا من شركة أنغلو فلسطين على أساس ضمان متبادل لقرض بقيمة 40.000 فرنك.

شراء الأراضي للعمال. الأرض التي تم شراؤها بأموال "صندوق العمال" التابع للجنة الروسية لأحباء صهيون من أوديسا، والواقعة على الحدود مع وادي الحنين، تم تقسيمها وإجراء السحب عليها بين العمال.

ومن المقرر قريبا أيضا أن يتم تقسيم "أرض العمال" الواقعة على حدود بتاح تكفا. وفقط في الجليل ما زالت لم تتخذ الاستعدادات اللازمة لتوطين العمال.

اليمنيون كعمال في المستعمرات. منظمة اليهود الفلسطينيين في يافا (قاعاد هاميركاز) والتي أنشئت حديثا تبذل جهودا لاستخدام اليهود اليمنيين في المستعمرات كعمال بدلا من العرب. لجنة إثبات العمل، والتي تم تشكيلها من اليمنيين وجهت دعوة عبر صحيفة "هشكفاه" حذرت من خلالها اليمنيين من أعمال البيع المتجول والتسول، وحثت الجمهور على عدم تقديم الدعم لهم.

نقص المعلمين. شهدت الشهور الأخيرة نقصا كبيرا في عدد المدرسين داخل مدارس المستعمرات. المدرسون المساعدون، الذين كانوا يتقاضون راتبا شهريا ما بين 40–50 فرنك، يتم رفع راتبهم الآن

بين 100–120 فرنك. وكما أن هذا المطلب المتزايد يمثل إرضاء من ناحية، فسيؤدي من ناحية أخرى إلى ضرورة أن يشمل ذلك المدرسين غير المناسبين.

المعلمون الجيدون لديهم لذلك وجهة نظر، وهي إيجاد فرص عمل مجزية داخل المستعمرات، وأنه من الضروري أن تكون هناك حلقة دراسية للمعلمين، والتي من شأنها أن توفر للمدرسين التأهيل اللازم.

ضرائب جديدة. الماشية التي لم تخضع للضريبة حتى الآن، سيتم فرض ضريبة عليها بمقدار 7 قروش للرأس الواحدة. على أن يكون الزوج الأول معفى من الضريبة. كما هناك توجه بفرض ضريبة الأفراد، ضريبة حقيقية على الدخل، والتي ستراوح قيمتها ما بين 5 و100 قرش بحسب دخل الشخص الخاضع للضريبة. الفلاحون والمستعمرون سيدفعون كما يشاع، 5 قروش للفرد، أما التجار فسيدفعون الضريبة بما يتناسب مع دخلهم.

تجارة النبيذ في حيفا تتم إدارتها اعتبارا من الآن بواسطة فرع شركة "الكرمل" قسم الشرق. ويباع النبيذ حتى الآن للمستعمرات اليهودية من شركة تتخذ من حيفا مقرا لها.

في بِسُّود هامّعلاه نشبت مشاجرات لأسباب تافهة بين المستعمرين والجيران العرب. جُرح يهودي وتوفي بعد ساعات. ومن المتوقع أن تقوم السلطات بتوقيع عقوبة على العمل الدموي بصورة مناسبة.

كفر سابا. أرض كفر سابا، التابعة لرابطة الاستعمار اليهودي (Jewish Colonization Association) من المقرر أن يتم بيعها للمستعمرين في بتاح تكفا بقيمة 16 عاما من الاستهلاك من سعر الشراء.

مستعمرة كاستنيه (بير طوبيا) تبدو أنها تمر بحالة قاسية من العوز، حتى أن سكانها غادروها. إنه من المثير للاهتمام للغاية التعرف على تاريخ التطور وأسباب سقوط تلك المستعمرة التي أسسها أحباء صهيون بآمال عريضة. وسنورد تقارير مفصلة عن ذلك في فرصة أخرى. بصورة أولية نعرض فقط الحقائق التالية. حتى الآن غادر المستعمرة 13 من الشباب جزء منهم متزوجون وآخرون عازبون. والآن تهاجر أيضا أسرتان، واللتان كانتا ينظر إليهما على أنهما نموذج للمستعمرين. لقد كانتا مستوطنة في المكان لسنوات عديدة.

الوضع يبلغ درجة كبيرة من السوء، حتى أن الجانب الأكبر من المستعمرين باعوا ماشيتهم واضطروا إلى استئجار ثيران العرب لاستخدامها لتجهيز حقولهم في العام الماضي. عدد قليل من المستعمرين يملكون قوائم الجرد، التي حصلوا عليها عند أعمال التركيب.

لم يبق الآن سوى 15 مستعمرا في المستعمرة*)، والذين من الصعب عليهم أن يتحملوا وحدهم أعباء الجالية. ــــــــ

* العدد الأصلي للأسر المستوطنة كان 15، ومن خلال زواج الأبناء وانقسام الأسر الكبيرة نتج ما بين 23 إلى 25 أسرة. (إدارة التحرير)

الملحق رقم (3)

المستوطنات التي أنشأت في فلسطين خلال موجة الهجرة الأولى (1882-1903)[1].

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الانشاء
1	بتاح تكفا	1878
2	ريشون ليتسيون	1882
3	زخرون يعقوب	1882
4	روش بينا	1882
5	يسود هامعله	1883
6	نس تسيونه	1883
7	عكرون	1883
8	غديره	1884
9	بئير طوفيا	1887
10	بات شلومو	1889
11	مئير شافيه	1889
12	مشمار هايردن	1889
13	الخضيرة	1890
14	رحوفوت	1890
15	حوتسا	1894
16	غان شموئيل	1896
17	المطلة	1896
18	محانايم	1899
19	لفنئيل	1900
20	كفار تابور	1901
21	الشجرة (ايلاينا)	1902
22	منحاميا	1902
23	غفعات عيده	1903
24	كفار سابا	1903

[1] علي أكرم مهاني، **العلاقات الصهيونية البريطانية 1918-1936**، ص311.

الملحق رقم (4)

خارطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام1947[1].

[1] الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA: http:// www.passia.org

الملحق رقم (5)

المستوطنات التي أقيمت وفق أسلوب "سور وبرج" خلال الفترة (1936-1939)[1].

الرقم	المستوطنة	التاريخ	الرقم	المستوطنة	التاريخ
1	كفار حطيم	1936/12/7	27	مسادة	1937/1/31
2	تل عمال (نير دافيد)	1936/12/10	28	غينور سار	1937/2/25
3	سديه ناحوم	1937/1/5	29	بيت يوسف	1937/4/9
4	شاعر هاغولان	1937/1/31	30	مشمار هاشلوشا	1937/4/13
5	بني بريت (موليدت)	1937/7/4	31	طيرات تسفي	1937/6/30
6	عين جف	1937/7/6	32	كفار روبين	1938/11/25
7	ماعوز حاييم	1937/7/6	33	كفار مساريك	1938/11/29
8	عين هاشوفيط	1937/7/5	34	مسيلوت	1938/12/12
9	كفار مناحم	1937/7/28	35	داليا	1939/5/2
10	كفار سالد	1937/8/15	36	دفنا	1939/5/3
11	تسور موشه	1937/9/13	37	دان	1939/5/4
12	أفشا	1937/11/7	38	سديه إلياهو	1939/5/8
13	حانيتا	1938/3/21	39	محنايم	1939/5/23
14	شفي تسيون	1938/4/13	40	شدموت دبورا	1939/5/23
15	سديه فاربورغ	1938/5/17	41	شورشيم	1939/5/23
16	رمات هدار	1938/5/26	42	هازور عيم	1939/5/23
17	ألونيم	1938/6/26	43	تل تسور	1939/5/23
18	كفار جليكسون	1939/5/23	44	معاليه هاحميشا	1938/7/17
19	معبيليم	1939/5/23	45	تل إسحاق	1938/7/25
20	بيت يهوشع	1938/8/17	46	مشمار هايم	1939/5/28
21	حماديا	1939/6/27	47	عين هامفراتس	1938/8/25
22	كفار نيطر	1939/6/26	48	معيان تسفي	1938/8/30
23	نجيفا	1939/7/12	49	شارونا	1938/11/16
24	جيشر	1939	50	غيؤوليم	1938/11/17
25	بيت أرون	1939/10/1	51	أيالون	1938/11/24
26	عمير	1939/10/29	52	نافه إيتان	1938/11/25

[1] أفرايم ومناحم تلمي، **معجم المصطلحات الصهيونية**، ص200.

الملحق رقم (6)

مدن التطوير التي أقامتها "إسرائيل" منذ عام 1948 حتى عام 1967[1].

الرقم	اسم المستوطنة	سنة التأسيس
(أ)	(منطقة النقب)	
(1)	ايلات	1951
(2)	يروحام	1951
(3)	ديمونة	1955
(4)	افقيم	1955
(5)	نتفيوت	1956
(6)	عراد	1961
(ب)	(منطقة السهل الساحلي)	
(1)	آزور (يازور)	1948
(2)	يهود	1948
(3)	يفنا	1949
(4)	اور يهودا	1950
(5)	روش هعاين	1950
(6)	اور عقيبا	1951
(7)	سدروت	1951
(8)	اشدود	1955
(جـ)	(الجليل والشمال)	
(1)	طيرة كرمل	1949
(2)	كريات شمونة	1950
(3)	مفشريت تسيون	1951
(4)	مجدال هعميق	1952
(5)	حتسور هجليليت	1953
(6)	معلوت ترشيحا	1957
(7)	نتسرات عليت	1957

[1] عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص140-141.

(8)	كرمئيل	1964
(د)	(المركز)	
(1)	بيت شيمش	1950
(2)	كريات ملاخي	1951
(3)	كريات جت	1954

الملحق رقم (7)

وثيقة تكشف جرائم الصهيونية لتطهير فلسطين من العرب[1]

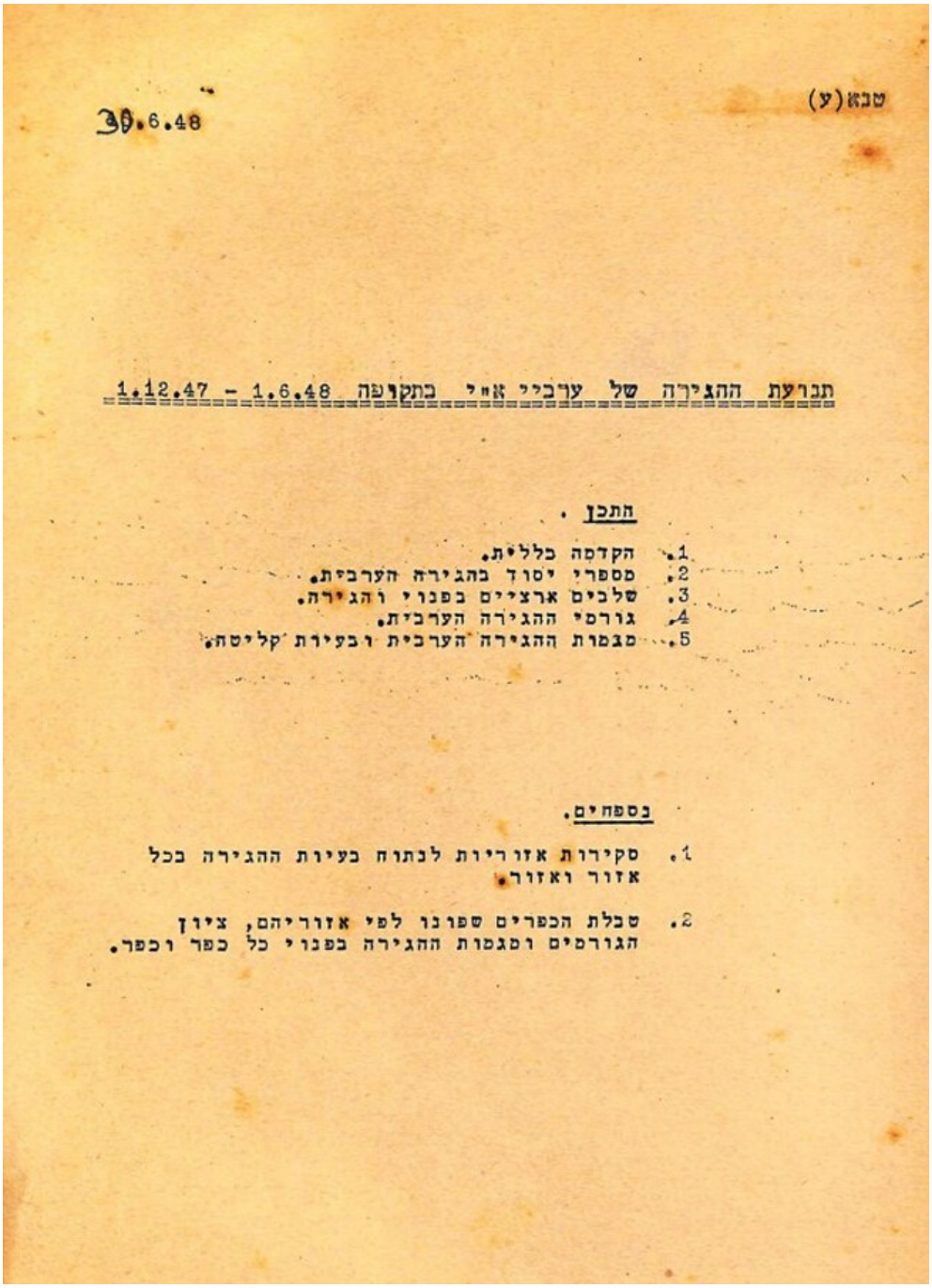

טבא(ע)

30.6.48

תנועת ההגירה של ערביי אי"י בתקופה 1.12.47 - 1.6.48

התכן .

1. הקדמה כללית.
2. מספרי יסוד בהגירה הערבית.
3. שלבים ארציים בפנוי וההגירה.
4. גורמי ההגירה הערבית.
5. סבמות ההגירה הערבית ובעיות קליטה.

נספחים.

1. סקירות אזוריות לנתוח בעיות ההגירה בכל אזור ואזור.

2. טבלת הכפרים שפונו לפי אזוריהם, ציון הגורמים וסבמות ההגירה בפנוי כל כפר וכפר.

[1] محمد محسن وتد، **فلسطين خلال النكبة.. وثيقة تكشف جرائم صهيونية لتطهير فلسطين من العرب**، موقع الجزيرة نت: http//www .Aljazeera.net

ד. מספר הערבים שנשארו במדינת ישראל:

1. מס' הערוניים שנשארו במדינת ישראל 5.000
2. מס' הכפריים " " " 38.000
3. מס' הבדווים (בנגב)" " " 60.000
103.000.
4. במדינה נשארו 39 כפרים ערביים מיושבים (על חלק אין ידיעות שהם עזבו).
5. רק אחת מערי מדינת ישראל מאוכלסת ערבים (חיפה: 5000 איש).

ה. עצמת תנועת ההגירה בא"י בכלל:

מס' הערבים העקורים הוא - 391.000.
(כאמור בהקדמה סכויי אי הדיוק הוא ב-10-15%).

הערות:

1. פרוט יתר של המספרים הנ"ל וחלוקתם לאזורים - עיין בטבלה הר"ב
2. רשימת הכפרים, הערים, גורמי הפנוי מגמות וכו'. עיין בנספחים הרצופים בזה.

3. שלבים בתנועת ההגירה הערבית.

בתנועת ההגירה לתקופה של שנה חדשים (דצמבר 1947 - מאי ועד בכלל) - יש להבחין ארבעה שלבים.
שלב ראשון: מתחיל בדצמבר ונמשך עד סוף פברואר.
שלב שני : חדש מרץ.
שלב שלישי: חדש אפריל.
שלב רביעי: חדש מאי.

פרוט השלבים:

שלב ר א ש ו ן : אופיו העיקרי הוא בזה שבתקופה זו תנועת ההגירה הנה בבחינת התחלה בלבד. מקיפה היא מקומות בודדים, בכל החזיתות בארץ התנועה קטנה ביותר, רק בגליל התיכון התנועה בסופו של השלב. הראשון - היינו בחדש פברואר בעיקר - תנועת ההגירה שם עומדת בראש ועצמתה בשלעצמה, בינונית.

שלב ש נ י : בשלב זה מרגשת ג"כ תנועה קטנה ברוב החזיתות, ולמעשה ירידת-פה מהשלב הראשון. נראה שבכמה חזיתות מגמת ההגירה מוכחת, ביחוד אחור הדבר כלפי הגליל התיכון בו הרגשה הפעילות בגל הראשון. אולם אם הקו הארצי הנו בעל מגמת ירידה הרי מרגש בחזית יפו וכן באזור כנרת תנועות עליה שמעורם עולה על עצמת הפנוי בשלב הראשון.

שלב ש ל י ש י: שלב זה מצטיין בעליה בינונית כמעט ברוב החזיתות, עליה בינונית באזור כנרת עם פנוי טבריה. עליה בינונית באזור חיפה עם פנוי חיפה. עליה בינונית בנפת תל-חי עם התגברות פעולותינו. סוף תזוזה במצב ההגירה בנגב אשר שם החל לפנות. מצב מאוזן בשטח פנוי יפו - היינו: עליה קטנה מהשלב הקודם וכהמשך לו. ירידה בתנועת ההגירה באזור גלבוע. אולם עליה עקרית בגליל התיכון המגיע בחדש זה לשיא גם מהבחינה הארצית וגם מבחינת התנועה באזור בשלעצמו. בשכום: השלב השלישי מראה על עליה כללית בינונית עם נקודת שיא אחת, ומגמתו ירידה אחת.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية:

1. **جريدة فلسطين** العدد (81 ـ 4069) الصادر بتاريخ 1939/6/1.
2. **جريدة فلسطين** العدد (6790 ـ 243) الصادر بتاريخ 1947/12/14.
3. **جريدة فلسطين** العدد (6804 ـ 257) الصادر بتاريخ 1948/1/6.
4. وزارة الارشاد القومي، **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، القاهرة، وزارة الارشاد القومي، 1969.
5. زعيتر، أكرم، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1939**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979.
6. حلاق، حسان، **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية**، وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى، عمان، منشورات روائع مجدلاوي، 1998.
7. حسين، فاضل، **تاريخ فلسطين تحت الادارة البريطانية**، بغداد، مطبعة الرابطة، 1956.
8. الكيالي، عبد الوهاب، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918–1939**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968.

ثانياً: المراجع العربية:

1. ابراش، إبراهيم، **البعد القومي للقضية الفلسطينية فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1978.
2. أمين، بديعة، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، بيروت، دار الطليعة، 1974.
3. البديري، هند أمين، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1998.
4. البدري، حسن، **الحرب في أرض السلام الجولة العربية الإسرائيلية الأولى 1947–1949**، الرياض، دار المريخ، 1987.
5. بهلوان، سمر، **تاريخ القضية الفلسطينية**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 2018.
6. بهلوان، سمر وحبيب صالح، محمد، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، دمشق، منشورات جامعة دمشق،1997.
7. بركات، نظام محمود، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
8. ابوجبل، كاميليا، يهود اليمن دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية، دمشق، دار النمير، 1999.

9. الجراد، محمد خلف، **الأبعاد الفكرية والعلمية . التقنية للصراع العربي . الصهيوني**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2000.
10. جرار، حسني أدهم، **نكبة فلسطين 1947-1948**، عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع،2008.
11. جريس، صبري، **تاريخ الصهيونية 1862-1917**، الجزء الأول، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1981.
12. جريس، صبري، **تاريخ الصهيونية 1918-1939**، الجزء الثاني، نيقوسيا، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1986.
13. الدجاني، أحمد صدقي، **مستقبل الصراع العربي الصهيوني**، القاهرة، دار المستقبل، 1987.
14. درويش، هدى، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها في البلاد العربية**، الجزء الأول، دمشق، دار القلم،2002.
15. وزارة الدفاع الوطني . الجيش اللبناني (الشعبة الخامسة)، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973.
16. الوعري، نائلة، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914**، عمان، دار الشروق، 2007.
17. زعيتر، أكرم، **القضية الفلسطينية**، القاهرة، دار المعارف، 1955.
18. حجازي، أكرم، **الجذور الاجتماعية للنكبة -فلسطين 1858-1948**، القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر، 2015.
19. حوراني، فيصل، **جذور الرفض الفلسطيني 1918-1939**، بيروت، شرق برس، 1990.
20. الحوت، بيان نويهض، **فلسطين: القضية – الشعب – الحضارة**، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991.
21. حلاق، حسان، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1999.
22. حماد، مجدي، **النظام السياسي الاستيطاني دراسة اسرائيل وجنوب افريقيا**، بيروت، دار الوحدة، 1981.
23. حسين، غازي، **إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية**، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1992.
24. حسين، غازي، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003.
25. طربين، أحمد، **قضية فلسطين 1897-1948**، دمشق، مطابع دار الهلال، 1968.
26. طنوس، عزت، **الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر**، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1982.

27. ياسين، عبد القادر، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام** 1948، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1975.
28. ابو يصير، صالح مسعود، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، 1971.
29. كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939**، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، 1982.
30. الكيالي، عبد الوهاب، **الكيبوتز أو المزارع الجماعية في إسرائيل**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1966.
31. الكيالي، عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990.
32. كناعنه، شريف، **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير**، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني(شمل)،2000.
33. مجموعة مؤلفين، **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، الجزء الأول، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
34. محافظة، علي، **العلاقات الألمانية الفلسطينية 1841–1945**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.
35. المحجوبي، علي، **جذور الاستعمار الصهيوني في فلسطين**، تونس، دار سراس، 1990.
36. محمود، أمين عبد الله، **المسألة اليهودية في كتابات ليو بنسكر**، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، عمان، الجامعة الأردنية، 1983.
37. ملحم، أياد، **إسرائيل الامريكية واستراتيجية الاستيطان الصهيوني**، بيروت، دار العلوم العربية، 2017.
38. مناع، عادل، **أعلام فلسطين اواخر العهد العثماني**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995،
39. مناع، عادل، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999.
40. منصور، جوني ونحاس، فادي، **المؤسسة العسكرية الإسرائيلية**، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009.
41. المسيري، عبد الوهاب، **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، القاهرة، دار الشروق، 2002.
42. المسيري، عبد الوهاب، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الصهيوني**، دمشق، دار الفكر، 2002.

43. معهد البحوث والدراسات العربية، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، الجزء الأول، القاهرة، دار نافع للطباعة والنشر، 1975.
44. مصالحة، نور الدين، طرد الفلسطينيين؛ **مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.
45. مصطفى، أحمد عبد الرحيم، **موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين**، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، عمان، الجامعة الأردنية، 1983.
46. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2019.
47. ناجي، طلال، **محاضرات في الاستيطان الصهيوني**، بيروت، دار الرؤى، 2002.
48. النعيمي، أحمد نوري، **اليهود والدولة العثمانية**، عمان، دار البشير، 1997.
49. نصيرات، فدوى، **دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1876-1909**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
50. النتشه، رفيق شاكر، **الاستعمار وفلسطين إسرائيل مشروع استعماري**، عمان، دار الجليل، 1984.
51. النتشة، رفيق شاكر، وآخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.
52. السوداني، صادق حسن، **النشاط الصهيوني في العراق**، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والاعلام،1980.
53. سنو، عبد الرؤوف، **ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2007.
54. سعد، إلياس، **الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة**، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1969.
55. سخنيني، عصام، **الجريمة المقدسة الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
56. العابد، إبراهيم، **القرى التعاونية في إسرائيل**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1968.
57. العارف، عارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، بيروت، دار الهدى، 1956.
58. العبادي، بسام محمد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880-1990 جذورها، دوافعها، مراحلها، انعكاساتها**، عمان، دار البشير، 1990.

59. عبد الكريم، إبراهيم، **تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2001.
60. عبد الحميد، مهند، **اختراع شعب وتفكيك آخر عوامل القوة والمقاومة – والضعف والخضوع**، رام الله، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، 2015.
61. عبد الرحمن، أسعد والزرو، نواف، **الغزو الصهيوني وحلقات الصراع السياسي الإجلائي الديموغرافي في فلسطين 1882–1990**، عمان، دار اللوتس، 1990.
62. عبد المنعم عامر، محمد، **تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 2002.
63. عوض، عبد العزيز محمد، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864–1914**، القاهرة، دار المعارف، 1969.
64. علوش، ناجي، **الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية 1882–1948**، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1974.
65. علوش، ناجي، **المقاومة العربية في فلسطين(1917–1948)**، بيروت، دار الطليعة، 1975.
66. العظم، صادق جلال، **الصهيونية والصراع الطبقي**، بيروت، دار العودة، 1975.
67. فرسخ، عوني، **التحدي الاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
68. صايغ، يزيد، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة الحركة الوطنية الفلسطينية من 1949–1993**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.
69. صالح، محسن، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات،2012.
70. صالحة، توفيق، **الاستعمار الاستيطاني والقانون الدولي**، د–ن، د . ت.
71. صفوان، مهدي أسعد، **الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة أبعاد مآلات**، بيروت، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2016.
72. الصغير، زياد، **تطور القضية الفلسطينية 1964–1976**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، 1978.
73. قاسمية، خيرية، **يهود البلاد العربية**، مراجعة أنور محمود زناتي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
74. قاسمية، خيرية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908–1918**، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.
75. قهوجي، حبيب، **إسرائيل خنجر أميركا**، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1979.

76. قهوجي، حبيب، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، دمشق، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، 1978.
77. أبو القرايا، بشير، **النموذج الانتفاضي الفلسطيني دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الاسلامية**، بيروت، الدار العربية للعلو ناشرون، 2014.
78. رزوق، أسعد، **إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1968.
79. رشيدات، شفيق، **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1991.
80. شبيب، سميح، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932–1933**، بيروت، مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطيني، 1981،
81. شبلاق، عباس، **هجرة ام تهجير ظروف وملابسات هجرة يهود العراق**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2015.
82. شوفاني، إلياس، **إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، 3 اجزاء، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002.
83. شوفاني، إلياس، **إسرائيل التسوية المحطة**، دمشق، النبراس للدراسات الفلسطينية، 1983.
84. شوفاني، إلياس، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى 1949**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.
85. الشلبي، سهيلا، **المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره 1897–1917**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
86. الخالدي، وليد، **الصهيونية في مئة عام من البكاء على الاطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897–1997**، بيروت، دار النهار، 1998.
87. الخالدي، كمال، **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948–1973**، دمشق، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1984.
88. أبو غربية، بهجت، **في خضم النضال العربي الفلسطيني (مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916–1949)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

ثالثاً: المراجع الأجنبية المترجمة:

1. بابه، إيلان، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.
2. دوتشير، اسحق، **دراسات في المسألة اليهودية**، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، دار الحقيقة، 1971.

3. هيرست، دايفيد، **البندقية وغصن الزيتون جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن اياس، بيروت، رياض الريس للكتب وللنشر،2003.
4. يغآل، عيلام، **ألف يهودي في التاريخ**، ترجمة عدنان أبو عامر، دمشق، مؤسسة فلسطين للثقافة، 2006.
5. لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيفية البستاني، موسكو، دار التقدم، 1971.
6. لين، والتر، **الصندوق القومي اليهودي**، ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.
7. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الرسمية الإسرائيلية**، ترجمة أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986.
8. مورس، بني، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين وثيقة إسرائيلية**، ترجمة دار الجليل، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1992.
9. سيمونز، جيف، **التطهير الاثني لفلسطين**، ترجمة مركز العودة الفلسطيني، لندن، مركز العودة الفلسطيني، 2012.
10. عبوشي، واصف، **فلسطين قبل الضياع قراءة جديدة في المصادر البريطانية**، ترجمة علي الجرباوي، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1985.
11. صايغ، أنيس، **الفكرة الصهيونية النصوص الأساسية**، ترجمة لطفي العابد وموسى عنز، بيروت: مركز الأبحاث . منظمة التحرير الفلسطينية، 1972.
12. روفائيل، يوأل، **الصهيونية النظرية والتطبيق**، ترجمة نور البواطلة، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2000.
13. تماري، سليم، **القدس 1948؛ الاحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**، ترجمة أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم، ليث محمد، الادارة البريطانية في فلسطين 1918-1939، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة تكريت، تكريت، 2003.
2. الأعرج، عائدة محمود، سياسة بريطانيا في فلسطين (1933-1939)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.
3. جلاد، أمجد محمود، دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2016.

4. ديب، سميح، الأيديولوجية الصهيونية والعنف الصهيوني، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة دمشق، دمشق، 1986.
5. أبو هديب، خالد، الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين (1918–1949)، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القديس يوسف، بيروت، 2001.
6. الزهار، ربا جمال، تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين 1882–1948، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
7. حسين، محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967–1993، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001.
8. حسين، عبد الله محمود، الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية 1948–1973، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة دمشق، دمشق، 1983.
9. الحروب، أحمد محمود، دور الجمعيات الاسلامية المسيحية في الحركة الوطنية الفلسطينية 1918–1931، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001.
10. أبو كريم، منصور، تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الازهر، غزة، 2016.
11. كريشان، فهد خليل، إرهاب الدولة دراسة في الأفكار والممارسات الصهيونية الإسرائيلية داخل فلسطين 1948–2015، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017.
12. لبيد، عماد، الاستيطان والتوطين" الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر، الجزائر ،2010.
13. المدهون، ماجد سعيد، الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية من 1948–1977، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
14. المدور، عبد الرحيم بدر الدين، التهجير القسري للفلسطينيين عام 1948: النوايا، التخطيط، التنفيذ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2000.
15. مهاني، علي أكرم، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1918–1936، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
16. المولى، عمر محمد فضل، دور الأيديولوجيا الصهيونية السياسية في نشأة إسرائيل 1897–1948، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، 2011.
17. مصطفى، هويدا عبد الحميد، الصهيونية الدينية حتى 1967 النشأة والاتجاهات الفكرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عين شمس، 2003.
18. مقدادي، إسلام جودت، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936–1948، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.

19. عبد اللهيبي، أديب صالح، موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الموصل، 2010.
20. عبد الله، علاء سامي، تطور الفكر العسكري الفلسطيني ما بين 1935-1968، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.
21. عمرو، ياسر عبد الفتاح، المؤتمرات الفلسطينية من 1919-1936 وأثرها على الحركة الوطنية الفلسطينية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الخليل، الخليل، 2015.
22. عبد العزيز، العشاوي، الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 في ضوء القانون الدولي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1986.
23. عوني، خيرة وخايف، شهزاد، الحركة الصهيونية جذورها الفكرية والدينية وتأثيراتها على العالم العربي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2016.
24. عياد، تيسير عبد الحفيظ، الهجرة اليهودية وآثارها على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995.
25. العقرباوي، مؤيد توفيق، دور النضال السلمي السياسي الفلسطيني في الدفاع عن فلسطين 1917-1948، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة دمشق، دمشق، 2011.
26. الفهد، خالد محمد، النزعة الاستيطانية في الفكر الصهيوني، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النيلين، الخرطوم، 2005.
27. الفرا، عبد الرحمن حلمي، النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية 1884-1948، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.
28. شمالي، إلهام جبر، الصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرين هايسود) ودوره في خدمة المشروع الصهيوني (1920-1948)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
29. تمراز، سعيد جميل، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية 1882-1949، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
30. خليل، نهاد الشيخ، دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني 1656-1917، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003.

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. Cohen, Israel ،A **short history of Zionism** ،London ،Frederik Muller LTD, 1951.
2. Dunner**,** Joseph**, The Republic of Israel, its History and its Promise,** New York, whittles house, 1947.

3. Flapan, Simha, **The Birth of Israel**, New York, Pantheon Books, 1987.
4. Flapan, Simha, **Zionism and the Palestinian 1917-1947**, London, Croom Helm, 1979.
5. Hadawi, Sami, **Bitter Harvest; Palestine between1914-1967**, New York, New World Press, 1967.
6. John, Robert - Hadawi ,Sami**, The Palestine Diary** ،Vol ،I،1914-1945،The Palestine Research Center،Beirut.
7. Laqueur, Walter, **History of Zionism**, New York, 1976.
8. Mandel, Nevill, **Ottman Practice as Regards Jewish Sattlement in Palestine,** London, Oxford 1966.
9. Peretz**,** Don**, The Middle East today**، New York، author Prager،1988.
10. Rosenberg, Mitchell, **The Story of Zionism**, New York City, Bloch publishing company, 1946.
11. Oettinger, Jacop, **Jewish Colonization in Palestine Methods, Plans and Capital, Published**, Head Office of the Jewish National fund, The Hague, 1916.
12. Simons, Chaim, **Transfer Arabs from Palestine 1895-1947** ،Ulaan Baator ،Gengis Khan Publishers،2004.
13. Sokolow**,** Nahum**, History of Zionism** ،London ،Longman Green &Co ، 1919.
14. Tuchman، Barbara**, Bible and Sword**، New York، University press New York,1956 .
15. Chsim Weizmann ،**Trial and Error**، New York، Harper Brothers،1949.

سادساً: الدوريات:

1. الأسمر، فوزي، **الغزو الصهيوني لأرض فلسطين**، شؤون فلسطينية، العدد 50-51، 1975.
2. أتينجر، صموئيل، **اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950**، ترجمة جمال الرفاعي، عالم المعرفة، العدد 197، 1995.
3. بدر، حمدان، **الإرهاب الصهيوني مذبحة كفر قاسم 1956**، شؤون عربية، العدد 48، كانون الأول 1986.
4. جبر، بيداء علاوي، **مشاريع الاستيطان البريطانية لتوطين اليهود في فلسطين 1831-1881**، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات 2018-2019.

5. جرار، مروان فريد، **مبررات الرفض الفلسطيني للهجرة اليهودية إلى فلسطين(1930-1936)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد29، شباط2013.
6. جرار، مروان فريد، **الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى العام 1967**، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا صنعاء، العدد 38، تموز – كانون الاول 2013.
7. جرار، مروان فريد، **دوافع رفض الفلسطينيين للهجرة اليهودية الى فلسطين**، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، العدد 1، 2010.
8. جريس، صبري، **السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي**، شؤون فلسطينية، العدد 144-145، 1985.
9. جريس، صبري، **تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1917-1923**، شؤون فلسطينية، العدد 96.
10. درويش، مصطفى، **نضال الشعب الفلسطيني 1920-1948**، شؤون عربية، العدد 56، كانون الأول 1988.
11. زهر الدين، صالح، **الصهيونية نشأتها - فكرها - ممارستها**، شؤون فلسطينية، العدد 138-139، 1984.
12. حوراني، فيصل، **الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها بريطانيا 1918-1939**، شؤون فلسطينية، العدد 146 -147.
13. حليق، عمر، **ورطة يهود اليمن في إسرائيل**، مجلة الرسالة، العدد 944، 1951.
14. حوراني، فيصل، **بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني**، شؤون فلسطينية، العدد 120، 1981.
15. حران، تاج السر أحمد، **وسائل العمل الصهيوني 1897-1917**، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 5، حزيران 1974.
16. يوسف، محسن، **انتفاضة العام 1920الفلسطينية في وثائق وزارة الخارجية البريطانية**، شؤون فلسطينية، العدد 227-228، 1992.
17. كيلاني، هيثم، **الصليبية والصهيونية: دراسة مقارنة**، شؤون عربية، العدد 52، 1987.
18. مباركة، محمد، **أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996**، شؤون عربية، العدد 96، كانون الأول 1998.
19. مجموعة مؤلفين، **إسرائيل . الكيان . الأيديولوجية . الاستراتيجية**، مجلة الطليعة، العدد 12، 1971.

20. موسى، صابر، **نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني**، شؤون فلسطينية، العدد 95، تشرين الأول 1979.
21. مورس، بيني، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ترجمة عماد عواد، عالم المعرفة، عدد406، 2013.
22. محافظة، على، **المستعمرات الألمانية في فلسطين**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 9-10، 1980.
23. محارب، عبد الحفيظ، **سور وبرج**، شؤون فلسطينية، العدد 74-75، 1978.
24. محارب، محمود، **الصهيونية والهاجس الديمغرافي**، شؤون فلسطينية، العدد 194، أيار1989.
25. محمد، وليد عبود وشفيق، عبير وفيق، **موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى عام 1948**، مجلة مداد الآداب، العدد 6، 2011.
26. محمود، أمين عبد الله، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، عالم المعرفة، العدد 74، 1984.
27. محمود، أمين عبد الله، **التوسع الاستعماري الغربي وفكرة الدولة اليهودية 1798-1917**، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية – الجامعة الأردنية، العدد 1، 1978.
28. ملوك، سليمان، **إسرائيل كمشروع استعماري في الشرق العربي**، مجلة الأرض، العدد 4، 2007.
29. مرقص، إلياس، **الصهيونية في خمس وسبعين عاماً**، شؤون فلسطينية، العدد 12، 1972.
30. منصور، جوني، **منقذ الأرض وداعية ترانسفير للفلسطينيين: قراءة خاطفة في يوميات ومذكرات يوسف فايتس**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 11-12، 2003.
31. المسيري، عبد الوهاب، **الأيديولوجية الصهيونية**، عالم المعرفة، العدد 60، 1982.
32. المسيري، عبد الوهاب، **الحركة الصهيونية . الخلفية التاريخية**، عالم الفكر، العدد 1، 1983.
33. المسيري، عبد الوهاب، **الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية -استعمار استيطاني إحلالي**، شؤون عربية، العدد 103، 2000.
34. المصري، زهير إبراهيم، **المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني 1882-1914**، مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 1، 2017.
35. المصري، زهير إبراهيم، **سياسية التهجير الصهيونية للعرب الفلسطينيين 1937-1948**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 37-38، 2013.
36. نهار، غازي صالح، **أبعاد الفكر الصهيوني وانعكاساته على الصراع العربي – الصهيوني في زمن السلام**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 114، صيف 2012.
37. النجم، نايف عبد نايف، **اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 9.

38. سلامة، عبد الغني، **المقدمات التاريخية والسياسية لوعد بلفور**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 65، ربيع 2017.
39. سلمان، رشيد سلمان، **ألمانية النازية والقضية الفلسطينية**، شؤون فلسطينية، العدد 31، آذار 1974.
40. أبو سمرة، محمد، **زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 37-38، 2010.
41. السنوار، زكريا إبراهيم، **الركائز الذاتية للمشروع الصهيوني في فلسطين (1881-1948)**، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، عدد12، أيار 2018.
42. عبد الله حلاوة، صبري، **الدولة الديمقراطية التقدمية في فلسطين**، شؤون فلسطينية، العدد 30، 1974.
43. عبد الكريم، إبراهيم، **سقوط الانكار الصهيوني للمسؤولية عن النكبة الفلسطينية**، مجلة الفكر السياسي، عدد 58، 2016.
44. عبد الكريم، إبراهيم، **العنف الصهيوني ضد العرب**، صوت فليسطين، العدد 188، 1983.
45. عبد الكريم، أبراهيم، **في فلسفة العنف العنصري الصهيوني الموجه ضد العرب**، شؤون عربية، العدد 58، 1989.
46. عبد الكريم، إبراهيم، **صورة العربي في الفكر السياسي الصهيوني**، صوت فلسطين، عدد189، 1983.
47. عبد الكريم، إبراهيم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948**، مجلة الأرض، العدد 6، حزيران1992.
48. عبد الكريم، إبراهيم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، مجلة الأرض، العدد 7، 1992.
49. عبد الكريم، إبراهيم، **تهجير العرب من فلسطين في التفكير الصهيوني (قبل عام 1948)**، مجلة الأرض، العدد 8، 1992.
50. عبد الحافظ، محمد حسن، **جدلية الترانسفير والاستيطان في مخطط صهينة فلسطين**، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 4، 1999.
51. عبد العزيز، عوض، **فلسطين أواخر العهد العثماني: ملامح اقتصادية واجتماعية**، مجلة كلية الآداب ـ جامعة الرياض، مج4، 1976.
52. عبد الرحمن، أسعد، **قراءة جديدة لبدايات حركة المقاومة الفلسطينية 1882-1916**، مجلة دراسات ـ العلوم الإنسانية ـ الجامعة الأردنية، العدد 1، 1982.

53. عدوان، أكرم محمد، **الموقف الإسرائيلي من قضية حق العودة الفلسطيني 1948-1967**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 16، 2009.
54. عواد، إلهام عطية، **مفهوم العودة الدينية ومفهوم العودة الاستيطانية**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 2، 2005.
55. عوض، عبد المجيد، **الهجرة اليهودية وآفاق المستقبل**، مجلة الوحدة، العدد 73، تشرين الأول 1990.
56. عطوي، محمد، **الصهيونية في ذكراها المئوية الأولى**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 23، كانون الثاني 1998.
57. العيلة، رياض، شاهين، أيمن، **الابعاد السياسية والامنية للاستيطان الاسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد 1، 2010.
58. العيسى، محمد عبد الله، **الفكرة الصهيونية عند هرتزل بين النظرية والتطبيق 1894-1904**، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية –الجامعة الأردنية، العدد 2، 1993.
59. العمد، سلوى، **ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، شؤون فلسطينية، العدد 116.
60. عمرو، نعمان عاطف، **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني في فلسطين منذ عام 1917-1922**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 42، 2017.
61. العريض، وليد، والعمري، عمر، **إجراءات الدولة العثمانية لمنع التسلل الصهيوني إلى متصرفية القدس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، العدد 1، 2019.
62. صفوت، نجدة فتحي، **موقف تركيا من قضية فلسطين**، المستقبل العربي، العدد 45، تشرين الثاني 1982.
63. قاسمية، خيرية، **المقاومة العربية للصهيونية أواخر العهد العثماني 1908-1917**، مجلة دراسات تاريخية، العدد 11، كانون الثاني 1983.
64. شاهين، حنة، **المواجهة الإسرائيلية – العربية الأولى (1948) وأثرها على الشعب الفلسطيني**، شؤون فلسطينية، عدد109، كانون الأول 1980.
65. الشامي، رشاد عبد الله، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، عالم المعرفة، العدد 102، 1986.
66. أبو شبيكة، عدنان، **النهج الاحتجاجي لعرب فلسطين تجاه تصريح بلفور في ذكرى صدوره1923 -1929**، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، العدد 1، 2017.

67. شوفاني، إلياس، **مجزرة الطنطورة في السياق التاريخي لتهويد فلسطين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 43، 2000.
68. شوفاني، إلياس، **مرتكزات المشروع الصهيوني وتحولاته الاستراتيجية**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 101، 2001.
69. شوفاني، إلياس، **العمل الوطني الفلسطيني بين الكفاح التلقائي والارتجال السياسي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 262، كانون الأول 2000.
70. شمالي، إلهام جبر، **الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام 1901**، مجلة البحث العلمي في الآداب – جامعة عين شمس، العدد 19، 2018.
71. شراب، مجاهد علي، **الأرض الفلسطينية في ظل الإدارة العسكرية والانتداب البريطاني 1918-1948**، شؤون عربية، العدد 44، 1985.
72. الشريف، محمد رشاد، **البيئة اليهودية لظهور الصهيونية في أوروبا**، مجلة الأرض، العدد 1، 2007.
73. الشريف، محمد رشاد، **الدعم الاستعماري الغربي لتنفيذ المشروع الصهيوني قبل عام 1948**، مجلة الأرض، العدد 6، 2007.
74. الشريف، محمد رشاد، **المشروع الصهيوني في مئة عام: الانزلاق نحو اليمين والتطرف**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 67، تشرين الثاني 1997.
75. الشريف، ريجينا، **الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة احمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة، العدد 96، 1985.
76. شرقاوي، فواز، **تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل سنة 1948**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد 2، 2006.
77. تيم، سعيد، **البعد الديمغرافي في الصراع العربي –الإسرائيلي**، شؤون فلسطينية، عدد156-157، آذار – نيسان 1986.
78. تيم، سعيد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين: التحدي والمواجهة**، شؤون عربية، العدد 64، تشرين الثاني 1990.
79. التميمي، عبد المالك خلف، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة، العدد 71، 1983.
80. تمراز، سعيد جميل، **مناقشات المؤتمرات الصهيونية واليهودية لفكرة طرد الفلسطينيين**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، عدد44، 2015.
81. الخالدي، وليد، **الخطة دالت مجدداً**، ترجمة إلياس شوفاني، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد96، 2013.

82. ضاهر، مسعود، **المشروع الصهيوني وكانتونات الطوائف في لبنان**، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 56-57، 1988.
83. غنيم، أحمد، وعد بلفور- بين عصبة الأمم وصك الانتداب، **قضايا إسرائيلية**، العدد 65، 2017.
84. غنيم، عادل حسن، **الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 4، 1981.

سابعاً: الموسوعات العلمية:

1. بسيسو، فؤاد حمدي، **الاقتصاد الفلسطيني في عهد الانتداب 1920-1948**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج1، بيروت، 1990.
2. طلاس، مصطفى، **المعجم العسكري الموسوعي**، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1987.
3. الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
4. محافظة، علي، **الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام 1948**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج3، 1990.
5. منصور، جوني، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009.
6. المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 8 أجزاء، القاهرة، دار الشروق، 1999.
7. المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 1975.
8. سويد، ياسين، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج6، 1990.
9. عايد، خالد، **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج6، 1990.
10. عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968.
11. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000.
12. رافق، عبد الكريم، **فلسطين في عهد العثمانيين**، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج2، بيروت، 1990.
13. تلمي، افرايم ومناحم، ترجمة أحمد بركات العجرمي، **معجم المصطلحات الصهيونية**، عمان، دار الجليل للنشر، 1988.

ثامناً: المواقع الالكترونية:

1. موقع الموسوعة الفلسطينية http://www. Palestinapedia.net
2. موقع الجزيرة نت http://www. ajazeera.net
3. موقع الحوار المتدن http://www.ahewar.org
4. موقع المركز الوطني للدراسات الإسرائيلية "مدار" http://www.madar center
5. موقع ساسة بوست http:// www.sasapost.com.
6. موقع الميادين نت http://m.almayadeen.net
7. موقع مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية http:// Www. ps. Prc.
8. موقع المعرفة http://m.marefa.org.
9. موقع باب الواد http:// www.babelwad.com.
10. موقع المركز العربي للبحوث والدراسات http://Www .acrseg .org
11. موقع عرب 48 http:// Www. Arab48.com
12. موقع موسوعة ويكيبيديا http:// ar .M . Wikipedia.org
13. موقع المجموعة 194 http://www.group194. net.
14. موقع عدنان أبو عامر http://www.adnanabuamer.com.

Abstract

From the most prominent issues, which were and are still the axis of many foreign and Arab research are immigration, Zionist settlement and the displacement of the Palestinians because of the continuation of the sufferings of these issues with their problems and repercussions received over the Arab area. This study was for presenting a clear image about the Zionist project in Palestine with its three pillars (immigration, settlement and the dis placement) during the period 1882-1967.

The Zionist migration is the driving element for which is the occupying of the land to build settlements, the more migrants come to Palestine, the more land they grab and live on. And this is accompanied by displacement and deporting the native population. The interrelated relationship within the pillars of the Zionist project is which moves the Arab and Zionist conflict since the beginning of the implementation of the Zionist project in Palestine. Tare's no doubt that the increasing of the takeover of the land and the settlement by the Zionist project will lead to an increasing of the resistance of the native population (the Arab Palestinians) against this settlement project which aims at deporting the locals and displacing them out of their home land.

This study depends on the historical in Palestine since 1882, the organized Zionist migration started due to political motives until 1967, indicating the circumstance and the factors, which helped the Zionist, project to go ahead to fulfil its first and basic to goal to establish a Jewish state in Palestine .The study of the pillars of the Zionist project in Palestine is aiming at showing the truth of the Zionist entity for colonization and settlement, and to show the fake justifications which it relied on to occupy Palestine, Also to show the savage behaviors on which it depended to build this artificial entity.

It was obvious after the study of the Zionist project pillars in Palestine that the Zionist project was a part of the international imperialism, which is settlement and project working on deporting and expelling the Palestinians vs. The Jews have taken their place. The Palestinian Arab population have alerted to the dangerous Zionist project since its beginning in Palestine, and they worked to resist against it with all means depending on their own strength. The people have been continuing their national struggle, and the Palestinian national resistance was able to obstruct the advanced settlement project to the occupation of Palestine, and it succeeded in preventing it from achieving its whole goals.

The Zionist project failed despite all the wars, massacres and displacement of the Palestinians. So, the continuous presale of the Palestinian Arab people on its earth until now constitutes a victory for the Palestinian people and their attachment to their land.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Arts and Humanities
Department of History

The Substrates of the Zionist project in Palestine Immigration, Settlement and the Dis placemen During the Period (1882-1967)

A letter Presented to gain the Mastter Degree
In Modern and Contemporary History

Prepared by the Student

Khalil Ismael Al-Nasser

Under The Supervision of

Professor Doctor Samer Bahlawan

1442AH - 2020 AD